

أطروحة دكتوراه بعنوان

مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في

معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية

مقدمة من

جمعة فلاح محمد حميدات

بإشراف

الأستاذ الدكتور نعيم دهمش

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات منح درجة الدكتوراه فلسفة، تخصص

محاسبة في جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

٢٠٠٤م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ / / ٢٠٠٤م.

لجنة المناقشة

<u>التوقيع:</u>	<u>الاسم:</u>
.....١
.....٢
.....٣
.....٤

الإهداء

إلى من كان رضاها أعلى ما أملك ،، والدي الحبيين

إلى أعزائي وأحبتي ،، شقيقي وشقيقتي

إلى شريكة حياتي،، زوجتي الغالية

إلى مهجة قلبي،، وربيع حياتي حنين ونور وفلاح وفرح

إلى أخويّ وصديقيّ أبداً،، جمال الطرايرة وثائر القيسي

إليهم جميعاً أهدي جهدي المتواضع

جمعة حميدات

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم،،

والصلاة والسلام على رسوله الكريم،،،

أما بعد فإن الشكر لله أولاً وأخيراً، إنه ليسرني ويثلج صدري أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الوفير إلى أستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور نعيم دهمش الذي ما كان يوماً إلا نبزاً متلاًناً أنار لي دروب العلم والمعرفة، وما بخل يوماً عن مد يد العون والمساعدة في جميع مراحل حياتي العلمية، فكان الأستاذ الفاضل والأب المعلم والناصح الأمين، وأدعو الله أن يمتعه دوماً بالصحة والعافية ليظل منبراً لطالب العلم وخلفاً وإخلاصاً نادريين.

كما وأتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى جامعتي العزيزة جامعة عمان العربية للدراسات العليا ممثلة برئيسها الأستاذ الدكتور سعيد التل وكلية الدراسات الإدارية والمالية العليا ممثلة بعميدها الأستاذ الدكتور فؤاد الشيخ سالم لكل ما قدمه لي من دعم ومساعدة لإتمام هذه المرحلة.

وأتقدم كذلك بالشكر الوافر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الأجلاء على ما عانوه في قراءة رسالتي المتواضعة وإثرائها بتوجيهاتهم القيمة، كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص العرفان والتقدير إلى أخي الكبير فتحي لافي حميدات وزوجه الحنون ميسر على دعمهم المعنوي الكبير وجزاهم الله خيراً.

ولا أنسى أن أشكر جميع زملائي في البنك المركزي الأردني وكل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية.

الباحث

قائمة المحتويات

هـ	قائمة المحتويات
س	ملخص الدراسة
١	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
١-١	١-١ المقدمة
١	٢-١ مشكلة الدراسة
١	٣-١ أهمية وأهداف الدراسة
١	٤-١ فرضيات الدراسة
١	٥-١ الدراسات السابقة
١	٦-١ محددات الدراسة
٢	١-١ مقدمة
٤	٢-١ مشكلة الدراسة:
٧	٣-١ أهمية وأهداف الدراسة:
٩	٤-١ فرضيات الدراسة:
١٢	٥-١ الدراسات السابقة:
٣١	٦-١ محددات الدراسة:
٣٢	الفصل الثاني إطار إعداد وعرض القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الأمريكية والدولية
٣٢	١-٢ المقدمة
٣٢	٢-٢ أهمية إعداد نشر التقارير المالية
٣٢	٣-٢ مستخدمو القوائم المالية وحاجتهم من المعلومات
٣٢	٤-٢ أهداف التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها
٣٢	١-٤-٢ أهداف التقارير المالية
٣٢	٢-٤-٢ العوامل المؤثرة في الهدف من التقارير المالية
٣٢	٣-٤-٢ تضارب المصالح وأهداف التقارير المالية
٣٢	٥-٢ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
٣٢	١-٥-٢ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق المعايير الأمريكية
٣٢	٢-٥-٢ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية

٣٣	١-٢ المقدمة:
٤٦	٢-٢ أهمية إعداد ونشر التقارير السنوية:
٤٧	٣-٢ مستخدمو القوائم المالية وحاجتهم من المعلومات:
٤٩	٤-٢ أهداف التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها:
٤٩	١-٤-٢ أهداف التقارير المالية:
٥١	٢-٤-٢ العوامل المؤثرة في الهدف من التقارير المالية:
٥٤	٣-٤-٢ تضارب المصالح وأهداف التقارير المالية:
٥٦	٥-٢ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:
٥٦	١-٥-٢ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق المعايير الأمريكية:
٦١	٢-٥-٢ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق لجنة معايير المحاسبة الدولية:
٦٦	الفصل الثالث الإفصاح في التقارير المالية:
٦٦	١-٣ مقدمة:
٦٦	٢-٣ ماهية الإفصاح وأهميته:
٦٦	٣-٣ أنواع الإفصاح ومستوياته:
٦٦	٤-٣ الإفصاح ومسؤولية مدقق الحسابات الخارجي:
٦٦	٥-٣ المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:
٦٦	٦-٣ العوامل المؤثرة على الإفصاح في التقارير المالية:
٦٦	٧-٣ الإفصاح الاختياري:
٦٧	١-٣ مقدمة:
٦٩	٢-٣ ماهية الإفصاح وأهميته:
٧١	٣-٣ أنواع الإفصاح ومستوياته:
٧٤	٤-٣ الإفصاح ومسؤولية مدقق الحسابات الخارجي:
٧٧	٥-٣ المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:
٨٨	٦-٣ العوامل المؤثرة على الإفصاح في التقارير المالية:
٩١	٧-٣ الإفصاح الاختياري:
٩٣	٨-٣ المعوقات التي تحد من الإفصاح:
٩٥	٩-٣ الإفصاح عن البعد الاجتماعي:
٩٨	الفصل الرابع الإطار التشريعي للإفصاح عن المعلومات:
٩٨	١-٤ متطلبات الإفصاح في التشريعات الأردنية:

٩٨.....	١-١-٤ قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته.
٩٨.....	٢-١-٤ قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧.....
٩٨.....	٢-٤ الإفصاح في معايير المحاسبة الدولية.....
٩٩.....	١-٤ متطلبات الإفصاح في التشريعات الأردنية.....
٩٩.....	١-١-٤ قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته.....
١٠٢.....	٢-١-٤ قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧.....
١٠٧.....	٣-١-٤ تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية:.....
١١٦.....	٤-١-٤ تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان.....
١٢٠.....	٢-٤ الإفصاح في معايير المحاسبة الدولية.....
١٢٠.....	١-٢-٤ العوامل المؤثرة في تبني الدول لمعايير المحاسبة الدولية.....
١٢٢.....	٢-٢-٤ معوقات تبني الدول لمعايير المحاسبة الدولية:.....
١٣٢.....	الفصل الخامس منهجية الدراسة وعرض النتائج وتحليلها.....
١٣٣.....	١:٥ منهجية الدراسة.....
١٣٣.....	١:٥ مقدمة:.....
١٣٣.....	٢:٥ طبيعة وإطار الدراسة:.....
١٣٣.....	٣:٥ مجتمع الدراسة:.....
١٣٤.....	٤:٥ عينة الدراسة:.....
١٣٦.....	٥:٥ أساليب جمع البيانات ومصادرها:.....
١٣٩.....	٦:٥ التصميم الإحصائي للدراسة وأساليب تحليل البيانات:.....
١٤٢.....	٢:٥ نتائج الدراسة الوصفية.....
١٤٢.....	١:٢:٥ الاستبانة الموزعة على أفراد العينة:.....
١٤٢.....	٢:٢:٥ خصائص عينة الدراسة:.....
١٤٧.....	٣:٢:٥ الأهمية النسبية لبنود متطلبات الإفصاح في التقارير المالية.....
١٥٦.....	٤:٢:٥ الأهمية النسبية لبنود متطلبات الإفصاح في التقارير المالية.....
١٦١.....	٥:٢:٥ درجة الإفصاح الموفرة في التقارير المالية السنوية.....
١٦٧.....	٦:٢:٥ درجة الإفصاح الموفرة في التقارير المالية السنوية.....
١٧٢.....	٣:٥ التحليل الإحصائي للبيانات ونتائج الفرضيات.....
٢٤٨.....	الفصل السادس النتائج والتوصيات.....
٢٤٨.....	١-٦ النتائج.....

٢٤٨.....	٣-٦ التوصيات.....
٢٤٩.....	١-٦ النتائج.....
٢٥٣.....	٢-٦ التوصيات.....
٢٥٥.....	المراجع.....
٢٥٥.....	أولاً: المراجع العربية.....
٢٥٩.....	ثانياً: المراجع الأجنبية:.....
٢٦٣.....	الملاحق.....

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
١٢٩	مدى الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في عينة من الدول أعضاء (IASC)	(١-٤)
١٣٤	معايير المحاسبة الدولية (المعايير الدولية للإبلاغ المالي) وتاريخ نفاذها	(٢-٤)
١٤٥	الاستبانات الموزعة والمستردة من المستثمرين الأفراد والمستثمر المؤسسي.	(١-٥)
١٤٦	المؤهل العلمي لعينة الدراسة	(٢-٥)
١٤٧	عدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة	(٣-٥)
١٤٨	التخصص العلمي لعينة الدراسة	(٤-٥)
١٤٩	متوسط أعداد القرارات الاستثمارية المتخذة خلال الشهر من قبل عينة الدراسة	(٥-٥)
١٥٠	الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية بموجب معايير المحاسبة الدولية مرتبة تنازلياً وفقاً لآراء أفراد العينة جميعها كوحدة واحدة.	(٦-٥)
١٥٥	الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية مرتبة تنازلياً وفقاً لآراء أفراد العينة جميعها كوحدة واحدة.	(٧-٥)

- (٨-٥) درجة الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية المدرجة في ١٥٩
السوقين الأول والثاني لعام ٢٠٠٢م وفق معايير المحاسبة الدولية مرتبة
تنازلياً.
- (٩-٥) درجة الإفصاح الموفرة في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية ١٦٢
المدرجة في السوقين الأول والثاني في بورصة عمان وفق تعليمات
الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية
- (١٠-٥) محاور الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية السنوية للشركات ١٦٦
الصناعية.
- (١١-٥) اختبار Chi - square للإفصاح في التقارير السنوية ككل. ١٦٧
- (١٢-٥) محاور الإفصاح عن المعلومات في الميزانية للشركات الصناعية المساهمة ١٦٧
العامة وفق معايير المحاسبة الدولية.
- (١٣-٥) اختبار Chi - square للإفصاح في الميزانية. ١٦٨
- (١٤-٥) محاور الإفصاح عن المعلومات في قائمة الدخل للشركات الصناعية ١٦٩
المساهمة العامة وفق معايير المحاسبة الدولية.
- (١٥-٥) اختبار Chi - square للإفصاح في قائمة الدخل ١٦٩
- (١٦-٥) محاور الإفصاح عن المعلومات في قائمة التغيرات في حقوق الملكية ١٧٠
للشركات الصناعية وفق معايير المحاسبة الدولية.
- (١٧-٥) اختبار Chi - square للإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. ١٧١
- (١٨-٥) محاور الإفصاح عن المعلومات في قائمة التدفق النقدي للشركات ١٧١
الصناعية وفق معايير المحاسبة الدولية.

١٧٢	اختبار Chi - square للإفصاح في قائمة التدفق النقدي.	(١٩-٥)
١٧٣	محاوّر الإفصاح عن المبادئ العامة لعرض البيانات المالية في التقارير المالية للشركات الصناعية وفق معايير المحاسبة الدولية.	(٢٠-٥)
١٧٣	اختبار Chi - square للإفصاح عن المبادئ العامة لعرض البيانات المالية.	(٢١-٥)
١٧٤	محاوّر الإفصاح عن المعلومات في الإيضاحات التفسيرية للبيانات المالية للشركات الصناعية وفق معايير المحاسبة الدولية.	(٢٢-٥)
١٧٦	اختبار Chi - square للإفصاح عن الإيضاحات التفسيرية.	(٢٣-٥)
١٧٨	درجة التزام الشركات الصناعية بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية	(٢٤-٥)
١٧٨	اختبار Chi - square للإفصاح وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية.	(٢٥-٥)
١٨٠	جدول تحليل التباين ANOVA ' Table للمتغير التابع Y_1	(٢٦-٥)
١٨١	جدول اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y_1 (Coefficients)	(٢٧-٥)
١٨٣	جدول تحليل التباين ANOVA'table للمتغير التابع Y_2	(٢٨-٥)
١٨٤	جدول اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y_2 (Coefficients)	(٢٩-٥)
١٨٦	جدول يبين معامل التحديد للمتغير التابع Model Summary	(٣٠-٥)

- (٣١-٥) الأهمية النسبية لبنود متطلبات الإفصاح في التقارير المالية السنوية ١٨٨ بموجب معايير المحاسبة الدولية من وجهة نظر المستثمر الفرد مرتبة تنازلياً.
- (٣٢-٥) الأهمية النسبية لبنود متطلبات الإفصاح في التقارير المالية السنوية ١٩٣ بموجب معايير المحاسبة الدولية من وجهة نظر المستثمر المؤسسي مرتبة تنازلياً.
- (٣٣-٥) الأهمية النسبية لبنود متطلبات الإفصاح في التقارير المالية السنوية ١٩٨ بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية من وجهة نظر المستثمر الفرد مرتبة تنازلياً.
- (٣٤-٥) الأهمية النسبية لبنود متطلبات الإفصاح في التقارير المالية السنوية ٢٠٣ بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية من وجهة نظر المستثمر المؤسسي مرتبة تنازلياً.
- (٣٥-٥) نتائج اختبار (t) لاختبار الفرق بين إجابات المستثمرين من الأفراد ٢٠٦ والمستثمرين من المؤسسات لتحديد متوسط أهمية متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية بمستوى معنوية $(\alpha = 0,05)$.
- (٣٦-٥) نتائج اختبار (t) لاختبار الفرق بين إجابات المستثمرين من الأفراد ٢١١ والمستثمرين من المؤسسات لتحديد متوسط أهمية متطلبات الإفصاح وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية.

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
٥	نموذج الدراسة	(١-١)
٥٨	تضارب المصالح والفئات المعنية بالمنشأة	(١-٢)
	السلم التدريجي للصفات النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً لقائمة المفاهيم رقم (٢) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية.	(٢-٢)
٦٤		
١٨٢	توزيع بيانات المتغيرات المستقلة الخاصة بالمتغير التابع Y_1 بيانياً.	(١-٥)
١٨٥	توزيع بيانات المتغيرات المستقلة الخاصة بالمتغير التابع Y_2 بيانياً.	(٢-٥)

قائمة الملحق

الصفحة	الموضوع	رقم الملحق
٢٣١	متطلبات الإفصاح عن المعلومات بموجب معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية	١
٢٥٣	استبيان	٢

ملخص الدراسة

مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية

يمثل مبدأ الإفصاح في التقارير المالية دوراً هاماً في إعداد البيانات المالية المحاسبية المنشورة، حيث تمثل التقارير المالية حلقة الوصل بين الشركة ممثلة بإدارتها وبين مستخدمي تلك التقارير إضافة إلى الاهتمام المتزايد من قبل الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة والأسواق المالية بمفهوم الإفصاح في ظل التطورات التكنولوجية وزيادة أهمية المعلوماتية في الوقت الحالي.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية عند إعدادها التقارير المالية السنوية.

فحص العلاقة بين درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية وبين بعض خصائص الشركة ممثلة في حجم الشركة، وعدد المساهمين فيها، والعائد على حقوق الملكية، وعمرها في الصناعة، وحجم المديونية.

التعرف على الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي، ودرجة التباين بين هاتين الفئتين في تحديد أهمية متطلبات الإفصاح.

ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحث باعتماد مؤشر إفصاح يتضمن متطلبات الإفصاح من واقع معايير المحاسبة الدولية النافذة وتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والواجب التقيد بها من قبل الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة، حيث تم تقسيم متطلبات الإفصاح إلى ستة أجزاء رئيسية تشمل متطلبات الإفصاح عن المعلومات في الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وكذلك المبادئ العامة لعرض البيانات المالية والإفصاح عن المعلومات في الإيضاحات التفسيرية للبيانات المالية.

وكذلك تم إعداد استبانة موجهة للمستثمر الفرد والمؤسسي ممثلاً في البنوك التجارية الأردنية في بورصة عمان تضمنت تحديد الأهمية النسبية لـ (٦٢) بنداً من متطلبات الإفصاح الرئيسية الواردة في معايير المحاسبة الدولية و(٣٣) بنداً من متطلبات الإفصاح الصادرة وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية، إضافة لثلاثة بنود إفصاح أخرى تتعلق بأهمية الإفصاح عن القيمة العادلة للموجودات الثابتة ووجود موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت لنشر المعلومات والأخبار عن الشركة.

وقد شملت الدراسة (٦٦) شركة صناعية مدرجة في السوقين الأول والثاني في بورصة عمان، حيث تم الوقوف على مدى التزامها بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات من خلال التقرير المالي السنوي لعام ٢٠٠٢م.

وقد تم استخدام اختبار (كاي تربيع Chi square) لاختبار مدى الالتزام بمتطلبات الإفصاح، وكذلك أسلوب الانحدار المتعدد لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة ممثلة في خصائص الشركة على المتغير التابع ممثلاً في درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح. إضافة إلى أساليب إحصائية وصفية لتحديد الأهمية النسبية لتلك المتطلبات من وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي.

ولقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

تلتزم الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان بالإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية ككل وذلك بنسبة ٧٩% بموجب المتطلبات المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية وبنسبة ٧٩,٤% بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية.

هناك تفاوت في مدى الإفصاح في ما بين مكونات التقارير المالية، حيث لم توفر الشركات الصناعية الإفصاح الكافي في الإيضاحات التفسيرية للبيانات المالية ولم تتجاوز نسبة الإفصاح الفعلي فيها ٦٨% من متطلبات الإفصاح.

وجود تباين واضح بين الشركات الصناعية من حيث درجة التزامها بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية من جهة وتعليمات هيئة الأوراق المالية من جهة أخرى.

وجود علاقة طردية بين حجم الشركة ودرجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية، في حين لا توجد علاقة بين درجة الالتزام بتلك المتطلبات وخصائص الشركة الأخرى ممثلة في عدد المساهمين، وعمر الشركة في الصناعة، والعائد على حقوق المساهمين ومعدل المديونية.

وجود علاقة طردية بين العائد على حقوق الملكية ودرجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في تعليمات هيئة الأوراق المالية، في حين لم يثبت وجود علاقة بين درجة الالتزام بتلك المتطلبات وخصائص الشركة الأخرى ممثلة في عدد المساهمين، وحجم الشركة، وعمر الشركة في الصناعة، ومعدل المديونية.

تعتبر متطلبات الإفصاح عن المعلومات بشكل عام والمنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية هامة من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.

هناك اختلاف في تقييم الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية بين فئة المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي، في حين لا يوجد تفاوت بينهما في تقييم الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في تعليمات هيئة الأوراق المالية.

اهتمام المستثمر في بورصة عمان بضرورة وجود موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت لتلك الشركات لنشر بياناتها المالية وأية أخبار ومعلومات عنها وكذلك الحاجة إلى معلومات تتعلق بالقيمة العادلة للموجودات الثابتة.

وقد خلص الباحث إلى ضرورة تبني هيئة الأوراق المالية لمؤشر الإفصاح الوارد في الدراسة لمراقبة كفاية الإفصاح الموفر من قبل الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بموجب متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

كما اقترح الباحث مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية في التقارير السنوية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وزيادة ثقة المستثمرين من داخل وخارج المملكة في البيانات المالية للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة.

١-١ المقدمة

٢-١ مشكلة الدراسة

٣-١ أهمية وأهداف الدراسة

٤-١ فرضيات الدراسة

٥-١ الدراسات السابقة

٦-١ محددات الدراسة

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

١-١ مقدمة

لعبت ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دوراً هاماً في عوامة النشاط الاقتصادي، فقد تغيرت ماهية الأعمال العالمية في الوقت الحاضر بشكل كبير عما كان عليه الوضع في العقدين السابقين. فنتيجة عوامة التجارة العالمية والخصخصة والتقدم التكنولوجي وانتشار الشركات متعددة الجنسية وعوامة أسواق رأس المال وإزالة القيود والحواجز على انتقال رؤوس الأموال بين الدول وظهور تقنيات جديدة في تداول الأوراق المالية في أسواق المال العالمية الأمر الذي عزز من أهمية مبدأ الإفصاح وضرورة توفير منشآت الأعمال المختلفة لمعلومات تتسم بالشفافية والموثوقية والمصدقية ليتمكن مستخدمو التقارير المالية من اتخاذ قرارات رشيدة.

وفي ظل اتساع حرية تدفق رؤوس الأموال عبر البلدان المختلفة، فإن هناك اتجاهات متزايدة من أجل تحقيق قوائم مالية قابلة للمقارنة بين المنشآت العالمية، حيث تعتبر المحاسبة والإبلاغ المالي عنصراً هاماً بالنسبة للأسواق المالية، ويمكن أن تساعد في كفاءة هذه الأسواق. فالإبلاغ عن المعلومات المالية والإفصاح عنها بواسطة الإنترنت أصبح أمراً عادياً وسريعاً، الأمر الذي يعطي المستثمرين في أي بلد في العالم فرصة الحصول على المعلومات المالية المتعلقة بالشركات العالمية بغض النظر عن موقعها الجغرافي. كل ذلك أدى إلى ضرورة وجود معايير محاسبية عالمية موحدة تتصف بالتجانس وإبلاغ مالي بلغة محاسبية واحدة وتقارير مالية شفافة وقابلة للمقارنة. (دهمش، المؤتمر العلمي المهني الرابع، ٢٠٠٢).

وقد ظهرت أهمية موضوع الإفصاح في المملكة الأردنية الهاشمية إثر الزيادة المستمرة في عدد الشركات الصناعية المساهمة العامة وخاصة بعد تأسيس سوق عمان المالي عام ١٩٧٨م، وكان من أهم أهدافه تنمية المدخرات الوطنية عن طريق الاستثمار في الأوراق المالية، وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بطريقة تكفل سلامة هذا التعامل وسهولته وسرعته، وبصدور قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧م والذي هدف إلى إحداث نقلة نوعية هامة في تاريخ سوق رأس المال الوطني وذلك من خلال إنشاء ثلاث مؤسسات هي هيئة الأوراق

المالية، وبورصة عمان (سوق الأوراق المالية)، ومركز إيداع الأوراق المالية، وقد عمل القانون المذكور على إيلاء الإفصاح أهمية كبرى، وذلك تأكيداً لأهميته في حماية المستثمر وتعزيز مناخ الاستثمار وسلامة التعامل. (هيئة الأوراق المالية؛ عملها أهدافها تنظيمها وأهم تشريعاتها، ٧-٥).

ويلعب مبدأ الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية دوراً هاماً ومركزياً في إعداد البيانات المحاسبية المنشورة، حيث يلقي هذا المبدأ اهتماماً كبيراً من قبل هيئات البورصة العالمية ومن المجمع المهنية المحاسبية ومن الجهات الرقابية على المهنة وقد اعتمدت جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين معايير المحاسبة الدولية بموجب التعميم الصادر عنها رقم (٥٤) لعام ١٩٨٩م، والذي أوجب على المحاسبين ومدققي الحسابات التقيد بمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد البيانات المالية اعتباراً من السنة المنتهية في ١٩٩٠/١٢/٣١م، كذلك الحال، فقد ألزمت تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق رقم (١) لسنة ١٩٩٨م الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية والتي بدأ العمل بها اعتباراً من ١٩٩٨/٩/١م جميع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بما فيها (الشركات المساهمة العامة) بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، كما وتضمن قانون الشركات العديد من النصوص التي تعزز مبدأ الإفصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

ولأهمية موضوع الإفصاح فقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار رقم (١) المعدل عام ١٩٩٧م (عرض البيانات المالية) ليحل محل كل من معيار المحاسبة الدولي رقم (١) الإفصاح عن السياسات المحاسبية، ومعيار رقم (٥) المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية ومعيار رقم (١٣) عرض الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة ويبدأ نفاذ معيار المحاسبة الدولي رقم (١) المعدل في الفترة التي تبدأ في الأول من يوليو ١٩٩٨م، (٢-١، ٢٠٠٣، IASB).

ومن جهة أخرى فإن هناك الكثير من الدراسات التي أبرزت أهمية الإفصاح الكافي في توفير معلومات عن الأداء في الفترة التي تغطيها التقارير المالية الصادرة عن الشركة ووضعها المالي فقد أوضحت دراسة (Beaver, ١٩٦٨) ودراسة (Altman, ١٩٦٨) الفوائد التي من الممكن أن يتم الحصول عليها نتيجة تحليل البيانات المحاسبية المتوفرة في التقارير المالية، فمن خلال تحليل النسب المالية المستمدة من تقارير الشركات يمكن التنبؤ بقدرة الشركة على الوفاء بديونها أو التنبؤ بأدائها المستقبلي. (مؤيد الفضل، ٢٠٠١، ٥٧).

كما وأظهر العديد من البحوث التي أجريت في مجال نظرية كفاءة السوق المالية، أن لتوفير الإفصاح الكافي في الأرقام المحاسبية التي تنشرها الشركات في تقاريرها المالية مثل الأرباح المحققة والأرباح الموزعة والسياسات المحاسبية والمعلومات المتعلقة بتنبؤات الإدارة وغيرها من المعلومات أهمية في تحديد أسعار الأسهم في السوق المالية والتنبؤ بعوائدها، فعلى سبيل المثال، توصلت الدراسة التي أجراها (Pike, R., et. Al., ١٩٨٨) إلى أن القيمة السوقية للأسهم في السوق الموازي تتحدد إلى حد كبير بالمعلومات المحاسبية التاريخية مثل الإيرادات وقيمة السهم الدفترية ومعدل العائد على الاستثمار (مؤيد الفضل، ٢٠٠١، ٥٨).

٢-١ مشكلة الدراسة:

تساعد عملية نشر التقارير والقوائم المالية في تزويد مستخدمي تلك التقارير والقوائم بمعلومات مفيدة أساساً من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية الرشيدة ولتلبية حاجات المستخدمين الآخرين لتلك التقارير. كما وتلبي هذه المعلومات حاجة المستثمرين والممولين والدائنين من أجل تقدير مبلغ وتوقيت وعدم التأكد بالنسبة للتدفقات النقدية وتوقعاتها، وبالتالي فإن التقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان تعتبر من المصادر الأساسية للبيانات والمعلومات التي يستعين بها المستثمرون في بناء قراراتهم الاستثمارية، والتي تزداد الثقة بها في ظل الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية ومطلبات الإفصاح الواردة في كل من معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية.

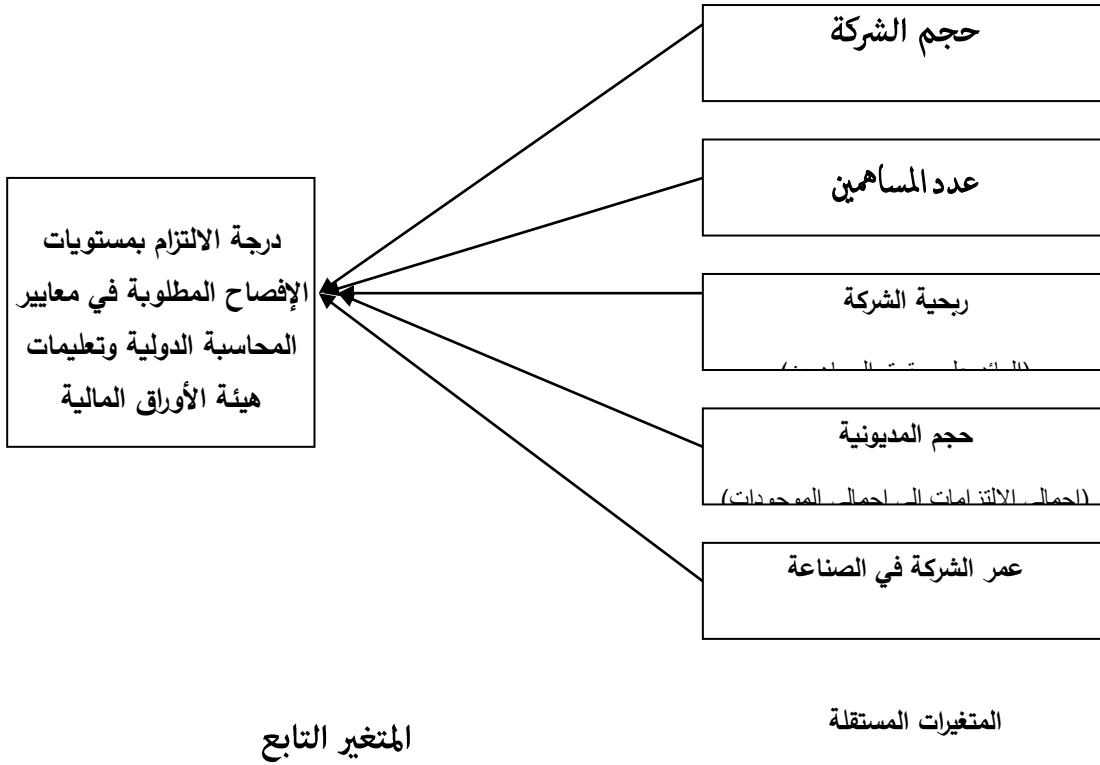
ومن هنا فإن الغرض من هذه الدراسة يتمثل بما يلي:

التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في السوقين الأول والثاني في بورصة عمان بمطالبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية.

تحديد نوع ودرجة العلاقة بين بعض المؤشرات وتشمل كل من حجم الشركة وربحيتها، وعدد المساهمين فيها، وحجم المديونية، وعمرها في الصناعة وبين درجة التزامها بمطالبات الإفصاح المطلوبة.

الوقوف على مدى أهمية المتطلبات المختلفة لمعايير الإفصاح الواردة في كل من معايير المحاسبة الدولية وتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لتلك الشركات من وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي في بورصة عمان.

وصولاً إلى معرفة أوجه القصور وكيفية معالجتها في تطبيق متطلبات الإفصاح المطلوبة من تلك الشركات، ويمكن صياغة العلاقة بين المؤشرات المذكورة آنفاً ودرجة التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح المطلوبة من خلال النموذج التالي:



الشكل (١-١)

نموذج الدراسة

عناصر مشكلة الدراسة:

وبعبارة أخرى فإن هذه الدراسة تجيب على التساؤلات التالية ضمن ثلاثة محاور:

المحور الأول: ما مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الإفصاح بموجب معايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات هيئة الأوراق المالية في التقارير المالية السنوية؟

ويمكن صياغة عناصر مشكلة الدراسة لهذا المحور كما يلي:

ما مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية جميعها كوحدة واحدة بموجب معايير المحاسبة الدولية؟

ما مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بتوفير الإفصاح عن المعلومات في الميزانية بموجب متطلبات معايير المحاسبة الدولية؟

ما مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بتوفير الإفصاح عن المعلومات في قائمة الدخل بموجب متطلبات معايير المحاسبة الدولية؟

ما مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بتوفير الإفصاح عن المعلومات في قائمة التغيرات في حقوق الملكية بموجب معايير المحاسبة الدولية؟

ما مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بتوفير الإفصاح عن المعلومات في قائمة التدفق النقدي بموجب معايير المحاسبة الدولية؟

ما مدى تقيد الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بالمبادئ العامة لعرض البيانات المالية في التقارير السنوية بموجب معايير المحاسبة الدولية؟

ما مدى التزام تلك الشركات في توفير الإفصاح عن المعلومات في الإيضاحات التفسيرية للبيانات المالية بموجب معايير المحاسبة الدولية؟

ما مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بتوفير الإفصاح عن المعلومات بموجب متطلبات تعليمات هيئة الأوراق المالية؟

المحور الثاني: هل توجد علاقة بين بعض خصائص الشركة ودرجة الإفصاح الموفرة في تقاريرها المالية بموجب معايير المحاسبة الدولية؟

ويمكن صياغة عناصر مشكلة الدراسة لهذا المحور كما يلي:

هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من خصائص الشركة ممثلة في: (الحجم، وعدد المساهمين فيها، ومعدل المديونية، وعمرها في الصناعة، والعائد على حقوق الملكية) ودرجة الإفصاح الموفرة في التقارير المالية بموجب معايير المحاسبة الدولية؟

هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من خصائص الشركة المذكورة سابقاً ودرجة الإفصاح الموفرة في التقارير المالية بموجب التعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية؟

المحور الثالث: هل تعتبر متطلبات الإفصاح عن المعلومات بموجب كل من معايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات هيئة الأوراق المالية مهمة وملائمة إحصائياً من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمؤسسي؟

ويمكن صياغة عناصر مشكلة الدراسة لهذا المحور كما يلي:

هل تعتبر متطلبات الإفصاح عن المعلومات بموجب معايير المحاسبة الدولية مهمة وملائمة إحصائياً من وجهة نظر المستثمر الفرد؟

هل تعتبر متطلبات الإفصاح عن المعلومات بموجب معايير المحاسبة الدولية مهمة وملائمة إحصائياً من وجهة نظر المستثمر المؤسسي؟

١٣. هل تعتبر متطلبات الإفصاح عن المعلومات بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية مهمة وملائمة إحصائياً من وجهة نظر المستثمر الفرد؟

١٤. هل تعتبر متطلبات الإفصاح عن المعلومات بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية مهمة وملائمة إحصائياً من وجهة نظر المستثمر المؤسسي؟

١٥. هل يوجد اختلاف في تقييم الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح عن المعلومات بموجب معايير المحاسبة الدولية بين كل من المستثمر الفرد والمؤسسي؟

١٦. هل يوجد اختلاف في تقييم الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح عن المعلومات بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية بين كل من المستثمر الفرد والمؤسسي؟

٣-١ أهمية وأهداف الدراسة:

تعتبر التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها مستخدمو البيانات المالية لتلك الشركات وخاصة المستثمرين منهم، حيث يعتبر الإفصاح المناسب من أهم المقومات الأساسية للتقارير ذات الجودة العالية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

تتناول الإفصاح لدى أكثر القطاعات الاقتصادية أهمية في المملكة والتي تمثل عصب الاقتصاد الأردني حيث تعتبر أسهم الشركات الصناعية المدرجة في السوقين الأول والثاني هي الأكثر تداولاً بين القطاعات المختلفة. حيث بلغ حجم تداولها (٤٧١,٤) مليون دينار من إجمالي حجم تداول مقداره (٩٤٦,٧) مليون دينار لعام ٢٠٠٢م. وبما نسبته (٤٩,٨)% من إجمالي حجم التداول^(١).

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة في المملكة من حيث منهجيتها التي ركزت على قياس مدى الالتزام بمتطلبات الإفصاح من خلال تحليل البيانات المنشورة للشركات الصناعية ممثلة بالتقارير المالية السنوية ومقارنتها بالبنود الواجب الإفصاح عنها بموجب معظم معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية، وعدم الاكتفاء بالاستبانة أو المقابلة الشخصية.

تحديد خصائص الشركة المرتبطة بالالتزام بمستويات الإفصاح المطلوبة بمعايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية، وبيان أثر الظروف البيئية والتنظيمية في تحديد حجم الإفصاح الموفر في التقارير المالية.

الوقوف على أهمية متطلبات الإفصاح للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي، لتكون تغذية عكسية لهيئة الأوراق المالية والجهات المنظمة الأخرى في سد الثغرات المتعلقة في موضوع الإفصاح إن وجدت.

المساهمة في زيادة فاعلية نظام المعلومات المحاسبي في الأردن من خلال تقديم التوصيات التي تساعد معدي التقارير المالية على تقديم بيانات مالية ذات جودة عالية وممثلة لواقع تعامل تلك الشركات وبما يساهم في مساعدة مستخدمي تلك التقارير في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

تحديد أهمية البنود الواجب الإفصاح عنها والواردة في تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية من وجهة نظر المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي، حيث يمثل المستثمر في بورصة عمان أهم الفئات التي تستخدم المعلومات الواردة في التقارير المالية لاتخاذ القرار الاستثماري، ومن ثم تقديم الاقتراحات المناسبة لتعزيز جودة تلك الإفصاحات.

(١) http://www.ammanstockex.com/arabic/hist_arabic3.htm

وبشكل أكثر تحديداً تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:-

الوقوف على مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الإفصاح الواردة في كل من معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية؛ للحصول على رؤية حول انسجام التقارير المالية الصادرة عن تلك الشركات مع المتطلبات الدولية والمحلية فيما يتعلق بالإفصاح.

تحديد تأثير بعض الخصائص كحجم الشركة، وربحيتها، وحجم مديونيتها، وعدد المساهمين فيها، وعمرها في الصناعة على درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في كل من معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية.

معرفة وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي في بورصة عمان بخصوص أهمية متطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية في اتخاذ القرار الاستثماري.

تحديد أوجه القصور في الالتزام بمستويات الإفصاح المطلوبة بمعايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية والسبل الكفيلة بمعالجتها.

٤-١ فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم وضع عدة فرضيات وفق المحاور التالية:

أولاً: الفرضيات الخاصة باختبار مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية، وتشمل ما يلي:

الفرضية الأولى : "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإجمالي الفعلي الموفر في التقارير المالية السنوية جميعها كوحدة واحدة والصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة وبين مستوى الإفصاح المطلوب توفيره بموجب معايير المحاسبة الدولية".

الفرضية الثانية: " لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الموفر في الميزانية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة، وبين مستوى الإفصاح المطلوب توفيره بموجب معايير المحاسبة الدولية".

الفرضية الثالثة: "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الموفر في قائمة الدخل الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة وبين مستوى الإفصاح المطلوب توفيره بموجب معايير المحاسبة الدولية".

الفرضية الرابعة: "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الموفر في قائمة التغيرات في حقوق الملكية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة وبين مستوى الإفصاح المطلوب توفيره بموجب معايير المحاسبة الدولية".

الفرضية الخامسة: "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الموفر في قائمة التدفق النقدي الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة، وبين مستوى الإفصاح المطلوب توفيره في معايير المحاسبة الدولية".

الفرضية السادسة: "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي عن المبادئ العامة لعرض البيانات المالية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره بموجب معايير المحاسبة الدولية".

الفرضية السابعة: "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الموفر في الإيضاحات التفسيرية للبيانات المالية للشركات الصناعية وبين مستوى الإفصاح المطلوب توفيره بموجب معايير المحاسبة الدولية".

الفرضية الثامنة: "لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الموفر في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية وبين مستوى الإفصاح المطلوب توفيره بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية".

ثانياً: الفرضيات الخاصة بمدى وجود علاقة بين خصائص الشركة ودرجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية.

الفرضية التاسعة: "لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص الشركة ممثلة في (حجم الشركة وعدد المساهمين فيها ومعدل المديونية وعمر الشركة في الصناعة والعائد على حقوق الملكية) ودرجة الإفصاح الموفرة في التقارير المالية بموجب معايير المحاسبة الدولية".

الفرضية العاشرة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص الشركة ممثلة في (حجم الشركة وعدد المساهمين فيها ومعدل المديونية وعمر الشركة في الصناعة والعاقد على حقوق الملكية) ودرجة الإفصاح الموفرة في التقارير المالية بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية.

ثالثاً: الفرضيات المتعلقة بالأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح عن المعلومات بموجب معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية من جهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.

الفرضية الحادية عشرة: لا تعتبر متطلبات الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية للشركات الصناعية المساهمة وفق معايير المحاسبة الدولية مهمة وملائمة إحصائياً من وجهة نظر المستثمر الفرد عند اتخاذ القرار الاستثماري.

الفرضية الثانية عشرة: لا تعتبر متطلبات الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية للشركات الصناعية وفق معايير المحاسبة الدولية مهمة وملائمة إحصائياً من وجهة نظر المستثمر المؤسسي عند اتخاذ القرار الاستثماري.

الفرضية الثالثة عشرة: لا تعتبر متطلبات الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية للشركات الصناعية وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية مهمة وملائمة إحصائياً من وجهة نظر المستثمر الفرد عند اتخاذ قراره الاستثماري.

الفرضية الرابعة عشرة: لا تعتبر متطلبات الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية للشركات الصناعية وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية مهمة وملائمة إحصائياً من وجهة نظر المستثمر المؤسسي عند اتخاذ قراره الاستثماري.

الفرضية الخامسة عشر: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية مهمة بين متوسط إجابات فئتي المستثمرين الأفراد والمستثمرين من المؤسسات عند تحديد أهمية الإفصاح عن البنود في التقارير السنوية للشركات المساهمة وفق معايير المحاسبة الدولية.

الفرضية السادسة عشر: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية مهمة بين متوسط إجابات فئتي المستثمرين الأفراد والمستثمرين من المؤسسات عند تحديد أهمية الإفصاح عن البنود في التقارير السنوية للشركات الصناعية وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية.

١-٥ الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت جوانب مختلفة من موضوع الإفصاح، ولاحظ الباحث بأن معظم هذه الدراسات وخاصة العربية منها كانت تركز على الحصول على البيانات من خلال الاستبانة في حين أن هذه الدراسة تعتمد أساساً في الحصول على البيانات من التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان في السوقين الأول والثاني، إضافة إلى الاستبانة لتغطية الجزء المتعلق بالأهمية النسبية لمطالبات الإفصاح، في هذا المجال تمت مراجعة الأدبيات المحاسبية لأهم الدراسات التي تناولت موضوع الإفصاح المحاسبي سواء أكانت عربية أم أجنبية، ويمكن الإشارة إلى الدراسات التالية:

أولاً: الدراسات العربية:

١. دراسة "Al-Shayeb, ٢٠٠٣"، بعنوان: "الإفصاح المالي في التقارير السنوية للشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة"، ولقد هدفت هذه الدراسة لما يلي:

قياس مستوى الإفصاح المالي في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تأثير بعض خصائص الشركة والتي تتضمن: حجم الشركة، وعمر الشركة، والربحية، ونوع الصناعة وتأثير الشركات متعددة الجنسيات على درجة الالتزام بالإفصاح عن المعلومات المطلوبة من الجهات القانونية المعنية بالرقابة والممثلة بالبنك المركزي الإماراتي ووزارة الاقتصاد.

وقد شملت الدراسة التقارير المالية السنوية المنشورة لـ (٥٤) شركة كما هي في نهاية شهر كانون أول لعام ٢٠٠٠م، وقد تم تصنيف الشركات إلى ثلاث فئات وتشمل البنوك وشركات التأمين وشركات الخدمات.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أن مستوى الإفصاح المالي في دولة الإمارات منخفض، حيث لم تلتزم أي شركة بالإفصاح عن كامل المعلومات المطلوبة من الجهات القانونية المعنية بالرقابة، حيث بلغت درجة الالتزام بالإفصاح أكثر من ٦٠% لعشر شركات فقط وبلغت أكبر نسبة التزام لإحدى الشركات ٦٨,٤٩%، في حين التزمت (٢٣) شركة بالإفصاح عن ما نسبته (٥٠-٥٩)% من متطلبات الإفصاح، وبلغت نسبة التزام (٢١) شركة من (١٠-٤٩)% من متطلبات الإفصاح.

على الرغم من انخفاض مستوى الإفصاح المالي حالياً فإن إمكانية التطوير في الممارسات الحالية قائمة.

أن الشركات الكبيرة أكثر إفصاحاً عن المعلومات مقارنة بالشركات الصغيرة.

أن شركات قطاعي المصارف والتأمين أكثر إفصاحاً عن المعلومات مقارنة بغيرهما من القطاعات.

٢. دراسة "جرن ٢٠٠٣م"، بعنوان: "أهمية التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية الأردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان"، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية البنود التي تنشر في هذه التقارير، وملاءمة هذه التقارير لقرارات المستثمرين في بورصة عمان، والتعرف على كفاية المعلومات التي تنشر في التقارير المرحلية التي تقدمها الشركات المساهمة الصناعية الأردنية حالياً.

كما هدفت أيضاً إلى بيان مدى تقييد هذه الشركات بإعداد ونشر هذه التقارير وفق المادة (٨) من تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة مفوضية الأوراق المالية، ودراسة العلاقة بين درجة الإفصاح في التقارير المالية المرحلية وخصائص الشركة، مثل حجم الأصول، وصافي المبيعات، وصافي الربح، وحجم المديونية.

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

هناك تجانس في طريقة اتخاذ قرار الاستثمار من قبل مجموعتي عينة الدراسة التي تشمل المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.

يوجد تجانس في تقييم الأهمية النسبية لمصادر المعلومات بين مجموعتي العينة، وإن التقارير المالية السنوية من أهم مصادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، يليه التقارير المالية المرحلية، كما أظهرت الدراسة أن الإشاعات تعتبر أقل مصادر المعلومات أهمية للمستثمرين.

وجود تفاوت في درجة الإفصاح بين الشركات عينة الدراسة، وأن درجة الإفصاح في التقارير المالية المرحلية لمعظم الشركات والتي شملت الدراسة قد تجاوزت نسبة (٥٠%).

عدم وجود علاقة ارتباط بين درجة الإفصاح في التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية وبعض خصائص الشركة المذكورة آنفاً.

٣. دراسة "القصاص ٢٠٠٣م"، بعنوان: "أثر الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية على قرارات المستثمر في بورصة عمان في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩)"، ولقد هدفت هذه الدراسة لما يلي: معرفة وجهة نظر المستثمر في بورصة عمان بخصوص المعلومات والبيانات التي تقدمها التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الأردنية في اتخاذ قراره الاستثماري.

اختبار مدى أهمية وملاءمة التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الأردنية لقرارات الاستثمار في بورصة عمان.

التعرف على العلاقة بين أهمية البند ودرجة الإفصاح عنه في التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الأردنية.

الكشف عن أي اختلاف في تقييم الأهمية النسبية للبنود المتعلقة بالأدوات المالية الواردة ضمن متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) بين فئات مجتمع الدراسة الثلاث عند اتخاذ القرار الاستثماري.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية تعتبر من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر في بورصة عمان، وأن الإفصاح الكافي في التقارير المالية يسهل على كافة فئات المستثمرين في تلك البورصة اتخاذ قراراتهم الاستثمارية من خلال اعتمادهم على مصدر واحد بشكل رئيسي، وكذلك وجود علاقة طردية بين الاعتماد على التقارير المالية السنوية الصادرة عن تلك البنوك ونجاح القرار الاستثماري.

كما بينت الدراسة أن جميع البنود المتعلقة بالإفصاح عن الأدوات المالية والواردة ضمن متطلبات معيار المحاسبة الدولية رقم (٣٩) من وجهة نظر مجموعات عينة الدراسة الممثلة بالمحللين الماليين والمديرين متخذي القرارات الاستثمارية والمستثمرين في بورصة عمان، مهمة ومهمة جداً، مما يعزز أهمية تطبيق متطلبات هذا المعيار لزيادة الإفصاح في التقارير السنوية للبنوك الأردنية.

٤. دراسة "الفضل ٢٠٠١"، بعنوان: "العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها: دراسة ميدانية في العراق". وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما يلي: ما إذا كان لحجم الشركة أثر ذو دلالة إحصائية على مستوى الإفصاح الكافي في التقارير المالية الخارجية للشركة.

ما إذا كان هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الكافي في التقارير المالية الخارجية للشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية.

ما إذا كان مستوى الإفصاح الكافي في التقارير المالية الخارجية للشركة يختلف باختلاف نوع النشاط الذي تمارسه.

وقد أجريت الدراسة على قطاع الصناعة حيث بلغ عدد الشركات الداخلة في الدراسة ٢٣ شركة صناعية موزعة على القطاع الخاص والمختلط، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

بالرغم من أن نسبة الإفصاح على مستوى التقرير المالي ككل للشركات الداخلة في الدراسة بلغت في المتوسط (٦٩,٥%) غير أنها لم تلبي احتياجات المستثمرين، وذلك لفشل الشركات في تحقيق مستوى مناسب من الإفصاح في بنود أهم محورين بالنسبة لهم وهما محور المعلومات الخاصة بنتيجة النشاط ومحور المعلومات الخاصة بالموجودات.

أكدت الدراسة أهمية الدور الذي تلعبه القوائم المالية الأساسية والمتمثلة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل في تحديد أسعار أسهم الشركات في السوق المالية، مما يعني أن أسعار أسهم الشركة في السوق المالية تعد محدداً لمستوى الإفصاح في هاتين القائمتين اللتين تشكلان الجزء الرئيسي في تقارير حملة الأسهم.

لا يعتبر نوع نشاط الشركة محدداً للإفصاح، وبالتالي فإنه يمكن دعم توجهات بعض الجهات المهنية والأكاديمية في وضع القواعد والأطر التي يمكن أن يسترشد بها في ممارسات الإفصاح من جانب الشركات على اختلاف أنشطتها.

ويلاحظ هنا عدم قيام الباحث بالفصل بين شركات القطاع الخاص والمختلط، حيث تم اعتبارهما مجتمعاً واحداً على الرغم من الاختلافات الجوهرية بينهما من حيث درجة التحكم الحكومي بقطاع الشركات المختلط.

٥. دراسة "Joshi and Al-Mudhahki, ٢٠٠١"، بعنوان: "دراسة تطبيقية لدرجة التزام الشركات المدرجة أسهمها في بورصة البحرين بمعياري المحاسبة الدولي رقم (١)".

وقد هدفت الدراسة إلى اختبار مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة البحرين والملزمة بتطبيق معيار المحاسبة الدولية رقم (١) عرض القوائم المالية، وذلك من خلال عينة من (٣٧) شركة من مختلف القطاعات، حيث تم اختيار (١٠) متطلبات إفصاح من المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (١) ومقارنة مدى الالتزام بتلك المتطلبات للشركات الكبيرة الحجم مع الشركات متوسطة الحجم، وتشمل متطلبات الإفصاح التي تم دراستها ما يلي:

مكونات البيانات المالية.

الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية.

فرضية الاستمرارية.

المعلومات المقارنة.

الإفصاح عن إعادة التصنيف (ثبات العرض).

التوقيت المناسب.

معلومات حول الأسهم

وصف الاحتياطات

إفصاحات قائمة الدخل.

إفصاحات حول التوزيعات.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

هناك درجة التزام مرتفعة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (١) فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح عن مكونات القوائم المالية والمعلومات المقارنة والامتثال لمعايير المحاسبة الدولية ومعلومات حول الأسهم.

هناك التزام مناسب بالإفصاح عن المتطلبات التالية: الإفصاح عن إعادة التصنيف، والتوزيعات، ووصف الاحتياطات، والتوقيت المناسب، وفرضية الاستمرارية، والإفصاح في قائمة الدخل.

هناك اختلاف ذو دلالة إحصائية بين الشركات كبيرة الحجم والشركات متوسطة الحجم في تلبية متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١) فيما يتعلق بمتطلب التوقيت المناسب في إصدار البيانات المالية ووصف الاحتياطات، حيث تبين أن الشركات كبيرة الحجم تميل بشكل أكبر لنشر بياناتها المالية في وقت مبكر مقارنة بالشركات الأصغر حجماً، وكذلك فإن هذه الشركات تفصح بتفاصيل أكثر عن احتياطاتها، أما متطلبات الإفصاح الأخرى فلم يجد الباحثان فروقات بين الشركات الكبيرة الحجم ومتوسطة الحجم.

يلاحظ هنا أن الباحثين قد أجريا الدراسة على (٣٧) شركة من كافة القطاعات وبالتالي لم يتم تحديد أثر اختلاف القطاع الذي تعمل به الشركة على درجة الإفصاح عن البنود التي تم دراستها.

٦. دراسة "Suwaidan and El-Khoury, ٢٠٠٠"، بعنوان: "العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة ودرجة المخاطرة".

ولقد هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين كمية المعلومات الموجودة في التقارير السنوية لأربع وثلاثين شركة صناعية أردنية مدرجة في سوق عمان المالي لعام ١٩٩٥م، ودرجة المخاطرة المرتبطة بأسعار أسهمها. وقد تم استخدام ثلاثة مقاييس لدرجة المخاطرة: المخاطرة النظامية، والمخاطرة غير النظامية، والمخاطرة الكلية، وقد تم قياس الإفصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة عن طريق استخدام نموذج للإفصاح يحتوي على (٦١) بنداً من المعلومات المتوقع أن تفصح عنها الشركات الصناعية في تقاريرها السنوية.

وتم استخدام بعض المتغيرات (Control Variables)، عدا عن الإفصاح، والتي وجد أن لها علاقة مع درجة المخاطرة وتشمل هذه المتغيرات حجم الشركة، ونسبة الرفع المالي (Financial Leverage)، ودرجة المخاطرة في الأرباح (Earnings Beta)، ونصيب السهم من الأرباح الموزعة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الإفصاح في التقارير السنوية للشركات الصناعية الأردنية ودرجة المخاطرة، وقد فسر الباحثان هذه النتائج بأن ذلك قد يشير إلى أن المستثمرين في سوق عمان المالي لا يعتمدون على المعلومات المتاحة في التقارير السنوية للشركات الصناعية في تقدير مستوى المخاطرة المرتبطة بها. بالإضافة إلى ذلك وجدت الدراسة أن أهم العوامل في التأثير على درجة المخاطرة هو نصيب السهم من الأرباح الموزعة وحجم الشركة.

٧. دراسة "سعادة ٢٠٠٠"، بعنوان: "الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (٥)", ولقد هدفت هذه الدراسة لما يلي:

الوقوف على مدى توفر الإفصاح في التقارير المالية من وجهة نظر المستفيدين منها.

معرفة مدى انسجام بيانات التقارير المالية للشركات المساهمة مع التشريعات والقوانين الأردنية المتعلقة بالإفصاح.

بيان مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم "٥" ومن ثم الحكم على مدى كفاية التشريعات الأردنية لمتطلبات هذا المعيار.

وقد أجريت هذه الدراسة على بعض مستخدمي التقارير المالية وهم موظفو الدولة والبنوك والشركات الصناعية ووسطاء سوق عمان المالي ومدققو الحسابات وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة ارتفاع أهمية متطلبات الإفصاح لتلك الفئات وبشكل متفاوت كما يلي:

موظفو الدولة ٧٨%.

وسطاء سوق عمان المالي ٨٢%.

موظفو البنوك ٨٤%.

موظفو الشركات الصناعية ٨٦%

مدققو الحسابات ٩٤%

وقد بلغ المتوسط العام لأهمية الإفصاح لدى جميع الفئات ٨٥%.

ويشار هنا إلى أن الباحث لم يتطرق إلى متطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية الأخرى، وبالتالي فإن تلك الدراسة لا تلقي الضوء على أهمية موضوع الإفصاح بصفة شمولية.

٨. دراسة " مطر ١٩٩٣"، بعنوان: "تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية"، وقد هدفت هذه الدراسة لما يلي:

إظهار مدى أهمية الإفصاح في البيانات المالية المنشورة واهتمام المجمع المحاسبية والجهات الرقابية الأخرى بذلك.

إظهار مدى أهمية تحديد المعيار الواجب الاسترشاد به في تقييم مدى كفاية هذا الإفصاح.

إظهار الرأيين المختلفين فيما يخص درجة تفصيل المعلومات التي يتم عرضها في البيانات المالية وهما الإفصاح الكامل Full disclosure والإفصاح الكافي Adequate disclosure.

التحقق من مدى تلبية الشركات المساهمة العامة الأردنية لشروط وقواعد الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية الصادرة لغاية ١٣/٢/١٩٩٠م، وعددها ٢٩ أصلاً محاسبياً.

وتعتبر هذه الدراسة من النوع الاختباري الميداني Empirical Study، وقد أجريت على عينة مكونة من (٣٠) شركة مساهمة عامة أردنية، أي بما يعادل ٢٧% من مجموع الشركات الأردنية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي لعام ١٩٩٠م (بورصة عمان حالياً). حيث تشكلت عينة الدراسة من القطاع المصرفي (٦ شركات)، القطاع الصناعي (١٤ شركة)، قطاع الخدمات (٥ شركات)، وقطاع التأمين (٥ شركات). ولقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

يتطلب الإفصاح المناسب عرض المعلومات في القوائم المالية بشكل ييسر فهمها من خلال ترتيب وتصنيف بنود تلك المعلومات بصورة منطقية ووفق مبدأ الأهمية النسبية.

لتحقيق الإفصاح المناسب يجب أن يراعي معدو القوائم المالية عرض المعلومات في مكان يسهل الاهتداء إليه.

إيصال المعلومات المحاسبية لمتخذي القرار في الوقت المناسب وبدون تأخير.

تلبي الشركات المساهمة العامة متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح المطلوب وفق المعايير الدولية في القوائم المالية جميعها كوحدة واحدة بنسبة تقارب ٨٠%، حيث كانت نسبة الالتزام بالإفصاح عن المعلومات في الميزانية (٨٤%)، في قائمة الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) (٧٦%)، في قائمة التغيرات في المركز المالي، (٩٤%)، والإفصاح عن المعلومات في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية (٧٢%).

٩. دراسة " مسودة ١٩٩٢م"، بعنوان: "مدى اعتماد الشركات المالية (البنوك والمؤسسات المالية) على القوائم المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية في اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الائتمان"، ولقد هدفت الدراسة إلى تحديد الأهمية النسبية للقوائم المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية والعوامل التي تزيد من موثوقية ومصداقية هذه القوائم والتحقق من جدوى وواقعية مفهوم القوائم المالية ذات الأغراض العامة.

وقد شملت الدراسة محلي الاستثمار ومحلي الائتمان في البنوك والمؤسسات المالية والبالغ عددها (٢١) بنكاً ومؤسسة مالية، حيث تم توزيع (١٧٠) استبانة مناصفة بين فئتي العينة لتحقيق أهداف الدراسة.

وقد بينت نتائج الدراسة ما يلي:

اعتبرت القوائم المالية المدققة من أهم مصادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين، مما يعني إمكانية تدعيم نظام المعلومات المحاسبي من خلال التأثير على محتوى القوائم المالية المدققة لتلائم أغراض مستخدميها.

اتفقت فئتا المستثمرين والمقرضين على أهمية مصادر المعلومات من خلال الاتصال المباشر مع إدارة الشركة ومع المؤسسات والأشخاص المتخصصين وكذلك تقرير مجلس الإدارة.

اتفق المستثمرون والمقرضون على اعتبار العوامل التالية مؤثرة على موثوقية ومصداقية القوائم المالية المدققة وهي (سمعة إدارة الشركة ومدقق الحسابات، والسياسات والقرارات التي تنتهجها الإدارة، والسياسات والطرق المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية، والمبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ومدى ثبات الإدارة في تطبيقها، ونوع الرأي الذي يبديه مدقق الحسابات في تقريره، وحجم الشركة، وتاريخ صدور تقرير مدقق الحسابات).

اتفق المستثمرون والمقرضون على الأهمية النسبية لما نسبته (٧٢%) من بنود المعلومات التي تضمنتها الدراسة باعتبارها ذات أهمية في التأثير على القرارات الاستثمارية والائتمانية.

١٠. دراسة " العراقي ١٩٩١"، بعنوان: "الإفصاح المحاسبي عن معلومات الإنتاجية في التقارير الخارجية للشركة: دراسة اختبارية".

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة أهمية وكيفية الإفصاح المحاسبي من المقاييس أو مؤشرات الإنتاجية في التقارير الخارجية المنشورة للشركات المساهمة في جمهورية مصر العربية، في محاولة لاقتراح شمول التقارير المالية المنشورة - لكل من شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص - لمؤشرات الإنتاجية ذات الأهمية في قياس وتطوير وتحسين الكفاءة المادية والمالية للتشغيل، وبناء على مراجعة الأدب المحاسبي في هذا الشأن، وبناء على الاختبارات الإحصائية التي تم إجراؤها على فروض الدراسة، فإن الدراسة توصلت للنتائج التالية:

إن الإفصاح عن مؤشرات الإنتاجية الجزئية - باستثناء إنتاجية الجنية من المال المستثمر - من فترة إلى أخرى يساعد في معرفة تطورات الإنتاجية سواء بالزيادة أو بالنقص، ومن ثم يمكن اقتراح شمول ملخص تقرير مجلس الإدارة الذي يظهر ضمن قوائم التقرير المالي المنشور للشركة - سواء أكانت شركة قطاع عام أم شركة قطاع خاص - لمؤشرات الإنتاجية الجزئية التي تتمثل في إنتاجية العامل وإنتاجية الجنية في كل من الأجور والأصول الثابتة ومستلزمات الإنتاج، وللمساعدة في التحليل والدراسة عبر الزمن فيمكن أن يتم الإفصاح في نفس التقرير المالي عن مؤشرات العام الحالي ومؤشرات الإنتاجية الخاصة بالأعوام الأربعة السابقة.

إن الإفصاح عن مؤشرات الإنتاجية الجزئية في التقارير الخارجية للشركة يخدم ويساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتسويقية وتخطيط سياسة العمالة وتظهر أهمية هذه المعلومات في حالة وجود شركة قابضة - مثل هيئة القطاع العام - تخطط وتشرف وتراقب على الشركات التابعة لها، حيث أن مقارنة مقاييس الإنتاجية بين هذه الشركات يساعد في اتخاذ القرارات الخاصة بالتخصيص الكفؤ للموارد المالية والبشرية بين شركات المجموعة كما يساعد في اتخاذ القرارات التصحيحية لزيادة وتحسين الإنتاجية على مستوى شركات المجموعة.

١١. دراسة " Sowlash " عام ١٩٨٩م"، بعنوان: "اتجاهات المستثمرين في الأسواق المالية العربية في كل من الأردن والكويت ومصر"، وقدمت في مؤتمر المحاسبة المالية في جامعة اليرموك، حيث تناولت مدى اعتماد المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد على القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومدى التجانس بين الفئتين والأغراض التي يسعون إلى تحقيقها.

ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها:

يختلف المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي في درجة استفادتهم من المعلومات المالية حيث أن المستثمر المؤسسي أكثر إدراكاً من المستثمر الفرد لامتلاكه الإمكانيات والقدرات التي تساعده في التحليل واتخاذ القرارات الاستثمارية وعلى أسس موضوعية.

يعتمد كل من المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد على المصادر التالية للحصول على المعلومات وبالترتيب:

الاتصالات الشخصية.

الأشخاص المتخصصين.

التقارير الخاصة.

القوائم المالية المنشورة والمدققة.

التقارير المنشورة من قبل السوق المالية.

الجريدة الرسمية.

ج. يبحث المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي على مصادر المعلومات غير المنشورة لأن مصادر المعلومات المنشورة غير كافية وغير منسجمة وغير قابلة للمقارنة ولا تنشر في الوقت المناسب.

د. القوائم المالية المنشورة للشركات غير موحدة مما يحد من إمكانية المقارنة بعضها ببعض.

ويلاحظ من نتائج هذه الدراسة أنها تدعم الاعتماد على المستثمر المؤسسي (البنوك والمؤسسات المالية) لإجراء الدراسات المختلفة لتجانس احتياجات هذه الفئة وكذلك التركيز على عدم التأخر في نشر التقارير السنوية ليتم اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

١٢. دراسة " الجيوسي ١٩٨٨"، بعنوان: "دراسة تطبيقية على التقارير المالية للشركات المساهمة العامة

الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي".

تناولت هذه الدراسة إحدى الركائز الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي، وهي عملية الاتصال واعتمد الجيوسي على نموذج يوضح كيفية انتقال المعلومات من الإدارة إلى الجهات المعنية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

تصدر التقارير السنوية قائمة مصادر المعلومات للمستثمر المؤسسي في الأردن يليها الاتصال المباشر مع إدارة الشركة.

يحد طول الفترة الزمنية التي تغطيها التقارير وهي سنة مالية من الاعتماد الكلي على المعلومات التي تتضمنها، ويقلل من أهميتها ودرجة الاستفادة منها. والذي يمكن اعتباره مؤشراً على حاجة مستخدمي القوائم المالية إلى تقارير نصف سنوية أو ربع سنوية لزيادة أهمية التقارير المالية كمصدر من مصادر المعلومات.

تجانس احتياجات فئة المستثمر المؤسسي في الأردن والتي تم تصنيفها إلى مجموعتين؟ تضم الأولى البنوك والمؤسسات المالية وتضم الثانية شركات التأمين.

لا يستند الإفصاح عن المعلومات في تقارير الشركات لسلم أولويات. بمعنى عدم وجود ارتباط بين الأهمية النسبية لبنود المعلومات ونسبة الإفصاح عنها.

هـ حصلت ٣٠% من الشركات على نسب إفصاح دون ٥٠% بينما حصلت ٣٣% منها على نسب إفصاح تجاوزت ٧٠% وهذه مؤشرات على أن نسب الإفصاح الفعلية متدنية ولا تؤمن احتياجات المستثمر المؤسسي من المعلومات، ويمكن تفسير تدني نسب الإفصاح بأن هناك قصوراً في المتطلبات القانونية التي تحكم أعداد المعلومات في التقارير ونشرها.

١٣. دراسة "مطر ١٩٨٨"، في دولة الكويت بعنوان: "الأهمية النسبية للقوائم المالية المدققة كمصدر من مصادر المعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية البيانات أو القوائم المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت، وذلك كمصدر للمعلومات بالنسبة لكل من متخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض، ثم تحديد العوامل الرئيسية التي تزيد من موثوقية المعلومات المستخلصة منها بالإضافة إلى تحديد إطار عام للإفصاح المناسب عن المعلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية المنشورة التي تصدرها الشركات المساهمة العامة بدولة الكويت، وذلك للوفاء باحتياجات كل من فئتي محلي الاستثمار ومحلي الائتمان، وقد أظهرت هذه الدراسة النتائج التالية:

احتلت البيانات المالية المدققة المرتبة الأولى كمصدر للمعلومات بالنسبة لمتخذي قرارات الاستثمار بينما لم تحتل سوى المرتبة الثالثة بالنسبة للمقرضين والمرتبة الرابعة بالنسبة لمتخذي قرارات الائتمان.

يتفق كل من المستثمرين والمقرضين في وجهات نظرهم بالنسبة للعوامل التي تزيد من موثوقية ومصداقية البيانات المالية المدققة، حيث تم ترتيب العوامل كالتالي:

سمعة مراقب الحسابات.

نوع الرأي الذي يبديه مراقب الحسابات في تقريره عن هذه البيانات.

تاريخ صدور تقرير مراقب الحسابات.

ج. يختلف كل من المستثمرين والمقرضين في ترتيب الأهمية النسبية للقوائم المالية، التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية حيث اتضح أن المستثمرين يعتمدون بدرجة كبيرة على قائمة الأرباح والخسائر والميزانية العمومية والملاحظات على الحسابات، بينما يعتمد المقرضون بشكل رئيسي على الملاحظات على الحسابات والميزانية العمومية وقائمة التغيير في المركز المالي.

د. يتفق المهنيون (المحاسبون والمدققون) مع فئة المستثمرين بدرجة أكبر من اتفاقهم مع فئة المقرضين، في ترتيب مصادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية أو التمويلية أو في تقويمهم للأهمية النسبية لبنود البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية المدققة.

١٤. دراسة " غرايبة والنبر ١٩٨٧"، بعنوان: "مدى توفر الإيضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في المملكة الأردنية الهاشمية". وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأهمية النسبية لمجموعة من البنود التي تتضمنها التقارير المالية السنوية المنشورة لفئتين من المستثمرين هما: المحللون الماليون في البنوك والمؤسسات المالية والمستثمرون الأفراد في سوق عمان المالي، كما وهدفت إلى دراسة العلاقة بين درجة الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية وثلاث من خصائصها وهي الحجم وعدد المساهمين ومعدل العائد على الاستثمار. ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

لا يوجد اختلاف في أهمية البنود التي تتضمنها التقارير المالية السنوية المنشورة لفئة المحللين الماليين في البنوك والمؤسسات المالية والمستثمرين الأفراد مما يعني أنه يمكن وضع أسس وقواعد موحدة للإفصاح تفي بحاجات الفئتين معاً.

تراوحت نسبة الإفصاح للشركات الداخلة ضمن العينة بين (٨-٥٨%) وحصلت (٨٧%) من شركات العينة على نسبة إفصاح تقل عن (٥٠%) مما يدل على أن نسب الإفصاح للشركات الصناعية الأردنية غير كافية ولا تلبى حاجات المستثمرين من المعلومات.

هناك علاقة طردية بين نسبة الإفصاح في الشركة وكل من حجم أصولها وعدد المساهمين فيها، ولا توجد علاقة بين نسبة الإفصاح والعائد على حقوق المساهمين خلافاً لما هو متوقع.

وبذلك فإن هذه الدراسة قد أشارت إلى عدم احتواء التقارير المالية على بنود المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد. وإمكانية تطبيق مفهوم القوائم المالية ذات الأغراض العامة من وجهة نظر المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد، لتشابه بنود المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

١. دراسة "Richardson and Welker, ٢٠٠١"، بعنوان: "الإفصاح الاجتماعي والإفصاح المالي وتكلفة حقوق الملكية". وقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين درجة الإفصاح المالي والاجتماعي وتكلفة حقوق الملكية لعينة من الشركات الكندية تتكون من (٧٠٠) شركة للأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٢ موزعة على (٨) قطاعات.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

أن هناك علاقة عكسية قوية بين مستوى الإفصاح المالي وتكلفة رأس المال.

أكدت هذه الدراسة ما توصلت إليه دراسة (Botosan's ١٩٩٧) بأنه كلما زادت درجة الإفصاح المالي فإن هذا يخفض تكلفة رأس المال حينما يكون هناك عدد أقل من المحللين الماليين للتقارير المالية (أي كلما كان اعتماد مستخدمي البيانات المالية على تلك البيانات مباشرة).

وجود علاقة طردية بين مستوى الإفصاح الاجتماعي وتكلفة رأس المال. وقد برر الباحثان العلاقة الطردية بين الإفصاح الاجتماعي وتكلفة رأس المال بوجود بعض التحيز في الإفصاح الاجتماعي.

٢. دراسة "Sengupta, ١٩٩٨"، بعنوان: "جودة الإفصاح للشركة وتكلفة الديون".

هدفت هذه الدراسة لمعرفة العلاقة بين نوعية الإفصاح على مستوى الشركة ككل وبين تكلفة تمويل ديونها، وتم ذلك من خلال دراسة عينة من الشركات الأمريكية تتكون من ١٧٠٤ (شركة - سنة) ١٩٩١-١٩٨٧ وتغطي ٥٣٢ شركة مختلفة بعد استبعاد قطاعي البنوك والتأمين كونها تتأثر بعوامل مختلفة عن الشركات الصناعية، وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مقياس نوعية الإفصاح على مستوى الشركة ككل وبين مؤشرين لقياس تكلفة الإقراض، وهما العائد عند الاستحقاق (Yield to maturity) وتكلفة الفائدة الفعالة على المصدر (The effective interest cost to the issuer) وتدعم هذه النتيجة -حسب قول الباحثة- الرأي القائل بأن المقرضين وضامني السندات يأخذون بعين الاعتبار نوعية الإفصاح عند تقديرهم لمخاطر التعثر لتلك الشركات.

هناك اعتماد أكبر على الإفصاح عندما تسود في السوق حالة عدم التأكد حول الشركة.

وبالتالي، فقد أثبتت هذه الدراسة بأن الشركات التي يتم تصنيفها من قبل المحللين الماليين بأنها ذات جودة إفصاح مرتفعة تتمتع بتكلفة فائدة منخفضة عند إصدار الدين.

٣. دراسة "Botosan, ١٩٩٧"، بعنوان: "مستوى الإفصاح وتكلفة حقوق الملكية". أجريت على عينة من الشركات الصناعية الأمريكية بلغ عددها ١٢٢ شركة لعام ١٩٩٠ حيث هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح وتكلفة حقوق الملكية.

وقد خلصت إلى النتائج التالية:

هناك علاقة عكسية بين مستوى الإفصاح وتكلفة رأس المال للشركات التي يتابعها عدد منخفض من المحللين (أي أن مستخدمي البيانات المالية يعتمدون بشكل كبير على التقارير المالية التي تصدرها تلك الشركات).

لا توجد علاقة بين كمية الإفصاح التي تم قياسها من قبل Botosan وبين تكلفة رأس المال للشركات التي يتابعها عدد مرتفع من المحللين وقد فسر ذلك بتوفير معلومات إضافية من قبل المحللين حول تلك الشركات.

٤. دراسة "Frost & Paunall, ١٩٩٤"، بعنوان: "ممارسات الإفصاح في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة". ولقد هدفت هذه الدراسة لاختبار ما يلي:

مدى تكرار وتوقيت الإفصاح المقدم من قبل الشركات المحلية والأجنبية المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

مدى تطبيق الشركات لقواعد الإفصاح واختبار الفرق في قواعد الإفصاح بين المنظمات المهنية.

وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج أهمها:

إن التقيد في قواعد الإفصاح المحاسبي سواء الإجمالي أو الاختياري كان أكثر في الولايات المتحدة منه في المملكة المتحدة.

إن المستثمرين في كلتا الدولتين يطالبون بمعلومات وإفصاحات أكثر في البيانات المالية للشركات الأجنبية في كلتا الدولتين.

٥. دراسة "Cooke, ١٩٨٩"، حول: "الإفصاح في التقارير المالية السنوية للشركات السويدية"، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر كل من حجم الشركة وإدراجها في السوق المالية على درجة الإفصاح في التقارير المالية السنوية، وقد اشتملت الدراسة على عينة مكونة من (٩٠) شركة.

وقد قام الباحث بقياس الحجم من خلال ثلاثة متغيرات هي: حجم الأصول والمبيعات السنوية وعدد المساهمين. أما بخصوص الإدراج في السوق المالية، فقد قام بتقسيم عينة الدراسة إلى ثلاث فئات وكما يلي: شركات غير مدرجة في أي سوق مالية.

شركات مدرجة في سوق استوكهولم المالية فقط.

شركات مدرجة في أكثر من سوق مالية.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية واضحة بين درجة الإفصاح في البيانات المالية السنوية وحجم الشركة، وكذلك علاقة إيجابية بين درجة الإفصاح وإدراج الشركة في الأسواق المالية، حيث لوحظ بأن الشركات غير المدرجة في أي سوق مالية كانت تحتوي بياناتها المالية على نسبة بسيطة من الإفصاح يليها الشركات المدرجة في سوق استوكهولم، أما الشركات المدرجة في أكثر من سوق مالية فقد كانت تحتوي بياناتها المالية على أعلى نسبة إفصاح مقارنة بالفئتين الأخريين.

٦. دراسة "Chow and Born, ١٩٨٧"، بعنوان: "الإفصاح المالي الاختياري لدى المؤسسات المكسيكية". وتم إجراؤها على (٥٢) شركة صناعية مدرجة في بورصة المكسيك.

ولقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين مستوى الإفصاح في الشركات المكسيكية، وكل من حجم الشركة، ونسبة الرفع المالي، ونسبة صافي الموجودات الثابتة إلى مجموع الأصول، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- هناك فروقات واضحة في مستويات الإفصاح الاختيارية بين الشركات المأخوذة في الدراسة.

٢- هناك علاقة طردية وجوهرية بين مستوى الإفصاح وحجم الشركة في حين لم يتبين وجود علاقة بين مستوى الإفصاح ونسبة الرفع المالي ونسبة صافي الموجودات الثابتة إلى مجموع الأصول في الشركات عينة الدراسة.

٧. دراسة "Firth, ١٩٧٨"، بعنوان: "أثر كل من حجم الشركة وإدراجها في السوق المالي ودرجة التدقيق الخارجي على الإفصاح الاختياري في التقرير السنوي للشركة" حيث أشار إلى وجود عدد من العوامل التي تؤثر في درجة الإفصاح في التقارير المالية البريطانية أهمها حجم الشركة والتسجيل بسوق الأوراق المالية ودرجة المراجعة الخارجية. وأضاف عاملاً إلى العوامل السابقة وهو أنه عند زيادة رأس المال تقوم الشركات الصغيرة بزيادة درجة الإفصاح في التقارير المالية لها بخلاف الشركات الكبيرة الحجم التي قد لا تهتم بهذا الأمر. (تركي، ١٩٩٥، ٢٤).

٨. دراسة "Chandra, ١٩٧٤"، حول "مدى الاتفاق بين المحاسبين والمحللين الماليين على درجة الإفصاح التي يجب توافرها في التقارير المالية لعدد من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية". وتهتم الدراسة بالكشف عن دليل عملي يتعلق بمدى كفاية المعلومات المعلن عنها من وجهة نظر من يقومون بفحص التقارير المالية (المحاسبون والمراجعون) وكذلك من يستخدمون هذه التقارير.

وخلصت الدراسة إلى وجود اختلاف بين المحاسبين والمحللين الماليين في درجة أهمية المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها في التقارير المالية وأرجع ذلك إلى نقص في وسائل الاتصال بين المستخدمين للمعلومات المحاسبية وبين من يقومون بإعدادها. (تركي، ١٩٩٥، ٢٣).

٩. دراسة لـ "Buzby, ١٩٧٤"، بعنوان: "الشركات المدرجة وغير المدرجة أسهمها ومدى الإفصاح المالي لديها"، حيث هدفت الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين المكونات الفرعية للإفصاح الكافي وبين خاصيتين هما حجم الشركة وتسجيل الشركة في السوق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال إعداد مؤشر للإفصاح يعتمد على (٣٩) بنداً تم اختيارها من بنود المعلومات التي يمكن أن تظهرها التقارير المالية السنوية للشركات.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة الإفصاح مرتبطة بعلاقة إيجابية مع حجم الشركة، بينما لم تكن هناك أية علاقة بين درجة الإفصاح وكون الشركة مدرجة في الأسواق المالية أم لا.

١٠. دراسة "Singhvi and Desai, ١٩٧١"، بعنوان: "تحليل تجريبي لنوعية الإفصاح المالي للشركات"، حيث تناولت هذه الدراسة نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية لعدد من الشركات الأمريكية وبعض الخصائص المتعلقة بالشركة والتي تؤثر في درجة الإفصاح.

وقد اعتمدت هذه الدراسة في تقييم نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية على مؤشر إفصاح مكون من (٣٤) بنداً من البنود التي يتعين الإفصاح عنها في تلك التقارير وتم اختيار هذه البنود اعتماداً على دراسات سابقة أهمها دراسة (Cerf) ومقابلات مع محللين ماليين، وفحص عدد من التقارير المالية.

وتم تطبيق الدراسة على ١٠٠ شركة من الشركات المدرجة أسهمها في سوق الأوراق المالية و(٥٥) شركة أخرى غير مدرجة. وقد هدفت الدراسة إلى بيان العوامل أو الخصائص التي تؤثر في درجة الإفصاح في التقارير المالية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ليست عاملاً مستقلاً ولكنها تتأثر بعدد من المتغيرات، حيث أن الشركات التي لا تفصح عن المعلومات بشكل كافٍ تتصف بما يلي:

حجمها صغير مقاساً بإجمالي الأصول.

عدد المساهمين بها صغير.

غير مدرجة في السوق المالية.

يتم تدقيق أعمالها من خلال شركة تدقيق ذات حجم صغير.

ذات ربحية أقل مقاسه بمعدل العائد على الأصول (صافي الربح/ صافي الأصول).

ذات ربحية أقل مقاسه بهامش الربح (صافي الربح/ صافي المبيعات).

كما خلص الباحثان إلى أن انخفاض مستوى الإفصاح في التقارير السنوية يؤدي إلى زيادة التقلبات في السعر السوقي للسهم الأمر الذي يؤثر سلباً على تكلفة رأس المال، وبالمقابل فإن زيادة مستوى الإفصاح يخفض من تذبذب السعر السوقي للسهم مما يقلل من عمليات المضاربة والمقامرة في السوق المالية.

١١. دراسة لـ "Moore and Buzby, ١٩٧٢"، والتي جاءت كتعليق على دراسة Singhvi and Desai المشار إليها سابقاً، حيث أشار الباحثان بأن نتائج تلك الدراسة قد تكون غير مقبولة إحصائياً للسببين التاليين:

إن اختبار (مربع كاي) يستخدم في إيجاد الفروقات الإحصائية بين صفتين و لا يقيس علاقة الارتباط بينهما، لذلك اعتقداً أنه من الأفضل استخدام اختبار (كندال تاو).

إن استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحديد المتغير الأكثر تأثيراً على درجة الإفصاح دون إيجاد علاقة الارتباط بين المتغيرات ذاتها يقلل من مصداقية التفسير لمعامل التحديد لأنه قد يكون هناك علاقة ارتباط داخلي بين خصائص الشركة.

لذلك قام (Moore and Buzby) عام ١٩٧٢ باختبار وجود ارتباط متداخل مهم إحصائياً بين الصفات، فتم أخذ عينة مكونة من مائة شركة مدرجة في سوق نيويورك المالي وخمسين شركة غير مدرجة في أي سوق مالي. واحتسب الارتباط بمعامل (كندال تاو) لكل زوج من المتغيرات التي تمثل خصائص الشركة، فظهر أن الارتباط بين هامش الربح ومعدل العائد على حقوق الملكية مهم إحصائياً وكذلك بين حجم الشركة مقاساً بمجموع موجوداتها وعدد المساهمين فيها.

وتختلف هذه الدراسة عن معظم الدراسات العربية السابقة، بأنها:

تعتمد على تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية السنوية لكافة الشركات الصناعية في السوقين الأول والثاني والبالغ عددها في الدراسة (٦٦) شركة.

إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار جميع متطلبات الإفصاح وفق كافة معايير المحاسبة الدولية السارية المفعل وتعليمات هيئة الأوراق المالية.

استخدام عدة أساليب إحصائية للحكم على الدلالة الإحصائية لمستوى الالتزام بمتطلبات الإفصاح المذكورة. إضافة إلى تصميم استبانة تحتوي على متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية وتعليمات الأوراق المالية بشكل يغطي البنود الواردة في تلك المعايير والمتطلبات من خلال تقسيم متطلبات الإفصاح إلى محاور مختلفة.

٦-١ محددات الدراسة:

يهدف إضفاء الموضوعية على الدراسة ونتائجها، فإن للدراسة عدة محددات وهي:

تقتصر الدراسة على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان والملزمة بإعداد بياناتها المالية وفق معايير المحاسبة الدولية؛ لذا لا يجوز تعميم نتائجها على الشركات العاملة في القطاعات الأخرى وكذلك على الشركات الصناعية غير المدرجة في بورصة عمان.

تضمنت الدراسة معايير الإفصاح عن المعلومات الواردة في معايير المحاسبة السارية المفعول وهي (٣٤) معيار محاسبي دولي، كما تم استثناء كل من معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠) الخاص بالإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، وكذلك المعيار رقم (٤١) الخاص بالزراعة كونها لا تنطبق على القطاع الصناعي.

تم إجراء الدراسة ضمن مفهوم الإفصاح في إطار عرض وتصنيف المعلومات المالية فقط وبالتالي فإن خاصية دقة هذه المعلومات تعتبر قضية خارج إطار هذه الدراسة، كونها تدخل في نطاق القياس المحاسبي وليس الإفصاح المحاسبي.

الفصل الثاني

إطار إعداد وعرض القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية
الأمريكية والدولية.

١-٢ المقدمة

٢-٢ أهمية إعداد نشر التقارير المالية

٣-٢ مستخدمو القوائم المالية وحاجتهم من المعلومات.

٤-٢ أهداف التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها

١-٤-٢ أهداف التقارير المالية.

٢-٤-٢ العوامل المؤثرة في الهدف من التقارير المالية.

٣-٤-٢ تضارب المصالح وأهداف التقارير المالية .

٥-٢ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

١-٥-٢ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق المعايير

الفصل الثاني

إطار إعداد وعرض القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الأمريكية والدولية

١-٢ المقدمة:

تعتبر التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها أصحاب المصالح في الوحدة المحاسبية (Stackholders) في اتخاذ قراراتهم المختلفة، حيث تعتبر هذه التقارير الوسيلة الرئيسية للإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وتمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية. وبالتالي فإن مفهوم التقارير المالية يتسع ليشمل إضافة إلى القوائم المالية خطاب الإدارة للمساهمين، ومناقشات وتحليلات الإدارة، وتوقعات الإدارة وتنبؤاتها ووصف للتأثير البيئي والاجتماعي لأعمال المنشأة، ومثل هذه المعلومات يتم إدراجها في التقارير المالية استجابة لمتطلبات تفرضها قرارات رسميه أو قوانين منظمة أو بحكم العرف السائد أو لرغبة الإدارة في الإفصاح عن تلك المعلومات اختياريًا. (Kieso, Weygandt, and Warfield, ٢٠٠١، ٣).

وطبقاً لمعيار المحاسبة الدولي الأول (المعدل عام ١٩٩٧) فإن الغرض العام من القوائم المالية هو توفير معلومات عن المركز المالي للمنشأة (Financial position) وأدائها (performance) وتدفقاتها النقدية (Cash flows) وأن تستخدم هذه المعلومات بواسطة قطاع عريض من المستخدمين النهائيين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتقدم هذه المعلومات من خلال مجموعة كاملة من القوائم المالية التي تتألف من المكونات التالية: (Epstein and Mirza, ٢٠٠١، ٦٣-٦٤).

أولاً: القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها:

أ- قائمة المركز المالي "الميزانية):

وهي القائمة التي تظهر أصول ومطلوبات وحقوق الملاك في المنشأة في لحظة معينه.

ويرى شرودر وكلاارك وكاثي (Schroeder, Clark and Cathey, ٢٠٠١، ١٤٠) بان الميزانية يجب أن تفصح عن ثروة المنشأة في نقطة معينه من الزمن حيث عرفوا الثروة هنا بأنها القيمة الحالية لجميع الموارد مطروحاً منها القيمة الحالية لجميع المطلوبات، إلا إنهم أقروا بان استخدام أساليب القيمة الحالية

في المحاسبة محدودة، وأن هناك العديد من الطرق مستخدمه حالياً لقياس التغيرات في المكونات الإفرادية للميزانية، وتتضمن أساليب القياس كلاً من أسلوب التكلفة التاريخية (Historical Cost) وهو الأسلوب القديم أو التقليدي وأسلوب القيمة الاستبداليه (Replacement Amounts)، وكذلك القيمة العادلة التي تعتبر الاتجاه الحالي للمحاسبة والقيم المتوقعة (Expected Amounts) وهو الاتجاه المستقبلي في أسلوب القياس المحاسبي .

فوائد وأهداف قائمة المركز المالي (الميزانية):

من خلال تزويدها معلومات حول الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين ، فإن الميزانية تقدم أساساً لاحتساب معدلات العائد ومعرفة هيكل رأس المال للمنشأة، إضافة إلى أنها تستخدم لتقدير حجم المخاطرة التي تتعرض لها المنشأة (وتعني المخاطرة حالة عدم القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية والعمليات والظروف والنتائج المتعلقة بأعمال المنشأة) وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ، وبهذا الخصوص يمكن تحديد ثلاثة مجالات يمكن من خلالها أن تقدم الميزانية وسيله لأجراء عملية تحليل للعناصر التالية:

(Kieso, Weggandt and Warfield, ٢٠٠١، ١٨٨-١٨٩)

١- السيولة:

وتتمثل بالنقدية وشبه النقدية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها ضمن الدورة التشغيلية للمنشأة، ويعبر عن المدة المتوقع انقضائها حتى تتحقق الأصول أو تتحول إلى نقدية أو حتى يتم سداد الالتزامات بدورة التسييل (Conversion Cycle). ويهتم الدائنون بنسب السيولة قصيرة الأجل و المتمثلة بالنقدية وشبه النقدية نسبة إلى الالتزامات قصيرة الأجل كونها تعطي مؤشراً على قدرة المنشأة في دفع التزاماتها قصيرة الأجل، ويهتم كذلك المساهمون بتقدير السيولة لدى المنشأة لتقييم احتمالية التوزيعات النقدية في المستقبل أو قدرتها على إعادة شراء أسهمها ، وعموماً كلما كانت السيولة مرتفعة تنخفض مخاطرة تعثر المنشأة .

٢- القدرة على سداد الديون طويلة الأجل:

تعتبر عملية تحليل عناصر الميزانية أداة للوقوف على قدرة المنشأة على سداد ديونها طويلة الأجل عند الاستحقاق ، فكلما كان على المنشأة التزامات طويلة الأجل أكثر كلما كانت قدرة المنشأة على الوفاء

بالديون منخفضة بسبب ارتفاع المخاطرة لدى هذه المنشأة كون المزيد من أصولها ستخضع لمواجهة الأعباء الثابتة لتلك الديون مثل الفوائد وأقساط تلك الديون.

٣- المرونة المالية:

يعتبر مفهوم المرونة المالية أوسع من مفهوم السيولة حيث تقيس المرونة المالية قدرة المنشأة على تعديل حجم و توقيت التدفقات النقدية والذي يمكنها من الاستجابة للاحتياجات والفرص غير المتوقعة ، وهناك علاقة عكسية بين المرونة المالية ومخاطر تعرض المنشأة للفشل المالي.

٤- كما تعطي الميزانية تصوراً عن حجم نشاط المنشأة من خلال مجموع الموجودات وتعطي كذلك تصور عن حجم ونوعية مواردها الاقتصادية (الأصول) وهيكل الالتزامات المترتبة عليها وحقوق أصحاب المنشأة في تلك المصادر الاقتصادية.

محددات قائمة المركز المالي (الميزانية): (Kieso ,Wagandt and Warfield, ٢٠٠١، ١٨٩-١٩٠)

بالرغم من الفوائد العديدة للميزانية إلا أن هناك العديد من المحددات التي تؤثر على قدرة الميزانية في تمثيل الواقع المالي الفعلي للمنشأة في وقت محدد ومن هذه المحددات:

التعبير عن معظم الأصول والالتزامات بمبالغ التكلفة التاريخية:

ففي حين أن المعلومات الواردة في الميزانية ذات موثوقية (اعتمادية) عالية (reliability)، ولكنها موضع انتقاد كونها لا تعتبر ملائمة لعدم إدراجها بالقيمة العادلة الجارية ، وبالتالي فإن معظم الأصول تكون مدرجه بأقل من قيمتها، الأمر الذي قد يولد إحتياطات سرية غير ظاهره. ويشار هنا إلى أن هناك توجهاً نحو محاسبة القيمة العادلة، حيث تطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، تقييم معظم الأدوات المالية بالقيمة العادلة وكذلك الحال تطلب معيار المحاسبة رقم (٤٠) قياس الاستثمارات في العقارات في القيمة السوقية العادلة.

التقديرات والحكم الشخصي:

حيث تتضمن الميزانية العديد من البنود المعبر عنها من خلال التقدير والحكم الشخصي ومن الأمثلة على ذلك ، تقدير الديون الممكن تحصيلها والعمر الإنتاجي للأصول طويلة الأجل و قيمة المخزون الظاهرة في الميزانية.

عدم شمول الميزانية للعديد من البنود ذات القيمة المالية للمنشأة والتي يصعب قياسها بموضوعية:

حيث لا تتضمن قائمة المركز المالي (الميزانية) العديد من البنود و التي تمثل أصولاً تولد منافع مستقبلية للمنشأة نظراً لصعوبة قياس قيم هذه الأصول بموضوعية وبشكل موثوق، ومن الأمثلة الهامة على ذلك قياس قيمة الموارد البشرية و التي تمثل في بعض الصناعات أهم الموارد الاقتصادية خاصة في الصناعات التكنولوجية والتي تعتمد أساساً على مهارات العنصر البشري وكذلك الحال فان العديد من الأصول غير الملموسة لا تظهر في الميزانية لصعوبات في عملية القياس مثل :-

Reputation - السمعة

Customer base - قاعدة العملاء

Research Superiority - التفوق في الأبحاث

كما أن هناك التزامات لا تظهر في صلب الميزانية وإنما خارج الميزانية (off- balance sheet) مثل ترتيبات عقود الإيجار.

(ب) قائمة الدخل:

تبين قائمة الدخل أو نتيجة الأعمال أداء المنشأة، أي نتيجة العمليات أو الأنشطة التشغيلية فهي تفسر بعض وليس كل التغيرات التي طرأت على الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين بين ميزانيتين متتاليتين (ميزانية أول المدة وأخرها) ، و يبني تعريف قائمة الدخل على أساس مفهوم الاستحقاق للأرباح (Accrual Concept of Earnings). (دهمش، ١٩٩٥، ١٥)

وهناك بنود غير منتظمة قد تظهر في قائمة الدخل وهي تمثل بنود ينتج عنها ربح أو خسارة حيث يتم إظهارها بشكل مستقل عن نتيجة الأنشطة الاعتيادية للمنشأة ومن هذه البنود: (Keiso , Wegandt , ١٤٦, ٢٠٠١, and Warfield).

Discontinued operations - العمليات غير المستمرة

Extraordinary items - البنود غير العادية

(وتتصف بأنها غير عادية وغير متكررة معاً وذات قيمة مادية).

Unusual gains or losses (Not considered extraordinary) - أرباح أو خسارة غير عادية لم يتم اعتبارها ضمن البنود غير العادية (تتصف بأنها إما غير عادية أو غير متكررة وليس الشرطين معاً وذات قيمة مادية).

Changes in Principles - التغيير في تبني المبادئ المحاسبية

Changes in estimates - التغيير في التقديرات

إلا أن معيار المحاسبة الدولي رقم (٨) ووفقاً للمعالجة الأساسية (Benchmark treatment) قد عالج الأثر المتراكم للتغيير في المبادئ والسياسات المحاسبية كتعديل لرصيد الأرباح المدورة، أما المعالجة البديلة (Allowed Alternative treatment) قد سمحت بمعالجتها في قائمة الدخل وهو ما يتفق مع معايير المحاسبة الأمريكية.

طبيعة الدخل:

يمكن أن يأخذ الدخل أشكالاً مختلفة ، فمثلاً لاحظ الاستاذ (N. Bedford) بأن هناك ثلاثة مفاهيم رئيسية للدخل عادة ما يتم مناقشتها في الأدب المحاسبي وهي:

الدخل النفسي Psychic Income : والذي يعود إلى إشباع الحاجات الإنسانية.

الدخل الحقيقي Real Income : ويعود إلى الزيادة في الثروة الاقتصادية.

الدخل النقدي Money Income: ويعود إلى الزيادة في التقييم النقدي للموارد الاقتصادية.

إن جميع هذه المفاهيم الثلاثة مهمة، ولكن هناك مزايا ومساوئ مرتبطة بكل منها حيث أن قياس الدخل النفسي صعب بسبب أن حاجات الإنسان لا تخضع للأرقام الكمية ويتم الاقتناع بها عند مستويات مختلفة عندما يكسب الفرد دخلة الحقيقي، بينما الدخل النقدي سهل القياس ، ولكنه لا يأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحصل بالنسبة لوحدة النقود. ويتفق الاقتصاديون بشكل عام بأن هدف قياس الدخل يتركز على تحديد كم أصبحت المنشأة بشكل أفضل من حيث الثروة خلال فترة زمنية محددة ، ونتيجة لذلك فقد ركز الاقتصاديون على تحديد الدخل الحقيقي، حيث عرف (J . R. Hicks) الدخل من مفهوم اقتصادي كما يلي: (٦٣, ٢٠٠١, Schroeder, Clark, and Cathey).

”إن الغرض من احتساب الدخل في الشؤون العملية هو إعطاء الناس مؤشراً للمبلغ الذي يستطيعون استهلاكه بدون إفقار أنفسهم ، وتبعاً لهذه الفكرة نجد أنه يجب أن نعرف دخل المرء على أنه القيمة القصوى التي يستطيع استهلاكها خلال أسبوع ، و يبقى متوقعاً أن يكون على نفس درجة الرفاهية في نهاية الأسبوع كما كان عليها في بدايته“.

إن هذا التعريف لهيكس يركز على الدخل الفردي ويمكن استخدام هذا التعريف كأساس لتحديد دخل المنشأة ، حيث يعرف دخل المنشأة من مفهوم اقتصادي بأنه التغير في صافي الأصول الناجم عن أنشطة المنشأة خلال الفترة المحاسبية ، مستبعدين المبالغ المستثمرة من قبل أصحاب المنشأة خلال الفترة وكذلك التوزيعات التي تتم عليهم ، ويطلق على مفهوم تحديد الدخل "مفهوم المحافظة على راس المال" (Capital Maintenance) من قبل المحاسبين وينص على أنه لا يجب الاعتراف بأي دخل ما لم يتم الاحتفاظ برأس المال (حقوق الملكية أو صافي الأصول) واستعادة التكاليف. (٢٠٠١, Schroeder, Clark, and Cathey). (٦٤).

أما المفهوم المحاسبي للدخل فهو يمثل الفرق بين الإيراد المتحقق للوحدة الاقتصادية خلال الفترة والمصروفات التي تكبدتها خلال تلك الفترة لتحقيق هذا الدخل) .

أهداف قائمة الدخل :

تزود قائمة الدخل مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات حول الأداء المالي للمنشأة وتساعدهم بالتنبؤ بالتدفقات النقدية، إضافة إلى معلومات أخرى مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد ورد في تقرير لجنة (TrueBlood)، (The Trueblood Committee Report on The Objectives of Financial Statement) عام ١٩٧٣ عدة أهداف لقائمة الدخل على النحو التالي :

خدمة مستخدمي القوائم المالية الذين لا تتوافر لديهم السلطة أو القدرة أو المصادر للحصول على المعلومات ، والذين يعتمدون على القوائم كمصدر أساسي للمعلومات بالنسبة لأنشطة المشروع التجاري تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعد في عملية التنبؤ و مقارنة وتقييم القوة الإيرادية للمشروع .

تقديم المعلومات المفيدة للحكم على قدرة الإدارة في استغلال موارد المشروع بشكل فعال من أجل تحقيق الهدف الأساسي للمشروع (تعظيم القوة الإيرادية) .

توفير المعلومات الحقيقية والتفسيرية بالنسبة للعمليات التشغيلية والأحداث الاقتصادية الأخرى والتي تكون مفيدة في عملية التنبؤ والمقارنة وتقييم القوة الإيرادية.

التقرير (الأعلام) عن أنشطة المشروع التي تؤثر على المجتمع ، والتي يمكن تحديدها ووضعها أو قياسها، والتي تكون ذات أهمية بالنسبة للأهداف المحددة والموضوعة مسبقاً (دهمش، ١٩٩٥، ٨٥-٨٧).

تحديد مقدار الضريبة المستحقة على المنشأة .

معرفة الملاك لنتائج استثماراتهم في المنشأة.

محددات قائمة الدخل:

نظراً لكون صافي الدخل هو رقم تقديري ويعكس عدداً من الافتراضات، فإن على مستخدمي هذه القائمة إدراك أوجه القصور المرتبطة بالمعلومات التي تتضمنها قائمة الدخل والتي تحد من الفوائد المرجوة منها، ومن هذه المحددات:

البنود التي لا يمكن قياسها بشكل موثوق غير مشمولة بقائمة الدخل: ومن هذه البنود المكاسب والخسائر غير المتحققة لبعض الاستثمارات المالية التي لا يتم تسجيلها في قائمة الدخل في حالة عدم التأكد بأن التغيرات في قيمتها سوف تتحقق، ومن الأمثلة الأخرى على ذلك عدم الاعتراف بالزيادة في القيمة الناتجة عن زيادة جودة المنتج أو تحسن الخدمة المقدمة للعملاء أو زيادة كفاءة ومهارة العنصر البشري في المنشأة. تتأثر أرقام الدخل بالطرق المحاسبية المستخدمة: ويتضح هذا في الاختلاف في اختيار طريقة الاهتلاك للأصول الثابتة من منشأة لأخرى مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة المباشرة بين نتائج أعمال المنشآت بعضها ببعض.

مقاييس الدخل تتضمن الحكم الشخصي: ومن الأمثلة على تأثير الحكم الشخصي في تحديد رقم الدخل، تقدير قيمة العمر الافتراضي للأصل الثابت لأغراض تحديد نسبة الاهتلاك السنوية وبالتالي فإن الاختلاف في ذلك بين المنشآت يولد اختلافاً في قيم الدخل من منشأة لأخرى (Keiso, Waygandt and Warfield, 131, 2001).

ج. قائمة التدفق النقدي:

وهي القائمة التي تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة معينة والتي يتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية (Operating Activities) أو الأنشطة الاستثمارية (Investing Activities) أو الأنشطة التمويلية (Financing Activities)، وقد عرف معيار المحاسبة الدولي السابع تلك النشاطات كما يلي: (المجمع العربي، 2000، 144).

النشاطات التشغيلية: وهي النشاطات الرئيسية لتوليد الإيراد في المنشأة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية.

النشاطات الاستثمارية: وهي النشاطات المتمثلة في امتلاك الأصول ا لطويلة الأجل والتخلص منها، وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية.

النشاطات التمويلية: وهي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المنشأة.

والهدف الأساسي لقائمة التدفق النقدي تزويد معلومات حول المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة.

أما الهدف الثانوي فهو توفير معلومات حول الأنشطة الاستثمارية والتمويلية للوحدة المحاسبية وبشكل أكثر تحديداً فإن المعلومات المعطاة في قائمة التدفق النقدي إذا ما استخدمت بالإضافة إلى المعلومات التي توفرها القوائم المالية الأخرى وحسب رأي مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) يجب أن تساعد المستثمرين والدائنين في تقدير ما يلي:(دهمش، ١٩٩٦م، ٧-٨).

قدرة المنشأة في توليد تدفق نقدي موجب.

قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها ودفع توزيعات الأسهم.

أسباب الاختلاف بين الدخل والتدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة المتعلقة بهذا الدخل.

أثار العمليات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية على المركز المالي للمنشأة خلال فترة زمنية محددة.

ويشير معيار المحاسبة الدولي السابع (IAS ٧) بأن المنافع المدركة عند عرض قائمة التدفق النقدي بالاقتران مع قائمة المركز المالي وقائمة الدخل تتمثل بما يلي:

تقدم رؤية حول الهيكل المالي للمنشأة (ويتضمن السيولة والقدرة على الوفاء بالديون) وقدرة المنشأة بالتأثير على مبالغ وتوقيت تدفقاتها النقدية بما يمكنها من التكيف مع التغيرات في الظروف والفرص المختلفة.

تقدم معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية لتقييم التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملاك في المنشأة.

تعزز قابلية المقارنة لنتائج الأنشطة التشغيلية بين المنشآت المختلفة نظراً لعزل آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس العمليات والأحداث.

تساعد قائمة التدفق النقدي بأن تكون مؤشراً لحجم وتوقيت ودرجة التأكد للتدفقات النقدية في المستقبل، من خلال مقارنة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية مع التدفقات النقدية الحالية وتحديد العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي وتقدير أثر التغيرات في الأسعار. (Epstein and Mirza, ٢٠٠١, ١٢٦-١٢٧).

د. قائمة أخرى توضح:

كافة التغيرات في حقوق الملكية أو

التغيرات في حقوق الملكية غير تلك الناشئة عن المعاملات الرأسمالية والتوزيعات على الملاك.

تعكس التغيرات في حقوق مساهمي المشروع بين تاريخين للميزانية العمومية الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها أو ثروتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعينة المستخدمة والإفصاح عنها في البيانات المالية، وفيما عدا التغيرات الناجمة عن عمليات مع المساهمين مثل مساهمات وأرباح رأس المال، فإن التغير الكلي في الحقوق يمثل إجمالي الأرباح والخسائر التي ولدتها أنشطة المشاريع خلال الفترة،

وقد تطلب معيار المحاسبة الدولي الأول أن يتم عرض بياناً من قبل المنشأة يتضمن ما يلي:

صافي الربح أو الخسارة للفترة.

كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين وإجمالي هذه البنود كما هو مطلوب من المعايير الأخرى.

الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الأساسية التي تم التعامل معها بموجب

معالجات علاقة المرجعية في معيار المحاسبة الدولي

رقم (٨).

إضافة إلى ذلك يجب على المشروع أن يعرض ضمن هذا البيان أو في الإيضاحات ما يلي:

المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين.

رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية، والحركات خلال الفترة. مطابقة بين القيمة المرحلة لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة مبينة كل حركة بشكل منفصل (المجمع العربي، ٢٠٠٠، ١٠٦).

هـ. السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

تعتبر الإيضاحات الملحقه بالقوائم المالية جزءاً لا يتجزأ منها، إذ أن لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهم القوائم المالية، وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم ومنها: (دهمش، ١٩٩٥، ٥٢-٥٣).

الطرق والسياسات المحاسبية التي تم اعتمادها لإعداد القوائم المالية والتغيرات التي تحدث فيها مع بيان الأسباب التي أوجبت تلك التغيرات.

حقوق الغير في أصول الشركة وترتيبها حسب أولوياتها.

توضيح القيود المتعلقة بتوزيعات الأرباح على المساهمين.

وصف علاقة الشركة مع الأطراف الأخرى وأية عقود أبرمتها مع تلك الأطراف.

طبيعة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية وتأثيرها المالي.

توضيح العمليات التي تؤثر على حقوق المساهمين بالشركة.

أي معلومات أخرى من الصعب الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية.

وقد حدد معيار المحاسبة الدولي الأول (المعدل عام ١٩٩٧) في الفقرة (٩١) منه ما يجب أن تتضمنه

إيضاحات القوائم المالية وهي: (٣٣، ٣٢-١، ٢٠٠٣، IASB)

عرض معلومات حول أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المحددة التي تم اختيارها وتطبيقها للمعاملات والأحداث الهامة.

الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية والتي لا تكون معروضة في مكان آخر في القوائم المالية.

تقديم المعلومات الإضافية التي لا يتم إظهارها في صلب القوائم المالية ولكنها تكون ضرورية لتوفير عرض عادل للمعلومات.

كما نصت الفقرة (٩٢) من المعيار المذكور على أن إيضاحات القوائم المالية يجب أن يتم تقديمها بأسلوب منتظم كما يجب الربط المرجعي بين كل بند في صلب الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي مع أية معلومات ذات صلة بها في الإيضاحات المتتمة.

وبين المعيار المذكور على أن القسم الخاص بالسياسات المحاسبية في إيضاحات البيانات المالية يبين كلاً من أساس (أسس) القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية وكل سياسة محاسبية محددة ولازمة للفهم المناسب للقوائم المالية. وتشمل أسس القياس المستخدمة وفق ما ورد في الفقرة (٩٨) من المعيار المذكور (التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية والقيم القابلة للتحقق والقيمة العادلة أو القيمة الحالية).

ويرى (Hendriksen and Breda, ١٩٩٢, ٨٧٤) بأن هناك عدة سلبيات أو انتقادات للإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، وأهمها:

أن هذه الإيضاحات تميل إلى أن تكون أكثر صعوبة في فهمها وقراءتها ما لم يتم التوسع في دراستها من قبل مستخدمي التقارير المالية وبما يعرضها للإهمال من قبل مستخدميها.

أن النصوص الوصفية أكثر صعوبة لاستخدامها في اتخاذ القرارات مقارنة بالبيانات الكمية الموجزة في القوائم المالية.

وبسبب التعقيد المتزايد في أعمال المنشآت، فإن هناك خطورة في الإفراط في استخدام هذه الإيضاحات على حساب تطوير مبادئ لدمج العلاقات الجديدة والأحداث المستجدة في القوائم المالية نفسها.

ثانياً: تقرير مجلس الإدارة:

يعتبر تقرير مجلس الإدارة من التقارير الهامة التي تعطي معلومات قد لا تكون متوفرة في القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها وقد أشار مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) في الفقرة (٥٤) من بيان

مفاهيم المحاسبة المالية (SFAC No.1) إلى أهمية هذا التقرير بقوله: "إن الإدارة تعرف أكثر عن المنشأة وشؤونها من المستثمرين والدائنين والآخرين خارج المنشأة، ويمكنها زيادة فائدة المعلومات المالية من خلال تحديد عمليات معينة وأحداث وظواهر أخرى لها تأثير على المنشأة وتوضيح تأثيرها المالي عليها (Hendriksen and Breda, ١٩٩٢, ٨٨١).

وقد حددت لجنة البورصة الأمريكية (SEC) المعلومات المفصّل عنها من قبل الإدارة ضمن تحليل ومناقشات الإدارة (Management's Discussion and Analysis) (MD&A) والصادرة عام ١٩٨٠م حيث تتضمن المعلومات التي تحتويها ما يلي: (Hendriksen and Breda, ١٩٩٢, ٨٨١-٨٨٢).

الأحداث غير المالية والتغيرات خلال العام والتي أثرت على الأنشطة التشغيلية للمنشأة.

التوقعات المستقبلية للصناعة والاقتصاد ودور المنشأة في هذه التوقعات.

الخطط المستقبلية للنمو والتغير في الفترة أو الفترات اللاحقة.

مبالغ والتأثير المتوقع للإنفاق الرأسمالي الحالي والمتوقع ومجهودات البحث.

كما يتضمن هذا التقرير معلومات تتعلق بالتنبؤات المالية والتي تشمل الموازنات التقديرية والقوائم المالية المتوقعة.

ثالثاً: تقرير مدقق الحسابات

ويتضمن تقرير المدقق الرأي الفني المحايد حول مدى تمثيل القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها لمركز الشركة المالي ولنتائج أعمالها ولتدفقاتها النقدية وللتغيرات في حقوق الملكية وفيما أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو للمعايير المحاسبية الدولية.

وقد لا يعتبر تقرير مدقق الحسابات هو المكان الذي يتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية الجوهرية الخاصة بالمنشأة، لكنه يساعد في أن يوفر إفصاحات حول بعض المعلومات ومنها: (Hendriksen and Breda, ١٩٩٢, ٨٨٠-٨٨١)

التأثير المادي (الهام) الناتج عن استخدام طرق محاسبية مختلفة عن الطرق المقبولة قبولاً عاماً.

التأثير المادي للتحويل من طريقة محاسبية مقبولة قبولاً عاماً إلى طريقة أخرى مقبولة.

الاختلاف في الرأي بين المدقق والعميل (إدارة المنشأة) بخصوص مقبولية واحدة أو أكثر من الطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد التقرير المالي.

كما ويوفر تقرير المدقق معلومات حول وجود شك في قدرة الشركة على الاستمرارية وأية أخطاء جوهرية وحالات غش ومخالفات تقوم بها الإدارة في البيانات المالية.

٢-٢ أهمية إعداد ونشر التقارير السنوية:

تحتل التقارير المالية السنوية مرتبة هامة بين مصادر المعلومات بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية نظراً لتحقيقها الأمور التالية: (Dahmash, ١٩٨٢)

تعتبر من مصادر المعلومات الأساسية لاتخاذ القرارات الرشيدة، وكلما قامت الشركة بتوفير حجم أكبر من المعلومات المحاسبية قلت التكهانات والمعلومات الخاطئة التي يتم تداولها في السوق المالي.

تجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة لأنها توفر فرصاً متكافئة في الحصول على المعلومات وكذلك تخضع للفحص من قبل مدقق قانوني مما يزيد من درجة مصداقيتها وعدالتها، وتتحقق العدالة من خلال الحد من فرص المتاجرة بناءً على المعلومات الداخلية التي قد يمتلكها بعض المستثمرين؛ لذلك فإن كفاية المعلومات تؤثر في توزيع الثروات بين المستثمرين بعدالة.

تتصف بتنوع المعلومات التي تتضمنها فهي تتضمن معلومات محاسبية وغير محاسبية والتي توضح نشاطات الشركة المتنوعة.

تعتبر من العوامل الأساسية في تحديد اتجاه أسعار الأسهم في السوق المالي.

توفر مناخاً استثمارياً ملائماً وتزيد من فرصة نمو وازدهار واستمرارية السوق المالي والذي بدوره يؤثر على ازدهار وانتعاش الاقتصاد ككل.

٣-٢ مستخدمو القوائم المالية وحاجتهم من المعلومات:

حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض البيانات المالية الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (مجلس معايير المحاسبة الدولية حالياً IASB) عام ١٩٨٩م في الفقرة التاسعة منه الفئات التي تستخدم القوائم المالية بأنها تشمل المستثمرين الحاليين والمحتملين والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور، حيث يستخدم هؤلاء القوائم المالية لتلبية بعض من احتياجاتهم المختلفة من المعلومات، وتشمل هذه الاحتياجات ما يلي: (IASB, ٢٠٠٣, F- ٨-٩)

أ. **المستثمرون** : إن مقدمي رأس المال المضارب ومستشاريهم مهتمون بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتوقع منها، ويحتاجون لمعلومات تساعدهم في تحديد ما إذا كان عليهم اتخاذ قرار الشراء، أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح.

ب. **الموظفون**: الموظفون والمجموعات الممثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أصحاب العمل، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروع على دفع مكافآتهم، ومنافع التقاعد وتوفر فرص العمل.

ج. **المقرضون**: المقرضون مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المترتبة عليها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

د. **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون**: وهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المطلوبة لهم ستدفع عند الاستحقاق، والدائنون التجاريون على الأغلب مهتمون بالمشروع على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المشروع كعميل رئيسي لهم.

هـ. **العملاء**: العملاء مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، خاصة عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو اعتماد عليها.

و. **الحكومات ووكالاتها:** تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي نشاطات المنشآت، كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم نشاطات المشاريع وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

ز. **الجمهور:** تؤثر المنشآت على أفراد الجمهور بطرق متنوعة على سبيل المثال، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين يعملون لديها وتعاملها مع الموردين المحليين، ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نمو المنشأة وتنوع نشاطاتها.

ومن الجدير ذكره أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المنشأة (Stakeholders) سواء بشكل مباشر أم غير مباشر ومن هذه الفئات والتي لم يرد ذكرها ضمن (إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية: (القصاص، ٢٠٠٢، ١٩)

ح. **إدارة المنشأة:** والتي تهتم بالحصول على المعلومات للحكم على مدى كفاءتها في إدارة المنشأة خلال الفترة المالية ومن هذه المعلومات:

ربحية المنشأة وعوائد الاستثمار.

الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة.

نتائج مقارنة أداء الشركة بأداء الشركات الأخرى المماثلة في الحجم وطبيعة النشاط بالإضافة إلى المقارنة مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة.

فعالية الرقابة الداخلية.

كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام.

كفاءة إدارة الموجودات.

ط. المحللون والمستشارون الماليون: والذين يستخدموا معلومات القوائم المالية لتقديم استشارات للغير تتعلق بأعمال المنشأة.

ي. السوق المالي: حتى يتم تقديم أحدث المعلومات المتعلقة بالمنشأة بالنسبة للمستثمرين إذا ما كانت أسهم هذه المنشأة مدرجة في البورصة.

ك. المنافسون: حيث يتمكن المنافسون من تحديد مركزهم في السوق ووضعهم التنافسي ومراجعة سياساتهم التنافسية من خلال المعلومات الواردة في القوائم المالية للمنشأة.

ل. المحامون: ليتمكنوا من دراسة أية قضايا تتعلق بالمنشأة.

٤-٢. أهداف التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها:

١-٤-٢ أهداف التقارير المالية

تتضمن الأهداف العامة للقوائم المالية كما وردت في القائمة رقم (٤) الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة Accounting Principles Board (APB) المنبثق عن مجلس المحاسبين القانونيين الأمريكيين The American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) ما يلي: (, ٢٠٠٠, Belkaoui (١١٨

أ. تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمشروع لتحقيق ما يلي:

القدرة على تقييم مواطن القوة والضعف للمشروع.

بيان مصادر التمويل والاستثمارات للمشروع.

تقييم قدرته على مواجهة التزاماته.

بيان أساس المصادر الخاصة بالمشروع لتقييم قدرته على النمو.

ب. تقديم معلومات موثوقة حول التغيرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح المتحققة من

الأنشطة المباشرة (التشغيلية) ولتحقيق ما يلي:

تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين.

إظهار قدرة عمليات المشروع في سداد التزامات الدائنين والموردين.

توفير أعمال للعاملين ودفع ضرائب وتوفير تمويل لعمليات التوسع.

تزويد الإدارة بمعلومات للتخطيط والرقابة.

بيان ربحية المشروع طويلة الأجل.

ج. تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمنشأة.

د. تقديم معلومات أخرى حول التغيرات في الموارد الاقتصادية للمنشأة والالتزامات المترتبة عليها.

هـ. الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية.

كما أشارت أهداف التقارير المالية كما وردت في البيان رقم (١) قائمة مفاهيم المحاسبة المالية Statement of Financial Accounting Concepts (SFAC) No.1 Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises) والصادر عام ١٩٧٨، إلى أن التقارير المالية لا تتضمن فقط القوائم المالية بل تمتد لتشمل وسائل توصيل المعلومات الأخرى والمرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمعلومات المقدمة من خلال النظام المحاسبي، أي المعلومات حول موارد والتزامات وأرباح المنشأة وغيرها.

وقد تمثلت أهداف التقارير المالية حسب البيان رقم (١) المذكور بما يلي: (Belkaoui, ٢٠٠٠, ١٣٥-١٣٤)

يجب أن تقدم التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض والقرارات المشابهة الرشيدة. والمعلومات هنا يجب أن تكون مفهومة للأشخاص الذين لديهم معرفة أو فهم معقول حول الأنشطة الاقتصادية للمنشأة وعلى استعداد لدراسة هذه المعلومات باهتمام مناسب.

يجب أن تزود التقارير المالية المستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين للمعلومات الحاليين والمحتملين بمعلومات تساعدهم في تقدير مبلغ وتوقيت وعدم التأكد بالنسبة للتدفقات النقدية وتوقعاتها والتي تتأثر بقدرة المنشأة في توفير النقدية لاحتياجاتها الخاصة وتوزيع أرباح الأسهم.

يجب أن تقدم التقارير المالية معلومات حول الموارد الاقتصادية للمنشأة، والالتزامات المترتبة عليها، وتأثير العمليات والأحداث والظواهر والتي تغير في تركيبة هذه الموارد والالتزامات عليها.

يجب أن تقدم التقارير المالية معلومات حول الأداء المالي للمنشأة خلال الفترة، حيث يستخدم المستثمرون والمقرضون المعلومات التاريخية لتقدير وتوقع الأداء المستقبلي لها، ويتم ذلك من خلال المعلومات المتعلقة بمقاييس الأرباح ومكوناتها.

تزويد المعلومات حول مصادر النقدية وأوجه استخداماتها، وحول حجم الاقتراض وتسديد هذا الاقتراض، ومعلومات حول العمليات الرأسمالية والتي تتضمن التوزيعات النقدية وتحويلات موارد المنشأة الأخرى إلى الملاك، والعوامل الأخرى المؤثرة على سيولة المنشأة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

تزويد المعلومات لتقدير مدى مسؤولية الإدارة عن توفير وسائل الحماية اللازمة لحقوق الملاك. (Stewardship Responsibility).

تزويد المعلومات المفيدة للمديرين والإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تهم الملاك، وكذلك تزويد المعلومات التفسيرية والتوضيحية.

٢-٤-٢ العوامل المؤثرة في الهدف من التقارير المالية:

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية وقانونية وسياسية وعوامل أخرى خاصة بالبيئة التي أعدت فيها هذه التقارير وأيضاً تتأثر التقارير المالية بكمية المعلومات التي تحتويها ونوعيتها ومدى حاجة المستفيدين منها إلى المعلومات المالية لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

ويبدو ذلك من المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية حيث يحدد قانون الشركات في إنجلترا التقارير التي يجب إعدادها وطريقة عرض المعلومات في القوائم المالية والعلاقة بين هذه المعلومات وغيرها من المعلومات الواردة بتقرير الإدارة، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية لا يوجد قانون للشركات يحدد المعلومات التي يجب أن تحتويها التقارير المالية حيث يتم إعداد هذه التقارير في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة (تركي، ١٩٩٥، ١٣). ووفق متطلبات قانون الأوراق

المالية (Securities ACT) الصادر عام ١٩٣٣م، والذي يعتبر وإلى حد بعيد قانوناً متعلقاً بالإفصاح، حيث يتطلب هذا القانون نشر معلومات مالية بصورة دورية من خلال تقارير وقوائم مالية تقدم لهيئة تداول الأوراق المالية (SEC) (عبد الله، ١٩٩٥، ٣٩).

ومن أهم العوامل المؤثرة في تحديد الهدف من التقارير المالية ما يلي: (تري، ١٩٩٥م، ١٣-١٥)

١. أثر المنظمات المهنية:

ويتضح هذا الأثر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية (APB) بإصدار الآراء المحاسبية، وتبع ذلك قيام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بإصدار نشرات بالمعايير المحاسبية توضح أهم المبادئ والإجراءات التي يجب اتباعها عن إعداد التقارير المالية، بالإضافة إلى جهود المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA التي تتمثل في إصدار النشرات والمطبوعات والأبحاث في مجال المحاسبة وبالمثل فقد أصدر معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز (ICAEW) مجموعة من النشرات والتوصيات تتعلق بالمبادئ المحاسبية وتطوير المعايير المحاسبية عن طريق لجنة المعايير المحاسبية بالاشتراك مع عدد من الجمعيات المهنية الأخرى.

٢. أثر الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية

حيث تلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية (SEC) في الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في إصدار المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة للشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية بنيويورك (NEC)، هذا بالإضافة إلى التزام هذه الشركات بتقديم التقارير المالية السنوية والدورية إلى هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية لمراجعتها والتأكد من التزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة، وبالمثل تقوم الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية بإنجلترا بدور مماثل في الإشراف والرقابة على التقارير المالية للشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق لندن للأوراق المالية (LSE).

وفي المملكة الأردنية الهاشمية، فإن هيئة الأوراق المالية قد أصدرت تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق والشروط الواجب توفرها في مدققي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية رقم (١) لسنة ١٩٩٨ والصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية بالاستناد لأحكام المادتين (٩) و(٥٣) من قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧م.

٣. النظام الاقتصادي القائم

ويبدو أثر النظام الاقتصادي القائم على التقارير المالية في الدول الصناعية الغربية حيث يتم الاعتماد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين والدائنين وغيرهم، بينما يقوم النظام المحاسبي في الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزياً بتقديم المعلومات المحاسبية للمسؤولين عن برامج التنمية وخططها لإعداد الإحصائيات اللازمة للتخطيط القومي.

٤. التضخم وارتفاع الأسعار

حيث أدى انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من بلاد العالم وخاصة في البرازيل والأرجنتين إلى إعادة النظر في التقارير المالية للشركات المساهمة في هذه البلاد وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.

هذا وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٩) عام ١٩٨٩م والمعاد صياغته عام ١٩٩٤م، والذي يعالج التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع.

٥. أثر تدخل الدولة.

تقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي والتقارير المالية والمعلومات المالية التي يوفرها للمستفيدين منها ويبدو ذلك في الجهاز الضريبي وأجهزة الرقابة المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة ومصروفاتها ومراجعة التقارير المالية للشركات التي تساهم فيها الدولة أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة.

وفي المملكة الأردنية الهاشمية، فإن للجهات الرقابية على بعض القطاعات تأثيراً مباشراً في تحديد شكل ومحتوى التقارير المالية على الرغم من تبني المملكة لمعايير المحاسبة الدولية اعتباراً من عام ١٩٩٠م حيث يتجلى ذلك في رقابة البنك المركزي على البنوك وشركات الصرافة حيث يتم اعتماد نماذج محددة من قبل البنك المركزي لتلك الجهات لإعداد وعرض حساباتها وقوائمها المالية السنوية ونصف السنوية، وكذلك سيطرة الجهات الحكومية على الهيئة العليا لمهنة المحاسبة القانونية المشكّلة بموجب قانون تنظيم مهنة المحاسبة رقم (٧٣) لسنة (٢٠٠٣) والمعنية بتنظيم مهنة المحاسبة القانونية بفرعها المحاسبة والتدقيق في المملكة.

ويمكن الحديث عن عوامل أخرى تؤثر على الهدف من التقارير المالية مثل درجة كفاءة السوق المالية والضوابط القانونية والتشريعية المعمول بها في الدولة والتي تنظم عملية إعداد وعرض التقارير المالية.

٣-٤-٢ تضارب المصالح وأهداف التقارير المالية

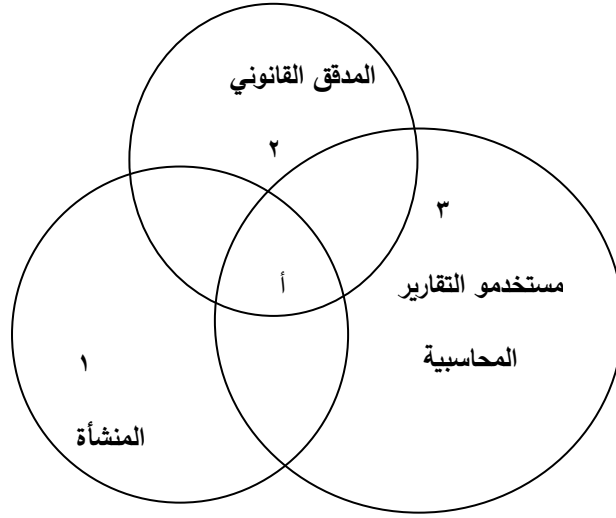
إن عملية تحديد أهداف المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تعتمد بشكل أساسي على إزالة تضارب المصالح الموجود بين الفئات المعنية بالمنشأة والتي تشكل عادة من المنشأة والمدقق القانوني ومستخدمي المعلومات المحاسبية.

فالمنشأة تشكل عادة الجهة الرئيسة التي تهتم في العملية المحاسبية من خلال العمليات التشغيلية والمالية، وكذلك الأنشطة غير العادية والتي تبرر بدورها إعداد قوائم مالية والتي هي من مسؤولية إدارة المنشأة. مستخدمو القوائم المالية، حيث أن عملية إنتاج المعلومات المحاسبية تتأثر أيضاً بحاجات ومتطلبات مستخدمي القوائم المالية، حيث يتطلع هؤلاء إلى التوسع في عملية الإفصاح المحاسبي ليتمكنوا من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

المدقق القانوني، ويتمثل دوره في التحقق من أن القوائم المالية منسجمة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً. (Belkaoui, ٢٠٠٠, ١١٦)

ويرى (Vernon Kam) بأن مهنة التدقيق تسعى إلى تضييق نطاق الإفصاح المحاسبي بحيث يقتصر على المعلومات القابلة للتحقق وفي محاولة لتجنب أي مخالفات مهنية أو اتهامات جنائية. (أبو المكارم، ٢٠٠١، ٦٧).

وقد تم التعبير عن عملية تحديد أهداف المعلومات المحاسبية بواسطة الشكل رقم (١-٢) من قبل (Cyert, ١٩٧٤, Richard and Ijiri) عند دراستهم للمشاكل الناتجة عن تطبيق التقارير المالية (Belkaoui, ٢٠٠٠, ١١٧).



الشكل رقم (١-٢)

تضارب المصالح والفئات المعنية بالمنشأة

فالدائرة الأولى : تعكس وجهة نظر الإدارة Firm oriented في أهداف المعلومات المحاسبية، حيث تمثل هذه المنطقة (١) نطاق المعلومات التي تستعد الإدارة الإفصاح عنها.

الدائرة الثانية: تمثل وجهة نظر مهنة التدقيق Profession oriented، حيث تمثل المنطقة (٢) مقدار المعلومات التي يستطيع المدقق الحصول عليها والتحقق منها، حيث يتمثل دوره في التحقق من أن القوائم المالية منسجمة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً.

الدائرة الثالثة: تعكس وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية.

وكما يلاحظ من الشكل رقم (١-٢) بأن الدوائر الثلاث تلتقي في المنطقة (أ)، وهي المنطقة التي تمثل القدر من المعلومات التي يمكن أن تفصح عنها إدارة المنشأة وتتفق في الوقت نفسه مع قدرٍ من احتياجات مستخدمي التقارير المحاسبية، ويقبل مدقق الحسابات تحمل مسؤولية فحصها ومراجعتها، أما باقي مساحات الشكل فهي تمثل احتمالات التعارض بين اهتمامات الأطراف الثلاثة الناتجة عن التباين في وجهات نظرهم وتضارب مصالحهم في المنشأة.

٥-٢ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يبحث هذا الجزء في الصفات (الخصائص) التي تجعل المعلومات المحاسبية ذات فائدة، ويبحث أيضاً في الخصائص التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية، وكل التقارير المالية التي تهتم بدرجات مختلفة بعملية اتخاذ القرارات (وذلك على الرغم من أن متخذي القرارات يستخدمون كذلك المعلومات التي يتم الحصول عليها من المصادر الأخرى).

إن الحاجة إلى المعلومات التي تعتمد عليها قرارات الاستثمار والائتمان والقرارات المشابهة تكمن خلف أهداف التقارير المالية، وإن منفعة المعلومات لا بد أن يتم تقييمها في علاقتها بالأغراض التي يجب أن تخدمها، ولذلك فإن أهداف التقارير المالية يجب أن تركز على استخدام المعلومات في اتخاذ القرارات. (حماد، ٢٠٠٢، ٤٨).

١-٥-٢ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق المعايير الأمريكية

الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكية:

يرى مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) أن الصفات النوعية Qualitative Characteristics للمعلومات المحاسبية هي التي تميز المعلومات الأفضل والأكثر نفعاً وفائدة عن تلك المعلومات الأقل نفعاً لغرض اتخاذ القرارات، وقد صنف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية في قائمة المفاهيم رقم (٢) الصادرة عام ١٩٨٠ Statement of Financial Accounting Concepts (SFAC) No.٢ الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية على النحو التالي: (دهمش، ١٩٩٥، ٢٣-٢٨)

أولاً: الصفات الرئيسية للمعلومات المحاسبية Primary Qualities:

١. **الملاءمة Relevance**: تعرف الملاءمة على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه، وبعبارة أخرى "هي قدرة المعلومات على إيجاد فرق في اتخاذ القرار، ويندرج تحت هذه الصفة النوعية ما يلي: (دهمش، ١٩٩٥، ٢٣)

القدرة التنبؤية Predictive Value وتعرف القيمة التنبؤية بأنها قدرة المعلومات المحاسبية على مساعدة مستخدمها في عمل التنبؤات حول آثار الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية.

قيمة التغذية العكسية: Feedback Value وهي القدرة على مساعدة مستخدمي المعلومات والبيانات المحاسبية في تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة.

الموقوتية (التوقيت الجيد أو المناسب) Timeliness تعني الموقوتية توفير المعلومات لمتخذي القرارات في الوقت المناسب، أي قبل أن تفقد هذه المعلومات قدرتها على التأثير على قراراتهم. ويعتبر التوقيت المناسب للبيانات المالية أمراً هاماً لصفة الملاءمة، ويقصد بذلك أن تنشر المعلومات في الوقت الملائم قبل أن تفقد أهميتها في اتخاذ القرارات. وكما هو معروف فإن المعلومات تفقد قيمتها بشكل سريع في عالم التجارة والمال فأسعار السوق مثلاً يتم التنبؤ بها على أساس تقديرات المستقبل، كما أن البيانات عن الماضي تساعد في إجراء التنبؤات المستقبلية. ولكن مع مرور الوقت، وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر، تصبح معلومات الماضي وبشكل متزايد ليست ذات صلة أو علاقة باتخاذ القرارات، أي تصبح غير ملائمة لاتخاذ القرارات.

٢. الموثوقية (الاعتمادية) Reliability تعرف الموثوقية بأنها درجة كون المعلومات المحاسبية خالية من الخطأ والتحيز إلى حد منطقي ومعقول، وفي نفس الوقت تمثل عرضاً أميناً وصادقاً للمعلومات، وتزداد أهمية الموثوقية في المعلومات للأفراد الذين ليس لديهم الوقت أو الخبرة بالنسبة لتقييم صحة محتويات المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية يجب أن تمتلك الخصائص التالية:

قابلية الصحة والتحقق Verifiability

التمثيل أو العرض الصادق Representational Faithfulness

الحياد Neutrality

وفيما يلي عرض لهذه الصفات الثلاث:

قابلية الصحة والتحقق وتعني درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس. أي مدى وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين المستقلين عند استخدامهم نفس طرق القياس، وهذا يعني ضرورة تشغيل النظم المحاسبية بطريقة ثابتة ومحددة بدقة.

العرض (التمثيل) الصادق ويقصد به أن الأرقام والأوصاف المحاسبية تمثل ما هو موجود فعلاً أو ما حدث فعلاً. وأية بيانات تفتقر لهذه الصفة لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

الحياد ويعني الحياد أو عدم التحيز عدم اختيار معلومات بشكل ينتج عنه تفضيل أو محاباة جهة أو طرف معين من الأطراف المعنية والمهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أو أطراف أخرى. أي أن هذه الصفة تهتم بما إذا كانت بيانات القوائم المالية متحيزة أم لا (كون القوائم المالية تعرض بشكل يخدم أغراضاً عامة وليس لطرف محدد بذاته). فعملية اتخاذ القرارات تتطلب الاعتماد على معلومات خالية من التحيز تقوم على قياس وتقرير الأحداث الاقتصادية بطريقة موضوعية ومحايدة.

ثانياً: الصفات أو الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية Secondary Qualities:

تعتبر الصفات الثانوية مكمل للصفات النوعية الأساسية وتتفاعل معها، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. القابلية للمقارنة Comparability

تزداد الفائدة المرجوة من المعلومات المتعلقة بأي منشأة تجارية وتكون أكثر فائدة إذا كان بالإمكان مقارنتها مع معلومات مشابهة لمنشآت أخرى، وكذلك المقارنة مع معلومات مشابهة لنفس المنشأة في فترات زمنية مختلفة.

ب. الثبات (الاتساق) consistency

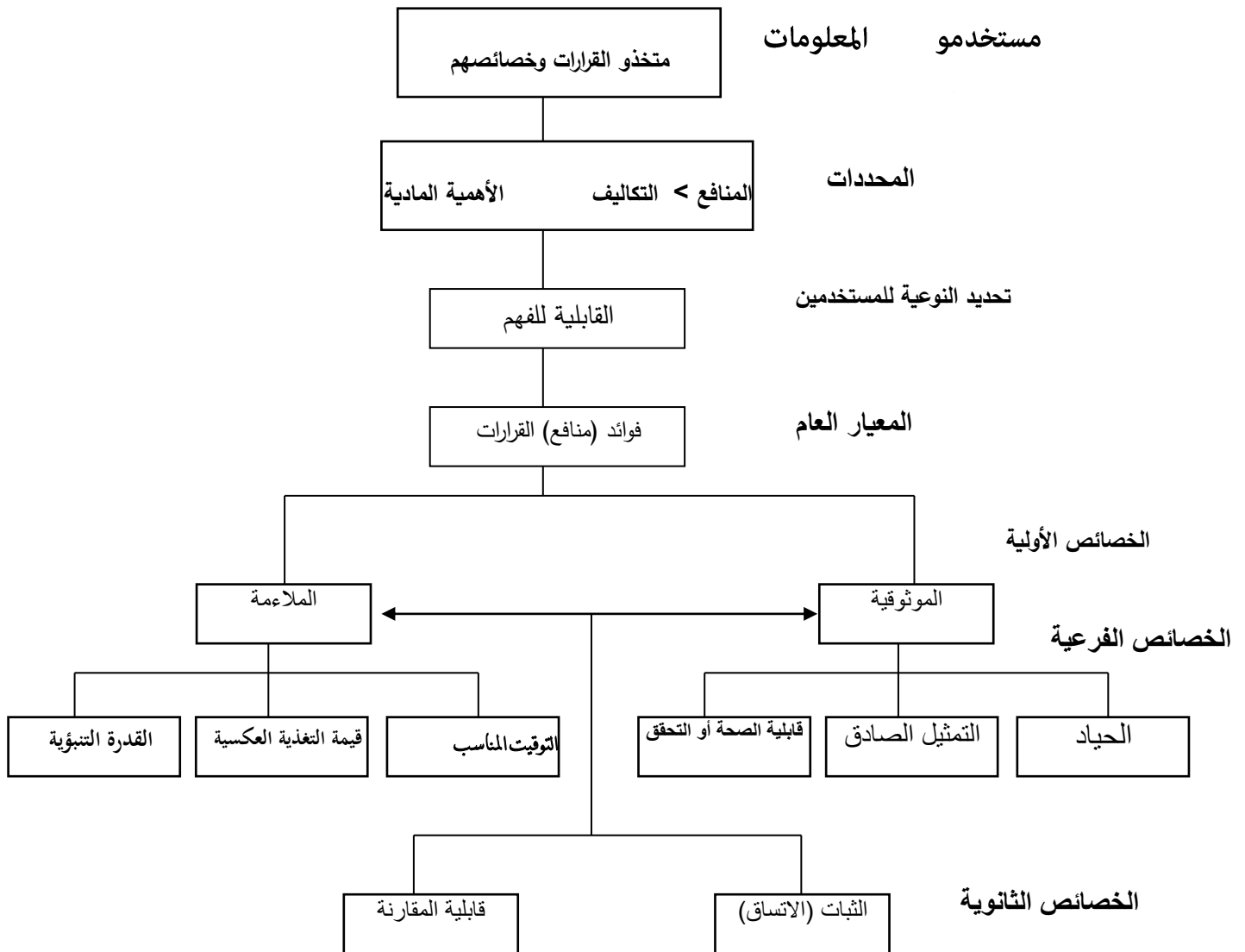
يقصد بالثبات استخدام نفس المعالجات المحاسبية من فترة لأخرى ولنفس الظروف. وهذا لا يمنع التغيير من مبدأ محاسبي مقبول، أو من طريقة محاسبية مقبولة إلى طريقة محاسبية أخرى مقبولة إذا ما وجد ما يبرر هذا التغيير، ولكن في هذه الحالة، يجب توضيح سبب تفضيل الأسلوب الجديد والإفصاح عن طبيعة وأثر التغيير في فترة حدوثه وكذلك أثره المتراكم على الفترات السابقة، وكذلك مبررات ذلك التغيير. وعلى مدقق الحسابات القانوني إيضاح ذلك في فقرة من تقريره مع الرجوع إلى الملاحظة الواردة في القوائم المالية. وتبرز أهمية هذه الصفة من أن أحد الأهداف الأساسية للمحاسبة هو عرض تقارير مالية وعلى أساس مقارن، كون الأرقام المحاسبية الفردية ذات محتوى معلوماتي منخفض ونادراً ما تكون ذات صبغة إخبارية، وعند مقارنتها مع أرقام أخرى مثل أرقام التقارير المالية للسنوات السابقة للمنشأة نفسها، فإن هذه الأرقام المقارنة تصبح أكثر فائدة للعديد من الأمور.

إضافة لذلك، فقد وضع بيان المفاهيم رقم (٢) قيدين على إنتاج المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها: **القييد الأول:** أن تكون المعلومة لها أهمية مادية Materiality وهو يتعلق بأثر البند على العمليات المالية ككل للمنشأة، ويعتبر البند ذو أهمية مادية إذا ما كان لإضافة أو حذف هذا البند تأثير أو تغيير في حكم وقرار الشخص (المستخدم) العادي للتقارير المالية، وبالتالي فإن البند غير المادي يعتبر غير ملائم إذا لم يكن له أثر على متخذ القرار، والأمر يتعلق هنا بالأهمية النسبية للبند وأهميته مقارنة مع بنود أو مكونات قائمة الدخل أو الميزانية.

أما **القييد الثاني:** أن تكون منفعة المعلومات أكبر من تكلفتها ويتضمن هذا القيد بأن يتم موازنة التكاليف المترتبة على تقديم المعلومات مع المنافع المرجوة من استخدامها بحيث تزيد المنافع المتأتية من المعلومات عن التكاليف اللازمة لإعداد هذه المعلومات وتقديمها. (Kieso, Weygandt, and Warfield, ٢٠٠١, ٤٨-٤٩).

وهناك قيدين آخران أقل بروزاً هما الممارسة في الصناعة (Industry Practices) بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار الصفات المميزة للصناعة والتي قد تتطلب خروجاً عن الممارسات المألوفة، أما القيد الآخر فهو الحيطة والحذر (Conservatism) وهو يعني تبني درجة من الاحتراس عند اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة بحيث يتم اختيار البديل الذي لا يؤدي إلى تضخيم الأصول والدخل أو تخفيض الالتزامات أو المصروفات.

والشكل رقم (٢-٢) يبين السلم التدريجي للصفات النوعية للمعلومات المحاسبية والوارد ضمن قائمة المفاهيم رقم (٢) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB).



* شكل (٢-٢) السلم التدريجي للصفات النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً لقائمة المفاهيم رقم (٢) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية^(٢)..

(*) Donald Kieso E; Weygandt and Terry D. warfield; Intermediate Accounting, ١٠th Edition, John Wiley & Sons, Inc. ٢٠٠١, P (٣٨).

٥-٢- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق لجنة معايير المحاسبة الدولية

حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC (مجلس معايير المحاسبة الدولية حالياً IASB) عشر خصائص تجعل من المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين وقد وردت ضمن إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادرة عن اللجنة وهي كما يلي: (المجمع العربي، ٢٠٠٠، ٥٣-٥٠).

١. القابلية للفهم	٦. الجوهر فوق الشكل
٢. الملاءمة	٧. الحياد
٣. المادية	٨. الحذر
٤. الموثوقية	٩. الاكتمال
٥. التمثيل الصادق	١٠. القابلية للمقارنة.

وعند مقارنة الخصائص الواردة في إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية مع الخصائص النوعية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية، نجد أن إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، قد تضمن عدة خصائص لم ترد ضمن قائمة المفاهيم الأمريكية رقم (٢) ومن هذه الخصائص:

أ. الجوهر فوق الشكل:

وتركز هذه الخاصية على أن المعلومات يجب أن تراعي الجوهر الاقتصادي وليس الشكل القانوني فحسب، ولكي تكون المعلومات ممثلة تمثيلاً صادقاً للعمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض أن تمثلها، فمن الضروري أن يكون قد تم المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني فقط، حيث أن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائماً متطابقاً مع تلك الظاهرة في شكلها القانوني، وقد أورد الإطار المذكور مثلاً على ذلك كما يلي:

"يمكن أن يتخلص المشروع من أصل إلى طرف آخر بطريقة من المفترض أن وثائقها نقلت ملكية الأصل إلى الطرف الآخر. ومع ذلك قد توجد اتفاقات تضمن استمرارية تمتع المشروع بالمنافع الاقتصادية المستقبلية

المجسدة في الأصل، وفي تلك الظروف، فإن تقريرها عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التي تم الدخول فيها".

ب. الاكتمال:

يجب أن تكون المعلومات في البيانات المالية كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة لتصبح موثوقاً بها، حيث أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة، وبالتالي تصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملاءمتها. (المجمع العربي، ٢٠٠٠، ٥٢-٥٣).

نلاحظ هنا أنه تم اعتبار الخصائص الثلاث السابقة كصفات فرعية لصفة الموثوقية، حيث أن لجنة معايير المحاسبة الدولية قد أعطت ثقلاً لخاصية الموثوقية والمعبر عنها من خلال خمس صفات فرعية هي التمثيل الصادق، والجوهر فوق الشكل، والحياد، والحذر والاكتمال، ويرى الباحث أنه وبالرغم من الاتجاه العام نحو خاصية الملاءمة والتي تتمثل في الاتجاه المتزايد لمعايير المحاسبة الدولية في تبني القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية مثلاً، فإن الاهتمام لا يزال ينصب على موثوقية المعلومات المحاسبية والذي قد يعود إلى أن معايير المحاسبة الدولية موجهة إلى بيئات محاسبية مختلفة وأنظمة مالية متباينة حول العالم وبالتالي فإن المحافظة على موثوقية المعلومات المحاسبية صفة يتم التركيز عليها لزيادة ثقة مستخدمي البيانات المالية بالمعلومات المحاسبية الواردة في تلك البيانات.

وقد وضعت لجنة معايير المحاسبة الدولية في الإطار المشار إليه سابقاً عدة قيود على المعلومات الملائمة والموثوقة وتتضمن هذه القيود ما يلي:

أ. التوقيت المناسب:

وترى اللجنة أنه إذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير فإن المعلومات قد تفقد ملاءمتها؛ لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة. ولكي تقدم المعلومات بالوقت المناسب ربما يؤدي ذلك إلى تقديم التقارير عن عملية مالية دون أن تكون كافة أوجه العملية المالية أو الحدث الآخر معروفة. وهذا يضعف الموثوقية وعلى العكس من ذلك، إذا تم تأخير تقديم التقارير حتى تعرف كافة الأوجه، فإن المعلومات قد تكون موثوقة بشكل كبير ولكن ذات نفع قليل

للمستخدمين الذين كان عليهم اتخاذ قراراتهم في أثناء ذلك، وعليه عند تحقيق التوازن بين الملاءمة والموثوقية فإن الاعتبار الحاسم يجب أن يكون تلبية حاجات متخذي القرارات الاقتصادية بأفضل شكل.

ب. الموازنة بين التكلفة والمنفعة:

أي أن المنافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات، ولا يمكن وضع معيار لاختبار (التكلفة - المنفعة) لكل الحالات كونها عملية اجتهادية تعتمد على اتخاذ الأحكام لكل حالة، حيث أن التكاليف لإعداد المعلومات المحاسبية قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين

يستفيدون من المنافع، كما أن المنافع قد يستفيد منها آخرون غير الذين أعدت من أجلهم المعلومات وعلى سبيل المثال، فإن توفير معلومات إضافية للمقرضين يمكن أن يقلل من تكاليف الاقتراض على المشروع.

ج. الموازنة بين الخصائص النوعية:

تعتبر الموازنة بين الخصائص النوعية ضرورية في الممارسة العملية بشكل عام، من أجل تحقيق هدف البيانات المالية. أما الأهمية النسبية للخصائص في الحالات المختلفة فهي مسألة متروكة للتقدير المهني.

د. الصورة الصحيحة والعدالة/ التمثيل العادل:

يتم وصف البيانات المالية غالباً بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادلة، أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمشروع، وبالتالي، فإن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة ينتج عنه في العادة بيانات مالية توصل ما استنتج منها بأنه الصورة الصحيحة والعدالة أو تمثل بعدالة تلك المعلومات. (المجمع العربي، ٢٠٠٠، ٥٤-٥٥).

مشاكل ومعوقات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

إمكانية التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية في القياس المحاسبي، إذ إن أرقام البيانات التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الموضوعية ولكن بدرجة منخفضة من الملاءمة كونها أقل ارتباطاً وتمثيلاً للواقع، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كافٍ في عملية التنبؤ.

احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فالمعلومة قد تصل في الوقت المناسب ولكنها ذات قدرة تنبؤية منخفضة، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية، كذلك الحال فإن التوقيت الملائم يتعارض مع الدقة ودرجة الاكتمال. فمتخذ القرار قد تصله معلومات في الوقت المناسب ولكنها ليست دقيقة مثل (بيانات الموازنة التقديرية) والتي تعتبر على انخفاض درجة دقتها أكثر إفادة له من معلومات تاريخية تتصف بالدقة ولكنها لا تتوفر له في الوقت المناسب.

احتمالية زيادة تكلفة الحصول على المعلومات عن العائد المتوقع منها، (اختبار التكلفة/ العائد)، فالمعلومات التي لا تحقق أهداف مستخدمي التقارير المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها. إذ إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار العائد والتكلفة هي أنه يجب عدم إنتاج المعلومات المحاسبية ونشرها إلا إذا زادت منفعتها عن تكلفتها. وإلا فإن الإفصاح عن تلك المعلومات يشكل خسارة على الشركة.

ليست جميع المعلومات الملائمة والموثوقة ذات فائدة، حيث إن هذه المعلومات قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر، وهو ما يطلق عليه اختبار مستوى الأهمية. ويعتبر البند مهماً نسبياً إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة غير صحيحة إلى التأثير على متخذ القرار أو تغيير مسار قراره.

بالرغم من أن المعلومات المحاسبية قد تتصف بالملاءمة والموثوقية إلا أن مستخدمي تلك المعلومات قد يواجهوا صعوبة في فهمها، وتحليلها والإفادة منها في اتخاذ القرار. فقابلية الفهم للمعلومات المحاسبية تنتج أساساً عن السهولة والوضوح التي يجب أن تتميز بها المعلومات المنشورة، ولكن في الواقع العملي هناك مستويات متفاوتة لقدرة مستخدمي القوائم المالية على فهمها واستيعابها، إضافة إلى اختلاف الأهداف الكامنة وراء حاجتهم لتلك المعلومات. لذلك على المحاسب وإدارة الشركة الموازنة بين الحاجات والصفات المختلفة لمستخدمي المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية.

انتفاء المنفعة من خاصية قابلية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، إذا لم يتم اقترانها بسياسة التماثل والاتساق في تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية، إذ إن مستخدمي المعلومات المحاسبية يهتمون بمقارنة أداء الشركة مع أداء الشركات المشابهة لها في الصناعة أو الشركات المنافسة لها، وبالتالي يجب على الشركة الالتزام ما

أمكن بسياسة الثبات والاتساق في تبني الطرق والسياسات المحاسبية والإفصاح بشكل واضح عن تغييرات في تلك الطرق والسياسات والآثار المترتبة عليها.

قد تكون المعلومات ذات أهمية نسبية منخفضة ولكنها بالنسبة لبعض متخذي القرار مهمة لأسباب عقائدية أو اجتماعية فمثلاً قد يكون مبلغ الفائدة المدينة أو الدائنة غير مهم نسبياً كرقم، إلا أن بعض مستخدمي البيانات المالية يكون مهتماً بأن تفصح الشركة عن تلك المبالغ بشكل منفصل مما قد يغير قراره في الاستثمار أو التعامل مع تلك الشركة لأسباب دينية.

الفصل الثالث

الإفصاح في التقارير المالية

١-٣ مقدمة

٢-٣ ماهية الإفصاح وأهميته

٣-٣ أنواع الإفصاح ومستوياته

٤-٣ الإفصاح ومسؤولية مدقق الحسابات الخارجي

٥-٣ المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

٦-٣ العوامل المؤثرة على الإفصاح في التقارير المالية

٧-٣ الإفصاح الاختياري

٨-٣ المعوقات التي تحد من عملية الإفصاح

٩-٣ الإفصاح عن البعد الاجتماعي.

الفصل الثالث الإفصاح في التقارير المالية

١-٣ مقدمة

نظراً لاتساع حجم المنشآت وتعدد أعمالها وزيادة أعداد المستثمرين و المقترضين وزيادة الحرية في انتقال رؤوس الأموال نتيجة انضمام عدد كبير من دول العالم لمنظمة التجارة العالمية، والاتجاه المتسارع نحو عوامة التجارة العالمية وإزالة القيود والتطور المتزايد في تقنية الاتصالات بجميع أشكالها، فإن حاجة مستخدمي التقارير المالية إلى المعلومات المتعلقة بالمنشآت قد أخذت أبعاداً جديدة، بحيث أصبح هناك اهتمام متزايد بالمعلومات المتعلقة بالمنشأة كما ونوعاً، وكذلك التوقعات والخطط المستقبلية للإدارة.

ويرى "الأستاذ نعيم دهمش" بأن اقتصاديات العالم سوف تواجه مستقبلاً سيكون فيه تدفق الأموال أمراً متزايداً عبر البلدان المختلفة، ومن أجل أن يستمر نمو الاستثمار العالمي فإن هناك طلباً متزايداً من أجل تحقيق قوائم مالية قابلة للمقارنة بين المنشآت العالمية، حيث تعتبر المحاسبة والإبلاغ المالي عنصراً هاماً بالنسبة للأسواق المالية، ويمكن أن تساعد في كفاءة هذه الأسواق، فالإبلاغ عن المعلومات المالية والإفصاح عنها بواسطة الإنترنت أصبح أمراً عادياً وسريعاً الأمر الذي يعطي المستثمرين في أي بلد في العالم فرصة الحصول على المعلومات المالية المتعلقة بالشركات العالمية بغض النظر عن موقعها الجغرافي (دهمش، المؤتمر المهني العلمي الرابع، ٢٠٠٢).

من هنا يلعب معيار الإفصاح المناسب Adequate disclosure دوراً مهماً ومركزياً سواءً في نظرية المحاسبة، أم في الممارسات المحاسبية، وقد تركزت أهمية هذا المفهوم بعد ما لاقاه من اهتمام كبير من عدة جهات منها الجمعيات المهنية المحاسبية، وإدارات البورصات العالمية، وكذلك الباحثين خصوصاً المهتمين منهم ببحث الجوانب المختلفة لفرضية السوق الكفوء Efficient Market Hypothesis وانعكاساته على حركة تداول وتقلبات أسعار الأوراق المالية.

كما أن أية مناقشة أو بحث لطبيعة الإفصاح المناسب لا بد وأن تتم في إطار أغراض المحاسبة المالية التي

تتمحور في نهاية الأمر حول غرض رئيسي هو توفير المعلومات الملائمة للفئات التي قد تستخدم البيانات المحاسبية في اتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالمنشأة مصدرها البيانات، كما تهيئ لهؤلاء المستخدمين القدرة على التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية لتلك المنشأة كقدرتها الإيرادية مثلاً، أو قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة أو طويلة الأجل. (مطر، ١٩٩٣، ١١٧).

وبسبب الأهمية المتزايدة لمعيار الإفصاح، حرصت المجامع المهنية ومنها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على تضمين جميع المعايير الصادرة عنها، قواعد خاصة تحدد حدود وشروط الإفصاح عن المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية المنشورة، كذلك فقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي رقم (٥) الصادر عام ١٩٧٦ بعنوان "المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية، والذي أعيد صياغته عام ١٩٩٤م، إلا أن هذا المعيار قد ألغي وصدر المعيار رقم (١) المعدل عام ١٩٩٧ بعنوان "عرض البيانات المالية" ليحل محل المعايير رقم (١) و(٥) و(١٣).

كما وتوضح أهمية الإفصاح بعد ما شهدته أكثر أسواق العالم تنظيمياً من انهيارات لشركات عملاقة وعلى رأسها شركة أنرون الأمريكية، حيث كان لانهايار هذه الشركة أسباب متعددة ومنها قضايا تتعلق بعدم إفصاح الشركة عن دخولها بعقود آجلة لمشتقات مالية مرتبطة بالطاقة. (خوري، ٢٠٠٢، ٣٦).

وتزداد أهمية موضوع الإفصاح من أن التقارير المالية وبما تتضمنه من معلومات تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة لفئات متعددة من الأشخاص خارج إدارة المشروع كالمساهمين الحاليين والمستقبلين والمقرضين والأجهزة الحكومية ومكاتب الوسطاء وغيرهم.

وبما أن هذه الفئات تتصف بقدرتها المحدودة في الحصول على المعلومات خارج القوائم المالية المنشورة، ونظراً لأهمية الشركات المساهمة في أي اقتصاد وطني بسبب ضخامة رؤوس أموالها، وتجميعها لمُدخرات عدد كبير من أبناء الشعب، فإن من الضروري احتواء هذه القوائم على المعلومات الرئيسية التي تهم هذه الفئات خارج إدارة المشروع لتساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة، وهذا هو صلب معيار "الإفصاح" في المحاسبة المرتكز على ضرورة إظهار القوائم المالية للمعلومات الرئيسية ذات الأهمية النسبية بصورة صحيحة ودقيقة بحيث تخدم هذه الفئات، وإلا أصبحت قدرة هؤلاء على اتخاذ القرارات السليمة محدودة إن لم تكن غير ممكنة مما سيقود بالتالي إلى سوء توزيع الموارد الاقتصادية النادرة وعدم توجيه الاستثمارات الوجهة الصحيحة. (عبد الله، ١٩٩٥، ٣٨).

٢-٣ ماهية الإفصاح وأهميته

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية إلى عام ١٨٣٧ حيث نشرت مجلة Railway Magazine مقالة عن الإفصاح، والتي أشارت إلى أثر الإبلاغ عن أرباح المنشأة على سلوك المستثمرين، حيث ساد في الربع الأخير من القرن التاسع عشر اتجاه يحث على الزيادة في الإفصاحات المحاسبية ودعم التشريعات التي تزيد من الإفصاح في القوائم المالية والحد من البدائل في المعالجات المحاسبية. (Brief; ١٩٧٥, ٢٨٦).

إلا أن أهمية الإفصاح ازدادت بعد أزمة الكساد الكبير الذي حل بالولايات المتحدة عام ١٩٢٩م، وكاد أن يؤدي بالنظام الرأسمالي حيث قامت كثير من الشركات المساهمة في تلك الفترة بالتلاعب بالأرقام المحاسبية المنشورة لقيم أصولها وممتلكاتها بهدف اجتذاب رؤوس أموال المستثمرين حيث أدى هذا التلاعب إلى إظهار قوائمها المالية بصورة غير حقيقية، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة أسهم هذه الشركات بصورة كبيرة، إلى أن تم اكتشاف حقيقة هذه الشركات فهبطت قيمة أسهمها بشكل كبير، مما أدى إلى إفلاس أعداد كبيرة من المستثمرين وانهارت هذه الشركات الأمر الذي دفع بسبب أزمة الكساد الكبير إلى إنشاء هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) لتتولى مراقبة تداول الأوراق المالية مع تمتعها بحق فرض أية قيود على الشركات المتداولة أسهمها، وتم إصدار قانون الأوراق المالية Securities Act عام ١٩٣٣م، والذي يعتبر قانوناً متعلقاً بالإفصاح. (عبد الله، ١٩٩٥، ٣٩).

وقد ازدادت أهمية مبدأ الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بالتحول التاريخي الذي حصل لوظيفة المحاسبة منذ بداية الستينات من هذا القرن عندما تحولت من مدخل الملكية (Owners approach)، كما يطلق عليه الباحثون إلى مدخل المستخدمين، فبدخول هذه الحقبة التاريخية تحولت الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها كنظام لمسك الدفاتر غايته الأساسية حماية مصالح الملاك، إلى التركيز على دورها كنظام للمعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات. ولكي تقوم المحاسبة بدورها الجديد ارتقى شأن كثير من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وكان من بينها مبدأ الإفصاح Disclosure والخصائص النوعية كالملاءمة Relevance والاعتمادية Reliability على حساب قيود أخرى

كالتحفظ Conservatism والموضوعية Objectivity، كما صاحب هذا التطور في المحاسبة انفتاح المحاسبين على فروع المعرفة الأخرى كانفتاحهم مثلاً على النظرية الحديثة للمعلومات والتي قدمت للمحاسبين كثيراً من الأدوات والمؤشرات التي استفادوا منها في مجالات شتى عززت من أهمية دور مبدأ الإفصاح.

من جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة، إذ فرضت على المحاسبين أن يولوا اهتماماً خاصاً للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الأسواق كنظرية المحفظة مثلاً Portfolio Theory وفرض السوق المالي الكفو E.M.H ذلك ما أكد مرة أخرى أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بعد أن أصبحت هذه البيانات مصدراً رئيساً للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في الأسواق. (مطر وآخرون، ١٩٩٦، ٣٦٨).

وبالتطرق إلى مفهوم الإفصاح، فإن وجهات نظر الباحثين والمهنيين تختلف حول مسألتين رئيسيتين هما محتوى الإفصاح ومستوى الإفصاح.

ومن حيث المحتوى نجد من الباحثين والمهنيين من لا يحصر نطاق مشكلة الإفصاح في مجرد درجة التفصيل في القوائم المالية المنشورة أو في أساليب تبويب وعرض المعلومات في هذه القوائم، وإنما يتعدى هذا النطاق ليجعل من عنصر دقة ومصداقية الأرقام المعروضة في هذه القوائم المحور الأساسي لمشكلة الإفصاح. في حين نجد فريقاً آخر منهم يرى بأن مشكلة الإفصاح تنحصر فقط في نطاق عرض المعلومات في القوائم المالية المنشورة أي مجرد كمية المعلومات المعروضة فيها ومن ثم في الشكل الذي يتم فيه عرض هذه المعلومات، أما مسألة صحة ومصداقية الأرقام المعروضة في تلك القوائم، فهي مسألة أخرى تتعدى من وجهة نظرهم حدود مشكلة الإفصاح لتدخل في نطاق مشكلة القياس المحاسبي. (مطر، ١٩٩١، ٢٣٨٧).

وهنا فإنه يمكن القول بأن عملية الإفصاح التي تؤدي إلى نشر وعرض المعلومات بشكل يجعل من تلك المعلومات المحاسبية أو المالية أو أية معلومات ضمن التقارير المالية ملائمة لاتخاذ القرار وشفافة بدرجة كافية فإن هذا يقود معدي البيانات المالية وإدارات الشركات إلى توشي المصداقية بشكل أكبر كون عملية الإفصاح الصادق سيجعل من تلك المعلومات أرقاماً تعكس الواقع الفعلي بدرجة جيدة.

ويعرف البعض الإفصاح "بأنه وبالمعنى العام للكلمة يعني نشر المعلومات". أما المحاسبون فهم يعبرون عن هذا المفهوم بشكل أكثر تحديداً، بحيث يعني عملية نشر المعلومات المالية حول الشركة من خلال التقارير المالية وهي عادة التقارير السنوية. ويعبر عن هذا المفهوم أحياناً بشكل أضيق ليعني المعلومات غير المتضمنة في القوائم المالية نفسها". (Hendriksen & Breda, ١٩٩٢, ٨٥٤).

كما يعرفه آخرون "بأنه إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة" (عبد الله، ١٩٩٥، ٣٩).

وقد حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين "AICPA" لدى مناقشتها للمعيار الثالث من معايير التدقيق وهو معيار التقرير ماهية الإفصاح المناسب بما يلي: "إن متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقتضي توفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية). وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية، وبالمصطلحات المستخدمة فيها، وأيضاً بالملاحظات المرفقة بها، ومدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم". (مطر، ١٩٩٣، ١١٩).

٣-٣ أنواع الإفصاح ومستوياته

عند التطرق لأنواع الإفصاح، لا بد من التمييز بين مفهومين للإفصاح هما الإفصاح المثالي أو الكامل Ideal or Full Disclosure والإفصاح الواقعي أو الممكن Reasonable disclosure والإفصاح المثالي لا يتحقق إلا بثلاثة شروط أساسية هي: (مطر، ١٩٩١، ٢٣٨٨).

أن تكون القوائم المالية المنشورة على درجة عالية من التفصيل.

أن تكون أرقامها على درجة عالية من الدقة والمصادقية.

أن يتم عرضها بالصورة وفي الوقت الذي يتناسب مع احتياجات ورغبات كل طرف من الأطراف ذات المصلحة على حدة، أي أن يكون هناك نموذج معين للإفصاح خاص بفئة المساهمين مثلاً، وآخر خاص بفئة المستثمرين المحتملين، وثالث خاص بفئة المقرضين.. وهكذا.

أما المفهوم الآخر للإفصاح، فهو يتمثل في الإفصاح الواقعي الذي يراعي الموازنة بين كلفة المعلومات، والفائدة أو العائد المتحقق منها في إطار ما يعرف بمبدأ الجدوى الاقتصادية، بحيث يقوم هذا المفهوم للإفصاح على مجموعة من الركائز أهمها:

المبادئ والأصول المحاسبية.

السياسات الإدارية.

توجيهات وتعليمات جهات الإشراف والرقابة من جهة وأدلة التدقيق ومصالح الأطراف التي ستستخدم تلك البيانات من جهة أخرى.

أما الإفصاح الواقعي فهو يشمل الأنواع التالية من الإفصاح:

الإفصاح الكافي أو المناسب Adequate disclosure وهو المفهوم الأكثر استخداماً وهو يتضمن الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات في القوائم المالية حتى لا تكون هذه القوائم مضللة.

الإفصاح العادل Fair disclosure وينطوي على قيد أخلاقي يستلزم المعاملة المتساوية بين مستخدمي المعلومات المحاسبية وبمعنى آخر تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بنفس كمية المعلومات في وقت واحد. (Hendriksen and Breda, ١٩٩٢, ٨٥٦).

وحاول البعض الربط بين مفاهيم الإفصاح الثلاثة والتطور في أهدافه، فيروا بأن الإفصاح الكافي يتفق مع الهدف السلبي Negative Objective الذي يضمن الإفصاح عن أقل قدر من المعلومات بحيث تكون القوائم المالية غير مضللة Misleading. أما مفهومي الإفصاح العادل والشامل (الكامل) يتفقان مع الهدف الإيجابي Positive objective باعتبار أن الإفصاح العادل ينطوي على هدف أخلاقي، بحيث يضمن المعاملة المتساوية أو المتوازنة لكل مستخدمي المعلومات المحاسبية، أما الإفصاح الشامل وينطوي على عرض كل

المعلومات الملائمة. لذا يقترحون إضافة خاصية جديدة للإفصاح هي الإفصاح المناسب (Appropriate disclosure)، حيث أشاروا إلى أن الإفصاح المناسب هو الذي يوفر المعلومات الجوهرية أو الهامة للمستثمرين وللمستخدمين الآخرين للمعلومات المحاسبية، بحيث تكون كافية وعادلة وشاملة، وانتهى الأستاذان إلى أنه "لا يوجد تباين حقيقي بين المفاهيم الثلاثة للإفصاح إذا ما تم استخدامها في سياقها المناسب".

كما بين الأستاذان (Hendriksen and Breda) بأن مستوى الإفصاح المقدم من الشركة يجب أن يعتمد على مستوى الإفصاح المتاح من المصادر الأخرى. ففي كثير من الدول المتقدمة يوجد نظام متطور للإبلاغ المالي. وعلى سبيل المثال، هناك في الولايات المتحدة الأمريكية منشورات للمعلومات المالية من خلال بعض الصحف والمجلات مثل Forbes, Business Week Wall Street Journal, Fortune وهناك منشورات متخصصة لكل صناعة على حدة، وهذا عكس ما هو سائد بالدول الصغيرة حيث أن سوق النشرات المالية أقل نشاطاً وفعالية. فالمستثمرون في الدول التي ليس لديها إبلاغ مالي نشط من خلال

وسائل الإعلام أو صحافة مالية نشطة يعتمدون بشكل أكبر على المعلومات الصادرة عن الشركة نفسها حول أنشطتها مقارنة بالدول التي لديها صحافة مالية ووسائل إبلاغ عامة أكثر فعالية. (Hendriksen and Breda, ١٩٩٢, ٨٥٧).

ويمكن القول بأن الإفصاح المثالي وبالرغم من الإيجابيات الناتجة عنه إلا أنه يتضمن سلبية تتمثل بزيادة تفاصيل المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، الأمر الذي يقلل من الفائدة المرجوة منها، وقد يؤدي إلى حدوث تشويش لدى مستخدمي التقارير المالية.

ويرى (Belkaoui) بأنه يمكن النظر إلى العدالة كهدف أساسي يجب التركيز عليه في مواجهة الكفاية والشمول. (أبو المكارم، ٢٠٠١، ٤١).

ومن الواضح أن الأمر ينطوي على تناقض شديد، فهناك رأي يرجح مفهوم العدالة على مفهومي الكفاية والشمول للإفصاح، بينما هناك رأي آخر يرى بأنه لا يوجد تباين بين المفاهيم الثلاثة. فضلاً عن ذلك نجد

هناك تناقض آخر ينفي إمكانية الجمع بين مفهومي "الكفاية والشمول" خاصة وأن الآراء تجمع بأن الكفاية تعني الإفصاح عن أقل قدر من المعلومات بينما الشمول قد يعني الإفصاح عن أكبر قدر من المعلومات. كما أن هناك من يرى بأنه يمكن الاستغناء عن المفاهيم الثلاثة، واستبدالها بمفهوم واحد هو "الإفصاح الفعال" باعتبار أن الفاعلية تستهدف تحقيق أهداف محددة، ويرى بأن المفاهيم الثلاثة السابقة فقدت مضمونها، وليس بها منطق عملي يقيم حدودها أو يمكن من استيعابها. (أبو المكارم، ٢٠٠١، ٤٢).

٣-٤ الإفصاح ومسؤولية مدقق الحسابات الخارجي:

كان لصدور قانون الأوراق المالية Securities Act عام ١٩٣٣م في الولايات المتحدة الأمريكية دور هام في تعزيز مفهوم الإفصاح، حيث تطلب هذا القانون نشر معلومات مالية بصورة دورية من خلال تقارير وقوائم مالية تقدم لهيئة تداول الأوراق المالية. وقد دعم هذا القانون دور المدقق الخارجي، بحيث أصبح يلعب دوراً كبيراً في تحديد المعلومات التي تقوم الشركات بتزويدها للمساهمين وزادت من المسؤولية القانونية الملقاة على عاتق هذا المدقق في حالة اكتشاف معلومات غير صحيحة قام بالمصادقة عليها سواء بالإهمال أو التواطؤ. وقد واكبت الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والتدقيق هذا الاهتمام بالإفصاح فأصدرت معايير دقيقة وخاصة تهدف إلى التقليل من إمكانية التلاعب بالحسابات واستغلال الطرق المحاسبية لإظهار المشروع بمظهر غير حقيقي.

وقد نص المعيار رقم (٣) من معايير إعداد وكتابة التقرير كما وضعها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA عام ١٩٥٤م على ما يلي "تعتبر البيانات الواردة بالقوائم المالية معبرة بشكل كاف عما تكنه هذه القوائم من معلومات ما لم يذكر في التقرير ما يفيد خلاف ذلك". ويبدو واضحاً أن هذا المعيار معني بكافة المعلومات (إظهار الواقع في التقارير) أو ما يشار إليه بمعيار الإفصاح Disclosure Standard ويتطلب هذا المعيار من المدقق أن يتأكد من أمانة المعلومات المقدمة في البيانات المالية ويفصح عن كل واقعة جوهرية قد يؤدي إغفالها إلى تضليل القارئ، كما تتعلق هذه القاعدة بالإفصاح عن الأمور التي تقضي بذكرها القوانين المحلية السارية.

ويدخل في نطاق هذه القاعدة شكل البيانات المحاسبية وتبويبها والمصطلحات المستعملة فيها والملاحظات المرفقة بها والأسس التي بنيت عليها الحسابات المدرجة فيها والالتزامات الطارئة وحقوق الغير في

الموجودات وحصص الأرباح الممتازة المتأخر دفعها، وأي قيد على توزيع أنصبة الأرباح والمعلومات المناسبة المتعلقة بالالتزامات طويلة الأجل وبحقوق المساهمين وما إلى ذلك، ويعتمد هذا المعيار على قرار المدقق نفسه النابع من تقديره الفني لتحديد المعلومات الهامة التي يقتضي الإفصاح عنها. (عبد الله، ١٩٩٥، ٣٩-٤٠).

كما وتضمنت المعايير الدولية للتدقيق وتحديدًا في المعيار رقم (٧٠٠) وفي نطاق الظروف التي قد تؤدي إلى إصدار رأي آخر عدا الرأي النظيف وفي الفقرة (٤٥) منه بأنه "قد يختلف المدقق مع الإدارة حول أمور عدة، كقبول السياسات المحاسبية المختارة، أو طرق تطبيقها، أو ملاءمة الإفصاح في البيانات المالية، وفي حالة كون هذه الاختلافات جوهرية للبيانات المالية، يجب على المدقق إبداء رأي متحفظ أو رأي سلبي". وتضمن المعيار الدولي رقم (٨١٠) مراجعة المعلومات المالية المستقبلية وفي الفقرة (٢٦) منه (عرض المعلومات والإفصاح) بأنه في حالة تقييم عرض الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية، فإن المدقق سوف يحتاج إضافة لأية متطلبات خاصة لقوانين وأنظمة ومعايير مهنية ذات علاقة، إلى الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان:

عرض المعلومات المالية المستقبلية مبرراً وليس مضللاً.

السياسات المحاسبية قد تم الإفصاح عنها بشكل واضح في الملاحظات المرفقة بالمعلومات المالية المحاسبية. الافتراضات قد تم الإفصاح عنها بشكل ملائم في الملاحظات المرفقة بالمعلومات المالية المستقبلية. الإفصاح عن تاريخ إعداد المعلومات المالية المستقبلية، وتحتاج الإدارة إلى تأييد كون الافتراضات كانت مناسبة في ذلك التاريخ، بالرغم من أن المعلومات الأساسية قد تكون مجمعة خلال فترة من الزمن. هـ الأسس المعتمدة في وضع مستويات مدى محدد قد تمت الإشارة إليها بشكل واضح، وأن المدى لم يتم اختياره بطريقة متحيزة أو مضللة، وذلك في حالة كون النتائج الظاهرة في المعلومات المالية المستقبلية قد تم التعبير عنها بلغة المدى.

و. هناك أية تغييرات في السياسة المحاسبية منذ أن تم الإفصاح عن آخر بيانات مالية تاريخية مع بيان أسباب التغيير وتأثيره على المعلومات المالية المستقبلية. (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ١٩٩٨م، ٢٦١).

هذا، ولا يقتصر دور المدقق القانوني في بيان ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ففي قضية Continental Vending انتهت هيئة المحكمة إلى أنه، وبالرغم من وجود دليل مقنع بأن القوائم المالية أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إلا أن هذه القوائم لم تكن شاملة. وقد لجأ مكتب التدقيق إلى خبراء محايدين، حيث قاموا بفحص القوائم المالية، وأكدوا أنها أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. إلا أن هيئة المحكمة أصرت على إدانة مكتب التدقيق، حيث ذكرت بأن الاختبار الجوهرية هو الذي يوضح ما إذا كانت الميزانية العمومية عادلة أم لا بصرف النظر عن الالتزام بالمبادئ المحاسبية (٤٠، ١٩٧٠، Isbell).

وفي قضية Herzfeld سنة ١٩٧٤م ذكرت هيئة المحكمة بأن مسؤولية المدقق القانوني لا تنتهي بمجرد التحقق من تطبيق المبادئ المحاسبية، فالقوائم المالية يجب أن تعرض المركز المالي بطريقة عادلة للمستثمر العادي غير المتمرس.

ويذكر Vernon Kam "بأن مستخدمي القوائم المالية يعتبرون أن المسؤولية الأساسية للمحاسبين هي الإفصاح العادل والشامل، وليس مجرد الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها".

ويؤكد هذا الاتجاه (Isbell) حيث يشير بأن المحاكم تعتقد بأن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لا تنتج بالضرورة إفصاحاً شاملاً وعادلاً.

وبالتالي، فإن البعض يفترض أن القوائم المالية تكون عادلة إذا أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية بينما يعتقد البعض الآخر أن المسألة لها بعدين: الأول أن القوائم المالية تظهر صورة عادلة للوضع المالي للمنشأة، والبعد الثاني، أن القوائم المالية أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. (أبو المكارم، ٢٠٠١، ٤٨).

ونستطيع القول بأن مسؤولية المدقق الخارجي تشمل التحقق من أن القوائم المالية أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية، وكذلك التحقق من عدالة هذه القوائم، وأن مسؤولية توفير الإفصاح المحاسبي تقع على عاتق

كل من الإدارة معدة القوائم المالية والمدقق المسؤول عن التحقق من وجود هذا الإفصاح في تلك القوائم، ومدى تعبير المعلومات التي تم الإفصاح عنها من قبل الإدارة عن واقع الحال بصورة عادلة.

٣-٥ المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية: (مطر وآخرون، ١٩٩٦، ٣٧١-٣٨٠).

أولاً: تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات. فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة. ومن مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون والدائنون والمحللون الماليون والموظفون والجهات الحكومية، وكذلك الجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.

وقد كرس (Devine) أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية كركن أساس من أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب بالقول "إن أهمية تحديد الجهة التي ستستخدم المعلومات المحاسبية تنبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضاً مختلفة. لذا فإن الحاجة لتحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد غرض استخدامها، كما أن تحديد هذه الجهة سيساعد أيضاً في تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة، وذلك سواء من حيث المحتوى Content أو من حيث شكل أو صورة العرض Presentation. ذلك لأن مدى ملاءمة مجموعة من الإيضاحات المتوافرة في البيانات المالية، ستوقف في جانب كبير منها على مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارة وخبرة في تفسير تلك الإيضاحات. مما يعني أن إيضاحات معينة تكون ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة معينة، قد لا تكون

بالضرورة ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة أخرى لا تمتلك المهارة والخبرة الكافيتين لفهم تلك الإيضاحات". وعليه، يجب إعداد التقارير المالية في ظل فرضية أساسية هي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه التقارير، مما يضع معدي هذه التقارير أمام

خيارين رئيسيين، الأول: يكون بإعداد التقرير المالي الواحد وفق نماذج متعددة حسب تعدد احتياجات الفئات التي ستستخدم هذا التقرير وهو خيار صعب التطبيق ومكلف جداً ويتعارض مع مبدأ الجدوى الاقتصادية للتقارير، أما الخيار الثاني: فيكون بإصدار تقرير مالي واحد لكنه متعدد الأغراض Multi-purpose بحيث يلبي جميع احتياجات المستخدمين المحتملين وهذا الخيار أيضاً مثل سابقه غير واقعي ويصعب تطبيقه، لأن تطبيقه سيجعل التقارير المالية كبيرة الحجم ومفرطة جداً في التفاصيل.

وقد اقترح الباحثون حلاً واقعياً ومعقولاً من خلال تطبيق نموذج التقرير المالي الذي يلبي احتياجات مستخدم مستهدف Target user، يتم تحديده من بين الفئات المتعددة التي ستستخدم هذا التقرير ليتم على أساس ذلك تحديد أبعاد الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية لذلك المستخدم. إلا أن الباحثين وإن اتفقوا في معظمهم على مبدأ المستخدم المستهدف كقاعدة أساسية لتحديد أبعاد الإفصاح المناسب في التقارير المالية، فإنهم يختلفون بشأن تحديد هوية هذا المستخدم.

فأحد الباحثين وهو (Cowan) يرى أن المستخدم المستهدف هو المستثمر العادي كونه أكثر استخداماً للبيانات المالية وهناك باحثين آخرين هما (Mautz and Sharaf) يرشحاً بدلاً من ذلك المحلل المالي كونه يملك تأهيلاً وخبرة مهنية وقدرة على فهم وتفسير تلك المعلومات. أما الباحث (Chetkovic) فيعتمد رأياً وسطاً بين الرأيين السابقين حين يستخدم ما يعرف بمفهوم القارئ المعياري، والذي عرفه "بأنه يحتل من حيث مهارته في تفسير القوائم المالية مكاناً وسطاً بين المستخدم الماهر للمعلومات المحاسبية والمستخدم غير الماهر لتلك المعلومات". (مطر وآخرون، ١٩٩٦، ٣٧٣).

وقد اتخذ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) منحى أكثر شمولية في تحديد هوية المستخدم المستهدف بحيث لا يبقى محصوراً بفتة وحيدة فقط بل يتعدى ليشمل مجموعة الفئات الرئيسة المستخدمة لهذه التقارير، وبنى موقفه على مفهوم التقارير المالية متعددة الأغراض التي تم الإشارة لها سابقاً. (مطر وآخرون، ١٩٩٦، ٣٧٣).

وقد استقر الرأي النهائي في عالم مهنة المحاسبة على جعل المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية ممثلاً في مجموعة الفئات التي يحتمل استخدامها للتقارير المالية ولكن مع عناية أكبر نحو احتياجات ثلاث فئات رئيسية منها وفق ترتيب للأولويات وهي الملاك الحاليون، والملاك المحتملون، والدائنون.

كذلك فقد اعتمدت معايير المحاسبة الدولية مفهوم يمتاز بالشمولية في تحديد هوية المستخدم المستهدف حيث تضمنت فئات مستخدمي البيانات المالية الواردة في إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية على المستثمرين والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين والعملاء والحكومات ووكالاتها إضافة إلى الجمهور.

ثانياً: أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي وهو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة Information relevance وفي هذا الإطار تلتقي وجهتا نظر أهم مجعنين مهنيين في الولايات المتحدة الأمريكية، وهما: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) والجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA)، حيث عبرت هذه الجمعية عن وجهة نظرها حيال ذلك في أحد التقارير الصادرة عنها عام ١٩٦٦م بما يلي: (مطر وآخرون، ١٩٩٦، ٣٧٤).

" في حين تعتبر الأهمية النسبية Materiality بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، تعتبر الملاءمة Relevance المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح. لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى".

ولا بد قبل تحديد ما إذا كانت معلومات معينة ملائمة أو غير ملائمة من أن يحدد أولاً الغرض الذي ستستخدم فيه. إذ إن معلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل. ففي دراسة قام بها أحد الباحثين وهو (Baker) على عينة من محلي الاستثمار ومحلي الائتمان. كشفت دراسته هذه عن "أن هاتين الفئتين الرئيسيتين من مستخدمي المعلومات المحاسبية توليان اهتماماً مختلفاً نحو بنود معينة في القوائم المالية". (مطر وآخرون، ١٩٩٦، ٣٧٥).

في حين أن دراسة أجريت في الأردن قام بها (غرايبة والنبر) عام ١٩٨٧م ولكن على فئتي المستثمرين الأفراد والمحليين الماليين، كشفت عن عدم وجود اختلاف كبير بين الاهتمام الذي تبديه كل فئة منهما نحو بنود

المعلومات التي تحتويها التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية. ويفسر الاختلاف بين نتائج هاتين الدراستين إلى أن الاختلاف مرتبط أساساً باختلاف طبيعة المعلومات التي يحتاجها قرار الائتمان. (مطر وآخرون، ١٩٩٦، ٣٧٥).

ثالثاً: طبيعة نوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً، في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي: قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المدورة، ثم قائمة التدفق النقدي التي حلت محل قائمة التغيرات في المركز المالي، بالإضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية ولكن نظراً لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم.

ونظراً لكون القوائم المالية تعد بموجب مجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فإنه يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل من نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم ومن هذه الافتراضات اعتماد مفهوم الصفقة السوقية Market transaction معياراً لتسجيل الأحداث الاقتصادية في السجلات المحاسبية، وكذلك التقييد بمبدأ التكلفة التاريخية كأساس لإثبات وتقييم الأصول والذي يعرض القوائم المالية في فترات التضخم إلى الشك والتساؤل.

ومن المفاهيم الأخرى التي قد تشكل قيداً على نطاق الإفصاح المحاسبي: مفهوم الأهمية النسبية ومفهوم **الحيطة والحذر**، فمفهوم الأهمية النسبية يفرض على المحاسب دمج بعض بنود القوائم المالية وفق عدة معايير أهمها معيار الحجم النسبي Relative Volume مما يقود في بعض الأحيان إلى دمج بنود تكون مهمة من وجهة نظر بعض مستخدمي البيانات المالية بالرغم من انخفاض حجمها النسبي. كما أن عدم وجود أساس محدد لتعريف مفهوم **الحيطة والحذر**، ينشأ عنه تفاوت ملحوظ في تطبيقه من قبل المحاسبين، مما يترتب عليه آثار متفاوتة على المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية.

ويرى كثير من الباحثين بأن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية، يستوجب إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد هذه القوائم. والخطوة الأولى التي يرونها في ذلك تتمثل في إعادة ترتيب الأهمية النسبية للخواص أو المعايير المتعارف عليها للمعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجح كفة خاصة الملاءمة على ما عداها من الخصائص الأخرى للمعلومات، باعتبار أن خاصية الملاءمة هي المعيار الرئيسي للمعلومات الذي يجب أن يتمحور حولها معيار الإفصاح المناسب مما يجعل من الضروري حسب رأي الاستاذ Bedford إجراء نوع من المقايضة بين خاصية الملاءمة من جهة والخصائص الأخرى للمعلومات والتي تمثل قيوداً على ملاءمتها كالموضوعية والقابلية للتحقق والأهمية النسبية من جهة أخرى. وقد أدى ترجيح كفة خاصية الملاءمة على حساب الخصائص الأخرى للمعلومات المحاسبية إلى توسيع نطاق الإفصاح المرغوب في القوائم المالية المنشورة من زوايا متعددة: (مطر وآخرون، ١٩٩٦، ٣٧٧).

الدعوة إلى استخدام أمطاط جديدة من المقاييس المحاسبية مبنية على مفاهيم مستمدة من نظرية الاحتمالات. حيث يرى Bedford أن كثيراً من الأرقام التي تظهر في القوائم المالية كمخصصات الديون المشكوك فيها مثلاً، ومصاريف الاهتلاك وغيرها، إنما يتم تقديرها في ظل حالة من عدم التأكد مما يجعل من قيمها التي تظهرها القوائم المالية محل تساؤل. وهذا يجعل من استخدام المقاييس الاحتمالية كالمدى والتباين والانحراف المعياري وغيرها للتعبير عن قيم بنود كهذه أكثر واقعية من التعبير عنها بقيم مفردة.

شيوع استخدام مفهوم المقاييس المتعددة **The concept of multiple measures** في الإفصاح عن قيم بعض البنود المدرجة في القوائم المالية، كالإفصاح عن القيمة الجارية أو الاستبدالية للأصل طويل الأجل جنباً إلى جنب مع تكلفته التاريخية، وذلك في حالة وجود فرق جوهرى بينهما. ومنها ما دعا إليه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في الرأي رقم (١٥ APB Opinion No.) وذلك بشأن الإفصاح عن عائد أو ربحية السهم العادي EPS. إذ دعا إلى وجوب الإفصاح عن هذا العائد محسوباً بطريقتين هما:

العائد الأساسي للسهم العادي Primary EPS.

العائد المخفض بحقوق حملة الأدوات الأخرى القابلة للتحويل Fully Diluted EPS.

الإفصاح عن معلومات جديدة لم تكن تتضمنها القوائم المحاسبية التقليدية. مثل الإفصاح عن بيانات محاسبة الموارد البشرية، وبيانات المحاسبة الاجتماعية.

الإفصاح عن التنبؤات والتوقعات المالية مصحوبة بالإفصاح عن مدى المخاطرة المحسوبة لدقة المعلومات التي تحتويها تلك التنبؤات والتوقعات.

هـ. الإفصاح عن الآثار التي تظهر في البيانات المحاسبية بسبب التغيرات التي تحدث في المستويات العامة للأسعار، وذلك في الدول التي تسودها معدلات تضخم مرتفعة نسبياً.

ويرى Hendriksen and Breda بأن يتم الإفصاح عن بيانات كمية Quantitative Data ومعلومات غير كمية Non-quantitative information حيث يشير إلى أنه عند اختيار ماهية البيانات ذات الأهمية النسبية والملائمة للمستثمرين والدائنين، يجب التركيز على المعلومات المالية والمعلومات الأخرى والتي تستخدم في نماذج القرار. كما أنه لا يمكن اعتبار جميع المعلومات الكمية التي تحتويها القوائم المالية على نفس الدرجة من الدقة والموضوعية، حيث أن هناك بيانات كمية يتم التوصل إليها بشكل دقيق، وهناك بيانات يتم تقديرها ودرجة الدقة بها أقل. ومن الأمثلة على ذلك أن البنود المتعلقة بالنقدية يتم قياسها بشكل دقيق نسبياً بينما القيمة الحالية للذمم المدينة يتم قياسها بشكل أقل دقة؛ وكذلك الحال بالنسبة للأصول غير الملموسة والتي يتم قياسها من خلال مدى معين من الاعتمادية.

أما بالنسبة للمعلومات غير الكمية، فهي تلك المعلومات التي لا يمكن التعبير عنها بشكل كمي والتي يصعب تقييمها أو قياسها ومعرفة درجة أهميتها وملاءمتها. لأن مستخدمي تلك المعلومات في اتخاذ القرارات يمنحون أوزاناً مختلفة لهذه المعلومات. وبشكل عام فإن المعلومات التي يتم إعطاؤها وزناً أكبر عند اتخاذ القرار تكون أكثر ملاءمة من تلك المعلومات التي لها وزن أقل.

لذلك تعتبر المعلومات غير الكمية مهمة ولها تأثير في عملية الإفصاح إذا كانت مفيدة في عملية اتخاذ القرار، أما إذا كانت تضيف تفاصيل كثيرة إلى القوائم المالية وتجعل من الصعب تحليلها فإنه لا حاجة لوجودها (Hendriksen and Breda, ١٩٩٢, ٨٥٩).

وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أن هناك صعوبات لا زالت قائمة عند الإفصاح عن بعض المعلومات غير الكمية (النوعية) وتأتي هذه الصعوبات أساساً من صعوبات في القياس لتلك البنود مثل المحاسبة عن

المسؤولية الاجتماعية ومحاسبة البيئة.

رابعاً: أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

من متطلبات الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها. ويتطلب أيضاً ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.

ويشمل الإفصاح كامل عملية الإبلاغ المالي، وهناك عدة طرق مختلفة ممكنة للإفصاح. وإن اختيار أفضل طريقة للإفصاح في كل حالة يعتمد على طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية.

ويمكن تصنيف أكثر الطرق شيوعاً للإفصاح على النحو التالي: (Hendriksen and Breda, ١٩٩٢, ٨٧١-). (٨٨٢).

أ. في منظومة القوائم المالية (صلب القوائم المالية): **Form and Arrangement of Formal Statements**: يجب أن تظهر المعلومات الهامة والملائمة في صلب واحدة أو أكثر من القوائم المالية إن أمكن ذلك. فالأصول والالتزامات ونتائج الأعمال وحقوق المساهمين يجب أن يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية حالما يمكن قياس العمليات والتغيرات الأخرى بموثوقية وبدرجة عادلة من الدقة، حيث أن لطريقة عرض المعلومات دوراً في مساعدة مستخدمي البيانات المالية في التنبؤ بالأرقام المستقبلية. فعلى سبيل المثال، فإن تصنيف المصاريف إلى ثابتة ومتغيرة في قائمة الدخل قد يساعد قارئ البيانات المالية على التنبؤ بحجم تلك المصاريف تبعاً للتغير في حجم المبيعات.

ب. استخدام المصطلحات والعرض المفصل **Terminology and Detailed Presentations**: تعتبر المصطلحات المستخدمة في وصف محتويات القوائم المالية ودرجة التفصيل فيها من الأمور الهامة في عملية الإفصاح حيث تساعد عملية الوصف الصحيحة وعنونة البنود في تلك القوائم، على زيادة فهم قارئ تلك القوائم، وإزالة الغموض فيها.

ونظراً لمحدودية إدراك العنصر البشري ونطاق عنايته، لذلك على البيانات المحاسبية أن تكون ملخصة لتصبح ذات معنى ومفيدة. ويعتمد خيار كمية المعلومات الواجب عرضها والبنود التي ستعرض بشكل

مفصل على أهداف الإبلاغ المالي والأهمية النسبية للبند.

وبصفة عامة، إذا كانت عملية التفصيل في عملية الإفصاح مناسبة وأكثر فائدة لاتخاذ القرارات فيجب عندها إعطاؤها أولوية (Hendriksen and Breda, ١٩٩٢, ٨٧٣).

ج. استخدام الإيضاحات أمام بنود القوائم المالية، المعلومات المعارضة أو بين الأقواس **Parentetical information**: في حال كانت عناوين البنود المدرجة في القوائم المالية لا تعبر بشكل واضح عن تلك البنود دون الحاجة إلى الإطالة، فإن تفسير أو تعريف إضافي بتلك البنود يمكن أن يتم بوضعها كملاحظة بين أقواس، بحيث تتبع عنوان تلك البنود في تلك القوائم.

وفي كثير من الأحيان قد يكون من الضروري ربط بند في أحد القوائم المالية ببند آخر في نفس القائمة أو قائمة أخرى. أو إجراء شرح مختصر لقيود معين أو إحالة القارئ لشرح مطول عن قيد في الهوامش ويمكن أن يتم هذا عن طريق إيضاح بين قوسين. (عبد الله، ١٩٩٥، ٤٣).

د. الملاحظات والهوامش (الإيضاحات) **Footnotes**: شهدت التقارير المالية الحالية في العصر الحديث اتجاهًا كبيراً نحو استعمال الملاحظات والهوامش، حتى أطلق على هذه الحقبة حقبة أو عصر الهوامش. ويعتبر استعمال الملاحظات في الهوامش تحسناً في عملية الإبلاغ المالي، كونها عززت من الاتجاه نحو الإفصاح الكامل للأحداث المالية وعرض البيانات المالية الملائمة.

إلا أن الاستخدام المفرط للهوامش أو الإيضاحات قد يعوق تطور القوائم المالية نفسها، لأن ذلك سيؤدي إلى إحلال الإيضاحات الواردة في الهوامش بحيث تتضمن المعلومات الأكثر أهمية ويتم استعمالها كمبرر لعدم الإفصاح الكامل في صلب القوائم المالية.

وتهدف الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منها إلى الإفصاح عن المعلومات التي يتعذر عرضها بشكل كاف في صلب القوائم المالية، دون الحد من وضوح تلك القوائم. ويجب أن لا تتعارض تلك الإيضاحات أو تكون تكراراً للمعلومات الواردة في القوائم المالية (Hendriksen and Breda, ١٩٩٢, ٨٧٤).

وتتمتع الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية بعدة مزايا، حيث يتم استخدامها في النواحي التالية:
(Hendriksen and Breda, ١٩٩٢, ٨٧٤-٨٧٥)

عرض المعلومات غير الكمية كجزء مكمل للتقارير المالية.

الإفصاح عن أهلية Qualification أو القيود Restrictions على البنود الواردة في القوائم المالية، مثل وجود رهون لبعض الأصول الثابتة وأية قيود على الأرباح. (عبد الله، ١٩٩٥، ٤٤).

الإفصاح وبمقدار أكبر من التفصيل مقارنة بما يتم عرضه في صلب القوائم المالية.

لعرض أية معلومات كمية أو وصفية ذات أهمية ثانوية.

كما ويرى Hendriksen and Breda بأن هناك نواحي قصور أو عيوب لتلك الإيضاحات، وتتمثل بما يلي:

قد تبدو صعوبة القراءة والفهم دون دراسة متمعنة، لذلك قد يتم إهمالها من قبل قارئ البيانات المالية.

تعتبر النصوص الوصفية أكثر صعوبة عند استخدامها لاتخاذ القرارات مقارنة بعرض البيانات المالية في القوائم.

نظراً للتعقيد المستمر في أعمال المنشآت، هناك خطورة للإفراط في استعمال الإيضاحات على حساب تطوير مبادئ وطرق جديدة لعرض الأحداث وتجسيد العلاقات بين البنود المالية في صلب القوائم المالية.

ويمكن تصنيف أنواع الإيضاحات الأكثر شيوعاً على النحو التالي:

إيضاح الطرق المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وأية تغييرات تطرأ عليها.

إيضاح لحقوق الدائنين في أصول معينة، وترتيب هذه الحقوق حسب أولويتها.

الإفصاح عن الالتزامات المحتملة والموجودات المحتملة.

الإفصاح عن المحددات والقيود على توزيعات الأرباح على المساهمين.

وصف العمليات المؤثرة على رأس المال وحقوق المساهمين بالشركة.

وصف للعقود المنوي تنفيذها والتي أبرمتها الشركة مع الغير.

عرض بيانات حول طبيعة العمليات بين الأطراف ذات العلاقة (Related Parties).

هـ الجداول والملاحق الإضافية **Supplementary statements and schedules**: في التقارير المالية الحالية فإن الجداول الإضافية يتم إبرازها بشكل مستقل عن الإيضاحات حيث تعتبر المعلومات الواردة فيها أقل أهمية من تلك الواردة في صلب القوائم المالية والإيضاحات، وتساعد هذه الجداول في زيادة فهم القوائم المالية من قبل مستخدميها.

أما الملاحق أو القوائم الإضافية، فإن لها وظيفة مختلفة عن الجداول حيث تتضمن هذه القوائم معلومات إضافية أو معلومات يتم تنظيمها بأشكال مختلفة أكثر من كونها معلومات أكثر تفصيلاً ومن الأمثلة عليها قوائم الإفصاح عن أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار أو التغيرات في المستوى الخاص للأسعار على الأوضاع والعمليات المالية للمنشأة.

و. **تقرير مدقق الحسابات The Auditor's Report**: لا يعتبر تقرير مدقق الحسابات المكان المخصص للإفصاح عن المعلومات المالية الهامة المتعلقة بالشركة، لكنه يستخدم كوسيلة للإفصاح عن المعلومات التالية:

الأثر المادي لاستخدام طرق محاسبية تختلف عن الطرق المقبولة قبولاً عاماً.

الأثر المادي للتحويل من طريقة محاسبية مقبولة قبولاً عاماً إلى طريقة مقبولة أخرى.

الاختلاف في الرأي بين المدقق والعميل (إدارة الشركة) حول مقبولية واحدة أو أكثر من الطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية.

إضافة إلى عرض معلومات هامة حول مدى قدرة الشركة على الاستمرارية، والمخالفات والأخطاء وحالات الغش المرتكبة من قبل إدارة الشركة في البيانات المالية.

حيث يتم الإفصاح عن النوعين الأول والثاني من المعلومات في التقارير المالية نفسها، أما النوع الثالث من المعلومات المتعلق بالإفصاح عن الاختلاف بالرأي بين المدقق والعميل، فيجب أن يتم الإفصاح عن أية خروج عن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً من قبل إدارة الشركة، في تقرير مدقق الحسابات وأثر ذلك الخروج على البيانات المالية، انسجاماً مع المتطلبات الأخلاقية للمدقق.

ز. وسائل أخرى، مثل خطاب رئيس مجلس الإدارة ومناقشات الإدارة **Management's Discussion and Analysis and the President's Letter**: وحسب رأي مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) فإن هذه الوسيلة تعتبر من الوسائل الهامة، حيث أن الإدارة هي أكثر من يعلم عن المنشأة وشؤونها من أية جهة أخرى. مما يزيد من فائدة القوائم المالية من خلال بيان عمليات المنشأة والأحداث والظواهر المؤثرة عليها وتوضيح أثرها المالي.

وتتضمن مناقشات وتحليلات الإدارة معلومات تتعلق بالأحداث غير المالية والتغيرات التي تحدث خلال السنة المالية والتي تؤثر على عمليات المنشأة، وكذلك التوقعات المستقبلية للإدارة حول الصناعة التي تنتمي لها المنشأة والاقتصاد ودور المنشأة في تلك التوقعات إضافة إلى خطط النمو المستقبلية.

خامساً: توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

حتى يكون الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فعالاً، لا بد من مراعاة توقيته، وقد شدد مجلس المبادئ المحاسبية (Accounting Principles Board) في البيان الصادر عنه (APB Statement No. ٤) على أهمية عنصر توقيت الإفصاح حيث نص ذلك البيان على أنه "يجب إيصال المعلومات المحاسبية لمتخذ القرار في وقت مبكر إذا ما كان أي تأخير في إيصالها له سيؤثر على قراره".

وقد أولت إدارات البورصات العالمية أهمية كبيرة لعنصر الإفصاح لما له من أثر ملموس على حركة التداول وكذلك على تقلبات أسعار الأوراق المالية (مطر، ١٩٩٣، ١٢٧)، حيث يتم فرض مهلة محددة لتلك الشركات لنشر بياناتها المالية.

وقد رتب قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لعام ١٩٩٧ وتعديلاته لعام (٢٠٠٢) بموجب المادة (١٤٠/أ) على مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة أن يعد خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للشركة البيانات المالية السنوية المتضمنة الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح أو الخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات حولها مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مدققي حسابات الشركة، وكذلك التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة الماضية وتوقعاتها المستقبلية.

٦-٣ العوامل المؤثرة على الإفصاح في التقارير المالية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في درجة الإفصاح بالتقارير المالية ويمكن تقسيمها إلى عوامل بيئية تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، وأخرى تتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها، وأخيراً عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ذاتها ويتضح ذلك فيما يلي:

١. عوامل بيئية:

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وعوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها في المشروع (AAA Report; ١٩٩٧)، بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها البعض وتحديد المسؤولية الاجتماعية لكل منها.

ويبدو ذلك من خلال المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يحدد قانون الشركات في إنجلترا التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية والعلاقة بين هذه المعلومات والمعلومات الأخرى الواردة في تقرير الإدارة. وأشار قانون الشركات الإنجليزي أيضاً إلى ضرورة توزيع هذه التقارير على المساهمين لمناقشتها قبل إقرارها.

في حين لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية قانون للشركات يحدد المعلومات التي يجب أن ترد بالتقارير المالية، وإنما تعد في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة، وقد ترجع أسباب هذا الاختلاف بين التقارير المالية والمعلومات الواردة بها في كل من إنجلترا والولايات المتحدة إلى السلطة التي تشرف على هذه الشركات وتراقبها، ومدى حاجة المستفيدين أو من يمثلهم من المعلومات المالية، حيث يهتم المستثمر في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسي برقم صافي الدخل في حين يهتم المستثمر في إنجلترا بقيمة المبالغ الموزعة، ومدى قدرة المشروع على سداد التزاماته في المستقبل. (Eldon Hendriksen, ١٩٩٢, ٢١-٣٢).

٢. عوامل تتعلق بالمعلومات:

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها وأهم تلك الصفات مدى ملاءمة تلك المعلومات لاتخاذ القرارات من قبل مستخدمي

التقارير المالية ودرجة موثوقية تلك المعلومات. بالإضافة إلى قابليتها للتحقق والمقارنة، وفي هذا الصدد أشارت لجنة معايير المحاسبة المالية الأمريكية إلى أن المعلومات الواردة بالتقارير المالية ليست إلا أداة مثل أية أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها.

٣. عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:

هناك مجموعة من العوامل أو الخصائص التي ترتبط بالوحدة الاقتصادية منها حجم المنشأة، وعدد المساهمين، وصافي الربح، وعمر المنشأة في الصناعة وحجم المديونية وغيرها من الخصائص، وقد تؤثر في درجة الإفصاح في ظل فروض معينة ويتمثل ذلك فيما يلي:

أ. حجم المشروع (إجمالي الأصول):

تتطلب عملية إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم والتقارير المالية، وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى وناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين. ففي دراسة لـ (Singhvi and Desai) عام ١٩٧١ في الولايات المتحدة الأمريكية تبين وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المنشأة ودرجة الإفصاح في التقارير المالية وهذا ما خلصت إليه العديد من الدراسات الميدانية، وقد يرجع ذلك إلى أن الوزن النسبي لتكلفة المعلومات من التكاليف الإجمالية للمشروعات كبيرة الحجم يكون عادة مقبولاً بالقياس لما هو عليه الحال بالمشروعات الأصغر حجماً.

ب. عدد المساهمين:

كما تشير الدراسة السابقة نفسها أيضاً إلى أن هناك علاقة بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات المطلوب الإفصاح عنها من قبل المساهمين أو من ينوب عنهم من المحللين الماليين.

ج. تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية:

وقد يكون لهذا العامل أثر مباشر في زيادة درجة الإفصاح حيث تقوم الشركات المسجلة بالبورصة والتي

يتم التعامل في الأسهم أو السندات المصدرة من قبلها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف الشركة ونشاطها، ونتائج أعمالها.

وبالتالي، تكون هناك ضوابط تشريعية تصدرها الهيئة أو الجهة المشرفة على البورصة تتطلب من الشركات المدرجة أسهمها في البورصة الإفصاح عن بعض المعلومات المتعلقة بالمنشأة والتي تؤدي إلى عدم تضليل مستخدمي التقارير المالية والمتعاملين في البورصة.

د. المدقق الخارجي:

يؤثر المدقق الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية تفرضها معايير المهنة التي ينتمي إليها. (تركي، ١٩٩٥، ٢٧-٣٠).

هـ. حجم المديونية:

يؤثر حجم المديونية على درجة الإفصاح من خلال قيام الشركة بالإفصاح عن تفاصيل التزاماتها وتواريخ استحقاقها والرهنات المترتبة على مديونيتها، إضافة إلى أن دائني الشركة يرغبون بالحصول على معلومات مفصلة حول وضع الشركة من حيث الأداء المالي والتدفقات النقدية لتقييم ربحيتها ومقدرتها على السداد الأمر الذي ينعكس بالمزيد من الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية.

و. عمر الشركة في الصناعة (Age):

يكون عمر الشركة عاملاً مؤثراً في تحسين درجة الإفصاح عن المعلومات بافتراض أن الشركات الأقدم من حيث التأسيس تتجه للإفصاح عن معلومات أكثر من الشركات حديثه التأسيس وقد يعود ذلك لعدة أسباب: تساعد خبرتها التشغيلية السابقة في عملية الإبلاغ المالي على التنبؤ بالأداء المستقبلي.

قابلية أسهمها للتداول في السوق بشكل أكبر لطول مدة وجودها في الصناعة مما يترتب عليه تفهم متطلبات الإفصاح التي يرغب فيها مستخدمي التقارير المالية.

ز. ربحية الشركة:

يمكن قياس الربحية من خلال طرق عديدة، تتضمن هامش الربح ومعدلات العائد، وتبنى العلاقة بين ربحية الشركة ودرجة الإفصاح منها على الرأي القائل بأن الشركات الأكثر ربحية تتجه للإفصاح عن المعلومات في تقاريرها السنوية بشكل أكبر من الشركات الأقل ربحية، وذلك لتبرير المكافآت والمزايا التي تحصل عليها الإدارة (e.g. Cerf, ١٩٦١ and Singhavi and Desai, ١٩٧١).

ويمكن القول بأن الشركات الأقل ربحية أو الخاسرة قد تميل في بعض الحالات إلى التوسع في الإفصاح من قبيل تبرير انخفاض ربحيتها أو الخسائر التي تكبدتها، وبالتالي الظهور بمظهر إيجابي لدى مستخدمي التقارير المالية.

هذا، وهناك عوامل أخرى قد تؤثر على درجة الإفصاح أهمها رغبة إدارة المشروع في الإفصاح عن المعلومات، ومتطلبات الجهات الرقابية على بعض القطاعات كالرقابة المفروضة من البنك المركزي على البنوك التجارية، وكذلك مدى مساهمة رأس المال الأجنبي في رأس مال الشركات المحلية.

٣-٧ الإفصاح الاختياري

ينقسم الإفصاح من حيث الإلزامية إلى إفصاح إجباري يستمد مشروعيته من المتطلبات القانونية والتنظيمية، وإفصاح اختياري تحدد إدارة المنشأة نطاقه وحدوده، وقد اختبرت عدة دراسات الآثار الاقتصادية للإفصاح الاختياري، حيث خلصت هذه الدراسات إلى أن المنشآت التي تقوم بالإفصاح الاختياري بشكل مكثف تؤثر على سوق رأس المال من خلال ثلاثة مجالات، تشمل (Healy and Palepu, ٢٠٠١): (٤٣٠-٤٢٩):

١. أن زيادة الإفصاح الاختياري تؤدي إلى تحسين سيولة سهم المنشأة في السوق المالية ويرى كل من (Diamond and Verrecchia, ١٩٩١) و (Kim and Verrecchia, ١٩٩٤) بأن الإفصاح الاختياري يخفض درجة عدم الاتساق (Information asymmetries) في المعلومات بين المستثمرين المطلعين وأولئك غير المطلعين، وبالتالي فإن المنشآت التي تفصح بشكل اختياري بدرجة كبيرة تجعل المستثمرين يثقون

بدرجة أكبر بأن أي تداول لسهم تلك المنشأة سيكون بالسعر العادل مما يزيد من سيولة سهم المنشأة في السوق المالية ويجعله أكثر وأسهل تداولاً.

كما وجد كل من (Healy, Hutton and Palepu, ١٩٩٩) بأن المنشآت التي تتوسع في الإفصاح الاختياري يتزايد سعر أسهمها بمعزل عن تأثير آثار الأرباح الحالية لها. كما توصل (Gelb and Zarowin, ٢٠٠٠) بأن المنشآت التي تلتزم بمستويات إفصاح مرتفعة تكون أسعار أسهمها مرتفعة ومرتبطة بالأرباح الحالية والمستقبلية بدرجة أكبر مقارنة مع المنشآت ذات مستويات الإفصاح المنخفضة، وبالتالي فإن هذه الدراسات تشير إلى أن استراتيجيات الإفصاح لدى المنشآت تؤثر على سرعة تأثير المعلومات في سعر سهمها.

كما توصل (Welker, ١٩٩٥) إلى وجود علاقة عكسية وجوهريّة بين تصنيف المحللين لدرجة الإفصاح لدى المنشأة وبين فروقات أسعار الشراء والبيع لأسهمها (bid-ask spreads).

٢. تخفيض تكلفة رأس المال: ويرى (Barry and Brown, ١٩٨٤-١٩٨٦) أنه عندما تكون السوق المالية غير تامة المعلومات، فإن المستثمرين يتحملون مخاطر عند التنبؤ بالقيمة الاستردادية لاستثماراتهم، وبالتالي فإن المنشآت التي لديها مستويات مرتفعة من الإفصاح، أي درجة منخفضة في مخاطر نقص المعلومات، تبدو ذات تكلفة رأس مال أقل من تلك المنشآت ذات مستويات الإفصاح المنخفضة، أي درجة مرتفعة من مخاطر نقص المعلومات من وجهة نظر المستثمر.

وفي دراسة قامت بها (Botosan, ١٩٩٧) بعنوان (Disclosure Level and the Cost of Equity) وجدت أن هناك علاقة عكسية بين تكلفة رأس المال ومدى الإفصاح الاختياري للمنشآت التي يتم تحليل بياناتها من قبل عدد محدود من المحللين الماليين. كما بينت دراسة قام بها (Botosan and Plumlee, ٢٠٠٠) بأن هناك علاقة عكسية بين تكلفة رأس المال ودرجة تصنيف المحللين الماليين للإفصاح في التقارير المالية.

٣. زيادة حجم المعلومات الوسيطة من المحللين الماليين عن المنشأة: ويشير (Bhushan, ١٩٨٩) و (Long and Lundholm, ١٩٩٦) إلى أنه إذا كانت هناك معلومات مقدمة من إدارة المنشأة وكانت غير منشورة أو مفصح عنها بشكل كامل ضمن متطلبات الإفصاح الإلزامية، فإن الإفصاح الاختياري في هذه

الحالة يؤدي إلى تخفيض تكلفة المعلومات التي يتكدها المحللون الماليون، ومن ثم زيادة إشباع حاجاتهم من المعلومات. كما أن التوسع في الإفصاح يمكن المحللين الماليين من تقديم معلومات جديدة وقيمة عن المنشأة، مثل التنبؤات الهامة وتوصيات شراء وبيع الأسهم للمستثمرين ومنتخذي القرارات، مما يزيد من الطلب على خدماتهم.

وقد وجد (Lang and Lundholm, ١٩٩٣) بأن المنشآت ذات الإفصاح التثقيفي الكبير (Informative disclosures) يتم تحليل تقاريرها المالية من خلال عدد كبير من المحللين الماليين، وبمقدار قليل من الانحرافات في توقعات هؤلاء المحللين، وبتذبذب أقل عند تنقيح تلك التوقعات.

٨-٣ المعوقات التي تحد من الإفصاح

تصل المعلومات الواردة في التقارير المالية إلى الوضع الأمثل عندما تتحدد احتياجات مستخدميها بشكل دقيق، وتتوفر القدرة والرغبة لدى الإدارة في إعداد هذه المعلومات ونشرها لتلبية تلك الاحتياجات، (مسودة، ١٩٩٢). وقد لا يتحقق هذا الوضع في الواقع العملي نظراً لتضارب المصالح والصراع بين الأطراف المختلفة التي لديها مصالح في المنشأة (Stakeholders conflict).

أما الباحث فيرى بأن مستويات الإفصاح تتأثر بدرجة الحاكمية المؤسسية الموجودة في المنشأة، وماهية المعايير التي تتبناها المنشأة في إعداد تلك البيانات، إضافة إلى تأثير الجمعيات المهنية والجهات الحكومية الرقابية والمنظمة منها وهيئات البورصة، كما أن لنوع الصناعة التي تنتمي لها المنشأة تأثير على درجة الإفصاح حيث نرى أن هناك معايير خاصة بالبنوك والمؤسسات المالية (معياري محاسبة الدولي رقم ٣٠) مما يعكس درجة التفاوت في تطبيقات الإفصاح في الواقع العملي.

وبشكل عام، يمكن تحديد عدة معوقات تحد من مستوى الإفصاح في التقارير المالية وكما يلي:

(Hendriksen and Breda, ١٩٩٢, ٨٦٠)

الإفصاح يساعد المنافسين في الحصول على معلومات عن المنشأة، الأمر الذي قد يضر بمصالح المنشأة والمساهمين فيها. إلا أنه لا يمكن اعتبار هذا السبب مبرراً للحد من عملية الإفصاح، لأن من الممكن حصول المنافسين على هذه المعلومات عن المنشأة من مصادر أخرى.

يؤدي الإفصاح التام عن المعلومات المالية إلى تحسين المناخ التفاوضي حول الأجور لصالح الاتحادات العمالية. إلا أنه يمكن القول أن الإفصاح التام يحسن من المناخ التفاوضي لجميع الأطراف، كما أن تلك الاتحادات قادرة على الحصول على المعلومات التي تحتاجها من مصادر أخرى.

عدم قدرة بعض المستثمرين على فهم السياسات والإجراءات المحاسبية وأن الإفصاح الكامل سيؤدي إلى تضليلهم، أكثر من تنويرهم. ولكن قد لا يكون هذا السبب مبرراً، حيث أن المحللين الماليين ومديري الاستثمار على درجة عالية من الدراية والخبرة المحاسبية والمالية، وبالتالي يتم الاستفادة من خدماتهم، كما أن المستثمرين الآخرين يستفيدون من انعكاس وتأثير الإفصاح على كفاءة السوق المالية.

وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات ومستخدمي التقارير المالية بالمعلومات بتكلفة أقل من قيام إدارة المنشأة بنشر هذه المعلومات بالتقارير المالية. إلا أن هذا المعوق قد لا يمكن قبوله في ظل فرضية وجود هذه المعلومات من خلال أنظمة الاتصال المحاسبي في المنشآت مما لا يرتب بالضرورة تكاليف إضافية عليها.

افتقار المنشأة لمعرفة حاجات المستثمرين والفئات المختلفة المستخدمة للتقارير المالية، أي وجود فجوة بين معدي المعلومات ومستخدمي تلك المعلومات في تحديد أهميتها وقيمتها. إلا أنه في ظل زيادة النماذج الاستثمارية، والاعتماد المتزايد من قبل المستثمرين على المعلومات الوسيطة الواردة من المحللين الماليين ومديري الاستثمار، فإن هذا المبرر لا يعتبر مقبولاً.

٩-٣ الإفصاح عن البعد الاجتماعي:

بالرغم من الآثار الاجتماعية الإيجابية التي تسببها المشاريع والمنافع التي تحققها للمجتمع كتأمين فرص العمل ودعم الأنشطة الرياضية والثقافية وتطوير المجتمع المحلي الذي تقع فيه تلك المنشآت. فإن هناك آثاراً سلبية قد تسببها هذه المشاريع ممثلة في تلوث الهواء وزيادة المطر الحمضي، وتزايد معدل ثاني أكسيد الكربون في الهواء مما يسرع في إزالة الغابات وارتفاع حرارة الكرة الأرضية، إضافة للتأثيرات السلبية على صحة السكان المقيمين بالقرب من تلك المشاريع.

وإن ضخامة الآثار الاجتماعية للمشروع تجعل تقويم أدائه بالاستناد إلى المعايير الاقتصادية وحدها غير كافٍ. وإذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة للإقتصاد العالمي قد حققت نمواً هائلاً في النصف الأخير من القرن الماضي بما يعادل مجموع ما أنتج من القيم المضافة منذ بدء الحضارة الإنسانية حتى عام ١٩٥٠م فإن نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في تقرير التقدم الاقتصادي يتجاهل استنفاد رأس المال الطبيعي. لذلك فإن اهتمام المجتمع والدولة بالآثار الاجتماعية عن طريق القياس والإفصاح المحاسبي لمحاولة التعبير عن تلك الآثار الاجتماعية جاء انسجماً مع الدور الاجتماعي والاقتصادي الشامل الذي تقوم به المحاسبة. ويمكن تقسيم نماذج الإفصاح التي حدثت في العقدين الماضيين: في اتجاهين هما: (القاضي وحمدان، ٢٠٠١، ٢٣٦-٢٤٦).

أولاً: إعداد تقارير اجتماعية منفصلة عن التقارير المالية

ويمكن تقسيم النماذج التطبيقية لإعداد تقارير اجتماعية منفصلة عن التقارير المالية إلى عدة نماذج، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن مشكلات قياس المنافع والتكاليف الاجتماعية تفرض على القائمين بمهمة تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمشروع ضرورة إعداد تقارير اجتماعية منفصلة عن تقارير المحاسبة المالية نظراً لاختلاف طبيعة المعلومات الاجتماعية عن المعلومات المالية. إلا أن أصحاب هذا الاتجاه يختلفون فيما بينهم حول أسلوب القياس الذي يمكن استخدامه، ويمكن عرض ثلاثة نماذج لبيان أسلوب القياس الذي يمكن استخدامه:

أ. التقارير الوصفية:

وهي من أكثر الأشكال شيوعاً في عملية التقرير عن المسؤولية الاجتماعية للمشروع. وهي تتضمن وصفاً للأنشطة التي قام بها المشروع وفاءً لالتزاماته الاجتماعية، ولا تشمل هذه التقارير على تحليل للتكاليف الخاصة بهذه الأنشطة، ولا على قيم المنافع التي تحققت، وهي بذلك تتجنب مشكلات القياس المحاسبي عن تلك العمليات، ولكنها لا توفر مقياساً يعكس البعد الاجتماعي الصافي للمشروع، ويمكن عرض هذا التقرير على شكل ميزانية ذات أصول وخصوم، تبين الأصول وصفاً للجوانب الإيجابية التي قدمها المشروع بينما تمثل الخصوم وصفاً للسلبيات التي تحتاج إلى معالجة، ويمكن إصدار هذا التقرير بعنوانين رئيسية تشمل فرص العمل، والرقابة البيئية، والتفاعل مع المجتمع وحماية المستهلك.

ب. تقارير تقوم على القياس النقدي لعناصر التكاليف:

يتضمن هذا النوع من التقارير المبالغ المنفقة على كل نشاط من أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي يقوم بها المشروع. أما قيمة المنافع التي حققتها تلك الأنشطة فلا يتم الإفصاح عنها في هذه التقارير نظراً للصعوبات التي تواجه قياس هذه المنافع ويمكن عرض نوعين من القوائم بناء على ذلك:

- قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية:

وتشمل كل المبالغ التي أنفقت على الرقابة على تلوث وحماية البيئة، والتبرعات الخيرية، والمنافع الأخرى للعاملين، حيث ينظر إلى كل المبالغ التي أنفقتها الشركة من هذا القبيل على أنها منافع للمجتمع، ويتم إظهار إجمالي التكاليف المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية كنسبة من قيمة المبيعات مثلاً لمعرفة مدى مساهمة الشركة في الأنشطة الاجتماعية.

- قائمة النشاط الاجتماعي - الاقتصادي:

ويتم إعداد هذه القائمة دورياً مع القوائم المالية التقليدية، لتوفير المعلومات الاجتماعية التي تحتاجها المجموعات المختلفة المهتمة بالبعد الاجتماعي والاقتصادي للمشروع، ويتم تبويب الأنشطة في هذه القائمة إلى مجموعات ثلاث، كل مجموعة تمثل مجالاً رئيسياً من مجالات المسؤولية الاجتماعية وهي الأنشطة الخاصة بالأفراد، والأنشطة الخاصة بالبيئة والأنشطة الخاصة بالمنتج من سلعة أو خدمة.

ج. التقارير التي تقوم على القياس النقدي لكل من عناصر التكاليف والمنافع

تعدّ هذه التقارير أكثر شمولاً، حيث أنها تتضمن كلاً من التكاليف الخاصة بالأنشطة الاجتماعية والمنافع الناتجة عن هذه الأنشطة، إلا أن عملية المقابلة بين المنافع والتكاليف قد لا تؤدي إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، ويمكن أن نميز في هذه التقارير بين قائمة الدخل الاجتماعي والتي تعد على أساس أن قيمة الفوائد هي ما تحقق للمجتمع بينما التكاليف تمثل قيمة التضحيات التي قام بها المجتمع للمشروع أو الأضرار التي سببها المشروع للمجتمع.

ثانياً: دمج كل من التقارير المالية والاجتماعية:

يقوم هذا الاتجاه على أساس أنه لكي يمكن إعطاء صورة شاملة عن الأداء الكلي للمشروع يجب دمج كل من المعلومات الاجتماعية والمالية في تقرير واحد، وأن يكون هذا الدمج ضمن إطار التقارير المالية التقليدية، وإن كان هذا الإجراء لا يمنع من وجود بعض التقارير المنفصلة التي تتضمن بعض المعلومات الاجتماعية الوصفية أو الكمية، ويعتمد مؤيدو هذا الاتجاه على مبررين أساسين: الأول أن الأنشطة الاجتماعية تؤثر بالفعل في نتائج الأنشطة الاقتصادية للمشروع ومن ثم يجب أن ينعكس ذلك في التقارير المالية وإلا أصبحت نتائجها مضللة، والثاني أن المشروع وحدة واحدة لا تتجزأ، ومن ثم فإن كلاً من أهدافه الاقتصادية والاجتماعية تعد متكاملة وتمثل معاً الأهداف الكلية للمشروع وعلى ذلك فإن التقرير عن أداء المشروع يجب أن يكون تقريراً عن الأداء الكلي له بحيث يتضمن كلاً من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية ونتائج تفاعل كل من النشاط الاقتصادي والاجتماعي مع بعضهما البعض. (القاضي وحمدان، ٢٠٠١، ٢٤٦).

ويرى الباحث من خلال التحليل الذي تم للتقارير المالية للشركات الصناعية أن الإفصاح عن البعد الاجتماعي لم يرتق بعد إلى الأهمية التي يستحقها، حيث يلاحظ انخفاض المبالغ المنفقة للتخفيف من الآثار السلبية لأنشطة تلك الشركات، إضافة إلى محدودية مساهمتها في خدمة المجتمع المحلي، كما أن الوعي لأهمية الإفصاح عن البعد الاجتماعي لم يتبلور بعد لدى المستثمر في بورصة عمان، وهذا ما سيتم التطرق له في نتائج الدراسة لاحقاً.

الفصل الرابع

الإطار التشريعي للإفصاح عن المعلومات

١-٤ متطلبات الإفصاح في التشريعات الأردنية

١-١-٤ قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته.

٢-١-٤ قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧.

٣-١-٤ تعليمات الإنصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

٤-١-٤ تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان.

٢-٤ الإفصاح في معايير المحاسبة الدولية

١-٢-٤ العوامل المؤثرة في تبني الدول لمعايير المحاسبة الدولية.

٢-٢-٤ معوقات تبني الدول لمعايير المحاسبة الدولية

الفصل الرابع

الإطار التشريعي للإفصاح عن المعلومات

٤-١ متطلبات الإفصاح في التشريعات الأردنية.

٤-١-١ قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م وتعديلاته.

حدد قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م وتعديلاته لعام ٢٠٠٢م متطلبات الحماية والإفصاح للشركات المساهمة العامة من خلال العديد من النصوص القانونية المباشرة والتي ركزت على دور مجلس الإدارة باعتباره المسؤول الأول عن إعداد وعرض البيانات المالية، وفيما يلي المواد التي أشارت لهذه المتطلبات في ذلك القانون.

المادة (١٤٠): واجبات مجلس الإدارة

أ. يترب على مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة أن يعد خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للشركة الحسابات والبيانات التالية لعرضها على الهيئة العامة:

الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات حولها مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مدققي حسابات الشركة.

التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة الماضية وتوقعاتها المستقبلية للسنة القادمة.

ب. يزود مجلس الإدارة المراقب بنسخ عن الحسابات والبيانات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة قبل الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة بمدة لا تقل عن واحد وعشرين يوماً.

المادة (١٤١): نشر الميزانية العامة للشركة

على مجلس الإدارة للشركة المساهمة العامة أن ينشر الميزانية العامة للشركة وحساب أرباحها وخسائرها وخالصة وافية عن التقرير السنوي للمجلس وتقرير مدققي حسابات الشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ انعقاد الهيئة العامة.

المادة (١٤٢): التقارير المالية

يعد مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة تقريراً كل ستة أشهر يتضمن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، وحساب الأرباح والخسائر وقائمة التدفق النقدي والإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية مصادقاً عليه من مدقق حسابات الشركة ويزود المراقب بنسخة من التقرير خلال ستين يوماً من انتهاء المدة.

المادة (١٤٣): نفقات وأجور وامتيازات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة:

أ. يضع مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة في مركزها الرئيسي قبل ثلاثة أيام على الأقل من الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة كشفاً مفصلاً لاطلاع المساهمين يتضمن البيانات التالية ويتم تزويد المراقب بنسخة منها:

جميع المبالغ التي حصل عليها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من الشركة خلال السنة المالية من أجور وأتعاب ورواتب وعلاوات ومكافآت وغيرها.

المزايا التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من الشركة كالمسكن المجاني والسيارات وغير ذلك.

المبالغ التي دفعت لكل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية كنفقات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها.

التبرعات التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية مفصلة والجهات التي دفعت لها.

بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم ومدة عضويته.

ب. يعتبر كل من رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة مسؤولين عن تنفيذ أحكام هذه المادة وعن صحة البيانات التي تقدم بموجبها لاطلاع المساهمين عليها.

المادة (١٨٤/أ): اتباع الأصول المحاسبية:

"يترتب على الشركة المساهمة العامة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة".

كما تضمن القانون عدداً من المواد التي تتعلق بدور مدقق حسابات الشركة المساهمة العامة في تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية، وفيما إذا كانت البيانات المالية معدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة، وتمكن من إظهار المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وتدقيقاتها النقدية، وكذلك إبداء المدقق رأيه بالبيانات المالية للشركة وتشمل النصوص القانونية التالية:

المادة (١٩٥): مشتملات تقرير مدقق الحسابات:

أ. مع مراعاة أحكام قانون مهنة تدقيق الحسابات المعمول به وأي قانون أو نظام آخر له علاقة بهذه المهنة، يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات ما يلي:

أنه قد حصل على المعلومات والبيانات والإيضاحات التي رآها ضرورية لأداء عمله.

** أن الشركة تمسك حسابات وسجلات ومستندات منظمة وأن بياناتها المالية المعدّة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، تمكن من إظهار المركز المالي للشركة.

ونتيجة أعمالها وتدقيقاتها النقدية بصورة عادلة، وأن الميزانية وبيان الأرباح والخسائر متفقة مع القيود والدفاتر.

أن إجراءات التدقيق التي قام بها لحسابات الشركة تعتبر كافية برأيه لتشكيل أساساً معقولاً لإبداء رأيه حول المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة وفقاً لقواعد التدقيق المتعارف عليها عالمياً.

أن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة الموجه للهيئة العامة تتفق مع قيود الشركة وسجلاتها.

المخالفات لأحكام هذا القانون أو لنظام الشركة الواقعة خلال السنة موضوع التدقيق ولها أثر جوهري على نتائج أعمال الشركة ووضعها المالي وما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة، وذلك في حدود المعلومات التي توفرت لديه أو التي يتوجب عليه معرفتها بحكم واجباته المهنية.

** عدلت بموجب قانون رقم (٤٠) لسنة (٢٠٠٢).

ب. على مدقق الحسابات أن يبدي رأيه النهائي في الميزانية، وحساب الأرباح والخسائر للشركة بإحدى التوصيات التالية:

المصادقة على ميزانية الشركة وحساب أرباحها وخسائرها وتدفقاتها النقدية بصورة مطلقة.

المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتدفقاتها النقدية مع التحفظ مع بيان أسباب هذا التحفظ وأثره المالي على الشركة.

عدم المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتدفقاتها النقدية، وردها إلى مجلس الإدارة وبيان الأسباب الموجبة لرفضه التوصية على الميزانية.

٤-١-٢ قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧

والتشريعات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

بدأ إنشاء الشركات المساهمة العامة في الأردن منذ بداية الثلاثينيات في القرن العشرين، حيث تم تأسيس ثلاث شركات كبرى في تلك الفترة هي البنك العربي وشركة التبغ والسجائر وشركة الكهرباء، حيث أخذ الجمهور الأردني يكتتب في أسهم هذه الشركات والتعامل بها منذ ذلك التاريخ، كما تم إصدار إسناد القرض لأول مرة في الأردن في أوائل الستينات.

وفي غياب سوق منظم للأوراق المالية ومع ازدياد أعداد الشركات المساهمة العامة وتوسع الحكومة في إصدار أدوات الدين العام، اتضحت الحاجة لإنشاء سوق منظم حيث دعت لذلك خطط التنمية المتعاقبة، مما أثمر عن تأسيس سوق عمان المالي بموجب القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٦م، وبدأ السوق أعماله كسوق منظم للأوراق المالية في ١/١/١٩٧٨م، وكان من أهم أهدافه تنمية المدخرات الوطنية عن طريق الاستثمار في الأوراق المالية، وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بطريقة تكفل سلامة هذا التعامل وسهولته وسرعته، وكان سوق عمان المالي يقوم بدورين رئيسيين هما دور الهيئة الرقابية على سوق رأس المال، ودور البورصة التقليدية للأوراق المالية. (دائرة البحوث، هيئة الأوراق المالية، ١٩٩٧).

وقد كان للتقدم الكبير الذي حدث في العالم على صعيد ثورة الاتصالات والمعلومات وتلاشي الحواجز بين دول العالم والتزام العديد من الدول بتطبيق المعايير الدولية في مختلف المجالات، دور هام في بروز

تحديات كبيرة أمام دول العالم وخاصة النامية منها لإعادة ترتيب أوضاعها ضمن هذه المعطيات والظروف الجديدة، وقد بدأ الأردن باتخاذ خطوات هامة للتكيف مع تلك المتغيرات من خلال إجراء إصلاحات تشريعية وهيكلية. وقد كان من أهم التشريعات الاقتصادية والخطوات التي تم اتخاذها، إصدار قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧م، الذي هدف إلى إحداث نقلة نوعية هامة في تاريخ سوق رأس المال الوطني^(٣).

وفيما يتعلق بالتطور الكمي لسوق الأوراق المالية فقد ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان من (٢٨٦) مليون دينار في عام ١٩٧٨ لتصل على (٥,٠٣) مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٢م، ومن حجم تداول مقداره (٥,٦) مليون دينار عام ١٩٧٨م إلى (٩٤٦,٧) مليون دينار في عام ٢٠٠٢م، وبالنسبة لعدد الشركات المدرجة فقد ارتفع عددها من (٦٦) شركة في عام ١٩٧٨م، إلى (١٥٨) شركة في عام ٢٠٠٢م^(٤).

قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧م:

هدف قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ إلى إعادة هيكلة سوق رأس المال الوطني حسب المعايير العالمية والعمل على زيادة الشفافية والإفصاح، وتوفير الخدمات المالية الضرورية ورفع سويتها تعزيزاً لمبدأ حماية المستثمر وتوفير المناخ الملائم للاستثمار في الأوراق المالية وكان من أبرز ملامح هذا القانون:

إنشاء ثلاث مؤسسات هي هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان (سوق الأوراق المالية) ومركز إيداع الأوراق المالية.

فصل الدور الرقابي والتشريعي عن الدور التنفيذي واللذين كان يقوم بهما معاً سوق عمان المالي، حيث أوكلت مهمة الرقابة والتشريع إلى هيئة الأوراق المالية ومهمة الدور التنفيذي لبورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية.

إيلاء الإفصاح أهمية كبرى، وذلك تأكيداً لأهمية الإفصاح في حماية المستثمر وتعزيز مناخ الاستثمار وسلامة التعامل.

(٣) http://www.jsc.gov.jo/arabic/about_a.htm.

(٤) http://www.ammanstockex.com/arabic/hist_arabic3.htm

حدد القانون الإطار التشريعي والعملي لإيجاد شركات الخدمات المالية المختلفة، وصناديق الاستثمار ومنع استغلال المعلومات الداخلية.

فتح المجال أمام استحداث أدوات مالية جديدة مثل الخيارات والعقود الآجلة والعقود المستقبلية، إضافة لعمليات البيع المكشوف. (دائرة البحوث، هيئة الأوراق المالية).

وقد تضمن الفصل السابع من هذا القانون عدة مواد تتعلق بالإفصاح، ومن أهم هذه المواد ما يلي:

المادة (٥٣)

تحدد بموجب تعليمات يصدرها المجلس^(٥) الأحكام والإجراءات المتعلقة بالإفصاح بما في ذلك نشرات الإصدار والتقارير الدورية التي يتوجب على كافة الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة تزويد الهيئة بها أو الإعلان عنها حسب واقع الحال وكيفية إعدادها والنماذج المعتمدة لذلك والمعلومات والبيانات التي يجب أن تتضمنها والوثائق الواجب إرفاقها بها والأشخاص الذين يجب أن يوقعوا على صحة ما يرد فيها ودقته واكتماله، وكذلك تحديد أساليب الإعلان المعتمدة والإجراءات المتعلقة بها.

لا تتحمل الهيئة أي مسؤولية لعدم تضمين نشرات الإصدار والتقارير الدورية والإعلانات أي معلومات أو بيانات ضرورية وهامة أو تضمينها معلومات أو بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة وإنما يكون ذلك من مسؤولية الجهة التي تعدها.

تعتبر المعلومات الواردة في الإعلان معلومات داخلية إلى حين الإعلان عنها.

يتحمل ناشر الإعلان مسؤولية أي خطأ يرتكبه في نشر فحوى الإعلان.

المادة (٥٩):

أ. على كل شركة مصدرة^(٦) أن تقدم إلى الهيئة تقارير سنوية وربع سنوية والإعلان عن هذه التقارير خلال المدة التي يقررها المجلس^(٧) على أن تتضمن هذه التقارير ما يلي:

(٥) يقصد بالمجلس هنا مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية.

(٦) الشركة المصدرة هي الشركة التي تصدر الورقة المالية أو تعلن عن رغبتها في إصدارها.

(٧) يقصد بالمجلس هنا مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية.

الميزانية العامة.

حساب الأرباح والخسائر.

قائمة التدفق النقدي.

الإيضاحات الضرورية حول البيانات المالية.

ب. مع مراعاة أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة يجب أن يتضمن التقرير السنوي ما يلي:

وصفاً كافياً للشركة المصدرة وطبيعة عملها ومجالات نشاطها.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وكبار الموظفين وكبار المساهمين.

معلومات مالية واضحة تبين المركز المالي للشركة المصدرة مصادقاً عليها من مدققي حساباتها.

تقويم إدارة الشركة المصدرة للتطورات المتوقعة وأي احتمالات مستقبلية تكون في تقويم الإدارة ذات أثر في نتائج أعمالها أو وضعها المالي.

ج. تعتبر جميع المعلومات والبيانات المشار إليها في الفقرتين السابقتين من هذه المادة معلومات داخلية إلى حين الإعلان عنها ويحظر على الشركة المصدرة إفشاء أي منها قبل الإعلان عنها.

المادة (٦١):

على أي جهة مصدرة إعلام الهيئة خطياً فور نشوء أي أمور جوهرية تتعلق بها قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبلها.

للهيئة أن تطلب من الجهة المصدرة معلومات أو بيانات خاصة بها وعلى الجهة المصدرة تزويد الهيئة بما تطلبه خلال الفترة المحددة في الطلب.

للهيئة أن تطلب من الجهة المصدرة الإعلان عن أية معلومات أو بيانات خاصة بها كما لها أن تعلن هي عن تلك المعلومات أو البيانات على نفقة الجهة المصدرة.

المادة (٦٢):

للجمهور الإطلاع على نشرات الإصدار والتقارير الدورية والمعلومات والبيانات المودعة لدى الهيئة والتي جرى الإعلان عنها كما يجوز له استنساخها.

هيئة الأوراق المالية والتشريعات الصادرة عنها:

هيئة الأوراق المالية هي إحدى المؤسسات الثلاث التي نص القانون على إنشائها، وهي هيئة رسمية ذات شخصية اعتبارية وتتمتع باستقلال مالي وإداري وترتبط برئيس الوزراء مباشرة، وذلك تعزيراً لاستقلالها، وتهدف الهيئة إلى:

توفير المناخ الملائم لتحقيق سلامة التعامل في الأوراق المالية.

تنظيم وتطوير ومراقبة سوق الأوراق المالية وسوق رأس المال في المملكة.

حماية حملة الأوراق المالية والمستثمرين فيها والجمهور من الغش والخداع.

وبشكل أكثر تحديداً فإن هيئة الأوراق المالية تعمل على تحقيق أهدافها فيما يتعلق بحماية المستثمر وتحقيق سلامة التعامل بالأوراق المالية من خلال التركيز على عدة محاور أهمها: (هيئة الأوراق المالية

www.jsc.gov.jo)

إصدار التشريعات الضرورية التي تساهم في تنظيم وتطوير سوق رأس المال وتساعد في توفير المناخ الملائم للاستثمار في الأوراق المالية.

توفير الشفافية والإفصاح اللازمين في سوق الأوراق المالية، وتزويد المستثمرين بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري سواء كان ذلك فيما يتعلق بالمعلومات عن أداء الشركات المساهمة أو المعلومات المتعلقة بعلمية التداول، أو أي معلومات تتعلق بالجهات الخاضعة لرقابة الهيئة. العمل على إيجاد الخدمات المالية الضرورية في سوق رأس المال والنهوض بمستوى الخدمات المالية الموجودة ووضع الشروط اللازمة لتقديم هذه الخدمات.

تشجيع إنشاء صناديق الاستثمار المشترك ووضع التشريعات المناسبة لها مما يساهم في توفير الفرص

الاستثمارية لصغار المستثمرين، والإدارة الكفؤة للاستثمار، إضافة لمرونتها الكبيرة ومقدرتها على تنوع استثماراتها مما يقلل تعرضها للمخاطر بشكل عام.

تطبيق المعايير العالمية في سوق رأس المال ومؤسساته سواء كان ذلك من خلال تطبيق أحدث المعايير العالمية المتعلقة بالإفصاح أو التداول الإلكتروني، أو بحفظ وتسوية أثمان الأوراق المالية إلكترونياً، أو بتطبيق معايير المحاسبة ومعايير التدقيق العالمية على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.

اعتماد معايير السلوك المهني للعاملين في الهيئة وللعاملين في البورصة والمركز والأعضاء فيهما.

القيام بحملة لتوعية المستثمرين والجمهور بشكل عام بكل ما يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية.

الاهتمام بالتدريب المستمر لكادر الهيئة والعاملين في البورصة والمركز، والارتقاء بمستواهم العلمي والمهني، إضافة إلى الاهتمام بتدريب العاملين في شركات الخدمات المالية والارتقاء بمستواهم العلمي والمهني.

تلقي الشكاوى من المستثمرين والجمهور والتحقيق فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة بما في ذلك إيقاع العقوبات الرادعة، فيما يتعلق بأي مخالفات لأحكام القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الهيئة أو حول أي من الممارسات التي تعرض مصلحة المستثمرين أو سوق رأس المال للخطر.

وقد أوكل قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧م إلى الهيئة عدة مهام من بينها تنظيم ومراقبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها، وتعامل الأشخاص المطلعين، وكبار المساهمين والمستثمرين فيها.

٤-١-٣ تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية:

وقد أصدرت الهيئة وفي ظل دورها في إنفاذ أحكام قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ عدة تشريعات لتطوير سوق رأس المال وتحقيق سلامة التعامل بالأوراق المالية وتعزيز حماية المستثمرين ومستخدمي التقارير المالية وتوفير المعلومات والخدمات اللازمة لهم، ومن بينها (تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق والشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية رقم (١) لسنة ١٩٩٨م، حيث بدئ العمل في تطبيقها اعتباراً من ١٩٩٨/٩/١م وجاءت

لتحقيق هدف رئيسي من أهداف الهيئة وهو زيادة الشفافية وتوفير المعلومات الضرورية للمستثمرين في الأوراق المالية، ومن أبرزها ما تضمنته هذه التعليمات ما يلي:

أولاً: تحديد نوعية المعلومات والتقارير التي يجب على الشركات المساهمة العامة الإفصاح عنها سواء كان ذلك عند الإدراج أو فيما يتعلق بالبيانات الدورية أو عند حدوث أمور جوهرية أو أحداث هامة.

ثانياً: تقديم معلومات هامة تتعلق بالشركة عند طلب إدراج أسهمها تتعلق بشكل رئيسي بوصف لغايات الشركة وعلاقتها بالشركات الأخرى، وللأوراق المالية المصدرة من قبلها وتقييم لإنجازاتها وأسماء كبار مالكي أوراقها المالية ممن تجاوز ملكيتهم 5% فأكثر، إضافة لبياناتها المالية، وغير ذلك من المعلومات الهامة.

ثالثاً: إلزام الشركات المساهمة العامة بالتصريح من خلال النشر أو الإدلاء ببيان صحفي بأي وسيلة من وسائل الإعلام المختلفة عن نتائج أعمالها خلال (٤٥) يوماً من انتهاء السنة المالية.

رابعاً: إلزام مجلس إدارة الشركة المصدرة للأوراق المالية بإعداد تزويد الهيئة بالتقرير السنوي للشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية متضمنة العديد من المعلومات وتشمل ما يلي:

كلمة رئيس مجلس الإدارة.

تقرير مجلس الإدارة والذي يجب أن يتضمن ما يلي:

وصف لأي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة، ووصف لأي براءات اختراع أو حقوق امتياز تم الحصول عليها من قبل الشركة.

وصف لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها ولها أثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية، والإفصاح عن مدى التزام الشركة بمعايير الجودة الدولية.

الإنجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام، ووصف للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية.

الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاع نشاطها وأسواقها الرئيسية وحصتها من السوق المحلي، وكذلك حصتها من الأسواق الخارجية إن أمكن.

درجة الاعتماد على موردين محددین و/أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً في حال كون ذلك يشكل (١٠%)
فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات أو الإيرادات على التوالي.

الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي
للشركة.

السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق
المالية المصدرة من قبل الشركة، وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات وتمثيلها بيانياً ما أمكن ذلك، أو منذ
تأسيس الشركة إذا لم يمض على تأسيسها خمس سنوات فأكثر.

تحليل للمركز المالي للشركة ونتائج أعمالها خلال السنة المالية.

التطورات المستقبلية الهامة بما في ذلك أي توسعات أو مشروعات جديدة، والخطة المستقبلية للشركة لسنة
قادمة على الأقل وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال الشركة.

مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة، ومقدار أي أتعاب عن خدمات أخرى تلقاها المدقق و/أو
مستحقة له.

وصف لأنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافية، وحجم الاستثمار الرأسمالي وعدد الموظفين في كل منها.
وصف للشركات التابعة وطبيعة عملها ومجالات نشاطها.

بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية ونبذة
تعريفية عن كل منهم.

بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي من أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص
الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية وأقاربهم.

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوو السلطة التنفيذية
خلال السنة المالية بما في ذلك جميع المبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت
وغيرها، والمبالغ التي دفعت لكل منهم كنفقات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها.

بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية مفصلة حسب الجهات التي دفعت لها.

بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم إذا كانت هذه الملكية تشكل ما نسبته ٥% فأكثر مقارنة مع السنة السابقة.

الهيكل التنظيمي للشركة المصدرة وسياسة التعيين فيها وعدد موظفيها وفئات مؤهلاتهم ومعدل دوران الموظفين وبرامج التأهيل والتدريب لموظفي الشركة.

العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في الشركة أو أقاربهم.

مساهمة الشركة في خدمة البيئة والمجتمع المحلي.

ج. البيانات المالية السنوية للشركة مدققة من مدققي حساباتها مقارنة مع السنة السابقة والتي تشمل ما يلي:

الميزانية العامة.

حساب الأرباح والخسائر.

قائمة التدفق النقدي.

بيان التغييرات في حقوق المساهمين.

الإيضاحات حول البيانات المالية.

د. تقرير مدققي حسابات الشركة حول البيانات المالية السنوية للشركة والمتضمن بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق المقررة بموجب هذه التعليمات.

هـ ١. إقرار من مجلس إدارة الشركة حسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور

جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.

٢. إقرار من مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.

خامساً: إلزام الشركة المصدرة بالإعلان^(٨) عن البيانات السنوية بعد إقرارها من قبل مجلس إدارتها وفور صدور تقرير مدققي الحسابات عليها، وذلك قبل توزيعها على المساهمين على أن يتضمن الإعلان أيضاً خلاصة وافية عن تقرير مجلس الإدارة والنص الكامل لتقرير مدققي حسابات الشركة، وذلك خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة شهور من انتهاء سنتها المالية.

سادساً: إلزام مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد تقرير نصف سنوي مقارنة مع نفس الفترة من السنة المالية السابقة والإعلان عن هذا التقرير خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ انتهاء تلك الفترة وتزويد الهيئة بنسخ عنه، على أن يتضمن هذا التقرير البيانات المالية التي تشمل الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر وبيان التغييرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفق النقدي والإيضاحات الضرورية وكذلك تقرير مدققي حسابات الشركة وملخص موجز عن نتائج أعمال الشركة خلال الفترة مقارنة مع الخطة المستقبلية التي سبق وضعها.

سابعاً: ضرورة تزويد الهيئة والإعلان دون إبطاء بأي وسيلة تحقق السرعة المطلوبة والإعلان أو التصريح فوراً عند حدوث أمور جوهرية أو أحداث هامة من المحتمل أن تؤثر على ربحية الشركة أو مركزها المالي أو أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبلها وخاصة فيما يتعلق بما يلي:

التغيرات الهامة التي تطرأ على موجودات الشركة والتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل وأي حجوزات على موجوداتها وكذلك التغيرات الهامة في هيكل رأس المال ومنتجاتها والتغيرات في ملكية أسهم الشركة التي تحدث تغييراً في السيطرة عليها.

الصفقات الكبيرة التي تعقدها الشركة وإلغاء مثل هذه الصفقات.

(٨) يقصد بالإعلان وحسب نص المادة (٣٥) من الفصل الثامن (أحكام عامة) من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق والشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية رقم (١) لسنة ١٩٩٨م ما يلي: "نشر المعلومات والبيانات المعنية لمرة واحدة في صحيفة يومية واحدة على الأقل باللغة العربية وبالنشر التي تصدرها الهيئة".

العمليات ذات الطبيعة غير المكررة والتي قد يكون لها أثر مادي على أرباح الشركة أو مركزها المالي.

الكوارث والحرائق وأثرها المتوقع على المركز المالي للشركة.

قرارات مجلس الإدارة الهامة التي تؤثر على أسعار الاوراق المالية المصدره من قبلها والتي تتضمن أية إصدارات جديدة للأوراق المالية والتغيرات في الاستثمارات الرأسمالية أو في غايات الشركة وأسواقها والشروع في الاندماج وتوزيع الأرباح والتصفية الاختيارية.

قرارات الهيئة العامة للشركة.

تشكيل مجلس إدارة جديد للشركة والتغيرات التي تطرأ على أعضاء مجلس الإدارة وتعيين مدير عام جديد للشركة وبيان مؤهلاته.

الدعاوى التي أقامتها أو أقيمت عليها والتي قد يكون لها أثر مادي على المركز المالي للشركة، وأثرها المتوقع على ربحية الشركة ومركزها المالي.

ثامناً: إلزام جميع الهيئات الخاضعة لرقابة الهيئة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

تاسعاً: تحديد الشروط الواجب توفيرها في مدققي حسابات أي جهة خاضعة لرقابة الهيئة، وضرورة تقيدهم بمعايير التدقيق الدولية لغايات تدقيق حسابات أي من هذه الجهات.

عاشراً: تضمنت التعليمات فصلاً عن تعامل الأشخاص المطلعين بالأوراق المالية، حيث ألزمت هذه التعليمات رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصدره والأشخاص المطلعين بحكم عملهم على معلومات الشركة الداخلية بإعلام الهيئة خطياً ومسبقاً عن قراره بيع أو شراء عدد من الأوراق المالية التي تمثل ١% أو أكثر من أي من إصداراتها و/أو إصدارات الشركات التابعة و/أو الحليفة و/أو الشقيقة لها و/أو الشركة الأم سواء كان البيع أو الشراء لحسابه الشخصي و/أو لحسابات تقع تحت تصرفه.

كما حظر قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ التعامل الداخلي والذي يقصد به استغلال المعلومات الداخلية من قبل الأشخاص المطلعين أو غير المطلعين ممن آلت إليهم أي معلومات داخلية في تحقيق

مكاسب مادية أو معنوية. وتعني **المعلومات الداخلية** هنا المعلومات غير المعلن عنها والتي قد تؤثر على سعر أي أوراق مالية في حال الإعلان عنها. وقد منع التعامل الداخلي لأنه يضر بمصالح حملة الأوراق المالية وينطوي على تعامل مبني على غش وخداع كما ويسيء إلى المناخ الاستثماري العام^(٩). (هيئة الأوراق المالية. ومن خلال عملية تقييم لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، وخاصة المادة (٦) من الفصل الثاني من (تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق والشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية رقم (١) لسنة ١٩٩٨م، والتي تتضمن المعلومات التي يتوجب أن يتضمنها التقرير السنوي للشركة الصادر عن مجلس الإدارة والتي تم ذكر تفاصيلها آنفاً، فقد لاحظ الباحث أن هناك العديد من متطلبات الإفصاح والتي لا يمكن الحكم على مدى موضوعيتها ويصعب التحقق منها كونها تعتمد على الحكم والتقدير الشخصي لإدارة الشركة مما قد يؤدي من وجهة نظر الباحث لما يلي:

التفاوت وعدم الاتساق في درجة الإفصاح عن هذه البنود في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة. عدم تحقق خاصتي المصدقية والاعتمادية للبيانات المالية التي تشتمل عليها هذه التقارير. مبالغة إدارة الشركة في التوقعات المتفائلة بهدف التأثير بشكل إيجابي على سعر أسهمها في السوق، وبالتالي التأثير على مقاييس تقييم الأداء بالنسبة لإدارة الشركة (Earning smoothing).

(٣) http://www.jsc.gov.jo/arabic/disc_a.htm.p

ومن أهم البنود التي يصعب قياس مدى موضوعيتها والتحقق من صحتها والتي تطلبتها المادة (٦) من الفصل الثاني من تعليمات الإفصاح ما يلي:

رقم الفقرة من المادة (٦) من تعليمات الإفصاح	طبيعة البند	الانتقاد
٢/ب	وصف لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها ولها أثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية.	صعوبة التحقق من مدى موضوعية الإدارة في تحديد درجة تأثير تلك القرارات على الشركة.
٣/ب	الإنجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام، وصف الأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية.	عدم تحديد درجة الأهمية للحدث الهام حيث يختلف مفهوم الأهمية من شخص لآخر وبالتالي قد لا تفصح الشركة عن حدث هام مرت به في حين أنه هام من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية.

<p>لم تتضمن هذه الفقرة ضرورة بيان مجلس إدارة الشركة للأسس المؤثرة والمستخدمة لتحديد التوقعات لنتائج أعمال الشركة مع تقييم أسباب الانحرافات عن خطة السنة السابقة.</p>	<p>التطورات المستقبلية الهامة بما في ذلك أي توسعات أو مشروعات جديدة، والخطة المستقبلية للشركة لسنة قادمة على الأقل وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال الشركة.</p>	<p>ب/٩</p>
<p>لا تتضمن هذه الفقرة إلزام الشركات بتحديد الآثار السلبية التي تسببها الشركة للبيئة المحيطة.</p>	<p>مساهمة الشركة في خدمة البيئة والمجتمع المحلي.</p>	<p>ب/٢٠</p>

كما لم تتضمن تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، متطلبات إفصاح نوعية تلبية حاجات فئة من مستخدمي البيانات المالية والمتعلقة بأبعاد عقائدية أو دينية أو قومية، حيث أن هناك فئات من مستخدمي تلك البيانات تركز مثلاً على عدم تعامل الشركة بالفائدة الربوية مع البنوك وآخرين قد يهتموا على سبيل المثال بعدم وجود تعامل للشركة مع دول يعتبرونها من الدول المعادية.

هذا وقد أصدر مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية واستناداً إلى أحكام المادة (١٢/ف) من قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢ تعليمات جديدة باسم (تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق) لسنة ٢٠٠٤ ويعمل بها إعتباراً من ٢٠٠٤/٣/١. والتي حلت محل (تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق والشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية رقم (١) لسنة ١٩٨٨م). وقد تضمنت التعليمات الجديدة بعض الإضافات المحدودة على متطلبات الإفصاح الصادرة عام ١٩٩٨ والتي تشمل ما يلي:

١- تم إضافة فقرة ضمن متطلبات الإفصاح الواجب ان يتضمنها تقرير مجلس الإدارة المرفق في التقرير السنوي للشركة بحيث يتضمن ذلك التقرير وصفاً للمخاطر التي تتعرض لها الشركة. وكذلك بيان بالعقود والمشاريع والإرتباطات التي عقدتها الشركة مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة.

٢- الطلب من الشركات إرفاق إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير موقع من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي للشركة.

٣- بيان التغيرات الهامة التي تطرأ على التصنيف الائتماني للشركة إن وجد وأي تغيير يطرأ عليه. (علماً بأن هذا البند لا يتعلق بالشركات الصناعية وإنما قطاع البنوك والمؤسسات المالية بشكل خاص).

٤- قرارات مجلس الإدارة المتعلقة بشراء الشركة المصدرة لأسهمها وأي تصرف بها.

٥- الإفصاح عن الدعوة لاجتماع هيئة عامة غير عادي^(١٠).

٤-١-٤ تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان.

أصدرت هيئة الأوراق المالية تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان/ سوق الأوراق المالية لسنة ٢٠٠٠^(١١)، استناداً لأحكام المادة (٢٦/أ) من قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ حيث تنظم هذه التعليمات شروط إدراج الأوراق المالية للشركات المساهمة في كل من السوق الأول والسوق الثاني حيث تم تصنيف الأسواق في بورصة عمان ضمن السوق الثانوي إلى ما يلي:

السوق الثاني: ذلك الجزء من السوق الثانوي الذي يتم من خلاله التعامل بأوراق مالية تحكمها شروط إدراج خاصة وفقاً لهذه التعليمات وقد بينت المادة (٣) من تلك التعليمات الشروط الواجب توفرها في الشركات التي تتقدم بطلب لإدراجها أسهمها في السوق الثاني:

أن لا يقل صافي حقوق المساهمين عن (٥٠%) من رأس المال المدفوع.

أن يكون قد مضى على منح الشركة حق الشروع في العمل مدة سنة كاملة.

السوق الأول: ذلك الجزء من السوق الثانوي الذي يتم من خلاله التعامل بأوراق مالية تحكمها شروط إدراج خاصة وفقاً لهذه التعليمات، وقد بينت المادة (٥) من تعليمات الإدراج الشروط الواجب توفرها في الشركات التي ينقل إدراج أسهمها من السوق الثاني إلى السوق الأول، وتتضمن ما يلي:

(١٠) هذا ولم يأخذ الباحث هذه التغيرات بعين الاعتبار في هذه الدراسة باعتبارها سارية المفعول من ٢٠٠٤/٣/١، وهي خارج نطاق فترة الدراسة.

(١١) بدء العمل بهذه التعليمات اعتباراً من ٢٠٠٠/٦/١٥ م.

أن لا يقل صافي حقوق المساهمين عن (١٠٠%) من رأس المال المدفوع.

أن لا يقل رأس المال المدفوع أو القيمة السوقية عن (٢) مليون دينار أردني.

أن تكون الشركة قد حققت أرباحاً صافية قبل الضريبة في سنتين ماليتين على الأقل خلال السنوات الثلاث الأخيرة التي تسبق نقل الإدراج.

أن تكون الشركة قد وزعت أرباحاً أو أسهماً مجانية مرة واحدة على الأقل خلال آخر ثلاث سنوات.

أن يكون قد مضى عام كامل على الأقل على إدراج أسهمها في السوق الثاني.

أن يكون قد تم التداول بـ (١٠%) على الأقل من مجموع الأسهم المكتتب بها للشركة خلال الإثني عشر شهراً التي تسبق نقل الإدراج وأن لا يقل عدد أيام تداولها عن (١٥%) من عدد أيام التداول الكلي لتلك الفترة.

كما نصت المادة (١٧) / أ من التعليمات المذكورة على أنه "يلغى إدراج أسهم الشركة من البورصة ويتم التداول بأسهمها من خلال السوق الثالث في حال انخفاض صافي حقوق المساهمين إلى ما دون (٢٥%) من رأس المال المدفوع".

كما بينت المادة (١٧) / ب أيضاً بأنه يلغى إدراج أسهم الشركة من البورصة في حال صدور قرار بتصفية الشركة أو فسخها.

السوق الثالث: أما السوق الثالث فقد عرفته تعليمات الإدراج بأنه ذلك الجزء من السوق الثانوي الذي يتم من خلاله التعامل بالأوراق المالية غير المدرجة في البورصة.

هذا وقد تم في هذه الدراسة تقييم مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعام ٢٠٠٢م ضمن السوقين الأول والثاني كون تعليمات الإدراج التي تحكمها تخضع لشروط خاصة تتطلب من الشركة تلبيتها، الأمر الذي يعزز من مصداقية نتائج الدراسة كون هذه الشركات تعمل وفق شروط أكثر تحديداً من الشركات غير المدرجة أسهمها في البورصة، وبالتالي فإن ثقة المستثمرين فيها تعتبر أكبر.

هذا وتلعب بورصة عمان دوراً هاماً في تزويد المستثمرين في البورصة بالمعلومات الدورية المتعلقة بالشركات المدرجة فيها حيث يتم إصدار العديد من المنشورات والتقارير والتي تتضمن ما يلي:

أ. التقرير السنوي للبورصة:

تقوم السوق المالية بإصدار تقرير سنوي يتضمن تحليلاً موجزاً عن الوضع الاقتصادي وانعكاساته على السوق، وأداء البورصات العالمية والعربية، وحركة التعامل في السوقين الأولية والثانوية ويتم توزيع هذا التقرير على الشركات المساهمة الأعضاء في السوق وعلى جميع الوزارات والمكاتب والمستثمرين.

ب. دليل الشركات المساهمة العامة:

يعتبر دليل الشركات المساهمة العامة من أهم ما يصدر عن السوق من نشرات تتعلق بموضوع الإفصاح المالي عن الشركات المساهمة العامة ويشكل هذا الدليل مرجعاً تاريخياً موثقاً يوفر المعلومات والبيانات الأساسية عن أوضاع الشركات، وهو يصدر حالياً بشكل سنوي على أشرطة (CD) ويتضمن الدليل معلومات عامة عن الشركات والبيانات المالية المقارنة لسنتين وبعض النسب المالية الهامة لكل شركة.

ج. النشرة الإحصائية الشهرية:

وتتضمن هذه النشرة بيانات حركة التداول لأسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان وأهم المؤشرات الإحصائية الرئيسية لنشاط البورصة، وكذلك أهم البيانات اليومية لبورصة عمان والشركات الأكثر نشاطاً من حيث عدد الأسهم المتداولة، والرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية، كما وتتضمن هذه النشرة نشاط سوق السندات ونشرة العائد على سندات التنمية، وإصدارات السوق الأولية.

د. نشرات أسعار الأسهم:

يصدر السوق نشرتي أسعار إحداهما يومية والأخرى أسبوعية، حيث تتضمن النشرة اليومية بيانات حول أسعار الأسهم وأحجام التعامل للشركات المتداولة والرقم القياسي لأسعار الأسهم القطاعية بشكل عام، وتتضمن معلومات أسعار الأسهم سعر الإفتتاح وسعر الإغلاق وأعلى وأدنى سعر، إضافة إلى التغير في السعر مقاساً بالدينار.

كما تتضمن النشرة الأسبوعية بيانات تجميعية لبيانات النشرة اليومية خلال أسبوع، مضافاً إليها بيانات متوسط السعر السوقي وحركة دوران السهم والقيمة الاسمية وعدد أيام التداول لكل شركة من الشركات المتداولة.

هـ. خلاصة البيانات الإحصائية للسوق:

يصدر عن السوق يومياً نشرة إحصائية تتضمن خلاصة أهم البيانات والمؤشرات عن نشاط السوق من حيث أحجام التعامل اليومية والشهرية والفترة الحالية من العام الحالي مع بيانات مقارنة لمثيلاتها خلال العام الماضي إضافة لبيانات متعلقة بالرقم القياسي لأسعار الأسهم.

و. التحليلات الأسبوعية والشهرية لنشاط السوق:

وتتضمن هذه التحليلات أهم المعلومات والبيانات المدعمة بالرسومات البيانية والتي توضح مستوى الأداء في السوق خلال الأسبوع أو الشهر وذلك من حيث حجم التداول ومعدلاته وعدد الأسهم المتداولة وعدد العقود المنفذة.

ز. معلومات غير دورية:

يقوم السوق بالنشر الفوري للميزانيات والأوضاع المالية التي ترد إليه من الشركات، كما يقوم بالتعميم من خلال لوحات الإعلان وعلى الوسطاء عن أية أخبار يمكن أن يكون لها تأثير على أسعار أسهم الشركات المتداولة فيه وذلك مثل رسملة الاحتياطي الإجباري والأرباح المدورة وتوزيعها على شكل أسهم مجانية وغيرها من المعلومات. (طوقان، ١٩٩٥، ١٤-١٨).

ح. معلومات عبر الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت:

حيث تقدم بورصة عمان عبر موقعها عبر الإنترنت معلومات تتعلق بحركة التداول اليومية للأسهم في البورصة، كما وتقدم معلومات تجميعية حول مؤشرات أداء الشركات المدرجة في البورصة للفترة الحالية والفترات السابقة، ومعلومات حول البورصة وأية تعليمات تنظم عمليات التداول والرقابة على الشركات.

٢-٤ الإفصاح في معايير المحاسبة الدولية.

١-٢-٤ العوامل المؤثرة في تبني الدول لمعايير المحاسبة الدولية.

يصعب في الوقت الحاضر تفهم أداء الشركات عندما تنشأ المعلومات المالية في مواقع جغرافية مختلفة حيث العديد من هذه الشركات تعد قوائمها المالية باستخدام قواعد ومعايير وتشريعات محاسبية مختلفة، وبالتالي توجد قيم أو مقاييس مختلفة لنفس الأحداث الاقتصادية. ومن هنا جاءت الحاجة الماسة لوجود معايير محاسبية متجانسة وإبلاغ مالي بلغة محاسبية واحدة مؤتمر المحاسبة (دهمش، مؤتمر المحاسبة وتحديات العولمة، ٢٠٠٢م).

وقد أدت التغيرات في ممارسات منظمات الأعمال بعد الحرب العالمية الثانية إلى زيادة الطلب والاتجاه نحو إيجاد ممارسات عالمية في مجالي المحاسبة والتدقيق. وتتمثل هذه التغيرات بشكل رئيسي في نشوء الشركات متعددة الجنسية، وبروز دور أكبر للأسواق المالية الدولية، حيث نمت الشركات متعددة الجنسية بشكل كبير خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، وأصبح لها دور تأثير هام على جميع البلدان والحكومات وحتى على الأفراد. (Epstein and Mirza, ٢٠٠١, ٩)

إن الافتقار في الوقت الحاضر لقواعد ومعايير محاسبية متناعمة حول العالم يقف عائقاً بالنسبة لعولمة أسواق المال، ويحد من قدرة المستثمرين في اتخاذ قرارات مبنية على المعرفة بالنسبة للبدائل الاستثمارية المتاحة، وقيام المستثمرين ومستخدمي البيانات المالية الآخرين بعملية مقارنة الفرص الاستثمارية وبالمثل بالنسبة للشركات من أجل قياس وتقييم أوضاعها وأدائها مقارنة مع الشركات المنافسة.

إن مثل هذا الافتقار لقابلية المقارنة بين القوائم المالية العالمية يؤثر على ما يلي: (دهمش، مؤتمر المحاسبة وتحديات العولمة، ٢٠٠٢).

قرار الشركة بخصوص القيام بأعمال خارج حدودها الجغرافية.

توصيات المحللين الماليين وتقديراتهم حول مراجعة وتحليل كفاءة الدائنين للمنشأة الأجنبية.

قدرة أي مستثمر لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة فيما يتعلق بفرص الاستثمار الدولي.

قرار المنظمة المحلية بالنسبة للتعامل مع المورد الأجنبي.

ومن العوامل الرئيسية التي تدعم تطور وانتشار معايير محاسبية دولية ما يلي:

إن تبني الدول النامية لمثل هذه المعايير الدولية يهدف إلى اكتساب تمثيل عالمي للإبلاغ المالي.

تساعد معايير المحاسبة الدولية في تحسين عملية المقارنة للقوائم المالية، وجعلها أسهل للاستخدام عبر البلدان المختلفة، خاصة مع تسارع نمو أسواق المال العالمية.

مفيدة للدول النامية التي تفتقر إلى جود معايير محاسبية خاصة بها، حيث يصعب على تلك الدول تطوير معايير المحاسبية خاصة بها نظراً لمحدودية الإمكانيات المادية والفنية لديها.

مفيدة للشركات متعددة النشاط لخدمة عملائها الأجانب من جهة، وتوحيد القوائم المالية من جهة أخرى. تساعد المستثمر العالمي والذي يرغب في الاستثمار عالمياً.

من الصعب تبني دولة معينة معايير محاسبية لدولة أخرى بسبب السيادة الوطنية، ولكن تبني معايير محاسبية صادرة عن جهة محايدة (مجلس معايير محاسبية عالمي) يلقي استحساناً وقبولاً.

إن وجود خصائص نوعية للبيانات المالية المبنية على أساس معايير محاسبية موحدة عالمياً يعطيها ثقة أكبر وملاءمة وقابلية للمقارنة لهذه البيانات.

تخدم أغراض العولمة والتخاصية، خصوصاً في تقييم صافي الأصول المعروضة للخصخصة.

إن تبني معايير محاسبية دولية يحقق للبيانات المنشورة المعدة والمدققة بموجب تلك المعايير، سمة الموثوقية Reliability ، وذلك بالإضافة إلى سمتي القبول العام والقابلية للمقارنة. (مطر، المؤتمر العلمي المهني الرابع، ٢٠٠٢).

كما أن الأردن بانضمامه إلى منظمة التجارة العالمية في الحادي عشر من نيسان عام ٢٠٠٠م، أصبح جزءاً من أسواق المال الدولية، مما سيترتب عليه زوال الموانع والحواجز الفاصلة بين السوق الأردني وأسواق الدول الأخرى الأعضاء بها، حيث سيجد كل من سوق السلع وسوق الخدمات بما فيها السوق المالي امتداداً لها في الأسواق المالية المناظرة، أي أن السوق المالي في الأردن أصبح بعد انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية جزءاً من أسواق المال الدولية، مما سيترتب عليه أمران:

الأول: أن يكون بإمكان الشركات الأردنية المدرجة في هذا السوق أن تدرج أسهمها في أسواق المال للدول الأعضاء.

الثاني: وبالمثل أن يكون بالإمكان تداول أسهم الشركات الأجنبية المدرجة في أسواق المال للدول الأعضاء في بورصة عمان. (مطر المؤتمر المهني العلمي الرابع، ٢٠٠٢).

٢-٢-٤ معوقات تبني الدول لمعايير المحاسبة الدولية:

وبالرغم من وجود العوامل السابقة الذكر والتي تدعم تطور وانتشار معايير المحاسبة الدولية، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تقف في سبيل تبني معايير المحاسبة الدولية والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

عوامل سياسية واقتصادية تتعلق بكل دولة على حدة.

صعوبة استبدال المعايير الوطنية بمعايير محاسبية أخرى.

التضارب بين المعايير الدولية والتشريعات والقوانين الوطنية السائدة.

صعوبة تطبيقها على منشآت الأعمال الصغيرة.

صعوبة التنسيق بين الاختلافات الموجودة في المعايير المحاسبية في مختلف دول العالم.

الشعور بمقاومة التغيير.

اختلاف اللغة والثقافة والتقاليد ومستوى التعليم ودرجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونظام الضرائب وغيرها.

تبني معايير محاسبية دولية إضافة إلى المعايير الوطنية يخلق عبئاً متزايداً بخصوص تطبيق المعايير.

الحاجة لوجود جمعيات أو هيئات مهنية قوية لإلزام تطبيق هذه المعايير مع وجود الدعم الحكومي لها.

وقد ظهرت آثار معوقات الالتزام الدولي بمعايير المحاسبة الدولية في شكل فروقات واضحة في تطبيقها حتى

بين الدول الأعضاء في اللجنة (المجلس حالياً) التي أصدرت هذه المعايير وهي لجنة معايير المحاسبة الدولية.

فبالإضافة إلى التفاوت الواضح في مقدار الالتزام بقواعد القياس والإفصاح المشمولة في تلك المعايير

والناتج عن تعدد البدائل المسموح باستخدامها في تطبيق تلك القواعد، توجد فروقات واختلافات ملموسة أيضاً في تطبيق القاعدة نفسها. وأحدث مثال على ذلك الارتباك والتناقض الواضحين، ما ظهر في تطبيق قواعد المعيار الدولي رقم (٣٩) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس". إذ في حين أن الدولة التي كان لها الدور الأساسي في وضع قواعد المعيار وهي كندا لم تلتزم بتطبيقه بعد.

ومن بين الدراسات التي أجريت على مدى الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية ومن ثم مدى الاتساق في تطبيقها، دراسة (Chio and Levish, ١٩٩١) التي كشفت عن وجود اختلافات واضحة بين الشركات العاملة في الدول أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية، وذلك في تطبيق قواعد تلك المعايير في مجالات متعددة مثل: المحاسبة عن الشهرة، ومعالجة الضرائب المؤجلة، والمحاسبة عن عقود الإيجار، ومحاسبة التضخم، ومعالجة فروقات أسعار الصرف، وطرق إعداد القوائم المالية الموحدة. (مطر، المؤتمر المهني العلمي الرابع، ٢٠٠٢).

وقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية سابقاً (مجلس معايير المحاسبة الدولية حالياً) بإجراء مسحاً ميدانياً على عينة من الدول الأعضاء عام ١٩٨٩م بهدف الوقوف على مدى التزام تلك الدول بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، أظهر تفاوتاً كبيراً في هذا المجال. إذ تراوح هذا التفاوت في الالتزام بين أدنى نسبة لدى اليونان والبالغة ٢٤% ونسبة ١٠٠% لدول أخرى مثل: نيجيريا وقبرص وأندونيسيا، ويبين الجدول التالي هذا التفاوت بين تلك الدول:

جدول رقم (٤-١)

مدى الالتزام بتطبيق معايير الحاسبة الدولية في عينة من الدول أعضاء (IASC)*

الدولة	نسبة الالتزام %	الدولة	نسبة الالتزام %
البحرين	٨٠	أندونيسيا	١٠٠
الإمارات العربية المتحدة	٨٠	قبرص	١٠٠
البرازيل	٧٦	نيجيريا	١٠٠
الكويت	٧٢	المغرب	٩٦
كندا	٦٩	عمان	٩٦
المملكة العربية السعودية	٦٨	الولايات المتحدة	٩٢
اليابان	٦٨	أستراليا	٩٢
الهند	٦٥	باكستان	٩٢
سويسرا	٣٦	بريطانيا	٨٨
ألمانيا	٢٨	إيطاليا	٨٦
اليونان	٢٤	فرنسا	٨٤

كما كشفت دراسة (Wessles ١٩٩٠) والتي أجريت على عينة من الشركات متعددة الجنسيات والتي تعمل في (٢٣) دولة موزعة جغرافياً وجميعها أعضاء في لجنة معايير المحاسبة الدولية (IAS)، عن أن المعدل العام لمستوى الإفصاح عن المعلومات الذي توفرها الشركات العاملة في الدول النامية، أعضاء المنظمة ضمن البيانات المالية المنشورة لا يتجاوز ٤٩% من الحد الأدنى لمستوى الإفصاح المطلوب بموجب

* (محمد مطر، المؤتمر المهني العلمي الرابع، ٢٠٠٢).

معايير المحاسبة الدولية، في حين يصل هذا المستوى إلى ٦٦% في الدول المتقدمة، وبينما وصل هذا المستوى في دولة بريطانيا مثلاً إلى ٧٣%، ولم يتجاوز في المملكة العربية السعودية نسبة ٤٦% في حين انخفض في هنغاريا إلى حدود ٨% فقط.

ولم يقف التفاوت بين الدول أعضاء اللجنة عند حد عدم الاتساق في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، بل تجاوز ذلك ليصل إلى حد الخروج عن القواعد المنصوص عليها في المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق، وأبرز دليل على ذلك مسلسل الفضائح المحاسبية التي حدثت في الدول الأكثر تقدماً في مهنة المحاسبة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الانهيارات المتتالية التي أصابت عدداً من الشركات العملاقة مثل Worldcom, Zerox ,Enron، وغيرها من الشركات.

إضافة إلى ما كشفته هذه الانهيارات من المستوى المتدني الذي وصلت إليه سلوكيات المهنة، وهو أن أكبر المتورطين في تلك الفضائح شركة آرثر أندرسون والتي تحتل المركز الأول في عالم المهنة نتيجة عدم الالتزام بالمعايير المهنية من جهة، وبآداب وسلوكيات المهنة من جهة أخرى. (محمد مطر، المؤتمر العلمي المهني الرابع، ٢٠٠٢).

٤-٢-٣. دور المنظمات والهيئات الدولية في تطوير معايير المحاسبة الدولية.

يوجد على النطاق العالمي ست منظمات رئيسة لها دور فاعل في تطوير معايير المحاسبة الدولية وتعزيز درجة التجانس في تلك المعايير، وهي (Choi, Frost and Meek, ٢٠٠٢, ٢٩٧)

١. مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) International Accounting Standards Board، يمثل مصالح ومنظمات القطاع الخاص.

٢. لجنة الاتحاد الأوروبي (EU) Commission of the European Union، وتمثل البورصات الأوروبية.

٣. المنظمة العالمية لهيئات أو مجالس الأوراق المالية (IOSCO)، International Organization of Securities Commissions، تهدف إلى تعزيز التنغم في المعايير المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي بين الدول لدعم نمو رأس المال والتجارة الدولية.

٤. الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، International Federation of Accountants، يتمثل النشاط

الرئيسي لهذا الاتحاد في إصدار الأدلة والإرشادات الفنية والمهنية ودعم وتبني النشرات الصادرة عنه وعن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

٥. مجموعة العمل الحكومية للخبراء حول معايير المحاسبة والإبلاغ المالي (ISAR)

Intergovernment Working Group of Experts on International Standards of Accounting and Reporting.

٦. منظمة تطوير مجموعات العمل للمعايير المحاسبة والتعاون الاقتصادي (OECD).

Organization for Economic Cooperation and Development Working Group on Accounting Standards (OECD working Group). وهي هيئة سياسية تستمد قوتها من الاتفاقيات الدولية.

أهداف ودور لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)

شكلت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) عام ١٩٧٣م بموجب اتفاقية بين هيئات محاسبية مهنية من استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وإيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ عام ١٩٨٣م، ضمت عضوية لجنة معايير المحاسبة الدولية كافة الهيئات المحاسبية المهنية التي هي أعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين. حيث أن العضوية في مجلس معايير المحاسبة الدولية والاتحاد الدولي للمحاسبين متماثلة، حيث وصل عدد الأعضاء فيهما إلى (١٥٠) هيئة محاسبية مهنية من (١١٠) بلدان (Nobes and Parker, ٢٠٠٢, ٧٧).

وتحدد أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية، كما جاء في دستورها المعدل لعام (٢٠٠٠) كما يلي:

تطوير للمصلحة العامة مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية الدولية والتي تتصف بسهولة الفهم، وعلى درجة عالية من الجودة، وتتميز بقابلية المقارنة وملزمة.

تعزيز استخدام وتطبيق صارم ودقيق لهذه المعايير.

الوصول إلى تحقيق التوافق بين المعايير المحاسبية الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية عن طريق إيجاد حلول مقبولة وذات جودة عالية.

وقد شهد عام ٢٠٠٠ نقطة تحول هامة نحو ترسيخ مفهوم التجانس والتناغم العالمي للمعايير المحاسبية، حيث أعطت المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) موافقتها الرسمية على

مجموعة المعايير المحاسبية التي أعدتها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) التي صدرت خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩. وفي نفس الوقت وافقت لجنة معايير المحاسبة الدولية على إحداث تغييرات رئيسية في دستورها، حيث تم تقليص مجلس واضعي المعايير المحاسبية الدولية، وإنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية

(IASB) من خبراء عالميين والذين سيقومون بدورهم في إصدار معايير محاسبية دقيقة وشفافة وذات نوعية عالية ابتداء من شهر نيسان ٢٠٠١م، (دهمش، المؤتمر العلمي المهني الرابع، ٢٠٠٢).

مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

تم إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية بتاريخ ٢٥/١/٢٠٠١م. بهدف تحقيق التوافق بين معايير المحاسبة والممارسات الوطنية، وإيجاد معايير محاسبية دولية، وهو منظمة مستقلة ويتم تمويله من القطاع الخاص، وقد تحمل مسؤولية وضع المعايير المحاسبية ابتداء من شهر نيسان / ٢٠٠١. من لجنة معايير المحاسبة الدولية ويتألف المجلس من (١٤) عضواً من تسعة بلدان.

ومن الأمثلة على التحسينات المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية في مسودة المشروع الذي يقوم به المجلس ما يلي:

١. التوافق (Convergence):

التوسع بتعريف المصطلح "الأطراف ذات العلاقة (Related Parties) ليغطي أطراف إضافية أخرى مثل المشاريع المشتركة. وخطط التقاعد وغيرها.

عدم السماح بتسمية بنود دخل أو مصاريف كبنود استثنائية (غير عادية) سواء في قائمة الدخل أو الملاحظات.

التوسع في الإرشاد حول احتساب ربحية السهم الواحد ليتطابق مع الممارسة العملية في عدد من البلدان.

٢. استبعاد الخيارات (البدائل) (Removal of Options).

منع استخدام طريقة تسعير المخزون على أساس طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO) والتي تستخدم أحياناً في الولايات المتحدة الأمريكية وأماكن أخرى.

تصحيح الأخطاء باحتسابها للأحداث الماضية وليس من خلال الدخل الحالي أو بأثر رجعي.

احتساب التغييرات الطوعية في السياسات المحاسبية سيتم أيضاً بالنسبة للأحداث الماضية وليس من خلال الدخل الحالي أو بأثر رجعي.

٣. تحسينات أخرى (Other Improvements)

وضعت متطلبات لضمان أن الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لا يقود إلى نتائج مضللة حينما يكون الالتزام بها إجبارياً بغض النظر عن الظرف السائد أو حق الدولة بالسيادة.

اعتبار الإفصاح أمراً مطلوباً بالنسبة للاجتهادات الحساسة المتخذة من قبل الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية.

اعتبار الإفصاح أمراً مطلوباً بالنسبة للافتراضات الأساسية حول عدم التأكد المتخذة من قبل الإدارة، والتي قد ينتج عنها تسويات مادية هامة بالنسبة للمبالغ المسجلة للأصول والالتزامات في القوائم المالية.

الإفصاح وبشكل منفصل للمبالغ التي تم تخفيض المخزون بها. (دهمش، المؤتمر المهني الرابع عشر، ٢٠٠٢).

وقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) منذ تشكيلها وحتى إعادة هيكلتها وتحويلها لمجلس معايير المحاسبة الدولية (٤١) معيار محاسبي دولي منها (٣٤) معيار ساري المفعول، ويطلق على هذه المعايير الآن المعايير الدولية للإبلاغ المالي، كما أصدرت عام ١٩٨٩م إطار إعداد وعرض البيانات المالية، والجدول التالي يبين معايير المحاسبة الدولية، وتاريخ نفاذها:

جدول رقم (٤-٢)

معايير المحاسبة الدولية (المعايير الدولية للإبلاغ المالي) وتاريخ نفاذها

اسم المعيار	تاريخ النفاذ	المعيار
عرض القوائم المالية (المعدل عام ١٩٩٧)	١٩٩٨/٧/١ م	معيار رقم (١)
المخزون	١٩٩٥/١/١ م	معيار رقم (٢)
غير نافذ المفعول/ حل محله المعيار رقم (٢٧) والمعيار رقم (٢٨).	-	معيار رقم (٣)
غير نافذ المفعول/ حل محله كل من المعيار رقم (١٦) والمعيار رقم (٢٢) والمعيار رقم (٣٨).	-	معيار رقم (٤)
غير نافذ المفعول/ حل محله المعيار رقم (١)	-	معيار رقم (٥)
غير نافذ المفعول/ حل محله المعيار رقم (١٥)	-	معيار رقم (٦)
قوائم التدفق النقدي (المعدل عام ١٩٩٢)	١٩٩٤/١/١ م.	معيار رقم (٧)
صافي ربح أو خسارة الفترة، الأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية (المعدل عام ١٩٩٣).	١٩٩٥/١/١ م.	معيار رقم (٨)
غير نافذ المفعول/ حل محله المعيار (٣٨).	-	معيار رقم (٩)
الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.	٢٠٠٠/١/١ م.	معيار رقم (١٠)
عقود الإنشاء (المعدل عام ١٩٩٣)	١٩٩٥/١/١ م.	معيار رقم (١١)
ضرائب الدخل (المعدل عام ١٩٩٦).	١٩٩٨/١/١ م.	معيار رقم (١٢)
غير نافذ المفعول/ حل محله المعيار رقم (١)	-	معيار رقم (١٣)

التقارير المالية للقطاعات (المعدل عام ١٩٩٧).	١٩٩٨/٧/١ م.	معيار رقم (١٤)
المعلومات التي تعكس آثار التغير في الأسعار	١٩٨٣/١/١ م.	معيار رقم (١٥)
الممتلكات والمصانع والمعدات	١٩٩٩/١/١ م.	معيار رقم (١٦)
عقود الإيجار (المعدل عام ١٩٩٧)	١٩٩٩/١/١ م.	معيار رقم (١٧)
الإيرادات	١٩٩٥/١/١ م.	معيار رقم (١٨)
منافع الموظفين (المعدل عام ١٩٩٨)	١٩٩٩/١/١ م.	معيار رقم (١٩)
محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	١٩٨٤/١/١	معيار رقم (٢٠)
آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية (المعدل عام ١٩٩٣)	١٩٩٥/١/١	معيار رقم (٢١)
ضم الأعمال (المعدل عام ١٩٩٨)	١٩٩٩/٧/١	معيار رقم (٢٢)
تكاليف الاقتراض (المعدل عام ١٩٩٣)	١٩٩٥/١/١	معيار رقم (٢٣)
الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	١٩٨٦/١/١	معيار رقم (٢٤)
غير نافذ المفعول/ حل محله معيار رقم (٤٠).	--	معيار رقم (٢٥)
المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد.	١٩٨٨/١/١	معيار رقم (٢٦)
القوائم المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت التابعة.	١٩٩٠/١/١	معيار رقم (٢٧)
المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة. (المعدل عام ١٩٩٨).	١٩٩٠/١/١	معيار رقم (٢٨)
التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع.	١٩٩٠/١/١	معيار رقم (٢٩)

الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة.	١٩٩١/١/١	معياري رقم (٣٠)
التقرير المالي عن الحصص في المشاريع المشتركة (المعدل عام ١٩٩٨).	١٩٩٩/٧/١	معياري رقم (٣١)
الأدوات المالية: الإفصاح والعرض (المعدل عام ١٩٩٨).	١٩٩٦/١/١	معياري رقم (٣٢)
حصة السهم من الأرباح.	١٩٩٨/١/١	معياري رقم (٣٣)
التقارير المالية المرحلية.	١٩٩٩/١/١	معياري رقم (٣٤)
العمليات المتوقفة (غير المستمرة)	١٩٩٩/١/١	معياري رقم (٣٥)
انخفاض قيمة الموجودات.	١٩٩٩/٧/١	معياري رقم (٣٦)
المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة.	١٩٩٩/٧/١	معياري رقم (٣٧)
الموجودات غير الملموسة.	١٩٩٩/٧/١	معياري رقم (٣٨)
الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	٢٠٠١/١/١	معياري رقم (٣٩)
الاستثمار في العقارات	٢٠٠١/١/١	معياري رقم (٤٠)
الزراعة	٢٠٠٣/١/١	معياري رقم (٤١)

هذا وقد ورث مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعايير المحاسبية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، حيث سيتم وابتداءً من بداية عام ٢٠٠٥م إطلاق اسم معايير الإبلاغ المالي الدولية لتشمل كل من المعايير الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات الإبلاغ المالي الدولية (IFRIC) ومعايير المحاسبة الدولية (IASs) والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسير المعايير (SIC). (IASB, ٢٠٠٣, ٩).

الفصل الخامس

منهجية الدراسة وعرض النتائج وتحليلها

١:٥ منهجية الدراسة

١:٥ مقدمة:

١:٥ ٢: طبيعة وإطار الدراسة:

١:٥ ٣: مجتمع الدراسة:

١:٥ ٤: عينة الدراسة:

١:٥ ٥: أساليب جمع البيانات ومصادرها:

١:٥ ٦: التصميم الإحصائي للدراسة وأساليب تحليل البيانات:

٢:٥ نتائج الدراسة الوصفية

٢:٥ ١: الاستبانات الموزعة على أفراد العينة:

٢:٥ ٢: خصائص عينة الدراسة:

٢:٥ ٣: الأهمية النسبية لبنود متطلبات الإفصاح في التقارير المالية السنوية بموجب معايير المحاسبة الدولية.

٢:٥ ٤: الأهمية النسبية لبنود متطلبات الإفصاح في التقارير المالية السنوية الواردة في تعليمات هيئة الأوراق المالية.

٢:٥ ٥: درجة الإفصاح الموفرة في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية المدرجة في السوقين الأول والثاني في بورصة عمان وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

٢:٥ ٦: درجة الإفصاح الموفرة في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية المدرجة في السوقين الأول والثاني في بورصة عمان وفق

تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

٣:٥ التحليل الإحصائي للبيانات ونتائج الفرضيات.

الفصل الخامس

منهجية الدراسة وعرض النتائج وتحليلها

١:٥ منهجية الدراسة

١:٥ مقدمة:

يهدف هذا المبحث إلى بيان منهجية الدراسة؛ حيث تم تناول مجتمع الدراسة، وعينتها، ومعايير القياس، واختبارات صدق وثبات أداة القياس، وأساليب جمع البيانات، بالإضافة إلى الأسلوب الإحصائي المستخدم لتحليل البيانات والتوصل إلى نتائج الدراسة.

١:٥ ٢: طبيعة وإطار الدراسة:

تعتبر الدراسة من النوع الاختباري الميداني Empirical Study. وقد أجريت على التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان ضمن السوقيين الأول والثاني والصادرة عن السنة المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١ م.

١:٥ ٣: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة مما يلي:

فيما يتعلق بالجانب التحليلي للتقارير المالية لقطاع الصناعة، فإن مجتمع الدراسة يتمثل بالشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، والبالغ عددها كما في نهاية عام ٢٠٠٢ م، (٨٦) شركة صناعية، بما فيها شركات السوق الثالث، وذلك لاختبار الفرضيات المتعلقة بمدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح وتأثير بعض خصائص الشركة على درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح.

بعض القطاعات الاستثمارية في الأردن والتي تمثل المستثمر المؤسسي والمتمثل هنا بالبنوك التجارية، بالإضافة إلى المستثمرين الأفراد وذلك لاختبار الفرضيات المتعلقة بمعرفة الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية من وجهة نظر هاتين الفئتين.

١:٥: ٤: عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة مما يلي:

تم استخدام أسلوب المسح الشامل للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان في السوقين الأول والثاني والتي بلغ عددها كما في نهاية عام ٢٠٠٢ (٧٣) شركة منها (٣٣) شركة مدرجة في السوق الأول و(٤٠) شركة مدرجة في السوق الثاني، وقد تم استبعاد (٧) شركات من الشركات العاملة في السوق الثاني للأسباب التالية:

اسم الشركة	سبب الاستبعاد
رافيا الصناعية للأكياس البلاستيكية	تصفية اختيارية.
الغزل والنسيج الأردنية.	موقوفة عن التداول.
الكوثر للاستثمار.	تصفية اختيارية.
المواشي والدواجن.	تصفية اختيارية.
الوطنية للصناعات الهندسية المتعددة/ ناميكو	موقوفة عن التداول.
العالمية لصناعة المنظفات.	تحت التصفية الاختيارية.
الأردنية الكويتية للمنتجات الزراعية والغذائية.	موقوفة عن التداول.

وقد تم اختيار سنة واحدة وهي عام (٢٠٠٢) بهدف التعرف على مدى الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية لأحدث سنة أثناء إعداد هذه الدراسة، إضافة إلى عدم الدقة في المقارنة بين السنوات المختلفة نظراً للتغيرات المستمرة في تلك المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

وتم الحصول على التقارير المالية السنوية للشركات البالغ عددها (٦٦) شركة من خلال هيئة الأوراق المالية وفي بعض الحالات من الشركات نفسها، إضافة إلى الاستعانة بدليل الشركات المساهمة العامة لعام ٢٠٠٣ الصادر عن بورصة عمان للحصول على البيانات العامة عن تلك الشركات وبعض النسب المالية.

تم اختيار قطاع البنوك ليعبر عن المستثمر المؤسسي وقد جاء اختيار البنوك كونه قطاع يمتاز بالحيوية وتبني التقنيات الحديثة خاصة عند تقديم المشورة للعملاء بخصوص استثماراتهم وكون البنوك وفي كثير من الأحيان تدير الصناديق الاستثمارية الخاصة بالعملاء نيابة عنهم ووجود محللين ماليين يساعدون متخذي القرارات الاستثمارية في البنوك في اتخاذ القرار الاستثماري على أسس موضوعية: أما المستثمرين الأفراد فقد تم اختيارهم بالتعاون مع مؤسسات الوساطة المالية الموجودة في بورصة عمان للأوراق المالية من الذين يتعاملون مع البورصة بشكل شبه دائم في بيع وشراء الأوراق المالية، وبما أن التداول قد أصبح إلكترونياً، وتنفيذ الصفقات من خلال الاتصال بالوسيط وعدم الحضور إلى البورصة في الكثير من الأحيان، فقد تم الاستعانة بالوسطاء لتحديد حجم العينة، وتقدير عدد المتعاملين في البورصة، وقد بلغ حجم العينة (١٣٠) مستثمراً من القطاعات الاستثمارية المختلفة، وقد تم اختيار هذا العدد عندما قدر عدد المتعاملين من قبل الوسطاء بين (١٨٠-٢٠٠) مستثمر يومياً وممتوسط (١٩٠) مستثمراً، وبالعودة إلى كتاب طرق البحث في الإدارة للمؤلف أوما سيكاران فإن حجم العينة المناسب هو من (١٢٣-١٣٢) مستثمراً. (Sekaran, ٢٠٠٠, ٢٩٥).

كما تم تحديد حجم العينة المناسب أيضاً من خلال المعادلتين التاليتين: (Berenson and Levine, ١٩٩٩, ٣٩٢) وتم تطبيقهما على هذه الدراسة.

$$n_o = \frac{Z^2 P(1-P)}{e^2}$$

$$n = \frac{n_o N}{n_o + (N - 1)}$$

حيث أن:

n_o : حجم العينة قبل الترجيع بمعامل تصحيح حجم المجتمع.

n : حجم العينة الفعلي بعد ترجيحه بمعامل تصحيح حجم المجتمع.

N: حجم المجتمع.

P: النسبة المقدرة للمجتمع.

e: نسبة الخطأ المسموح به.

Z: القيمة الحرجة من جدول التوزيع الطبيعي لقيمة الخطأ المسموح به.

١:٥ أساليب جمع البيانات ومصادرها:

تم بداية إجراء دراسة استطلاعية مسبقة للتعرف على إمكانية الحصول على التقارير المالية اللازمة لتنفيذ الدراسة، إضافة إلى القيام بعدة زيارات ميدانية لهيئة الأوراق المالية، وبورصة عمان للأوراق المالية وخاصة دائرة الإفصاح في هيئة الأوراق المالية، استهدفت أخذ آرائهم فيما يتعلق بموضوع الدراسة، وبعد تحديد الإطار المبدئي لعناصر الدراسة الأساسية، تم الشروع بعملية جمع البيانات من مختلف المصادر، ويمكن تقسيم هذه المصادر إلى نوعين، هما المصادر الثانوية، والمصادر الأولية، كما يلي:

المصادر الثانوية، وتشمل:

التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان في السوقين الأول والثاني.

دليل الشركات المساهمة العامة لعام ٢٠٠٣م المتضمن البيانات العامة والبيانات المالية حول الشركات موضع الدراسة.

الكتب والدوريات العلمية، والمراجع والدراسات بما يتعلق بالإفصاح المالي والمعايير المحاسبية الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية.

المواقع الإلكترونية من خلال الإنترنت والخاصة بموقع مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئة الأوراق المالية وبورصة عمان والمواقع ذات العلاقة بالموضوع.

المصادر الأولية، وقد شملت ما يلي:

تم اعتماد مؤشر إفصاح يتضمن متطلبات الإفصاح بموجب معايير المحاسبة الدولية النافذة وتعليمات هيئة الأوراق المالية وفق الآلية التالية^(١٧):

تقسيم متطلبات الإفصاح بموجب معايير المحاسبة الدولية إلى ستة أجزاء، وتشمل:

الجزء الأول: متطلبات الإفصاح عن المعلومات في الميزانية.

الجزء الثاني: متطلبات الإفصاح عن المعلومات في قائمة الدخل.

الجزء الثالث: المبادئ العامة لعرض البيانات المالية.

الجزء الرابع: متطلبات الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

الجزء الخامس: متطلبات الإفصاح في قائمة التدفق النقدي.

الجزء السادس: الإيضاحات التفسيرية للبيانات المالية.

إضافة إلى متطلبات الإفصاح بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية والمكونة من (٤٩) بنداً.

تقسيم متطلبات الإفصاح لكل جزء من الأجزاء الستة إلى عدة محاور مع الإشارة إلى رقم المعيار ورقم الفقرة لكل بند من بنود الإفصاح العائدة لتلك المحاور أو التفسيرات الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (SIC)، وبالتالي فإن هذا المؤشر شمل جميع متطلبات الإفصاح في كل المعايير الدولية والمتعلقة بقطاع الصناعة.

تم تصميم استبانة لجمع المعلومات اللازمة للدراسة، للتعرف من خلالها على آراء ونظرة كل من المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد إلى أهمية متطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية، وقد شملت الاستبانة ما يلي:

معلومات خاصة بالمستجيبين وقد وردت في الجزء الأول بعنوان البيانات الشخصية وتتضمن معلومات حول المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة في مجال الاستثمار أو التحليل المالي والتخصص العلمي ومتوسط عدد

(^{١٧}) <http://www.IASplus.com/fs/iaschkol.pdf>

القرارات الاستثمارية التي يتم اتخاذها شهرياً.

وتضمن الجزء الثاني من الاستبانة معلومات حول درجة أهمية الإفصاح عن البنود الرئيسية الواردة في معايير المحاسبة الدولية وقد بلغ عدد هذه البنود (٦٢) بنداً.

أما الجزء الثالث، فقد تضمن معلومات حول مدى أهمية البنود الواجب الإفصاح عنها بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية في التقارير المالية السنوية وقد بلغ عددها (٣٣) بنداً بعد دمج البنود ذات الطبيعة المتشابهة تفادياً للإطالة في الاستبانة، إضافة إلى (٣) بنود تتعلق بوجود موقع إلكتروني للشركة على الإنترنت والإفصاح عن القيمة العادلة للموجودات طويلة الأجل.

إضافة إلى طرح سؤال مفتوح على المستجيبين على الاستبانة تتعلق بأية معلومات أو إفصاحات يراها المستجيب ضرورية ويجب إدراجها في التقارير المالية غير تلك الواردة في الجزأين الثاني والثالث من الاستبانة.

مقياس تحديد الأهمية النسبية: تم اعتماد مقياس مكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الاستبانة وكما يلي:

الدرجة	الأهمية
من ٥-٤,٥	مهم جداً
من ٣,٥- أقل من ٤,٥	مهم
من ٢,٥- أقل من ٣,٥	متوسط الأهمية
١,٥- أقل من ٢,٥	قليل الأهمية
أقل من ١,٥	عديم الأهمية

وقد تم توزيع (٥٠) استبانة على متخذي قرارات الاستثمار المحلي في البنوك التجارية لتمثيل المستثمر المؤسسي، حيث بلغ عدد البنوك الأردنية لعام ٢٠٠٢م (١٦) بنكاً، وبلغ متوسط عدد متخذي قرار الاستثمار

المحلي لتلك البنوك من (٢-٤) أشخاص بمتوسط (٣) أشخاص، الأمر الذي قدر به المستجيبون المستهدفون من تلك الفئة بـ (٥٠) شخصاً.

أما المستثمر الفرد، فقد تم توزيع (٨٠) استبانة من خلال توزيعها مباشرة على المستثمرين المتريدين على بورصة عمان بشكل متكرر.

١:٥: ٦: التصميم الإحصائي للدراسة وأساليب تحليل البيانات:

تم استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences -SPSS) في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة، حيث تم اختيار الأساليب المناسبة في التحليل والتي تعتمد أساساً على نوع البيانات المراد تحليلها وعلى أهداف وفرضيات الدراسة. وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية من أجل توظيف البيانات التي تم جمعها لتحقيق أغراض البحث، وفيما يلي الأساليب التي تم استخدامها ومبررات استخدامها كل منها:

تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis):

يهدف أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد إلى ربط أو تقدير العلاقة بين المتغير التابع Dependent Variable وبين المتغيرات المستقلة Independent Variables والتي تؤثر على المتغير التابع أو يوجد علاقة بينها وبين ذلك المتغير وفقاً للمعادلة التالية:

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_5 X_5 + e_i$$

حيث إن:

Y : المتغير التابع؛ وتم التعبير عنه بما يلي:

Y_١ : النموذج الأول: نسبة الالتزام الفعلي بمعايير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية.

Y_٢ : النموذج الثاني: نسبة الالتزام الفعلي بمتطلبات الإفصاح وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية.

X_١ : المتغير المستقل الأول: إجمالي الموجودات (TA).

X_٢ : المتغير المستقل الثاني: عدد المساهمين (No.sh).

X₃ : المتغير المستقل الثالث: معدل المديونية (D).

X₄ : المتغير المستقل الرابع: عمر الشركة في الصناعة (Age).

X₅ : المتغير المستقل الخامس: العائد على حقوق المساهمين (ROE).

أساليب إحصائية وصفية:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية للتعرف على خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه، حيث تم استخدام ما يلي:

أ- **التوزيع التكراري:** كمؤشر لمعرفة عدد التكرار لكل فئة من المتغيرات النوعية وكذلك القيم المختلفة للمتغير الكمي، وقد استخدم في هذه الدراسة للتعرف على خصائص عينة الدراسة، ولقياس مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية.

ب- **الوسط الحسابي:** وباعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية، فقد تم استخدامه في هذه الدراسة كمؤشر لترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر المستجيبين على الاستبانة من فئتي المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي، حيث اعتبر الوسط الحسابي لإجابات المشاركين مؤشراً لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنود المعلومات المتعلقة بمتطلبات الإفصاح الواردة في الاستبانة.

ج- **الانحراف المعياري:** وقد استخدم الانحراف المعياري لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

٣- **اختبار (t):** وذلك لبيان أي فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أهمية كل بند من بنود متطلبات الإفصاح الواردة في الاستبانة، بالنسبة لمجموعة المستثمرين الأفراد والمستثمر المؤسسي في بورصة عمان. أي اختبار الفرق بين متوسطين.

٤- **صدق وثبات الأداة Reliability Coefficient:** وذلك للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات أداة القياس الممثلة بالاستبانة ولمعرفة مدى صدق الاستبانة في قياس المفهوم المراد قياسه فعلاً وهو

متطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية وسيتم في هذه الدراسة استخدام معامل ثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) كونه يستخدم في الأسئلة الموضوعية والمقالية.

وقد بلغ معامل الثبات ألفا للبنود المتعلقة بأهمية بنود الإفصاح عن المعلومات بموجب المعايير المحاسبية ٩٦,١٢% وبموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية ٩٤,٠٩% وهي نسبة مرتفعة كون البنود هنا تمثل متطلبات معايير وليس بنود افتراضية كما بلغ معامل الثبات لأفراد العينة كوحدة واحدة وللاستبانة بشكل عام ٩٧,٢٣% وهي نسبة تدل على مستوى عال من ثبات أداة القياس.

٥- اختبار كاي تربيع **Chi - Square Test**: ويستخدم اختبار كاي تربيع في تحليل البيانات الاسمية (Nominal) ولتحديد وجود علاقة (ارتباط) بين متغيرين مصنفيين (العقلي والشايب، ١٩٩٨، ٢٥٠)، وقد تم استخدام هذا الأسلوب الإحصائي لاختبار ما يلي:

وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الموفر فعلياً في كل من الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية والجزء الخاص بالمبادئ العامة لعرض البيانات المالية وكذلك في الإيضاحات التفسيرية للبيانات المالية والواردة في القوائم المالية للشركات الصناعية ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره بهذا الخصوص بموجب معايير المحاسبة الدولية.

اختبار وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الموفر فعلياً في التقارير المالية ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره بموجب تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

كما وتم اختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الكلي الموفر بشكل عام في التقارير المالية جميعها كوحدة واحدة والصادرة عن الشركات الصناعية محل الدراسة، ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره بهذا الخصوص حسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية العائدة لعام ٢٠٠٢م.

٢:٥ نتائج الدراسة الوصفية

٢:٥ ١: الاستبانة الموزعة على أفراد العينة:

تم توزيع (٥٠) استبانة على متخذي قرارات الاستثمار المحلي في البنوك التجارية لتمثيل المستثمر المؤسسي و(٨٠) استبانة على المستثمرين الأفراد في بورصة عمان وبيّن الجدول رقم (٥-١) عدد الاستبانة الموزعة والمستردة من كل مجموعة، بعد استبعاد غير الصالح منها، حيث لم تتم الإجابة على كثير من البنود فيها وامتناع البعض عن الإجابة، وقد كان لطول الاستبانة دور في ذلك، حيث لم يستطع الباحث تقليص عدد بنود الاستبانة لأقل من ذلك كونها تتعلق بشكل أساسي بنصوص الحد الأدنى لمتطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية:

الجدول رقم (٥-١)

الاستبانة الموزعة والمستردة من المستثمرين الأفراد والمستثمر المؤسسي.

المستجيبين	عدد الاستبانة الموزعة	عدد الاستبانة المستردة	نسبة الاسترداد
المستثمر الفرد	٨٠	٥٩	٧٣,٨%
المستثمر المؤسسي	٥٠	٤٢	٨٤,٠%
المجموع	١٣٠	١٠١	٧٧,٧%

يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الاسترداد قد بلغت حوالي ٧٧,٧%.

وفي هذا الجزء سيتم التعرف على نتائج الدراسة الوصفية المتعلقة بالجزء الخاص بالاستبانة والتي تم القيام بها من خلال الأساليب الإحصائية آنفة الذكر، حيث كانت النتائج الوصفية كما يلي:

٢:٥ ٢: خصائص عينة الدراسة:

١. المؤهل العلمي:

يبين الجدول رقم (٥-٢) نتائج الدراسة المتعلقة بالمؤهل العلمي لعينة الدراسة، وتم تحديد خمسة مستويات للمؤهل العلمي تبدأ من ما دون درجة البكالوريوس إلى درجة الدكتوراه.

الجدول رقم (٢-٥)

المؤهل العلمي لعينة الدراسة

المؤهل	المستثمر المؤسسي		المستثمر الفرد	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
أ. دون البكالوريوس	٣	%٧,٢	٨	%١٣,٥
ب. البكالوريوس	١٩	%٤٥,٢	٢٥	%٤٢,٤
ج. دبلوم عالي	٥	%١١,٩	١	%١,٧
د. ماجستير	١٥	%٣٥,٧	١٦	%٢٧,١
هـ. دكتوراه	-	-	٢	%٣,٤
و. غير مبين (لم يحدد)	-	-	٧	%١١,٩
المجموع	٤٢	%١٠٠	٥٩	%١٠٠

يلاحظ من الجدول رقم (٢-٥) بأن المستوى التعليمي للمستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد يعتبر مرتفعاً، حيث كانت النسبة الأكثر ممن يحملون درجة البكالوريوس وبما نسبته %٤٥,٢ من إجمالي عينة المستثمر المؤسسي و %٤٢,٤ من إجمالي عينة المستثمر الفرد. ونستطيع القول بأن أكثر من %٨٥ من عينة الدراسة سواء من قطاع المؤسسات أو قطاع الأفراد يحملون مؤهلات علمية عالية، وهذا يعني أن عينة الدراسة تمثل الفئة المؤهلة علمياً القادرة على الإجابة عن أسئلة الاستبانة.

٢. عدد سنوات الخبرة في مجال الاستثمار:

يظهر الجدول رقم (٣-٥) نتائج الدراسة المتعلقة بعدد سنوات الخبرة في مجال الاستثمار لعينة الدراسة، وقد تم توزيع سنوات الخبرة إلى خمس فئات تبدأ من أقل من ٥ سنوات وتنتهي إلى (٢٥) سنة فأكثر.

الجدول رقم (٣-٥)

عدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة

المستثمر الفردي		المستثمر المؤسسي		عدد سنوات الخبرة
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
٢٢,٠%	١٣	٣٣,٣%	١٤	أقل من (٥) سنوات
١٥,٣%	٩	٣١,٠%	١٣	من ٥ - أقل من ١٠ سنوات
١٣,٦%	٨	١٦,٧%	٧	من ١٠ - أقل من ١٥ سنة
١١,٨%	٧	١١,٩%	٥	من ١٥ - أقل من ٢٠ سنة
٢٥,٤%	١٥	٧,١%	٣	٢٠ سنة فأكثر
١١,٩%	٧	-	-	غير مبين
١٠٠%	٥٩	١٠٠%	٤٢	المجموع

ويبين هذا الجدول عدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة، وذلك لكل من قطاع المؤسسات والأفراد، حيث بلغت أعلى نسبة ٣٣,٣% لأقل من (٥) سنوات في قطاع المؤسسات، و٢٥,٤% لفئة (٢٠) سنة فأكثر لقطاع الأفراد، في حين تتجه النسب إلى الانخفاض كلما زادت عدد سنوات خبرة المستجيبين على الاستبانة لدى القطاع المؤسسي وأعتقد بأن هذا يدل على أن القطاع المؤسسي الممثل في البنوك التجارية يعتمد على الدماء الشابة عند تعيين الكوادر القائمة على مجالات الاستثمار.

كما وتعكس النسب المبينة في الجدول المذكور تنوعاً كبيراً في سنوات الخبرة لعينة الدراسة سواء من قطاع المؤسسات أو قطاع الأفراد، مما سينعكس إيجابياً على نتائج الدراسة.

٣. التخصص العلمي:

يظهر الجدول رقم (٤-٥) نتائج الدراسة المتعلقة بالتخصص العلمي لعينة الدراسة، وقد تم تقسيم التخصص العلمي إلى خمس فئات، أربعة منها ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة ومجالها، وهي المحاسبة والإدارة والاقتصاد والتمويل، أما الفئة الخامسة فتشمل التخصصات الأخرى.

جدول رقم (٤-٥)

التخصص العلمي لعينة الدراسة

المستثمر الفردي		المستثمر المؤسسي		التخصص العلمي
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
٢٣,٧%	١٤	٤٠,٥%	١٧	أ. محاسبة
١١,٩%	٧	١٦,٦%	٧	ب. إدارة
٦,٨%	٤	٤,٨%	٢	ج. اقتصاد
١٣,٥%	٨	٢٨,٦%	١٢	د. تمويل
٣٢,٢%	١٩	٩,٥%	٤	هـ. أخرى
١١,٩%	٧	-	-	و. غير مبين
١٠٠%	٥٩	١٠٠%	٤٢	المجموع

يبين الجدول رقم (٤-٥) أن التخصص العلمي لغالبية عينة الدراسة ذو علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، ولكل من القطاع المؤسسي وقطاع المستثمرين الأفراد، حيث بلغت النسبة الأعلى ضمن القطاع المؤسسي لتخصص المحاسبة ٤٠,٥% يليها تخصص التمويل والبالغة ٢٨,٦% في حين كانت النسبة الأعلى لقطاع المستثمرين الأفراد من التخصصات الأخرى حيث بلغت النسبة ٣٢,٢% يليها تخصص المحاسبة بنسبة ٢٣,٧%. ويمكن تفسير ارتفاع نسبة التخصصات الأخرى بالنسبة للمستثمرين الأفراد إلى أن قطاع

المستثمرين الأفراد يشمل جميع الفئات الراغبة بالاستثمار على اختلاف تخصصاتها في حين يحدد المستثمر المؤسسي تخصصات معينة عند تعيين مديري ومحلي الاستثمار.

٤. متوسط أعداد القرارات الاستثمارية المتخذة خلال الشهر

يبين الجدول رقم (٥-٥) متوسط أعداد القرارات الاستثمارية التي يتم اتخاذها من قبل أفراد عينة الدراسة خلال الشهر حيث تم تقسيمها إلى خمس فئات أيضاً تبدأ من أقل من (٢٥) قرار وتنتهي إلى ١٠٠ قرار فأكثر.

جدول رقم (٥-٥)

متوسط أعداد القرارات الاستثمارية المتخذة خلال الشهر من قبل عينة الدراسة

المستثمر الفرد		المستثمر المؤسسي		متوسط أعداد القرارات المتخذة
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
٤٢,٤%	٢٥	٥٩,٥%	٢٥	أ. أقل من (٢٥) قرار
٢٨,٨%	١٧	١٦,٧%	٧	ب. من ٢٥ - أقل من ٥٠ قرار
٣,٤%	٢	٧,١%	٣	ج. من ٥٠ - أقل من ٧٥ قرار
٣,٤%	٢	٩,٦%	٤	د. من ٧٥ - أقل من ١٠٠ قرار
١٠,٢%	٦	٧,١%	٣	هـ. ١٠٠ قرار فأكثر
١١,٨%	٧	-	-	و. غير مبين
١٠٠%	٥٩	١٠٠%	٤٢	المجموع

يبين الجدول رقم (٥-٥) أن النسبة الأكبر لقطاع المستثمر المؤسسي تركزت في فئة أقل من (٢٥) قرار شهرياً وبنسبة ٥٩,٥%، يليها فئة من ٢٥ إلى أقل من ٥٠ قرار وبنسبة ١٦,٧% وكذلك الحال بالنسبة للمستثمرين الأفراد حيث كانت النسبة الأكبر من فئة أقل من (٢٥) قرار والبالغة ٤٢,٤% يليها الفئة من ٢٥ إلى أقل

من ٥٠ قرار بنسبة ٢٨,٨% ويمكن تفسير هذه النسب المرتفعة لأعداد القرارات الأقل إلى أن المستثمر المؤسسي غالباً ما يستثمر بمبالغ كبيرة ويحتفظ بأسهم الشركات الصناعية لأغراض أخرى غير المتاجرة أهمها الاستثمارات المتاحة للبيع (Available for Sale) وبالتالي فإن الاهتمام ينصب لديهم على حجم وطبيعة عمليات الاستثمار وليس تكرارها.

٣: ٢:٥ الأهمية النسبية لبندود متطلبات الإفصاح في التقارير المالية

السنوية بموجب معايير المحاسبة الدولية.

للتعرف على أهمية البنود المتعلقة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية المدرجة في السوقين الأول والثاني في بورصة عمان بموجب معايير المحاسبة الدولية النافذة من وجهة نظر أفراد العينة جميعها كوحدة واحدة عند اتخاذ قرار الاستثمار تم إعداد قائمة تحتوي على (٦٢) بنداً تمثل متطلبات الإفصاح الرئيسية والمتعلقة مباشرة بالقطاع الصناعي في الأردن والتي تم اشتقاقها من معايير المحاسبة الدولية ومؤشر الإفصاح الذي تم اعتماده من تلك المعايير، حيث تم تصنيف إجابات أفراد العينة في خمسة بدائل تدرجت من غير مهم إلى مهم جداً، ويبين الجدول رقم (٥-٦) الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة الدولية من خلال الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل بند مرتبة تنازلياً حسب الأهمية:

الجدول رقم (٦-٥)

الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية بموجب معايير المحاسبة الدولية مرتبة تنازلياً وفقاً لآراء أفراد العينة جميعها كوحدة واحدة.

الرقم	البند	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية النسبية للإفصاح
١	الإفصاح عن المكونات الأساسية للميزانية.	٤,٦٨	٠,٥٠٩	مهم جداً
٢	الإفصاح عن المكونات الأساسية لقائمة الدخل.	٤,٥٧	٠,٧١٢	مهم جداً
٣	بيان عدم مقدرة الشركة على الاستمرارية.	٤,٥٤	٠,٧٠٢	مهم جداً
٤	الإفصاح فيما إذا كانت الشركة تتمثل بمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد بياناتها.	٤,٣٧	٠,٧٧٨	مهم
٥	مقارنة المعلومات الرقمية في البيانات المالية مع الفترة السابقة.	٤,٣٥	٠,٧٠٤	مهم
٦	عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل وغير المدفوعة بالكامل.	٤,٣٤	٠,٦٢١	مهم
٧	الحقوق والالتزامات والقيود الخاصة لكل فئة من رأس المال المساهم بما في ذلك القيود على توزيعات الأرباح.	٤,٣٣	٠,٦٥	مهم
٨	الإفصاح عن حصة السهم من الأرباح ومكوناتها الأساسية.	٤,٣٢	٠,٨٠٦	مهم

٩	عدد الأسهم المصرح بها لكل فئة من رأس المال المساهم.	٤,٢٩	٠,٦٩٨	مهم
١٠	تكاليف الاقتراض وكيفية معالجتها.	٤,١٩	٠,٧٣٤	مهم
١١	الإفصاح عن المكونات الأساسية لقائمة التدفق النقدي.	٤,١٩	٠,٩٤٦	مهم
١٢	وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين.	٤,١٧	٠,٧٦٢	مهم
١٣	الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وبيان طبيعة تلك الأحداث وتقدير للآثار المالية لها.	٤,١٣	٠,٨٠٨	مهم
١٤	تصنيف الموجودات والالتزامات في الميزانية إلى (متداول/ غير متداول).	٤,١٢	٠,٨٣٦	مهم
١٥	الثبات في عرض وتصنيف البنود للعمليات المالية من فترة لأخرى.	٤,١٠	٠,٨٦٣	مهم
١٦	الإفصاح عن المكونات الأساسية لقائمة التغير في حقوق الملكية.	٤,٠٨	٠,٩٩٢	مهم

١٧	الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة عن شراء وبيع الشركات التابعة والمنشآت التجارية الأخرى	٤,٠٥	٠,٨٠٠	مهم
١٨	الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بمعدل الفائدة والائتمان والعملية والسوق والتدفق النقدي والسيولة بالنسبة للأدوات المالية.	٤,٠٤	٠,٧٣٤	مهم
١٩	الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات في العقارات.	٤,٠٣	٠,٨٤٦	مهم
٢٠	إيضاحات تتضمن قائمة بالاستثمارات في الشركات الزميلة.	٤,٠٣	٠,٧٤١	مهم
٢١	قيمة المخزون المرهونة كضمان للالتزامات.	٤,٠٢	٠,٨٦٠	مهم
٢٢	خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية.	٤,٠١	٠,٧٤٢	مهم
٢٣	الإفصاح عن التدفقات النقدية من الفوائد وأرباح الأسهم.	٣,٩٩	٠,٧٨٠	مهم

مهم	٠,٨٤٢	٣,٩٧	الإفصاح عن المبالغ الدائنة والمدينة للمنشأة الأم والشركات التابعة والزميلة.	٢٤
مهم	٠,٧٩٣	٣,٩٧	الإفصاح عن المبالغ المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية عند إعادة قياس الأدوات المالية المتوفرة للبيع بمقدار القيمة العادلة.	٢٥
مهم	٠,٨٥٢	٣,٩٦	الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة للاعتراف بالإيراد.	٢٦
مهم	٠,٧٧٩	٣,٩٥	إيضاحات حول الاستثمارات طويلة الأجل في المنشآت التابعة من حيث طبيعة العلاقة مع الشركة التابعة.	٢٧
مهم	٠,٧٨٣	٣,٩٥	دخل ومصروف الاستثمارات العقارية.	٢٨
مهم	٠,٨٧٤	٣,٩٤	الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها.	٢٩
مهم	٠,٨١٤	٣,٩٤	عرض تحليل للمصاريف حسب طبيعتها أو وظيفتها.	٣٠
مهم	٠,٧٥٧	٣,٩٢	خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المعترف بها في بيان الدخل خلال الفترة.	٣١
مهم	٠,٧٣١	٣,٩٢	الأحداث والظروف التي أدت للاعتراف بخسائر الانخفاض في قيمة الموجودات.	٣٢

مهم	٠,٧٩١	٣,٩٢	عرض المعلومات الأساسية عن المشروع (اسم المشروع، تاريخ الميزانية، عملة التقرير، الدقة المستخدمة في عرض الأرقام).	٣٣
مهم	٠,٨١٨	٣,٩١	الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، وإذا تعذر ذلك الإفصاح عن هذه الحقيقة.	٣٤
مهم	٠,٨٤٣	٣,٩٠	إيضاحات تتعلق بالمطلوبات المحتملة في تاريخ الميزانية، مع تقدير الأثر المالي لها.	٣٥
مهم	٠,٨١٠	٣,٩٠	الإفصاح عن المطلوبات المتداولة في صلب الميزانية بشكل منفصل.	٣٦
مهم	٠,٩١٣	٣,٨٧	الإفصاح ضمن الإيضاحات عن تفاصيل تتعلق بالممتلكات والمصانع والمعدات من حيث الإضافات والاستبعادات والهلاك المتراكم.	٣٧
مهم	٠,٨٥٦	٣,٨٧	وصف أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية، متضمنة سياسة التحوط لكل نوع رئيسي من العمليات المتحوط لها.	٣٨
مهم	٠,٨٦١	٣,٨٧	الإفصاح عن الموجودات المتداولة في صلب الميزانية بشكل منفصل.	٣٩
مهم	٠,٨٤٩	٣,٨٦	الإفصاح عن طبيعة ومبالغ البنود غير العادية الواردة في قائمة الدخل.	٤٠
مهم	٠,٨٠٩	٣,٨٥	وصف التحوط المتعلق بالقيمة العادلة والتدفق النقدي وطبيعة المخاطر المتحوط لها.	٤١

مهم	٠,٨٩٧	٣,٨٣	الإفصاح عن البنود غير العادية في قائمة التدفقات النقدية.	٤٢
مهم	٠,٨٦٠	٣,٨٠	الإفصاح عن القيم المسجلة به المخزون بصورة منفصلة (مواد خام، إنتاج تحت التشغيل، البضاعة الجاهزة).	٤٣
مهم	٠,٨٧٣	٣,٧٦	الإفصاح عن العلاقات بين الأطراف ذات العلاقة)، أي عند وجود قدرة لأحد الأطراف على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه في صنع القرارات المالية أو التشغيلية.	٤٤
مهم	٠,٩٤٤	٣,٧٦	الإفصاح عن العمليات غير المستمرة (المتوقفة).	٤٥
مهم	٠,٩٠٧	٣,٧٥	الإفصاح عن التغيير في التقديرات المحاسبية.	٤٦
مهم	٠,٨٣٥	٣,٧٣	الإفصاح عن تكاليف المخزون.	٤٧
مهم	٠,٨٩٧	٣,٧٣	إيضاحات حول عقود الإيجار التمويلي والتشغيلي متضمنة الشروط المتعلقة بها والإيرادات والمصاريف المترتبة عليها.	٤٨
مهم	٠,٨٤٩	٣,٧١	عرض معلومات وصفية (سردية) مقارنة عن السنة السابقة.	٤٩

٥٠	تصنيف الموجودات والالتزامات في الميزانية حسب سيولتها دون تفصيلها إلى متداول وغير متداول.	٣,٦٩	٠,٩٢٢	مهم
٥١	الإفصاح عن طبيعة وقيمة المنح الحكومية المعترف بها في القوائم المالية وبيان المساعدات الحكومية التي استفاد منها المشروع.	٣,٦٥	٠,٨٩٢	مهم
٥٢	الإفصاح عن إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار والقيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار المستحقة القبض في تاريخ الميزانية لمختلف الفترات.	٣,٦٢	٠,٨٣٥	مهم
٥٣	مصروف ضريبة الدخل وشرح العلاقة بين مصروف الضريبة والربح المحاسبي.	٣,٦٢	٠,٩٢٦	مهم
٥٤	إيضاحات حول الأصول غير الملموسة من حيث الاستبعادات والإضافات والهلاك المتراكم والتغيرات عليها.	٣,٦١	٠,٨٢	مهم
٥٥	الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية الناتجة عن ضرائب الدخل.	٣,٥٨	٠,٨٣٤	مهم
٥٦	بيان المعالجة المحاسبية المستخدمة في تصحيح الأخطاء الأساسية.	٣,٥٧	٠,٩٦٣	مهم
٥٧	فروقات أسعار الصرف.	٣,٥٢	٠,٩٣٤	مهم
٥٨	الإفصاح عن مصروف منافع نهاية الخدمة للموظفين.	٣,٤٩	٠,٩٩٦	متوسط الأهمية

متوسط الأهمية	٠,٩٣٣	٣,٤٧	تكاليف البحث والتطوير.	٥٩
متوسط الأهمية	٠,٨٥٣	٣,٤٣	الإفصاح والتقرير عن القطاعات على أساس قطاعات العمل والقطاعات الجغرافية.	٦٠
متوسط الأهمية	٠,٩٤٠	٣,٤١	إيضاحات تتعلق بمخصصات نهاية الخدمة للموظفين وأية إضافات تمت عليها والمبالغ المستعملة منها.	٦١
متوسط الأهمية	١,٠١٨	٣,٢٤	الإفصاح عن العمليات التي لا تتطلب استخدام نقدية أو ما يعادلها.	٦٢

يتبين من النتائج الواردة في الجدول رقم (٥-٦) أن الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية بموجب معايير المحاسبة الدولية عند اتخاذ القرار الاستثماري وفقاً لآراء أفراد العينة ككل من فئتي المستثمرين الأفراد والمستثمر المؤسسي تراوحت بين متوسط الأهمية والمهم جداً بشكل عام.

وقد كان أعلى متوسط لبنود الإفصاح عن المكونات الأساسية للميزانية وقائمة الدخل وبيان مقدرة الشركة على الاستمرارية والتي زادت متوسطاتها عن (٤,٥) درجة من أصل المقياس النسبي المعتمد في الدراسة والبالغ حده الأعلى (٥) درجات. كما حصلت معظم بنود متطلبات الإفصاح على أهمية نسبية (مهم) وبلغ عدد تلك البنود (٥٤) بنداً، في حين كانت (٥) بنود ذات أهمية متوسطة وهي تتعلق بالإفصاح عن مصروف نهاية الخدمة للموظفين وتكاليف البحث والتطوير والإفصاح والتقرير عن القطاعات والإفصاح عن العمليات التي لا تتطلب استخدام نقدية أو ما يعادلها ويبين الجدول أن الانحراف المعياري لكل بند من البنود أعلاه كان منخفضاً حيث كان أقل من (١) لغالبية البنود مما يشير إلى توافق نسبي لآراء أفراد العينة حول أهمية هذه البنود. وتعتبر هذه النتيجة متوقعة نظراً لكون متطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة الدولية تمثل الحد الأدنى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات.

٢:٥: الأهمية النسبية لبند متطلبات الإفصاح في التقارير المالية

السنوية الواردة في تعليمات هيئة الأوراق المالية.

كما تم إعداد قائمة تحتوي على (٣٣) بنداً تمثل متطلبات الإفصاح بموجب تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية مع مراعاة أن تكون تلك البنود من غير تلك المشمولة في معايير المحاسبة الدولية. وتم تصنيف إجابات أفراد العينة إلى خمس إجابات تراوحت من غير مهم إلى مهم جداً، ويبين الجدول رقم (٥-٧) الأهمية النسبية لتلك المتطلبات من خلال الوسط الحسابي والانحراف المعياري مرتبة تنازلياً.

جدول رقم (٥-٧)

الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية مرتبة تنازلياً وفقاً لآراء أفراد العينة جميعها كوحدة واحدة.

الرقم	البند	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية النسبية للإفصاح
١	قرارات مجلس الإدارة المؤثرة في التصفية الاختيارية.	٤,٤٨	٠,٧٠١	مهم
٢	قرارات مجلس الإدارة المؤثرة في توزيع الأرباح.	٤,٤٥	٠,٦٥٥	مهم
٣	توقف الشركة أو أحد فروعها أو مصانعها أو الشركات التابعة لها عن العمل.	٤,٣٩	٠,٨١٢	مهم
٤	البيانات المالية السنوية للشركة مدققة من مدققي حساباتها.	٤,٣٩	٠,٧٧٤	مهم

٥	قرارات مجلس الإدارة المؤثرة في الشروع في الاندماج.	٤,٣٦	٠,٧٢٩	مهم
٦	الإفصاح عن الأمور الجوهرية والأحداث الهامة والتي تؤثر على موجودات الشركة والالتزامات المترتبة عليها.	٤,٣٤	٠,٨٣٥	مهم
٧	قرارات الهيئة العامة للشركة.	٤,٣٤	٠,٧٤٨	مهم
٨	أية دعاوى أقامتها الشركة أو أقيمت عليها وذات أثر مادي.	٤,٣٢	٠,٧٣٧	مهم
٩	التطورات المستقبلية الهامة، متضمنة أي توسعات أو مشروعات جديدة والخطة المستقبلية للشركة لسنة قادمة.	٤,٣٢	٠,٧٣٤	مهم
١٠	التغيرات في ملكية أسهم الشركة التي تحدث تغييراً في السيطرة عليها.	٤,٢٦	٠,٧٩٨	مهم
١١	الإنجازات التي حققتها الشركة مدعومة بالأرقام، ووصف للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية.	٤,٢٦	٠,٧٤٤	مهم
١٢	الوضع التنافسي للشركة وحصتها في السوق المحلي والخارجي.	٤,٢٥	٠,٧٥٤	مهم
١٣	الإفصاح عن هيكل رأس المال.	٤,١٨	٠,٧٥٤	مهم

١٤	قرارات مجلس الإدارة المؤثرة في التغيرات في الاستثمارات الرأسمالية.	٤,١٨	٠,٨١٧	مهم
١٥	إقرار من مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.	٤,١٧	٠,٨٣٣	مهم
١٦	السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية.	٤,١٦	٠,٨٦١	مهم
١٧	بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم.	٤,١٤	٠,٧٦٢	مهم
١٨	قرارات مجلس الإدارة المؤثرة في إصدار أوراق مالية جديدة.	٤,١٣	٠,٨٩١	مهم
١٩	الصفقات الكبيرة التي تعقدتها الشركة وإلغاء مثل هذه الصفقات.	٤,٠١	٠,٨٤٣	مهم
٢٠	العقود والمشاريع والارتباطات المعقودة مع رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في الشركة.	٣,٩٥	٠,٨٤١	مهم

مهم	٠,٨٣٥	٣,٩٤	وصف لأية حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة، ووصف لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية ولها أثر مادي على عمل الشركة.	٢١
مهم	٠,٨٩١	٣,٨٧	بيان بعدد الأوراق المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي من أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا وأقاربهم.	٢٢
مهم	٠,٩١٨	٣,٨٤	درجة الاعتماد على موردين محددين و/أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً، في حال كون ذلك يشكل ١٠% فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات على التوالي.	٢٣
مهم	٠,٩١٨	٣,٧٦	وصف لأنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافية وحجم الاستثمار الرأسمالي وعدد الموظفين في كل منها.	٢٤
مهم	٠,٩٨١	٣,٧٤	الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة.	٢٥
مهم	٠,٩٩٣	٣,٧١	بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا.	٢٦
مهم	١,٠٣٥	٣,٦٤	وصف منتجات الشركة.	٢٧
مهم	٠,٩٦٣	٣,٥٧	مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.	٢٨
متوسط الأهمية	٠,٨٦٤	٣,٣٧	الهيكل التنظيمي للشركة وسياسة التعيين فيها.	٢٩

متوسط الأهمية	١,٠٨٧	٣,٣٠	كلمة رئيس مجلس الإدارة.	٣٠
متوسط الأهمية	١,٠٠٥	٣,٣٠	بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة مفصلة حسب الجهات التي دفعت لها.	٣١
متوسط الأهمية	٠,٩٨٠	٣,٠٠	مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة ومقدار أتعاب أية خدمات أخرى تلقاها المدقق.	٣٢
متوسط الأهمية	١,٠١٥	٢,٩٨	مساهمة الشركة في خدمة البيئة والمجتمع المحلي.	٣٣

يتبين من الجدول رقم (٧-٥) أن الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية بموجب التعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري لفتني العينة من الأفراد والمستثمر المؤسسي كانت ولجميع البنود مهمة باستثناء (٥) بنود كانت متوسطة الأهمية.

وقد احتلت قرارات مجلس الإدارة المتعلقة بقرارات التصفية الاختيارية وتلك المؤثرة في توزيع الأرباح وحالات توقف الشركة أو أحد فروعها عن العمل والبيانات المالية للشركة مدققة من مدقق حساباتها أعلى أهمية نسبية حيث كان لها أعلى متوسطات حسابية. بينما شملت البنود التي كان لها أهمية متوسطة من وجهة نظر أفراد العينة ككل، كلاً من الهيكل التنظيمي للشركة وسياسة التعيين فيها وكلمه رئيس مجلس الإدارة وبياناً بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة مفصلة حسب الجهات التي دفعت لها ومقدار أتعاب التدقيق للشركة ومساهمة الشركة في خدمة البيئة والمجتمع المحلي.

وكما أظهرت النتائج الواردة في الجدول المذكور بأن هناك توافقاً نسبياً في آراء أفراد العينة ككل حول أهمية هذه البنود وذلك من خلال انخفاض الانحراف المعياري لتلك البنود، حيث لم يتجاوز الانحراف المعياري مقدار (١) لغالبية البنود.

هذا، وقد تم إدراج (٣) أسئلة تتعلق بمجالات إفصاح أخرى غير تلك الواردة في تعليمات هيئة الأوراق المالية ويتعلق السؤال الأول بمدى أهمية وجود موقع إلكتروني على الإنترنت للشركة لنشر بياناتها السنوية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البند (٣,٧٠) وبانحراف معياري (١,٠٩١)، أما السؤال الثاني فهو يتعلق

بمدى أهمية الإفصاح عن القيم العادلة أو المدى الذي تقع فيه القيم العادلة للموجودات طويلة الأجل للشركة حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البند (٣,٨١) وانحراف معياري (٠,٨٣٧) وبلغت الأهمية النسبية للسؤال الثالث (٣,٨٩) وانحراف معياري (٠,٩٤٨) ويتعلق بمدى أهمية نشر أي معلومات وأخبار جديدة عن الشركة على الموقع الإلكتروني أولاً بأول، مما يعني اهتمام المستثمرين بشقيهم المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي بأهمية تلك البنود والتي تشير إلى حاجتهم واهتمامهم لمواكبة التطورات التكنولوجية من خلال متابعة أخبار الشركات عبر الإنترنت، وكذلك اهتمامهم بالتعرف على تقدير للقيمة العادلة للموجودات الثابتة.

٢:٥: ٥: درجة الإفصاح الموفرة في التقارير المالية السنوية

للشركات الصناعية المدرجة في السوقين الأول والثاني في بورصة عمان وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

للتعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في السوقين الأول والثاني في بورصة عمان بمتطلبات الإفصاح في كل من معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية، تم اعتماد مؤشر إفصاح (Disclosure Index) من واقع معايير المحاسبة الدولية النافذة حسب تصنيف مؤسسة (Deloitte Touche Tohmatsu)^(١٣) والمنشور على شبكة الإنترنت بعد إجراء التعديلات التي رآها الباحث ضرورة لتلائم واقع القطاع الصناعي في الأردن، والبالغ عددها (٣٤) معياراً من أصل (٤١) معياراً حتى نهاية عام ٢٠٠٢م حيث تم تحليل التقارير السنوية للشركات الصناعية التي لها تقارير سنوية منشورة لعام ٢٠٠٢م، ومدرجة في البورصة في ذلك العام، وقد بلغ عددها (٦٦) شركة.

(١٣) <http://www.IASplus.com/fs/iaschkol.pfd>

وقد تم احتساب مستوى الالتزام بمتطلبات الإفصاح في كل من معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية من خلال النسبة التالية:

$$\text{نسبة الالتزام بالإفصاح (لكل شركة)} = \frac{\text{عدد البنود التي تم الإفصاح عنها فعلياً}}{\text{عدد بنود الإفصاح التي تنطبق على الشركة}} \times 100\%$$

ويبين الجدول رقم (٨-٥) نسبة الإفصاح الفعلي الموفر من قبل الشركات الصناعية الداخلة في الدراسة وفق معايير المحاسبة الدولية مرتبة تنازلياً:

جدول رقم (٨-٥)

درجة الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية المدرجة في السوقين الأول والثاني لعام ٢٠٠٢م وفق معايير المحاسبة الدولية مرتبة تنازلياً.

الرقم	اسم الشركة	رمز رويتر	نسبة الالتزام بالإفصاح
١	مصانع الإسمنت الأردنية	JOCM	%٩٤,٣٤
٢	المتحدة للصناعات الزجاجية	UNGI	%٩٣,٧٥
٣	مناجم الفوسفات الأردنية	JOPH	%٨٨,٩٨
٤	الوطنية للصناعات النسيجية والبلاستيكية	NATT	%٨٨,٢٤
٥	البوتاس العربية	APOT	%٨٦,٧٨
٦	الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	ELZA	%٨٦,٣٦
٧	الوطنية للدواجن	NATP	%٨٦,٢٥

٨	المصانع العربية الدولية للأغذية والاستثمار	AIFF	%٨٤,٧٢
٩	العربية لصناعة المواسير المعدنية	ASPM	%٨٤,٦٢
١٠	حديد الأردن	JOST	%٨٤,٥٤
١١	مصفاة البترول الأردنية	JOPT	%٨٤,٠١
١٢	الموارد الصناعية الأردنية	JOIR	%٨٣,٨١
١٣	الدولية لصناعة السيليكا	SLCA	%٨٣,٥٨
١٤	الصناعية التجارية الزراعية/ الإنتاج	ICAG	%٨٣,٣٣
١٥	مصانع الزيوت النباتية الأردنية	JVOI	%٨٢,٧٦
١٦	السلفوكيماويات الأردنية	JOSL	%٨٢,٧٢
١٧	مصانع المنظفات الكيماوية العربية	ACDT	%٨٢,٣٥
١٨	الدولية لإنتاج الأقمشة.	ITEX	%٨٢,٣٥
١٩	الأردنية للصناعات الخشبية/ جوايكو.	WOOD	%٨٢,١٤
٢٠	أمانة للاستثمارات الزراعية الصناعية.	AMAN	%٨١,٨٢
٢١	مصانع الورق والكرتون الأردنية.	JOPC	%٨١,٧١
٢٢	الوطنية لصناعة الألمنيوم.	NATA	%٨١,٦١
٢٣	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها.	JPPC	%٨١,٢٥
٢٤	العالمية الحديثة للزيوت النباتية.	UMIC	%٨١,٠١
٢٥	الدباغة الأردنية.	JOTN	%٨٠,٦١

٢٦	الوطنية لصناعة الكلورين	NATC	%٨٠,٢٣
٢٧	مصانع الأجواخ الأردنية	JOWM	%٧٩,٧٩
٢٨	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	RMCC	%٧٩,٣١
٢٩	الصناعات الهندسية العربية	AREN	%٧٨,٩٥
٣٠	العربية للاستثمار والتجارة الدولية	AIIT	%٧٨,٧٥
٣١	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيمائية والمستلزمات الطبية.	MPHA	%٧٨,٧٥
٣٢	العامة لتعدين	GENM	%٧٨,٣٠
٣٣	الدولية للاستثمارات الطبية	ICMI	%٧٨,٢٦
٣٤	العربية لصناعة الأدوية	APHA	%٧٨,١٠
٣٥	الأردنية لصناعة الأنايب	JOPI	%٧٨,٠٥
٣٦	الصناعات الدوائية المتطورة	ADPH	%٧٧,٧٨
٣٧	الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو	INMJ	%٧٧,٣٣
٣٨	العصرية للصناعات الغذائية والزيت النباتية	MFID	%٧٧,٣٣
٣٩	الصناعات الكيمائية الأردنية	JOIC	%٧٦,٨٣
٤٠	الألبان الأردنية	JODA	%٧٦,٧٤

٤١	دار الدواء للتنمية والاستثمار	DADI	%٧٦,٧٠
٤٢	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيمائية	APHC	%٧٦,٤٧
٤٣	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية الثقيلة.	MECE	%٧٦,١٩
٤٤	التنقيب للصناعات الإنشائية	ATTA	%٧٥,٩٠
٤٥	دار الغذاء	NDAR	%٧٥,٨٦
٤٦	الصناعات الصوفية	WOOL	%٧٥,٦٨
٤٧	الأردنية لصناعات الصوف الصخري	JOWL	%٧٥,٦٤
٤٨	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك المعدنية	WIRE	%٧٥,٠٠
٤٩	رم علاء الدين للصناعات الهندسية	IENG	%٧٥,٠٠
٥٠	الاستثمارات العامة	GENI	%٧٤,٧٤
٥١	العالمية للصناعات الكيمائية	UNIC	%٧٤,٤٢
٥٢	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	PERL	%٧٣,٨١
٥٣	الدخان والسجائر الدولية	ITCC	%٧٣,٧٩
٥٤	الوطنية لصناعة الصلب	NAST	%٧٣,٤٩
٥٥	اتحاد الصناعات الكيمائية والزيوت النباتية	UCVO	%٧٣,٠٨
٥٦	مصانع الخزف الأردنية	JOCP	%٧٢,٥٣
٥٧	الدولية للصناعات الخزفية	ICER	%٧٢,٣٧

٥٨	الرازي للصناعات الدوائية	RAZI	%٦٩,٦٢
٥٩	العالمية لصناعة البصريات والسمعيات	INOH	%٦٩,٢٣
٦٠	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر	UTOB	%٦٨,٨٢
٦١	الاتحاد للصناعات المتطورة	UADI	%٦٨,٦٠
٦٢	العربية للصناعات الكهربائية	AEIN	%٦٨,٤٨
٦٣	العربية لصناعة الألمنيوم / أرال	AALU	%٦٧,٠٦
٦٤	الكابلات الحديثة	JNCC	%٦٥,٨٥
٦٥	الإقبال للطباعة والتغليف	EKPC	%٦٥,١٢
٦٦	العربية لتصنيع وتجارة الورق	APCT	%٦١,٨٤

يتبين من دراسة الجدول رقم (٨-٥) ما يلي:

كانت أعلى نسبة التزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية والموفرة في التقارير المالية لعام ٢٠٠٢م لشركة مصانع الإسمنت الأردنية، حيث بلغت (٩٤,٣٤%) تليها الشركة المتحدة للصناعات الزجاجية بنسبة (٩٣,٧٥%).

كانت أقل نسبة التزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية الموفرة في التقارير المالية السنوية لعام ٢٠٠٢م لشركة الإقبال للطباعة والتغليف وبنسبة (٦٥,١%) والشركة العربية لتصنيع وتجارة الورق بنسبة (٦١,٨٤%).

يلاحظ ارتفاع نسبة الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية في التقارير المالية السنوية للشركات المذكورة آنفاً لعام ٢٠٠٢م حيث بلغ عدد الشركات التي توفر نسبة التزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية بنسبة

(٧٥%) فأكثر من تلك المتطلبات (٤٩) شركة من أصل (٦٦) شركة داخلية في الدراسة وبما نسبته (٧٤,٢%) من عدد الشركات المدرجة في السوقين الأول والثاني في بورصة عمان وهي نسبة مرتفعة.

٢:٥ درجة الإفصاح الموفرة في التقارير المالية السنوية

للشركات الصناعية المدرجة في السوقين الأول والثاني في بورصة عمان وفق تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

جدول رقم (٩-٥)

درجة الإفصاح الموفرة في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية المدرجة في السوقين الأول والثاني في بورصة عمان وفق تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية

الرقم	اسم الشركة	رمز رويتر	نسبة الالتزام بالإفصاح
١	دار الدواء للتنمية والاستثمار	DADI	٩٧,٣٠%
٢	مصانع المنظفات الكيماوية العربية	ACDT	٩٧,١٤%
٣	العربية لصناعة الألمنيوم / أرال	AALU	٩٧,٠٦%
٤	الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	ELZA	٩٦,٩٧%
٥	الموارد الصناعية الأردنية	JOIR	٩٦,٩٧%
٦	الوطنية للصناعات النسيجية والبلاستيكية	NATT	٩٤,٤٤%
٧	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	PERL	٩٤,٢٩%
٨	الوطنية للدواجن	NATP	٩٣,٩٤%
٩	الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو	INMJ	٩٣,١٠%

١٠	البوتاس العربية	APOT	%٩٢,٣١
١١	مصفاة البترول الأردنية	JOPT	%٩١,١٨
١٢	الوطنية لصناعة الألمنيوم	NATA	%٩١,١٨
١٣	الأردنية للصناعات الخشبية/ جوايكو	WOOD	%٩١,١٨
١٤	الدباغة الأردنية	JOTN	%٩٠,٩١
١٥	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية	MPHA	%٩٠,٩١
١٦	الوطنية لصناعة الصلب	NAST	%٩٠,٦٣
١٧	الصناعية التجارية الزراعية /الإنتاج	ICAG	%٨٨,٨٩
١٨	مناجم الفوسفات الأردنية	JOPH	%٨٨,٨٩
١٩	الوطنية لصناعة الكلورين	NATC	%٨٨,٥٧
٢٠	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	RMCC	%٨٨,٥٧
٢١	مصانع الأجواخ الأردنية	JOWM	%٨٨,٢٤
٢٢	الدخان والسجائر الدولية	ITCC	%٨٧,٨٨
٢٣	حديد الأردن	JOST	%٨٧,٨٨
٢٤	الصناعات الكيماوية الأردنية	JOIC	%٨٧,٥٠
٢٥	الاتحاد للصناعات المتطورة	UADI	%٨٥,٢٩
٢٦	العربية لصناعة الأدوية	APHA	%٨٤,٢١

٢٧	دار الغذاء	NDAR	%٨٣,٧٨
٢٨	الإقبال للطباعة والتغليف	EKPC	%٨٣,٣٣
٢٩	مصانع الخزف الأردنية	JOCF	%٨٢,٨٦
٣٠	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر	UTOB	%٨٢,٣٥
٣١	مصانع الورق والكرتون الأردنية	JOPC	%٨١,٨٢
٣٢	الأردنية لصناعات الصوف الصخري	JOWL	%٨١,٢٥
٣٣	العربية لصناعة المواسير المعدنية	ASPM	%٨٠,٠٠
٣٤	الألبان الأردنية	JODA	%٧٩,٤١
٣٥	مصانع الزيوت النباتية الأردنية	JVOI	%٧٩,٤١
٣٦	المصانع العربية الدولية للأغذية والاستثمار	AIFF	%٧٩,٣١
٣٧	المتحدة للصناعات الزجاجية	UNGI	%٧٩,١٧
٣٨	العالمية للصناعات الكيماوية	UNIC	%٧٨,٧٩
٣٩	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية والثقيلة.	MECE	%٧٨,٧٩
٤٠	العامة للتعيين	GENM	%٧٧,١٤
٤١	الاستثمارات العامة	GENI	%٧٧,١٤
٤٢	مصانع الإسمنت الأردنية	JOCM	%٧٧,١٤
٤٣	اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية.	UCVO	%٧٧,١٤

٤٤	العربية للاستثمار والتجارة الدولية	AIIT	%٧٦,٧
٤٥	العالمية لصناعة البصريات والسمعيات	INOH	%٧٦,٤٧
٤٦	الأردنية لصناعة الأنابيب	JOPI	%٧٥,٧٦
٤٧	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيمائية	APHC	%٧٥,٧٦
٤٨	العالمية الحديثة للزيوت النباتية	UMIC	%٧٥,٧٦
٤٩	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	JPPC	%٧٥,٧٦
٥٠	الصناعات الدوائية المتطورة	ADPH	%٧٥,٠٠
٥١	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك المعدنية	WIRE	%٧٣,٥٣
٥٢	الرازي للصناعات الدوائية	RAZI	%٧٣,٥٣
٥٣	أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية	AMAN	%٧٢,٧٣
٥٤	العصرية للصناعات الغذائية والزيوت النباتية	MFID	%٧١,٧٩
٥٥	الدولية للصناعات الخزفية	ICER	%٦٨,٧٥
٥٦	الكابلات الأردنية الحديثة	JNCC	%٦٦,٦٧
٥٧	رم علاء الدين للصناعات الهندسية	IENG	%٦٤,٥٢
٥٨	الدولية لإنتاج الأقمشة	ITEX	%٦٢,٥٠
٥٩	الدولية لصناعة السيليكا	SLCA	%٦٠,٦١

٦٠	السلفوكيماويات الأردنية	JOSL	٥٨,٨٢%
٦١	العربية للصناعات الكهربائية	AEIN	٥٥,٨٩%
٦٢	الصناعات الصوفية	WOOL	٥٣,١٣%
٦٣	الدولية للاستثمارات الطبية	ICMI	٥٠,٠٠%
٦٤	التنقيب للصناعات الإنشائية	ATTA	٥٠,٠٠%
٦٥	الصناعات الهندسية العربية	AREN	٤٧,٠٦%
٦٦	العربية لتصنيع وتجارة الورق	APCT	٣٣,٣٣%

يتبين من دراسة الجدول رقم (٩-٥) ما يلي:

بلغت أعلى نسبة التزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في تعليمات هيئة الأوراق والمؤفورة في التقارير المالية السنوية لعام ٢٠٠٢م لشركة دار الدواء للتنمية والاستثمار، حيث بلغت (٩٧,٣٠%) يليها شركة مصانع المنظفات الكيماوية العربية ونسبة (٩٧,١٤%).

كانت أقل نسبة التزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في تعليمات هيئة الأوراق المالية للشركة العربية لتصنيع وتجارة الورق بنسبة (٣٣,٣٣%) يليها شركة الصناعات الهندسية العربية بنسبة (٤٧,٠٦%).

يلاحظ الفروقات الكبيرة في نسبة الالتزام الفعلية في متطلبات الإفصاح الواردة في تعليمات هيئة الأوراق المالية بين الشركات، حيث كان الفرق بين أكثر شركة ملتزمة بتوفير متطلبات الإفصاح، وأقل شركة التزمت بتوفير تلك المتطلبات بما نسبته (٦٣,٩٧%) بين تلك الشركتين الأمر الذي يدل على الاختلافات الجوهرية في تلبية تلك المتطلبات.

يلاحظ أن هناك (٥٠) شركة وفرت تقاريرها السنوية ما نسبته ٧٥% فأكثر من متطلبات الإفصاح الواردة

في تعليمات هيئة الأوراق المالية من أصل (٦٦) شركة وبها نسبته (٧٥,٨%) من إجمالي عدد الشركات الداخلة في الدراسة.

يلاحظ أن هناك (٧) شركات لم توفر تقاريرها المالية نسبة ٦٠% من متطلبات الإفصاح الواردة في تعليمات هيئة الأوراق المالية وما زالت أسهمها مدرجة في بورصة عمان. ويعزو الباحث وجود هذا التفاوت في نسبة الالتزام بين تلك الشركات إلى عدم متابعة هيئة الأوراق المالية لتلك الشركات والتي يفترض أن توفر ما نسبته ١٠٠% من متطلبات الإفصاح.

٣:٥ التحليل الإحصائي للبيانات ونتائج الفرضيات.

يستعرض الباحث هنا أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة لكل فرضية في الدراسة واختبار الفرضيات ومناقشة نتائجها.

أولاً: الفرضيات الخاصة بمدى الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

أ. الفرضية الأولى (H₀): "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإجمالي الفعلي الموفر في التقارير المالية السنوية كوحدة واحدة والصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره بموجب معايير المحاسبة الدولية".

وقد تم استخدام (Chi-Square Test) لاختبار هذه الفرضية، حيث تم تكوين جدول بمحاور الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية المنشورة وفق معايير المحاسبة الدولية جميعها كوحدة واحدة، كما يبين الجدول رقم (١٠-٥).

وتتحدد قاعدة القرار لقبول أو رفض الفرضيات كما يلي:

ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت:

القيمة المحسوبة لمعامل $\chi^2 <$ من القيمة الجدولية لمعامل χ^2 بدرجات حرية (df) ومستوى معنوية ٥%.

تقبل الفرضية العدمية وترفض الفرضية البديلة إذا كانت:

القيمة المحسوبة لمعامل $\lambda^2 >$ من القيمة الجدولية لمعامل λ^2 بدرجات حرية (df) ومستوى معنوية ٥%.

وقد تم تحديد نسبة الإلتزام لمتطلبات الإفصاح لكل محور من محاور الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية السنوية كما يلي:

عدد متطلبات الإفصاح المطبقة فعلاً في كل محور × عدد الشركات الملتزمة بالإفصاح عن تلك المتطلبات.
عدد متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعايير الدولية لكل محور × عدد الشركات التي تنطبق عليها تلك المتطلبات

جدول رقم (١٠-٥)

محاور الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية.

رقم المحور	محاور الإفصاح	عدد بنود متطلبات الإفصاح	عدد بنود متطلبات الإفصاح التي تنطبق على الشركات	عدد البنود التي تلتزم الشركات بالإفصاح عنها	الترتيب
١	الميزانية	١٧	٦٥١	٦١٧	٢
٢	قائمة الدخل	١٥	٦٤٤	٥٧٤	٣

٤	٨٦	٥٩٢	٦٨٩	١٢	المبادئ العامة لعرض البيانات المالية	٣
١	٩٨	٢٧٤	٢٧٩	١١	قائمة التغير في حقوق الملكية	٤
٥	٨٥	٢٤٢	٢٨٤	٦	قائمة التدفق النقدي	٥
٦	٦٨	١٨٦٨	٢٧٤٤	١٨٨	الإيضاحات التفسيرية للبيانات المالية	٦
	٧٩	٤١٦٧	٥٢٩١	٢٤٩	المجموع	

لدى إجراء الاختبار الإحصائي لهذه الفرضية ومن خلال الجدول رقم (٥-١١)، بلغت القيمة المحسوبة لمعامل

χ^2 بدرجات حرية (٥) ومستوى معنوية ٥%^(١٤) (٤,٥٩١)، في حين كانت القيمة الجدولية له

(١١,٠٧١) ومستوى معنوية (P- value Sig) تساوي ٠,٤٦٨ وهي أكبر من (٠,٠٥) مما يعني قبول الفرضية العدمية (Ho) والقائلة بعدم وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإجمالي الفعلي الموفر في التقارير المالية السنوية كوحدة واحدة والصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره بموجب معايير المحاسبة الدولية، وبالتالي يمكن القول بأن الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان تلبى متطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وبما نسبته ٧٩% من تلك المتطلبات، وهي نسبة معقولة ومقبولة إحصائياً إلا أن هناك إمكانية لزيادة تلك النسبة وتحسينها مستقبلاً.

(١٤) تعتبر نسبة الخطأ ٥% هي القيمة المعتمدة للدراسات الإنسانية (غير المخبرية) وقد تصل إلى ١٠%.

جدول رقم (١١-٥).

اختبار Chi - square للإفصاح في التقارير السنوية ككل.

	Annual Financial Report
Chi- square	٤,٥٩١
DF	٥
Sig (p-value)	٠,٤٦٨

هذا، وقد تم اختبار فرضيات أخرى تتعلق بمدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن المعلومات الواردة في الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفق النقدي والمبادئ العامة لعرض البيانات المالية والإيضاحات التفسيرية للبيانات المالية كل على حدة وكما يلي:

الفرضية الثانية (Ho): " لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الموفر في الميزانيات الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة، ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره فيها بموجب معايير المحاسبة الدولية".

وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال تشكيل جدول يتضمن محاور الإفصاح وعدد متطلبات الإفصاح في كل محور ويبين جدول رقم (١٢-٥) تفاصيل محاور الإفصاح وعدد البنود في كل منها ومتوسط عدد الشركات التي تنطبق عليها محاور الإفصاح ونسبة الالتزام بتلك المتطلبات لجميع الشركات.

جدول رقم (٥-١٢)

محاوَر الإفصاح عن المعلومات في الميزانية للشركات الصناعية المساهمة العامة وفق معايير المحاسبة

الدولية

رقم المحوَر	محاوَر الإفصاح	متوسط عدد الشركات التي ينطبق عليها محاوَر الإفصاح	عدد بنود متطلبات الإفصاح التي تنطبق على الشركات مرجحة بعدد الشركات (شركة - بند إفصاح)	عدد البنود التي تلتزم الشركات بالإفصاح عنها مرجحة بعدد الشركات (شركة - بند إفصاح)	الرتيب	%
١	المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية.	٣٧	٥٨٥	٥٥١	٢	٩٤
٢	التمييز بين المتداول وغير المتداول	٦٦	٦٦	٦٦	١	١٠٠
	المجموع	٣٨	٦٥١	٦١٧		٩٥

ولدى إجراء الاختبار الإحصائي χ^2 لهذه الفرضية ومن خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (٥-١٣) فقد بلغت القيمة المحسوبة لمعامل χ^2 بدرجات حرية (١) ومستوى معنوية ٥% (٣,٤٨٨)، في حين كانت القيمة الجدولية له (٣,٨٤١) ومستوى معنوية (P-value Sig) يساوي (٠,٠٦٢) وهي أكبر من (٠,٠٥) مما يعني قبول الفرضية العدمية

(Ho) والتي تنص على أنه لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الموفر في الميزانيات الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره فيها

بموجب معايير المحاسبة الدولية، وقد بلغت نسبة الالتزام الفعلي من قبل الشركات الصناعية عند الإفصاح عن المكونات الرئيسية للميزانية ٩٥% وهي نسبة مرتفعة جداً ومقبولة إحصائياً، ويمكن تفسير هذا لنتيجة إلى الأهمية الكبيرة التي توليها الشركات الصناعية لبنود الميزانية تلبية لحاجات مستخدمي البيانات المالية.

جدول رقم (٥-١٣).

اختبار Chi - square للإفصاح في الميزانية.

	Balance Sheet
Chi- square	٣,٤٨٨
DF	١
Sig (p-value)	٠,٠٦٢

الفرضية الثالثة (Ho): "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الموفر في قائمة الدخل الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره بموجب معايير المحاسبة الدولية".

وقد تم اختبار هذه الفرضية بعد تشكيل جدول يتضمن محاور الإفصاح وعدد متطلبات الإفصاح في كل محور، ويبين الجدول رقم (٥-١٤) تفاصيل محاور الإفصاح وعدد البنود في كل منها ومتوسط عدد الشركات التي تنطبق عليها هذه المحاور ونسبة الالتزام بتلك المتطلبات لجميع الشركات.

جدول رقم (١٤-٥)

محاوَر الإفصاح عن المعلومات في قائمة الدخل للشركات الصناعية المساهمة العامة وفق معايير المحاسبة الدولية

رقم المحور	محاوَر الإفصاح	متوسط عدد الشركات التي ينطبق عليها محاور الإفصاح	عدد بنود متطلبات الإفصاح التي تنطبق على الشركات (شركة - بند إفصاح)	عدد البنود التي تلتزم الشركات بالإفصاح عنها فعلاً مرجحة بعدد الشركات (شركة - بند إفصاح)	الترتيب	%
١	المعلومات التي تعرض في صلب بيان الدخل.	٣٥	١١	٣٣٩	٢	٨٩
٢	تحليل المصاريف	٦٤	١	٦٣	١	٩٨
٣	حصة السهم من الأرباح (EPS)	٦٦	٣	١٧٢	٣	٨٧
	المجموع	٤٣	١٥	٥٧٤		٨٩

وقد تم إجراء الاختبار الإحصائي χ^2 (Chi - Square Test) لهذه الفرضية على الجدول السابق ويظهر

الجدول رقم (١٥-٥) القيمة المحسوبة لمعامل χ^2 بدرجات حرية (٢) درجة ومستوى معنوية ٥%

بمقدار (٢،-) في حين كانت القيمة الجدولية له

(٥,٩٩١) كما وبلغ مستوى المعنوية (P- value Sig.) والذي تختبر عنده الفرضية

(٠,٣٦٨) وهي أكبر من (٠,٠٥) مما يجعلنا نقبل الفرضية العدمية (Ho) والتي تنص على عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الموفر في قائمة الدخل الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره فيها بموجب معايير المحاسبة الدولية. وقد بلغت نسبة الالتزام الفعلية بمتطلبات الإفصاح الواردة في قائمة الدخل وفق معايير المحاسبة الدولية ٨٩% وهي نسبة مرتفعة. وبذلك تعتبر الشركات الصناعية ملتزمة بمتطلبات الإفصاح المطلوبة في قائمة الدخل.

جدول رقم (٥-١٥).

اختبار Chi - square للإفصاح في قائمة الدخل

	Income Statement
Chi- square	٢,٠٠٠
DF	٢
Sig (p-value)	٠,٣٦٨

الفرضية الرابعة (Ho): "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الموفر في قائمة التغيرات في حقوق الملكية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره فيها بموجب معايير المحاسبة الدولية".

يبين الجدول رقم (٥-١٦) عدد محاور الإفصاح والبنود في كل منها وكذلك متوسط عدد الشركات التي تنطبق عليها هذه المحاور ونسبة الالتزام بتلك المتطلبات.

جدول رقم (١٦-٥)

محاوِر الإفصاح عن المعلومات في قائمة التغيرات في حقوق الملكية للشركات الصناعية وفق معايير المحاسبة الدولية.

رقم المحوِر	محاوِر الإفصاح	متوسط عدد الشركات التي ينطبق عليها محاوِر الإفصاح	عدد بنود متطلبات الإفصاح التي تنطبق على الشركات (شركة - بند إفصاح)	عدد البنود التي تلتزم الشركات بالإفصاح عنها مرجحة بعدد الشركات (شركة - بند إفصاح)	%	الت رت يب
١	مكونات قائمة التغيرات في حقوق الملكية.	٤٢	٢٥٢	٢٤٨	٩٨	٢
٢	المبالغ المضافة إلى حقوق المساهمين مباشرة.	٥,٤	٢٧	٢٦	٩٦	١
	المجموع	١١	٢٧٩	٢٧٤	٩٨	

ولدى إجراء الاختبار الإحصائي χ^2 Chi - Square Test لهذه الفرضية أظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (١٧-٥) أن القيمة المحسوبة لمعامل χ^2 بدرجات حرية (١) ومستوى معنوية ٥% قد بلغت (٣,٧٢) في حين بلغت القيمة الجدولية (٣,٨٤١) كما بلغ مستوى المعنوية (P-value Sig.) والذي تختبر عنده الفرضية (٠,٠٥٤) وهي أكبر من (٠,٠٥) وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية القائلة بأنه لا توجد فروق

معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الموفر في قائمة التغيرات في حقوق الملكية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره في معايير المحاسبة الدولية.

جدول رقم (٥-١٧).

اختبار Chi - square للإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

	Statement of changes equity
Chi- square	٣,٧٢
DF	١
Sig (p-value)	٠,٠٥٤

وقد بلغت نسبة الالتزام الفعلية حسب الجدول رقم (٥-١٦) المذكور آنفاً ٩٨% وهي نسبة مرتفعة جداً ومقبولة إحصائياً مما يجعلنا نقر بالالتزام بالشركات الصناعية بالإفصاح عن المعلومات المطلوبة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية وفق معايير المحاسبة الدولية.

ويرى الباحث أن ارتفاع نسبة الالتزام تعود إلى محدودية البنود المتضمنة بهذه القائمة وبالتالي لا مجال لحذف بعض البنود المرتبطة بها.

الفرضية الخامسة (Ho): "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الموفر في قائمة التدفق النقدي الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة، ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره فيها بموجب معايير المحاسبة الدولية".

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم إعداد الجدول رقم (٥-١٨) المتضمن محاور الإفصاح والبنود في كل محور منها وكذلك متوسط عدد الشركات التي تنطبق عليها هذه المحاور ونسبة الالتزام بتلك البنود وكما يلي:

جدول رقم (١٨-٥)

محاوَر الإفصاح عن المعلومات في قائمة التدفق النقدي للشركات الصناعية وفق معايير المحاسبة الدولية.

رقم المحوَر	محاوَر الإفصاح	متوسط عدد الشركات التي ينطبق عليها محاوَر الإفصاح	عدد بنود متطلبات الإفصاح التي تنطبق على الشركات (شركة - بند إفصاح)	عدد البنود التي تلتزم الشركات بالإفصاح عنها مرجحة بعدد الشركات (شركة - بند إفصاح)	الرتيب	%
١	عرض قائمة التدفق النقدي.	٥٠,٥	٤	٢٠٢	١	٩٩
٢	الفائدة وأرباح الأسهم.	٤١	٢	٨٢	٢	٥١
	المجموع	٤٧,٣	٦	٢٨٤		٨٥

وقد بينت نتائج الاختبار الإحصائي لهذه الفرضية من خلال اختبار χ^2 Chi - Square Test والظاهرة في الجدول رقم (١٩-٥) بأن القيمة المحسوبة لمعامل χ^2 بدرجات حرية (١) درجة مستوى معنوية ٥% قد بلغت (٠,٤٣٥) في حين بلغت القيمة الجدولية (٣,٨٤١)، وبلغ مستوى المعنوية الذي تختبر عنده الفرضية (P- value Sig.) (٠,٥١) وهي أكبر من (٠,٠٥) الأمر الذي معه نقبل الفرضية العدمية (Ho) القائلة بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الموفر في قائمة التدفق النقدي ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره في هذه القائمة بموجب معايير المحاسبة الدولية.

أي أن الشركات الصناعية الأردنية تلتزم بالإفصاح عن المعلومات في قائمة التدفق النقدي بموجب معايير المحاسبة الدولية وقد بلغت نسبة الالتزام ٨٥% وهي نسبة جيدة جداً. ويمكن أن تقودنا هذه النتيجة إلى أن هناك مجالاً لتحسين نسبة الالتزام من قبل الشركات نظراً لأهمية هذه القائمة لمستخدمي التقارير المالية.

جدول رقم (٥-١٩).

اختبار Chi - square للإفصاح في قائمة التدفق النقدي.

	Cash flow statement
Chi- square	٠,٤٣٥
DF	١
.Sig (p-value)	.٥١٠

الفرضية السادسة (Ho): "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي عن المبادئ العامة لعرض البيانات المالية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره بموجب معايير المحاسبة الدولية.

ولأجل اختبار هذه الفرضية، تم إعداد الجدول التالي رقم (٥-٢٠) لعرض محاور الإفصاح والبنود الخاصة بمتطلبات الإفصاح التي تنطبق على الشركات والإفصاحات الفعلية الموفرة ومتوسط عدد الشركات التي تنطبق عليها محاور الإفصاح.

جدول رقم (٥-٢٠)

محاوِر الإفصاح عن المبادئ العامة لعرض البيانات المالية في التقارير المالية للشركات الصناعية وفق معايير المحاسبة الدولية.

رقم المحوِر	محاوِر الإفصاح	متوسط عدد الشركات التي ينطبق عليها محاوِر الإفصاح	عدد بنود متطلبات الإفصاح التي تنطبق على الشركات (شركة - بند إفصاح)	عدد البنود التي تلتزم الشركات بالإفصاح عنها مرجحة بعدد الشركات (شركة - بند إفصاح)	الرتيب	%
١	العرض العادل والامتثال لمعايير المحاسبة الدولية	٦٦	١	٦٦	٤	٥٠
٢	فرضية استمرارية الشركة	٣٣	٢	٦٦	٢	٨٠
٣	ثبات العرض	٦٦	١	٦٦	١	١٠٠
٤	المعلومات المقارنة	٥٥	٣	١٦٥	٣	٦٩
٥	الهيكل والمحتوى	٦٥,٢	٥	٣٢٦	١	١٠٠
	المجموع	٥٧	١٢	٦٨٩		٨٦

وقد أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي χ^2 لهذه الفرضية والواردة في الجدول رقم (٥-٢١) المدرج أدناه بأن

القيمة المحسوبة لمعامل χ^2 بدرجات حرية (٤) درجات ومستوى معنوية (٥%) قد بلغت (٢,٥٢١) في

حين بلغت القيمة الجدولية (٩,٤٨٨) وبمستوى معنوية (P- value Sig.) والذي تختبر عنده الفرضية (٠,٦٤١) وهي أكبر من ٥%، مما يجعلنا نقبل الفرضية العدمية بعدم وجود فروق معنوية ذات دلالات إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي للمبادئ العامة لعرض البيانات المالية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره وفق معايير المحاسبة الدولية، أي أن الشركات الصناعية متلزمة بالمبادئ العامة لعرض البيانات المالية عند إعدادها للتقارير السنوية وفق المعايير الدولية وبما نسبته ٨٦% من ما تتطلبه المعايير الدولية وهي نسبة جيدة جداً ومقبولة إحصائياً.

جدول رقم (٥-٢١).

اختبار Chi - square للإفصاح عن المبادئ العامة لعرض البيانات المالية.

	General presentation
Chi- square	٢,٥٢١
DF	٤
Sig (p-value)	٠,٦٤١

الفرضية السابعة (Ho): "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الموفر في الإيضاحات التفسيرية للبيانات المالية للشركات الصناعية ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره فيها بموجب معايير المحاسبة الدولية.

وفيما يلي جدول يبين محاور الإفصاح وعدد متطلبات الإفصاح في كل محور وعدد المتطلبات التي تم الإفصاح عنها من قبل الشركات الصناعية حيث بلغت محاور الإفصاح (٣٢) محوراً مبينة كما يلي:

جدول رقم (٥-٢٢)

محاوِر الإفصاح عن المعلومات في الإفصاحات التفسيرية للبيانات المالية للشركات الصناعية وفق معايير المحاسبة الدولية.

رقم المحوِر	محاوِر الإفصاح	متوسط عدد الشركات التي ينطبق عليها محاوِر الإفصاح	عدد بنود متطلبات الإفصاح التي تنطبق على الشركات (شركة - بند إفصاح)	عدد البنود التي تلتزم الشركات بالإفصاح عنها مرجحة بعدد الشركات (شركة - بند إفصاح)	%	الرتيب
١	المتطلبات العامة	٦٦	٢	١٣٢	٥٤	١٧
٢	إفصاحات أخرى تتعلق بالشركة من حيث موطنها وشكلها القانوني واسمها وعملياتها.	٥٦,٥	٤	٢٢٦	٩٨	٢
٣	السياسات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها والتغييرات فيها.	٢٤	٢٢	٥٢٨	٨٤	٧
٤	الأخطاء الأساسية.	NA	NA	NA	NA	NA
٥	التغيير في التقديرات المحاسبية.	NA	NA	NA	NA	NA
٦	التقارير حول القطاعات.	١,٦	٧	١١	٧٣	١٢

٦	٨٥	٤٥	٥٣	١	٥٣	الإيراد	٧
١	١٠٠	٤	٤	١٣	٠,٣	العمليات غير المستمرة	٨
NA	NA	NA	NA	NA	NA	دخل ومصروفات الاستثمارات العقارية	٩
١٦	٦٠	٢٥	٤٢	٥	٨,٤	بنود الدخل والمصاريف الأخرى	١٠
٢٣	١٢	١٠	٨٢	٧	١١,٧	ضرائب الدخل	١١
١٣	٦٧	٢	٣	٢	١,٥	البنود غير العادية	١٢
١١	٧٤	٤٣	٥٨	٣	١٩,٣	التوزيعات للسهم الواحد	١٣
٤	٩٠	٢٨٤	٣١٧	١٤	٢٢,٦	الممتلكات والمصانع والمعدات	١٤
NA	NA	NA	NA	NA	NA	الاستثمارات في العقارات	١٥
١	١٠٠	١	١	١	١	الشهرة	١٦
١٩	٥٠	٥	١٠	١٠	١	الأصول غير الملموسة	١٧
٥	٨٨	٢٢	٢٥	١٠	٢,٥	الاستثمارات طويلة الأجل (في المنشآت التابعة).	١٨
١٩	٥٠	٢	٤	٨	٠,٥٠	انضمام (اندماج) الأعمال.	١٩
١٠	٧٥	٩	١٢	٢	٦	الاستثمار في الشركات الزميلة.	٢٠
١٨	٥٠	١	٢	١٧	٠,١٢	عقود الإيجار.	٢١
NA	NA	NA	NA	NA	NA	انخفاض قيمة الموجودات.	٢٢

٣	٩٦	٦٤	٦٧	٥	١٣,٤	المخزون.	٢٣
١٥	٦٢	١٦٣	٢٦٣	٨	٣٢,٩	حقوق الملكية.	٢٤
١	١٠٠	١	١	١	١	أسهم الخزانة.	٢٥
٢٢	٣٨	٥	١٣	٤	٣,٣	الأصول والالتزامات الضريبية.	٢٦
٢٠	٤٦	٢٣٨	٥٢٣	١٨	٢٠,١	الأدوات المالية.	٢٧
٢١	٤٥	٢٥	٥٥	٣	١٨,٣	منافع الموظفين	٢٨
١٨	٥١	١١٤	٢٢٣	٩	٢٤,٨	المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة.	٢٩
٩	٨٠	٤	٥	٢	٢,٥	المنح الحكومية	٣٠
٨	٨٣	٢٠	٢٤	٥	٤,٨	الأطراف ذات العلاقة	٣١
١٤	٦٥	٣٩	٦٠	٥	١٢	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية	٣٢
	٦٨	١٨٦٨	٢٧٤٤	١٨٨	١٤,٦	المجموع	

وقد أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي χ^2 لهذه الفرضية والواردة في الجدول رقم (٥-٢٣) بأن القيمة المحسوبة لمعامل χ^2 بدرجات حرية (٣١) درجة ومستوى معنوية ٥% قد بلغت (٣٥٨,٢) في حين كانت القيمة الجدولية له (٤٣,٧٧٣) ومستوى معنوية (P- value Sig) تساوي (٠,٠٠٠٠) وهي أقل من ٠,٠٥ وبالتالي ترفض الفرضية العدمية (Ho) وتقبل الفرضية البديلة (H₁) القائلة بأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الموفر في الإيضاحات التفسيرية للبيانات المالية للشركات الصناعية ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره وفق معايير المحاسبة الدولية وقد بلغت نسبة الالتزام الفعلي ٦٨% كما هو وارد في الجدول رقم (٥-٢٢) المذكور آنفاً.

ويمكن تفسير الانخفاض الملحوظ في تلك النسبة إلى زيادة حجم وتفصيل متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية وعدم متابعة هيئة الأوراق المالية للشركات الصناعية للالتزام بالإفصاح عن مكونات

وبنود إيضاحات البيانات المالية.

جدول رقم (٥-٢٣).

اختبار Chi - square للإفصاح عن الإيضاحات التفسيرية.

	Explanatory notes
Chi- square	٣٥٨,٢
DF	٣١
Sig (p-value)	٠,٠٠٠

ونستطيع القول بأن الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان تلتزم بشكل عام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية عند إعدادها التقارير المالية السنوية ككل وهذا ما أثبتته اختبار الفرضية الأولى كذلك فإن اختبار مدى الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية في كل من الميزانية وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفق النقدي وقائمة الدخل والمبادئ العامة لعرض البيانات المالية قد أثبتت بأن الشركات الصناعية ملتزمة بالإفصاح عن المعلومات الواردة في تلك المجالات ولم يثبت إحصائياً التزام الشركات الصناعية بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات في الإيضاحات التفسيرية للبيانات المالية وفق المعايير الدولية.

وقد عزز هذا البحث الدراسة التي قام بها محمد مطر بعنوان تقييم مستوى الإفصاح الفعلي لقوائم المالية (مطر، ١٩٩٣م) على عينة من الشركات المساهمة العامة بلغ عددها (٣٠) شركة من (٤) قطاعات هي القطاع المصرفي والصناعي والخدمات والتأمين، حيث لاحظ الباحث أن مستويات الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية مساوية تقريباً لعام ٢٠٠٢م ما كانت في دراسة (مطر) والتي أجريت على التقارير المالية لعام ١٩٩٠م، وكما يلي:

نسبة الالتزام بمتطلبات الإفصاح		مجال الإفصاح
دراسة مطر (١٩٩٣)	الدراسة الحالية (٢٠٠٢)	
%٨٠	%٧٩	١. التقارير المالية كوحدة واحدة.
%٨٤	%٩٥	٢. الميزانية
%٧٦	%٨٩	٣. قائمة الدخل
%٩٤	%٨٥	٤. قائمة التغيرات في المركز المالي (سابقاً) (التدفق النقدي حالياً)
-	%٨٦	٥. المبادئ العامة لعرض البيانات المالية.
%٧٢	%٦٨	٦. إيضاحات البيانات المالية.
-	%٩٨	٧. قائمة التغير في حقوق الملكية.

ويلاحظ من النسب السابقة أن هناك تراجع في الالتزام بالإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية عما كان عليه الحال عام ١٩٩٠م حسب دراسة (مطر) في حين ارتفعت نسبة الالتزام لكل من الميزانية وقائمة الدخل عما كانت عليه في تلك الدراسة ويرى الباحث أن زيادة متطلبات الإفصاح في الإيضاحات جعل هناك تفاصيل كثيرة يجب الإفصاح عنها وخاصة الإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية والواردة في المعيار (٣٢) و(٣٩) وكذلك تخصيص معيار مستقل رقم (١) وهو عرض البيانات المالية المعدل عام ١٩٩٧م وهذا ما يفسر انخفاض الالتزام ببند الإيضاحات المرفقة للبيانات المالية.

ثانياً: الفرضيات الخاصة بمدى التزام الشركات الصناعية بتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

الفرضية الثامنة (Ho): "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الموفر في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية.

من خلال تحليل النتائج المتعلقة بمدى التزام الشركات الصناعية بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، فقد تبين أن نسبة الالتزام الفعلي بتلك المتطلبات قد بلغت ٧٩,٤% وفق الجدول التالي:

جدول رقم (٥-٢٤)

مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية .

عدد الإفصاح	متطلبات الإفصاح	متوسط الشركات التي تنطبق متطلبات الإفصاح	عدد متطلبات الإفصاح	بنود الإفصاح الفعلية بعدد الشركات - بند إفصاح	نسبة الالتزام
٤٩	٢٢٣٦	٤٦	١٧٧٦	٧٩,٤%	

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٥-٢٥) أدناه فإن قيمة χ^2 المحسوبة قد بلغت (١٨٨,٦) ولدى مقارنتها بالقيمة الجدولية بمستوى معنوية ٥% وبدرجات حرية (٤٨) وبالدرجة (٦٥,١٣) وبمستوى معنوية (P-value. Sig.) يساوي (٠,٠٠٠٠) وهي أقل من ٥% وعليه فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho) القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالات إحصائية بين متطلبات الإفصاح الموفرة في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية ومستوى الإفصاح المطلوب بموجب تعليمات هيئة

الأوراق المالية وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الالتزام الظاهر وبشكل نسبي حيث بلغت نسبة الالتزام ٧٩,٤% إلا أن هذه النسبة لم يتم قبولها إحصائياً، ويفسر الباحث ذلك إلا أن الاختبار الإحصائي (كاي تربيع) يأخذ بعين الاعتبار درجة التجانس في مستويات الإفصاح بين محاور وبنود متطلبات الإفصاح نفسها.

جدول رقم (٥-٢٥).

اختبار Chi - square للإفصاح وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية.

Chi- square	١٨٨,٦
DF	٤٨
Sig (p-value)	.٠٠٠

ثالثاً: الفرضيات الخاصة بمدى وجود علاقة بين خصائص الشركة ودرجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية.

وتحدد قاعدة القرار بقبول أو رفض الفرضيات كما يلي:

- رفض الفرضية العدمية (H.) وتقبل الفرضية البديلة، إذا كانت قيمة (P) المحسوبة (sig (p)) > من قيمة مستوى المعنوية (α = ٥%).

- كما تقبل الفرضية العدمية (H.) وترفض الفرضية البديلة، إذا كانت قيمة (P) المحسوبة (sig (p)) < من قيمة مستوى المعنوية (α = ٥%).

الفرضية التاسعة (Ho): "لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين خصائص الشركة ممثلة في (حجم الشركة وعدد المساهمين فيها ومعدل المديونية وعمر الشركة في الصناعة والعائد على حقوق الملكية) ودرجة الإفصاح الموفرة فعلياً في التقارير المالية بموجب معايير المحاسبة الدولية.

وقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis لاختبار هذه الفرضية، وذلك وفقاً للنموذج التالي:

$$Y_1 = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_5 X_5 + e$$

حيث إن:

Y_1 : درجة (نسبة) الالتزام الفعلي بمتطلبات الإفصاح بموجب معايير المحاسبة الدولية.

X_1 : حجم الشركة وتم قياسه من خلال إجمالي الموجودات (TA) بالمليون.

X_2 : عدد المساهمين (No) كما هو بتاريخ إصدار التقارير السنوية مقاساً بالألف.

X_3 : معدل المديونية (D) مقاسه بإجمالي الالتزامات إلى إجمالي الموجودات.

X_4 : عمر الشركة في الصناعة (Age).

X_5 : معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) مقاسه من خلال صافي الدخل إلى حقوق الملكية.

B : ثابت الانحدار.

B_1, B_2, B_3, B_4, B_5 : معاملات الانحدار.

ولتحديد فيما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير (Y_1) والمتغيرات المستقلة (X_1, X_2, X_3, X_4, X_5)

فإنه يمكن وضع الفرضية الصفرية والبديلة، على النحو التالي:

$$H_0: B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = B_5 = 0$$

(لا توجد علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة)

على الأقل B واحدة لا تساوي صفر: H_1

(توجد علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة).

ومن خلال الجدول رقم (٥-٢٦) يتبين أن قيمة (P- value Sig. = ٠,٠٧٤) وهي عبارة عن اختبار لقياس

المعنوية الإحصائية وهي تستخدم كبديل عن الاختبار التقليدي بين قيمة F الجدولية وقيمة F المحسوبة.

وبما أن القيمة أكبر من ٥% فإننا نقبل الفرضية العدمية H_0 (حيث إنه إذا كانت قيمة Sig (p) أقل أو

تساوي ٥% فإننا نرفض H_0 وبالتالي فإن النموذج ككل الممثل بالمتغيرات المستقلة المذكورة لا تفسر

التغيرات في المتغير التابع (درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح) وفق المعايير الدولية.

جدول رقم (٥-٢٦)

جدول تحليل التباين ' ANOVA Table للمتغير التابع Y₁

Model	Sum of squares	df	Mean square	F	Sig.
Regression	٠,٠٤١	٥	٠,٠٠٨	٢,١٣٢	٠,٠٧٤
Residual	٠,٢٣٠	٦٠	٠,٠٠٤		
Total	٠,٢٧١	٦٥			

Predictors: X₁, X₂, X₃, X₄, X₅, X₆

Dependent variable: Y₁

ويبين الجدول رقم (٥-٢٧) النتائج المتعلقة بالعلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بطريقة (Enter Method):

يظهر الجدول المذكور أن جميع قيم (Sig. P) للمتغيرات X₁, X₂, X₃, X₄, X₅, X₆ كانت أكبر من (٠,٠٥) وبالتالي نقبل الفرضية العدمية (H₀) لهذه المتغيرات والتي تنص على أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تلك الخصائص المتمثلة في عدد المساهمين ومعدل المديونية وعمر الشركة في الصناعة ومعدل العائد على حقوق المساهمين مع درجة الالتزام بمعدلات الإفصاح بموجب معايير المحاسبة الدولية لدى الشركات الصناعية الأردنية وبالتالي فإن هناك عوامل أخرى أو مزيج من تلك العوامل تؤثر على درجة الالتزام بالإفصاح عدا هذه العوامل.

كما ويظهر الجدول أن قيمة Sig.P للمتغير (X₁) والذي يمثل مجموع الموجودات قد بلغت (٠,٠٣) وهي أقل من ٠,٠٥ وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H₀) ونقبل الفرضية البديلة (H₁) أي إن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة مقاساً بمجموع الموجودات ودرجة التزامها في متطلبات الإفصاح عن المعلومات، وهذا يتوافق مع العديد من الدراسات السابقة بهذا المجال (Cerf, ١٩٦١; Singhvi Desai, ١٩٧١; Cooke ١٩٨٩, ١٩٩١, ١٩٩٤; Chow and Born, ١٩٨٧).

جدول رقم (٢٧-٥)

جدول اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y_1 (Coefficients)

Model	Unstandardized coefficients		Standardized coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
١ (constant)	٠,٧٧٨	٠,١٩		٣٩,٨٩٦	٠,٠٠٠
X١	٢,٩١٦-٠٤	٠,٠٠٠	٠,٣٣٨	٢,٢٢٧	٠,٠٣٠
X٢	١,٣٧٤-٠٣	٠,٠٠١	٠,١٣٨	١,٠٢٨	٠,٣٠٨
X٣	- ٢,٩٦٧-٠٢	٠,٠٤٣	٠,٠٩٧-	٠,٦٩١-	٠,٤٩٢
X٤	- ٥,٨٨٢-٠٥	٠,٠٠١	٠,٠١٣	٠,٠٨٧	٠,٩٣١
X٥	- ٤,٢٧٥-٠٢	٠,٠٦٤	-٠,٠٨٩	٠,٦٦٩	٠,٥٠٦

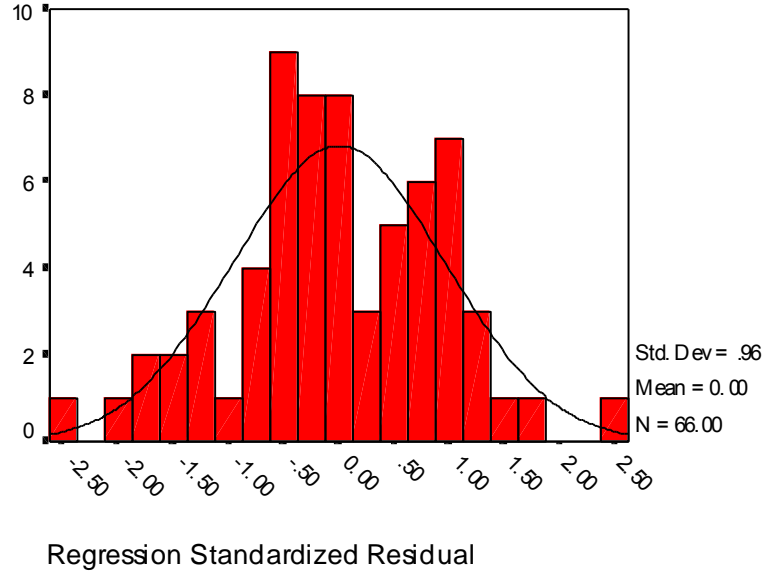
a. Dependent variable: Y_1

وبالتالي فإن نموذج العلاقة يمكن التعبير عنه كما يلي $(Y_1 = .٧٧٨ + .٠٠٠٢٩١٦ X_١)$

من خلال الشكل (١-٥) نلاحظ أن البيانات للمتغيرات الخمسة موزعة بشكل شبه طبيعي بوسط حسابي يساوي صفر وانحراف معياري (٠,٩٦)، أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

Histogram

Dependent Variable: Y1



شكل رقم (١-٥).

توزيع بيانات المتغيرات المستقلة الخاصة بالمتغير التابع Y_1 بيانياً.

الفرضية العاشرة (Ho): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص الشركة ممثلة في (حجم الشركة وعدد المساهمين فيها ومعدل المديونية وعمر الشركة في الصناعة والعائد على حقوق الملكية) ودرجة الإفصاح الفعلية الموفرة في التقارير المالية بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية.

حيث سيتم اختبار هذه الفرضية وفقاً للنموذج التالي:

$$Y_2 = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_5 X_5 + e_i$$

حيث أن:

Y_2 : دراسة نسبة الالتزام الفعلي لمتطلبات الإفصاح بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية.

B_0 : ثابت الانحدار.

B_1, B_2, B_3, B_4, B_5 : معاملات الانحدار.

ويمكن وضع الفرضية الصفرية والبديلة على النحو التالي:

$$H_0: B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = B_5$$

(لا توجد علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع).

على الأقل (B) واحدة لا تساوي صفراً: H_1 .

(توجد علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة).

وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الواردة في الجدول رقم (٢٨-٥) أن قيمة (P-value = ٠.١٧) وهي أقل من ٥% وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص الشركة المذكورة آنفاً ودرجة الإفصاح الموفرة في التقارير المالية بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية.

جدول رقم (٢٨-٥)

جدول تحليل التباين ANOVA' Table للمتغير التابع Y_1

Model	Sum of squares	Df	Mean square	F	Sig.
Regression	٠,٢٤٤	٥	٠,٠٤٩	٣,٠٢٣	٠,١٧
Residual	٠,٩٧٠	٦٠	٠,٠١٦		
Total	١,٢١٤	٦٥			

predictors: (constant),

dependent variable. Y_1

ويبين الجدول رقم (٢٩-٥) النتائج المتعلقة بالعلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بطريقة (Enter Method) وكما يلي:

بلغت قيمة (Sig. P) لكل متغير من المتغيرات (X_4, X_3, X_2, X_1) أكبر من ٠,٠٥ وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية لهذه المتغيرات التي تنص على أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تلك الخصائص المتمثلة في (حجم الشركة، عدد المساهمين، معدل المديونية، وعمر الشركة في الصناعة) ودرجة الإفصاح الموفر في التقارير المالية للشركات الصناعية وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية.

ويبين الجدول المذكور أن قيمة (Sig. P) للمتغير (X_0) قد بلغت (٠,٠٠٣) وهي أقل من ٥% وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ودرجة التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن المعلومات بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وهذه النتيجة تتوافق مع العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال مثل (e.g cerf, ١٩٦١ and singhavi and desai, ١٩٧١).

جدول رقم (٥-٢٩)

جدول اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y_T (Coefficients)

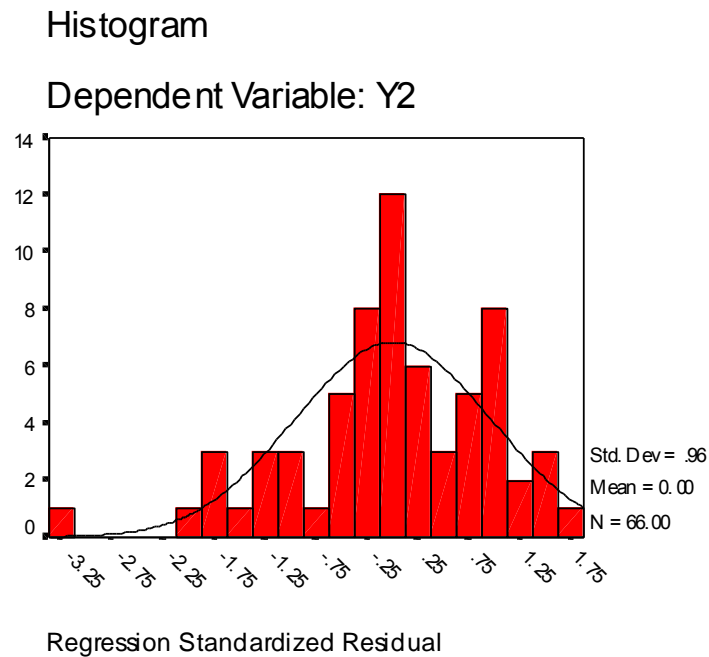
Model	Unstandardized coefficients		Standardized coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	٠,٧٦٤	٠,٠		١٩,١٠٤	٠,٠٠٠
X ₁	٢,٤٢٩-٠٤	٠,٠٠٠	٠,١٣٣	٠,٩٠٤	٠,٣٧٠
X ₂	٩,٦٥٠- ٠٥	٠,٠٠٣	٠,٠٠٥	٠,٠٣٥	٠,٩٧٢
X ₃	٤,٠٤٤-٠٣	٠,٠٨٨	٠,٠٠٦	٠,٠٤٦	٠,٩٦٤
X ₄	٤,٤٤٥-٠٤	٠,٠٠١	٠,٠٤٥	٠,٣٢٠	٠,٧٥٠
X _٥	٠,٤٠٢	٠,١٣١	٠,٣٩٤	٣,٠٦٧	٠,٠٠٣

a. Dependent: y_T

ويمكن صياغة نموذج العلاقة بين المتغير المستقل (X₀) ويمثل (العائد على حقوق الملكية) والمتغير التابع (Y_٢) ويمثل درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية كما يلي:

$$Y_2 = .764 + .402 * X_0$$

ومن خلال الشكل رقم (٢-٥) يلاحظ أن البيانات للمتغيرات الخمسة موزعة بشكل شبه طبيعي بوسط حسابي يساوي صفر وانحراف معياري (٠,٩٦)، أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.



شكل (٢-٥)

توزيع بيانات المتغيرات المستقلة الخاصة بالمتغير التابع Y_٢ بيانياً.

ومن خلال الجدول رقم (٣٠-٥) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد Adjusted R square تساوي للنموذج الأول المتعلق بدرجة الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية ٨% في حين كانت للنموذج الثاني المتعلق بالإفصاح عن المعلومات وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية ١٣,٥% ويفسر الباحث القدرة الضعيفة للمتغيرات المذكورة في تفسير التغيرات في المتغير التابع إلى:

أن الشركات الصناعية الأردنية لا تزيد من درجة التزامها بمتطلبات الإفصاح تبعاً للعوامل المذكورة في النموذج والمتمثلة (بحجم الشركة وعدد المساهمين ومعدل المديونية والعائد على حقوق الملكية وعمرها في الصناعة) إنما هناك عوامل أخرى أهمها المتطلبات التشريعية التي تلعب دوراً هاماً في مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات.

كما أن هناك متغيرات تتمثل بالمستوى التعليمي للإدارة والقيم المرتبطة بالشركة واعتماد سياسة الشفافية قد تلعب دوراً في هذا الاتجاه.

جدول رقم (٥-٣٠)

جدول يبين معامل التحديد للمتغير التابع Model Summary

Model	R	R square	Adjusted R square	std error of the estimate
١ Y _١	٠,٣٨٨	٠,١٥١	٠,٠٨	٠,٠٦١٩٥٧٨
٢ Y _٢	٠,٤٤٩	٠,٢٠١	٠,١٣٥	٠,١٢٧١١٦

كذلك فإن الشركة الصناعية الأردنية تسعى للالتزام بالمتطلبات التشريعية في حين لا يوجد وعي كافٍ بالإفصاح الاختياري عن المعلومات وقد يعود ذلك لأسباب ضريبية أو أسباب تتعلق بالمنافسين.

رابعاً: الفرضيات المتعلقة بالأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح عن المعلومات الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية من جهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.

وتحدد قاعدة القرار بقبول أو رفض الفرضيات كما يلي:

- رفض الفرضية العدمية (H₀) وتقبل الفرضية البديلة، إذا كانت قيمة (P) المحسوبة (sig (p)) > من قيمة مستوى المعنوية (α = 0%).

- كما تقبل الفرضية العدمية (H₀) وترفض الفرضية البديلة، إذا كانت قيمة (P) المحسوبة (sig (p)) < من قيمة مستوى المعنوية (α = 0%).

الفرضية الحادية عشرة (Ho): لا تعتبر متطلبات الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية للشركات الصناعية المساهمة وفق معايير المحاسبة الدولية مهمة وملائمة إحصائياً من وجهة نظر المستثمر الفرد عند اتخاذه القرار الاستثماري.

من خلال الجدول رقم (٥-٣١) والذي يبين الأهمية النسبية لبنود متطلبات الإفصاح عن المعلومات وفق معايير المحاسبة الدولية من وجهة نظر المستثمر الفرد عند اتخاذ القرار الاستثماري في بورصة عمان فإنه يلاحظ ما يلي:

أن قيمة (P) والتي تمثل درجة المعنوية كانت أقل من (٠,٠٥) لجميع متطلبات الإفصاح من حيث أهميتها للمستثمر الفرد باستثناء البند رقم (٢١) المتعلق بالإفصاح عن العمليات التي لا تتطلب استخدام نقدية أو ما يعادلها وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة (حيث أنه إذا كانت P-value أقل أو تساوي نسبة الخطأ المقبول وهي ٥% نرفض Ho ونقبل الفرضية البديلة H₁).

أي أن جميع متطلبات الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية مهمة وملائمة إحصائياً من وجهة نظر المستثمر الفرد عند اتخاذ قراره الاستثماري باستثناء البند المتعلق بالإفصاح عن العمليات التي لا تتطلب استخدام نقدية في قائمة التدفقات النقدية.

كما يظهر الجدول المشار إليه آنفاً أن جميع متطلبات الإفصاح عن المعلومات وفق معايير المحاسبة الدولية كانت موزعة من حيث الأهمية بالنسبة للمستثمر الفرد كما يلي:

عدد البنود	درجة الأهمية
٢	مهم جداً
٤٨	مهم
١٢	متوسط الأهمية
٦٢	المجموع

وقد كان لبند الميزانية ومقدرة الشركة على الاستمرارية الأهمية الأكبر من وجهة نظر المستثمر الفرد، حيث كان أهميتها النسبية (مهم جداً) أما البنود التي كانت متوسطة الأهمية فهي:

الإفصاح عن البنود غير العادية في قائمة التدفقات النقدية.

الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية الناتجة عن ضرائب الدخل.

الإفصاح عن العمليات التي لا تتطلب استخدام نقدية أو ما يعادلها.

المعالجة المحاسبية المستخدمة في تصحيح الأخطاء.

الإفصاح عن مصروف منافع نهاية الخدمة للموظفين.

الإفصاح والتقرير عن القطاعات.

الإفصاح عن العمليات غير المستمرة (المتوقفة)

تكاليف البحث والتطوير

فروقات أسعار الصرف.

مصروف ضريبة الدخل وشرح العلاقة بين مصروف الضريبة والدخل المحاسبي.

إيضاحات حول الأصول غير الملموسة.

إيضاحات تتعلق بمخصصات نهاية الخدمة للموظفين وأية إضافات تمت عليها والمبالغ المستعملة منها.

ومن هنا، نجد أن (٥٠) بنداً من أصل (٦٢) بنداً قد حصلت على درجة مهم ومهم جداً مما يؤكد على

أهمية متطلبات الإفصاح عن المعلومات وفق معايير المحاسبة الدولية من وجهة نظر المستثمر الفرد.

جدول رقم (٥-٣١)

الأهمية النسبية لبند متطلبات الإفصاح في التقارير المالية السنوية بموجب معايير المحاسبة الدولية من وجهة نظر المستثمر الفرد مرتبة تنازلياً.

الرقم	البند	المستثمر الفرد		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sig. (P-value)
١	الإفصاح عن المكونات الأساسية للميزانية.	٤,٥٦	٠,٥٦٥	٠,٠٠٠
٢	بيان مقدرة الشركة على الاستمرارية.	٤,٥	٠,٦٨٢	٠,٠٠٠
٣	الإفصاح عن المكونات الأساسية لقائمة الدخل.	٤,٣٤	٠,٨٢٢	٠,٠٠٠
٤	الإفصاح فيما إذا كانت الشركة تتمثل بمعايير ٤,٣ المحاسبة الدولية عند إعداد بياناتها المالية.	٤,٣	٠,٨٥١	٠,٠٠٠
٥	الإفصاح عن حصة السهم من الأرباح ومكوناتها الأساسية.	٤,٢٣	٠,٨٦٦	٠,٠٠٠
٦	الإفصاح عن عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل وغير المدفوعة بالكامل ولكل فئة من رأس المال المساهم.	٤,٢٢	٠,٦١٨	٠,٠٠٠

٧	مقارنة المعلومات الرقمية في البيانات المالية مع ٤,٢١ الفترة السابقة.	٠,٧٤٤	٠,٠٠٠	مهم
٨	بيان الحقوق والامتيازات والقيود الخاصة لكل ٤,١٩ فئة من رأس المال المساهم بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم.	٠,٦٥٦	٠,٠٠٠	مهم
٩	الإفصاح عن عدد الأسهم المصرح بها لكل فئة ٤,١٧ من رأس المال المساهم.	٠,٧٤٦	٠,٠٠٠	مهم
١٠	وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن ٤,٠٥ حقوق المالكين.	٠,٨٢٩	٠,٠٠٠	مهم
١١	إيضاحات تتضمن قائمة بالاستثمارات في ٤,٠٢ الشركات الزميلة.	٠,٧٠٧	٠,٠٠٠	مهم
١٢	تكاليف الاقتراض وكيفية معالجتها ٤	٠,٧٢٥	٠,٠٠٠	مهم
١٣	خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المعترف ٣,٩٦٨ بها مباشرة في حقوق الملكية.	٠,٦٢٩	٠,٠٠٠	مهم
١٤	الإفصاح عن المبالغ الدائنة والمدينة للمنشأة الأم ٣,٩٧ والشركات التابعة والزميلة.	٠,٨٠٩	٠,٠٠٠	مهم
١٥	تصنيف الموجودات والالتزامات في الميزانية إلى ٣,٩٥ متداول وغير متداول.	٠,٧٥٩	٠,٠٠٠	مهم

١٦	الإفصاح عن المكونات الأساسية لقائمة التدفق النقدي.	٣,٩٣	١,٠١٥	٠,٠٠٠	مهم
١٧	قيمة المخزون المرهونة كضمان للالتزامات.	٣,٩٣	٠,٧٦٣	٠,٠٠٠	مهم
١٨	الإفصاح عن المكونات الأساسية لقائمة التغير في حقوق الملكية.	٣,٩١	١,٠٤٨	٠,٠٠٠	مهم
١٩	دخل ومصروف الاستثمارات العقارية.	٣,٩١	٠,٦٩٣	٠,٠٠٠	مهم
٢٠	الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، وبيان طبيعة تلك الأحداث وتقدير الآثار المالية لها.	٣,٩١	٠,٧٣٦	٠,٠٠٠	مهم
٢١	الإفصاح عن التدفقات النقدية من الفوائد وأرباح الأسهم.	٣,٨٩	٠,٧٧٩	٠,٠٠٠	مهم
٢٢	الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة عن شراء وبيع الشركات التابعة والمنشآت التجارية الأخرى.	٣,٨٩	٠,٧٩٥	٠,٠٠٠	مهم
٢٣	بيان الأحداث والظروف التي أدت للاعتراف بخسائر الانخفاض في قيمة الموجودات.	٣,٨٨	٠,٦١٨	٠,٠٠٠	مهم

٢٤	الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بمعدل الفائدة ٣,٨٦ والائتمان والعملية والسوق والتدفق النقدي والسيولة.	٠,٧٠٦	٠,٠٠٠	مهم
٢٥	الإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة ٣,٨٥ الموجودات المعترف بها في بيان الدخل خلال الفترة.	٠,٦٦٥	٠,٠٠٠	مهم
٢٦	القيمة العادلة للاستثمارات في العقارات. ٣,٨٤	٠,٨٥٤	٠,٠٠٠	مهم
٢٧	الثبات في عرض وتصنيف البنود للعمليات ٣,٨٢ المالية من فترة لأخرى.	٠,٨٨٩	٠,٠٠٠	مهم
٢٨	الإفصاح عن الموجودات المتداولة في صلب ٣,٨١ الميزانية بشكل منفصل.	٠,٧٣٦	٠,٠٠٠	مهم
٢٩	عرض تحليل للمصاريف حسب طبيعتها أو ٣,٨١ وظيفتها.	٠,٨٠٥	٠,٠٠٠	مهم
٣٠	عرض المعلومات الأساسية عن المشروع (اسم) ٣,٨١ المشروع، تاريخ الميزانية، عملة التقرير، الدقة المستخدمة في عرض الأرقام)	٠,٧٨٣	٠,٠٠٠	مهم

٣١	الإفصاح عن المبالغ المعترف بها مباشرة في ٣,٨٨٠ حقوق الملكية عند إعادة قياس الأدوات المالية المتوفرة للبيع بمقدار القيمة العادلة.	٠,٧٦١	٠,٠٠٠	مهم
٣٢	الإفصاح عن المطلوبات المتداولة في صلب ٣,٧٩٠ الميزانية بشكل منفصل.	٠,٦٩٥	٠,٠٠٠	مهم
٣٣	إيضاحات حول الاستثمارات طويلة الأجل في ٣,٧٨٠ المنشآت التابعة من حيث طبيعة العلاقة مع الشركة التابعة.	٠,٦٩٦	٠,٠٠٠	مهم
٣٤	الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في ٣,٧٤٠ إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها.	٠,٨٢٨	٠,٠٠٠	مهم
٣٥	الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة ٣,٧٤٠ للاعتراف بالإيراد.	٠,٧٨٥	٠,٠٠٠	مهم
٣٦	الإفصاح ضمن الإيضاحات عن تفاصيل تتعلق ٣,٧٣٠ بالممتلكات والمصانع والمعدات من حيث الإضافات والاستعدادات والهلاك المتراكم.	٠,٩٩٧	٠,٠٠٠	مهم
٣٧	إيضاحات تتعلق بالمطلوبات المحتملة في تاريخ ٣,٧٣٠ الميزانية، مع تقدير الأثر المالي لها.	٠,٦٩١	٠,٠٠٠	مهم

٣٨	الإفصاح عن القيم المسجلة به المخزون بصورة منفصلة (مواد خام، إنتاج تحت التشغيل، البضاعة الجاهزة).	٣,٧١	٠,٧٦٧	٠,٠٠٠	مهم
٣٩	الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، وإذا تعذر ذلك الإفصاح عن هذه الحقيقة.	٣,٦٩	٠,٨٢١	٠,٠٠٠	مهم
٤٠	وصف أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية، متضمنة سياسة التحوط لكل نوع رئيسي من العمليات المتحوط لها.	٣,٦٦	٠,٨٤٣	٠,٠٠٠	مهم
٤١	الإفصاح عن طبيعة ومبالغ البنود غير العادية الواردة في قائمة الدخل.	٣,٦٤	٠,٨٤٦	٠,٠٠٠	مهم
٤٢	وصف التحوط المتعلق بالقيمة العادلة والتدفق النقدي وطبيعة المخاطر المتحوط لها.	٣,٦٤	٠,٧٨٨	٠,٠٠٠	مهم
٤٣	تصنيف الموجودات والالتزامات في الميزانية حسب سيولتها دون تفصيلها إلى متداول وغير متداول.	٣,٦٣	٠,٨٣٧	٠,٠٠٠	مهم

٤٤	الإفصاح عن العلاقات بين الأطراف ذات العلاقة)، أي عند وجود قدرة لأحد الأطراف على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه في صنع القرارات المالية أو التشغيلية.	٣,٦١	٠,٨٣١	٠,٠٠٠	مهم
٤٥	تكاليف المخزون	٣,٥٩	٠,٨١٢	٠,٠٠٠	مهم
٤٦	الإفصاح عن طبيعة وقيمة المنح الحكومية المعترف بها في القوائم المالية وبيان المساعدات الحكومية التي استفاد منها المشروع.	٣,٥٨	٠,٨٥٥	٠,٠٠٠	مهم
٤٧	إيضاحات حول عقود الإيجار التمويلي والتشغيلي متضمنة الشروط المتعلقة بها والإيرادات والمصاريف المترتبة عليها.	٣,٥٧	٠,٨٤	٠,٠٠٠	مهم
٤٨	عرض معلومات وصفية (سردية) مقارنة مع السنة السابقة.	٣,٥٤	٠,٩١٤	٠,٠٠٠	مهم
٤٩	الإفصاح عن إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار والقيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار المستحقة القبض في تاريخ الميزانية لمختلف الفترات.	٣,٥٤	٠,٧٧٣	٠,٠٠٠	مهم
٥٠	الإفصاح عن التغيير في التقديرات المحاسبية.	٣,٥٣	٠,٨٢٦	٠,٠٠٠	مهم

٥١	الإفصاح عن العمليات غير المستمرة (المتوقفة) ٣,٤٨	٠,٩٢٢	٠,٠٠٠	متوسط الأهمية
٥٢	الإفصاح عن البنود غير العادية في قائمة ٣,٤٧ التدفقات النقدية.	٠,٨٢٦	٠,٠٠٠	متوسط الأهمية
٥٣	إيضاحات حول الأصول غير الملموسة من حيث ٣,٤٧ الاستبعادات والإضافات والهلاك المتراكم والتغيرات عليها.	٠,٨٤٧	٠,٠٠٠	متوسط الأهمية
٥٤	مصروف ضريبة الدخل وشرح العلاقة بين ٣,٤٦ مصروف الضريبة والربح المحاسبي.	٠,٩٧١	٠,٠٠١	متوسط الأهمية
٥٥	المعالجة المحاسبية المستخدمة في تصحيح ٣,٤١ الأخطاء الأساسية.	٠,٩٤٩	٠,٠٠٢	متوسط الأهمية
٥٦	الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية ٣,٣٧ الناتجة عن ضرائب الدخل.	٠,٨٧٩	٠,٠٠٣	متوسط الأهمية
٥٧	فروقات أسعار الصرف ٣,٣٦	٠,٩٤٣	٠,٠٠٥	متوسط الأهمية
٥٨	الإفصاح عن مصروف منافع نهاية الخدمة ٣,٣٦ للموظفين.	٠,٩٠٥	٠,٠٠٤	متوسط الأهمية

٥٩	إيضاحات تتعلق بمخصصات نهاية الخدمة ٣,٣٤ للموظفين وأية إضافات تمت عليها والمبالغ المستعملة منها.	٠,٨٨٣	٠,٠٠٥	متوسط الأهمية
٦٠	الإفصاح والتقرير عن القطاعات وتشمل قطاع العمل والقطاع الجغرافي. ٣,٢٧	٠,٨٤٩	٠,٠٢١	متوسط الأهمية
٦١	تكاليف البحث والتطوير ٣,٢٧	٠,٩٤٤	٠,٠٣١	متوسط الأهمية
٦٢	الإفصاح عن العمليات التي لا تتطلب استخدام نقدية أو ما يعادلها. ٢,٩٦	١,٠٠٨	٠,٧٩٢	متوسط الأهمية

الفرضية الثانية عشرة (Ho): لا تعتبر متطلبات الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية للشركات الصناعية وفق معايير المحاسبة الدولية مهمة وملائمة إحصائياً من وجهة نظر المستثمر المؤسسي عند اتخاذه القرار الاستثماري.

ومن خلال الجدول رقم (٥-٣٢) فقد تبين ما يلي:

إن قيمة (P) والتي تمثل درجة المعنوية أقل من (٥%) لجميع متطلبات الإفصاح عن المعلومات من حيث أهميتها من وجهة نظر المستثمر المؤسسي وبما أن (p-value) أقل من مستوى المعنوية المقبولة وهي ٠,٠٥ فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho) ونقبل الفرضية البديلة (H₁).

أي أن جميع متطلبات الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان مهمة وملائمة إحصائياً من وجهة نظر المستثمر المؤسسي عند اتخاذه القرار الاستثماري في بورصة عمان.

كما ويظهر الجدول المشار إليه آنفاً أن جميع متطلبات الإفصاح عن المعلومات وفق معايير المحاسبة الدولية كانت موزعة من حيث الأهمية بالنسبة للمستثمر المؤسسي كما يلي:

عدد البنود	درجة الأهمية
٨	مهم جداً
٥٤	مهم
٦٢	المجموع

وقد كانت للبنود السبعة التالية الأهمية الأكبر من وجهة نظر المستثمر المؤسسي والتي حصلت على درجة (مهم جداً) وهي:

الإفصاح عن المكونات الأساسية للميزانية.

الإفصاح عن المكونات الأساسية لقائمة الدخل.

الإفصاح عن المكونات الأساسية لقائمة التدفق النقدي.

بيان مقدرة الشركة على الاستمرارية.

مقارنة المعلومات الرقمية في البيانات المالية مع الفترة السابقة.

الإفصاح عن عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل وغير المدفوعة بالكامل ولكل فئة من رأس المال المساهم.

بيان الحقوق والامتيازات والقيود الخاصة لكل فئة من رأس المال المساهم بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم.

الإفصاح عن عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل وغير المدفوعة بالكامل ولكل فئة من رأس المال المساهم.

أما باقي البنود الأخرى الواردة في الجدول رقم (٥-٣٢) والخاصة بالمستثمر المؤسسي فقد كانت درجة أهميتها (مهم) مما يدل على إدراك المستثمر المؤسسي بأهمية متطلبات الإفصاح عن المعلومات وفق ما

تتطلبه المعايير الدولية.

جدول رقم (٥-٣٢)

الأهمية النسبية لبنود متطلبات الإفصاح في التقارير المالية السنوية بموجب معايير المحاسبة الدولية من وجهة نظر المستثمر المؤسسي مرتبة تنازلياً.

الرقم	البند	المستثمر المؤسسي		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sig. (P-value)
١	الإفصاح عن المكونات الأساسية لقائمة الدخل.	٤,٩٠	٠,٢٩٧	٠,٠٠٠
٢	الإفصاح عن المكونات الأساسية للميزانية.	٤,٨٦	٠,٣٥٤	٠,٠٠٠
٣	الإفصاح والتقرير عن القطاعات وتشمل قطاع العمل والقطاع الجغرافي.	٣,٦٤	٠,٨٢١	٠,٠٠٠
٤	بيان مقدرة الشركة على الاستمرارية.	٤,٦٠	٠,٧٣٤	٠,٠٠٠
٥	مقارنة المعلومات الرقمية في البيانات المالية مع الفترة السابقة.	٤,٥٦	٠,٥٩٤	٠,٠٠٠
٦	الإفصاح عن المكونات الأساسية لقائمة التدفق النقدي.	٤,٥٥	٠,٧٠٥	٠,٠٠٠
٧	بيان الحقوق والامتيازات والقيود الخاصة لكل فئة من رأس المال المساهم بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم.	٤,٥٢	٠,٥٩٤	٠,٠٠٠

٨	الإفصاح عن عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل وغير المدفوعة بالكامل ولكل فئة من رأس المال المساهم.	٤,٥٠	٠,٥٩٥	٠,٠٠٠	مهم جداً
٩	الثبات في عرض وتصنيف البنود للعمليات المالية من فترة لأخرى.	٤,٤٨	٠,٦٧١	٠,٠٠٠	مهم
١٠	الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، وبيان طبيعة تلك الأحداث وتقدير الآثار المالية لها.	٤,٤٥	٠,٨٠٣	٠,٠٠٠	مهم
١١	تكاليف الاقتراض وكيفية معالجتها	٤,٤٥	٠,٦٧٠	٠,٠٠٠	مهم
١٢	الإفصاح عن حصة السهم من الأرباح ومكوناتها الأساسية.	٤,٤٥	٠,٧٠٥	٠,٠٠٠	مهم
١٣	الإفصاح عن عدد الأسهم المصرح بها لكل فئة من رأس المال المساهم.	٤,٤٥	٠,٥٩٣	٠,٠٠٠	مهم
١٤	الإفصاح فيما إذا كانت الشركة تمتثل بمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد بياناتها المالية.	٤,٤٥	٠,٦٧٠	٠,٠٠٠	مهم
١٥	تصنيف الموجودات والالتزامات في الميزانية إلى متداول وغير متداول.	٤,٣٧	٠,٨٨٨	٠,٠٠٠	مهم
١٦	وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين.	٤,٣٣	٠,٦١٢	٠,٠٠٠	مهم
١٧	الإفصاح عن البنود غير العادية في قائمة التدفقات النقدية.	٤,٣٢	٠,٧٥٦	٠,٠٠٠	مهم

١٨	الإفصاح عن المكونات الأساسية لقائمة التغير في حقوق الملكية.	٤,٣١	٠,٨٦٩	٠,٠٠٠	مهم
١٩	الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بمعدل الفائدة والائتمان والعملية والسوق والتدفق النقدي والسيولة.	٤,٢٩	٠,٧٠٨	٠,٠٠٠	مهم
٢٠	القيمة العادلة للاستثمارات في العقارات.	٤,٢٩	٠,٧٧٤	٠,٠٠٠	مهم
٢١	الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة للاعتراف بالإيراد.	٤,٢٦	٠,٨٥٧	٠,٠٠٠	مهم
٢٢	الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة عن شراء وبيع الشركات التابعة والمنشآت التجارية الأخرى.	٤,٢٦	٠,٧٦٧	٠,٠٠٠	مهم
٢٣	الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها.	٤,٢١	٠,٨٧١	٠,٠٠٠	مهم
٢٤	الإفصاح عن المبالغ المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية عند إعادة قياس الأدوات المالية المتوفرة للبيع بمقدار القيمة العادلة.	٤,٢١	٠,٧٨٢	٠,٠٠٠	مهم
٢٥	الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، وإذا تعذر ذلك الإفصاح عن هذه الحقيقة.	٤,٢١	٠,٧١٧	٠,٠٠٠	مهم

٢٦	إيضاحات حول الاستثمارات طويلة الأجل في المنشآت التابعة من حيث طبيعة العلاقة مع الشركة التابعة.	٤,١٩	٠,٨٣٣	٠,٠٠٠	مهم
٢٧	الإفصاح عن طبيعة ومبالغ البنود غير العادية الواردة في قائمة الدخل.	٤,١٧	٠,٧٦٢	٠,٠٠٠	مهم
٢٨	وصف أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية، متضمنة سياسة التحوط لكل نوع رئيسي من العمليات المتحوط لها.	٤,١٧	٠,٧٩٤	٠,٠٠٠	مهم
٢٩	وصف التحوط المتعلق بالقيمة العادلة والتدفق النقدي وطبيعة المخاطر المتحوط لها.	٤,١٤	٠,٧٥١	٠,٠٠٠	مهم
٣٠	قيمة المخزون المرهونة كضمان للالتزامات.	٤,١٤	٠,٩٧٧	٠,٠٠٠	مهم
٣١	الإفصاح عن العمليات غير المستمرة (المتوقفة).	٤,١٤	٠,٨٤٣	٠,٠٠٠	مهم
٣٢	إيضاحات تتعلق بالمطلوبات المحتملة في تاريخ الميزانية، مع تقدير الأثر المالي لها.	٤,١٤	٠,٩٧٧	٠,٠٠٠	مهم
٣٣	الإفصاح عن التدفقات النقدية من الفوائد وأرباح الأسهم.	٤,١٢	٠,٧٧٢	٠,٠٠٠	مهم
٣٤	عرض تحليل للمصاريف حسب طبيعتها أو وظيفتها.	٤,١٢	٠,٨٠٣	٠,٠٠٠	مهم

٣٥	الإفصاح ضمن الإيضاحات عن تفاصيل تتعلق بالممتلكات والمصانع والمعدات من حيث الإضافات والاستبعادات والاهتلاك المتراكم.	٤,٠٧	٠,٧٤٥	٠,٠٠٠	مهم
٣٦	عرض المعلومات الأساسية عن المشروع (اسم المشروع، تاريخ الميزانية، عملة التقرير، الدقة المستخدمة في عرض الأرقام)	٤,٠٧	٠,٧٨٧	٠,٠٠٠	مهم
٣٧	خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية.	٤,٠٥	٠,٨٨٢	٠,٠٠٠	مهم
٣٨	الإفصاح عن المطلوبات المتداولة في صلب الميزانية بشكل منفصل.	٤,٠٥	٠,٩٣٦	٠,٠٠٠	مهم
٣٩	إيضاحات تتضمن قائمة بالاستثمارات في الشركات الزميلة.	٤,٠٥	٠,٧٩٥	٠,٠٠٠	مهم
٤٠	الإفصاح عن التغيير في التقديرات المحاسبية.	٤,٠٥	٠,٩٣٦	٠,٠٠٠	مهم
٤١	الإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المعترف بها في بيان الدخل خلال الفترة.	٤,٠٢	٠,٨٦٩	٠,٠٠٠	مهم
٤٢	دخل ومصروف الاستثمارات العقارية.	٤,٠٢	٠,٨٩٧	٠,٠٠٠	مهم

٤٣	الإفصاح عن العلاقات بين (الأطراف ذات العلاقة)، أي عند وجود قدرة لأحد الأطراف على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه في صنع القرارات المالية أو التشغيلية.	٣,٩٨	٠,٨٩٧	٠,٠٠٠	مهم
٤٤	الإفصاح عن المبالغ الدائنة والمدينة للمنشأة الأم والشركات التابعة والزميلة.	٣,٩٨	٠,٨٩٧	٠,٠٠٠	مهم
٤٥	بيان الأحداث والظروف التي أدت للاعتراف بخسائر الانخفاض في قيمة الموجودات.	٣,٩٨	٠,٨٦٩	٠,٠٠٠	مهم
٤٦	الإفصاح عن الموجودات المتداولة في صلب الميزانية بشكل منفصل.	٣,٩٥	١,٠١١	٠,٠٠٠	مهم
٤٧	عرض معلومات وصفية (سردية) مقارنة مع السنة السابقة.	٣,٩٥	٠,٦٩٧	٠,٠٠٠	مهم
٤٨	إيضاحات حول عقود الإيجار التمويلي والتشغيلي متضمنة الشروط المتعلقة بها والإيرادات والمصاريف المترتبة عليها.	٣,٩٥	٠,٩٣٦	٠,٠٠٠	مهم
٤٩	الإفصاح عن القيم المسجلة به المخزون بصورة منفصلة (مواد خام، إنتاج تحت التشغيل، البضاعة الجاهزة).	٣,٩٣	٠,٩٧٣	٠,٠٠٠	مهم
٥٠	تكاليف المخزون	٣,٩٣	٠,٨٣٨	٠,٠٠٠	مهم

٥١	الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية الناتجة عن ضرائب الدخل.	٣,٨٦	٠,٦٨٣	٠,٠٠٠	مهم
٥٢	مصروف ضريبة الدخل وشرح العلاقة بين مصروف الضريبة والربح المحاسبي.	٣,٨٦	٠,٨١٤	٠,٠٠٠	مهم
٥٣	إيضاحات حول الأصول غير الملموسة من حيث الاستبعادات والإضافات والهلاك المتراكم والتغيرات عليها.	٣,٨٠	٠,٧٤٩	٠,٠٠٠	مهم
٥٤	المعالجة المحاسبية المستخدمة في تصحيح الأخطاء الأساسية.	٣,٧٩	٠,٩٥١	٠,٠٠٢	مهم
٥٥	الإفصاح عن طبيعة وقيمة المنح الحكومية المعترف بها في القوائم المالية وبيان المساعدات الحكومية التي استفاد منها المشروع.	٣,٧٦	٠,٩٤٣	٠,٠٠٠	مهم
٥٦	فروقات أسعار الصرف	٣,٧٦	٠,٨٧٨	٠,٠٠٠	مهم
٥٧	تصنيف الموجودات والالتزامات في الميزانية حسب سيولتها دون تفصيلها إلى متداول وغير متداول.	٣,٧٦	١,٠٣١	٠,٠٠٠	مهم
٥٨	تكاليف البحث والتطوير	٣,٧٤	٠,٨٥٧	٠,٠٠٠	مهم

٥٩	الإفصاح عن إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار والقيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار المستحقة القبض في تاريخ الميزانية لمختلف الفترات.	٣,٧٤	٠,٩١٢	٠,٠٠٠	مهم
٦٠	الإفصاح عن مصروف منافع نهاية الخدمة للموظفين.	٣,٦٧	١,٠٩٧	٠,٠٠٠	مهم
٦١	الإفصاح عن العمليات التي لا تتطلب استخدام نقدية أو ما يعادلها.	٣,٦١	٠,٩١٩	٠,٠٠٠	مهم
٦٢	إيضاحات تتعلق بمخصصات نهاية الخدمة للموظفين وأية إضافات تمت عليها والمبالغ المستعملة منها.	٣,٥٠	١,٠١٨	٠,٠٠٠	مهم

الفرضية الثالثة عشرة (Ho): لا تعتبر متطلبات الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية للشركات الصناعية وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية مهمة وملائمة إحصائياً من وجهة نظر المستثمر الفرد عند اتخاذه القرار الاستثماري.

يبين الجدول رقم (٣٣-٥) ما يلي:

أن قيمة (P) والتي تمثل درجة المعنوية كانت أقل من (٥%) للأهمية النسبية لجميع بنود متطلبات الإفصاح بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية من وجهة نظر المستثمر الفرد في بورصة عمان باستثناء البنود التالية:

كلمة رئيس مجلس الإدارة.

مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة ومقدار أتعاب أية خدمات أخرى تلقاها المدقق.

مساهمة الشركة في خدمة البيئة والمجتمع المحلي.

أن نتيجة اختبار هذه الفرضية تقودنا إلى رفض الفرضية العدمية (Ho) لجميع البنود عدا البنود الثلاثة المذكورة أعلاه وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن متطلبات الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية للشركات الصناعية وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية مهمة وملائمة إحصائياً من وجهة نظر المستثمر الفرد. أما البنود الثلاثة المذكورة فإن قيمة (P) قد بلغت (٠,١٠٤) و (٠,٢٩) و (٠,٧٠٤) على التوالي وهي أكبر من ٥% وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية بالنسبة لها حيث لا تعتبر هذه البنود مهمة وملائمة إحصائياً من وجهة نظر المستثمر الفرد.

كما ويظهر الجدول رقم (٥-٣٣) أن (٢٧) بنداً من متطلبات الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية كانت لها قيمة وسط حسابي أكبر من (٣,٥) وأقل من (٤,٥) وهي بدرجة (مهم).

بينما احتلت ستة بنود درجة متوسطة الأهمية من وجهة نظر المستثمر الفرد حيث كانت أهميتها النسبية (أكبر من ٢,٥ وأقل من ٣,٥) وهذه البنود:

كلمة رئيس مجلس الإدارة.

الأثر المالي لعلميات ذات طبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة.

مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة ومقدار أتعاب أية خدمات أخرى تلقاها المدقق.

بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة مفصلة حسب الجهات التي دفعت لها.

الهيكل التنظيمي للشركة وسياسة التعيين فيها.

مساهمة الشركة في خدمة البيئة والمجتمع المحلي.

وبالتالي فإن ٨٢% من متطلبات الإفصاح كانت مهمة من وجهة نظر المستثمر الفرد عند اتخاذ قراره الاستثماري أما البنود متوسطة الأهمية فقد بلغت ١٨% من إجمالي بنود متطلبات الإفصاح عن المعلومات بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية.

جدول رقم (٥-٣٣)

الأهمية النسبية لبند متطلبات الإفصاح في التقارير المالية السنوية بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية من وجهة نظر المستثمر الفرد مرتبة تنازلياً.

الرقم	البند	المستثمر الفرد		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sig (P-value)
١	توقف الشركة أو أحد فروعها أو مصانعها أو الشركات التابعة لها عن العمل.	٤,٣٧	٠,٧٨٦	٠,٠٠٠
٢	قرارات مجلس الإدارة المؤثرة في توزيع الأرباح.	٤,٣٦	٠,٦٨٩	٠,٠٠٠
٣	قرارات مجلس الإدارة المؤثرة في التصفية الاختيارية.	٤,٣٦	٠,٧٦٠	٠,٠٠٠
٤	أية دعاوى أقامتها الشركة أو أقيمت عليها وذات أثر مادي.	٤,٢٩	٠,٦٤٩	٠,٠٠٠
٥	قرارات مجلس الإدارة المؤثرة في الشروع في الاندماج.	٤,٢٥	٠,٧٣٣	٠,٠٠٠
٦	قرارات الهيئة العامة للشركة.	٤,٢٤	٠,٧٦٩	٠,٠٠٠

٧	البيانات المالية السنوية للشركة مدققة من مدقق حساباتها.	٤,٢٢	٠,٨١١	٠,٠٠٠	مهم
٨	التطورات المستقبلية الهامة متضمنة أي توسعات أو مشروعات جديدة والخطة المستقبلية للشركة لسنة قادمة.	٤,٢٠	٠,٦٨٩	٠,٠٠٠	مهم
٩	التغيرات في ملكية أسهم الشركة التي تحدث تغييراً في السيطرة عليها.	٤,١٦	٠,٨١١	٠,٠٠٠	مهم
١٠	الإفصاح عن الأمور الجوهرية والأحداث الهامة والتي تؤثر على موجودات الشركة والالتزامات المترتبة عليها.	٤,١١	٠,٩٠٠	٠,٠٠٠	مهم
١١	الإنجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام، ووصف للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية.	٤,١٠	٠,٧٣٦	٠,٠٠٠	مهم

١٢	الوضع التنافسي للشركة وحصتها في السوق المحلي والخارجي.	٤,١٠	٠,٧٣٦	٠,٠٠٠	مهم
١٣	بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم.	٤,٠٧	٠,٧٤٠	٠,٠٠٠	مهم
١٤	إقرار من مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.	٤,٠٤	٠,٨٢٣	٠,٠٠٠	مهم
١٥	السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسارة المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية.	٤,٠٠	٠,٩٥٥	٠,٠٠٠	مهم
١٦	الإفصاح عن هيكل رأس المال.	٣,٩٨	٠,٧٣١	٠,٠٠٠	مهم
١٧	قرار مجلس الإدارة المؤثرة في التغيرات في الاستثمارات الرأسمالية.	٣,٩٥	٠,٨٦٠	٠,٠٠٠	مهم
١٨	قرارات مجلس الإدارة المؤثرة في إصدار أوراق مالية جديدة.	٣,٩٣	٠,٩٦٢	٠,٠٠٠	مهم

١٩	الصفقات الكبيرة التي تعقدتها الشركة وإلغاء مثل هذه الصفقات.	٣,٩٣	٠,٦٦٦	٠,٠٠٠	مهم
٢٠	بيان بعدد الأوراق المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي من أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا وأقاربهم.	٣,٩٢	٠,٨١٦	٠,٠٠٠	مهم
٢١	العقود والمشاريع والارتباطات المعقودة مع رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في الشركة.	٣,٨٨	٠,٧٦٨	٠,٠٠٠	مهم
٢٢	وصف لأية حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة ووصف لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية ولها أثر مادي على عمل الشركة.	٣,٧٨	٠,٨٩٢	٠,٠٠٠	مهم
٢٣	بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا.	٣,٦٨	٠,٩٥٥	٠,٠٠٠	مهم
٢٤	درجة الاعتماد على موردين محددین و/أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً في حال كون ذلك يشكل ١٠% فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات على التوالي.	٣,٥٩	٠,٧٥٠	٠,٠٠٠	مهم

٢٥	وصف لأنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافية وحجم الاستثمار الرأسمالي وعدد الموظفين في كل منها.	٣,٥٨	٠,٧٩٢	٠,٠٠٠	مهم
٢٦	مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.	٣,٥٨	٠,٩٦٩	٠,٠٠٠	مهم
٢٧	وصف منتجات الشركة.	٣,٥٣	٠,٩٣٥	٠,٠٠٠	مهم
٢٨	الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة.	٣,٤٣	٠,٩٥٧	٠,٠٠١	متوسط الأهمية
٢٩	بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة مفصلة حسب الجهات التي دفعت لها.	٣,٣١	١,٠٢١	٠,٠٢٥	متوسط الأهمية
٣٠	الهيكل التنظيمي للشركة وسياسة التعيين فيها.	٣,٢٨	٠,٧٥٠	٠,٠٠٧	متوسط الأهمية
٣١	كلمة رئيس مجلس الإدارة.	٣,٢٤	١,١١٣	٠,١٠٤	متوسط الأهمية
٣٢	مساهمة الشركة في خدمة البيئة والمجتمع المحلي.	٢,٩٥	١,٠٣٣	٠,٧٠٤	متوسط الأهمية

متوسط الأهمية	٠,٢٩٠	٠,٨٥٣	٢,٨٨	مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة ومقدار أتعاب أية خدمات أخرى تلقاها المدقق.	٣٣
				مجالات إفصاح أخرى:	
مهم	٠,٠٠٠	١,٠٤٢	٣,٨١	نشر أية معلومات وأخبار جديدة عن الشركة على الموقع الإلكتروني أول بأول.	٣٤
مهم	٠,٠٠٠	٠,٩٠٤	٣,٧٦	الإفصاح عن القيمة العادلة أو المدى الذي تقع به القيم العادلة للموجودات الثابتة لدى الشركة.	٣٥
مهم	٠,٠٠٠	١,١١٨	٣,٦٩	وجود موقع إلكتروني على الإنترنت للشركة لنشر بياناتها السنوية ونصف السنوية على ذلك الموقع.	٣٦

الفرضية الرابعة عشرة (Ho): لا تعتبر متطلبات الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية للشركات الصناعية وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية مهمة وملائمة إحصائياً من وجهة نظر المستثمر المؤسسي عند اتخاذ قراره الاستثماري.

من الجدول رقم (٥-٣٤) يتبين ما يلي:

بلغت قيمة (P) للأهمية النسبية والتي تمثل مستوى المعنوية أقل من ٥% لجميع متطلبات الإفصاح عن المعلومات وفق آراء المستثمر المؤسسي عدا ثلاثة بنود منها بلغت قيمة (P) لهما أكبر من ٥% وهي: مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة ومقدار أتعاب أية خدمات أخرى تلقاها المدقق.

بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة مفصلة حسب الجهات التي دفعت لها.

مساهمة الشركة في خدمة البيئة والمجتمع المحلي.

وبما أن قيمة (P) أقل من ٥% فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن متطلبات الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية للشركات الصناعية وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية مهمة وملائمة إحصائياً من وجهة نظر المستثمر المؤسسي عند اتخاذ القرار الاستثماري وذلك لجميع البنود عدا البنود الثلاثة التي كانت قيمة (P) لها أكبر من ٥% والمذكورة سابقاً.

كان توزيع بنود الإفصاح من حيث الأهمية من وجهة نظر المستثمر المؤسسي كما يلي:

عدد البنود	درجة الأهمية
٦	مهم جداً
٢٣	مهم
٤	متوسط الأهمية
٣٣	المجموع

وأما البنود التي حصلت على درجة مهم جداً فهي:

البيانات المالية السنوية للشركة مدققة من مدقق حساباتها.

الإفصاح عن الأمور الجوهرية والأحداث الهامة.

قرارات مجلس الإدارة المؤثرة في التغيرات في الاستثمارات الرأسمالية.

قرارات مجلس الإدارة المؤثرة في الشروع في الاندماج.

قرارات مجلس الإدارة المؤثرة في توزيع الأرباح.

قرارات مجلس الإدارة المؤثرة في التصفية الاختيارية.

فيما حصلت البنود الأربعة التالية على درجة متوسط الأهمية من وجهة نظر المستثمر المؤسسي:

كلمة رئيس مجلس الإدارة.

مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة ومقدار أتعاب أية خدمات أخرى تلقاها المدقق.

بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة مفصلة حسب الجهات التي دفعت لها.

مساهمة الشركة في خدمة البيئة والمجتمع المحلي.

مجالات الإفصاح الأخرى

تم طرح (٣) أسئلة على المستجيبين للاستبانة لمعرفة درجة أهميتها من وجهة نظرهم وقد كانت درجة

الأهمية لفتني المستثمر الفرد والمؤسسي كما يلي:

درجة الأهمية

١. وجود موقع إلكتروني على الإنترنت للشركة لنشر بياناتها السنوية ونصف السنوية على مهم ذلك الموقع.

٢. الإفصاح عن القيمة العادلة أو المدى الذي تقع به القيم العادلة للموجودات الثابتة لدى مهم الشركة.

٣. نشر أية معلومات وأخبار جديدة عن الشركة على الموقع الإلكتروني أول بأول. مهم

وقد بلغت قيمة (P) لهذه البنود أقل من ٥% كما هو موضح في الجدولين رقم (٥-٣٣، ٥-٣٤) وبالتالي فإن هذه البنود تعتبر مهمة وذات دلالة إحصائية من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمؤسسي الأمر الذي يدل على ما يلي:

أهمية العامل التكنولوجي بالنسبة لعرض التقارير السنوية ونصف السنوية للشركة على موقعها في الإنترنت وعرض أية معلومات جديدة عن الشركة على ذلك الموقع الأمر الذي يجعل الشركات الأردنية تنفذ إلى المستثمرين داخل وخارج المملكة وبشفافية عالية.

أهمية القيمة العادلة بالنسبة لقرارات المستثمر الفرد والمؤسسي في بورصة عمان وهذا يدعم التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة والذي أقرته المعايير الدولية للأدوات المالية في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) وكذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠) الخاص بالاستثمارات في العقارات.

جدول رقم (٥-٣٤)

الأهمية النسبية لبند متطلبات الإفصاح في التقارير المالية السنوية بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية من وجهة نظر المستثمر المؤسسي مرتبة تنازلياً.

الرقم	البند	المستثمر المؤسسي		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sig. (P-value)
١	الإفصاح عن الأمور الجوهرية والأحداث الهامة والتي تؤثر على موجودات الشركة والالتزامات المترتبة عليها.	٤,٦٧	٠,٦١٢	٠,٠٠٠
٢	قرارات مجلس الإدارة المؤثرة في التصفية الاختيارية.	٤,٦٤	٠,٥٧٧	٠,٠٠٠
٣	البيانات المالية السنوية للشركة مدققة من مدقق حساباتها.	٤,٦٢	٠,٦٦١	٠,٠٠٠
٤	قرارات مجلس الإدارة المؤثرة في توزيع الأرباح.	٤,٥٧	٠,٥٩٠	٠,٠٠٠
٥	قرارا مجلس الإدارة المؤثرة في التغيرات في الاستثمارات الرأسمالية.	٤,٥٠	٠,٦٣٤	٠,٠٠٠

٦	قرارات مجلس الإدارة المؤثرة في الشروع في الاندماج.	٤,٥٠	٠,٧٠٧	٠,٠٠٠	مهم جداً
٧	الإنجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام، ووصف للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية.	٤,٤٨	٠,٧٠٧	٠,٠٠٠	مهم
٨	التطورات المستقبلية الهامة متضمنة أي توسعات أو مشروعات جديدة والخطط المستقبلية للشركة لسنة قادمة.	٤,٤٨	٠,٧٧٣	٠,٠٠٠	مهم
٩	قرارات الهيئة العامة للشركة.	٤,٤٨	٠,٧٠٧	٠,٠٠٠	مهم
١٠	الإفصاح عن هيكل رأس المال.	٤,٤٥	٠,٧٠٥	٠,٠٠٠	مهم
١١	الوضع التنافسي للشركة وحصتها في السوق المحلي والخارجي.	٤,٤٥	٠,٧٣٩	٠,٠٠٠	مهم
١٢	قرارات مجلس الإدارة المؤثرة في إصدار أوراق مالية جديدة.	٤,٤٠	٠,٧٠١	٠,٠٠٠	مهم
١٣	توقف الشركة أو أحد فروعها أو مصانعها أو الشركات التابعة لها عن العمل.	٤,٤٠	٠,٨٥٧	٠,٠٠٠	مهم
١٤	التغيرات في ملكية أسهم الشركة التي تحدث تغييراً في السيطرة عليها.	٤,٣٩	٠,٧٧١	٠,٠٠٠	مهم

١٥	السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسارة المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية.	٤,٣٨	٠,٦٦١	٠,٠٠٠	مهم
١٦	أية دعاوى أقامتها الشركة أو أقيمت عليها وذات أثر مادي.	٤,٣٦	٠,٨٥٠	٠,٠٠٠	مهم
١٧	إقرار من مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.	٤,٣٦	٠,٨٢١	٠,٠٠٠	مهم
١٨	بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم.	٤,٢٤	٠,٧٩٠	٠,٠٠٠	مهم
١٩	درجة الاعتماد على موردين محددین و/أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً في حال كون ذلك يشكل ١٠% فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات على التوالي.	٤,١٩	١,٠١٨	٠,٠٠٠	مهم
٢٠	وصف لأية حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة ووصف لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية ولها أثر مادي على عمل الشركة.	٤,١٧	٠,٦٩٦	٠,٠٠٠	مهم

٢١	الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة.	٤,١٧	٠,٨٥٣	٠,٠٠٠	مهم
٢٢	الصفقات الكبيرة التي تعقدتها الشركة وإلغاء مثل هذه الصفقات.	٤,١٢	١,٠٤١	٠,٠٠٠	مهم
٢٣	العقود والمشاريع والارتباطات المعقودة مع رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في الشركة.	٤,٠٥	٠,٩٣٦	٠,٠٠٠	مهم
٢٤	وصف لأنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافية وحجم الاستثمار الرأسمالي وعدد الموظفين في كل منها.	٤,٠٢	١,٠٢٤	٠,٠٠٠	مهم
٢٥	بيان بعدد الأوراق المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي من أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا وأقاربهم.	٣,٨١	٠,٩٩٤	٠,٠٠٠	مهم

٢٦	وصف منتجات الشركة.	٣,٨٠	١,١٥٩	٠,٠٠٠	مهم
٢٧	بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا.	٣,٧٦	١,٠٥٥	٠,٠٠٠	مهم
٢٨	مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.	٣,٥٧	٠,٩٦٦	٠,٠٠٠	مهم
٢٩	الهيكل التنظيمي للشركة وسياسة التعيين فيها.	٣,٥٠	٠,٩٩٤	٠,٠٠٢	مهم
٣٠	كلمة رئيس مجلس الإدارة.	٣,٣٨	١,٠٥٨	٠,٠٢٥	متوسط الأهمية
٣١	بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة مفصلة حسب الجهات التي دفعت لها.	٣,٢٩	٠,٩٩٥	٠,٠٧٠	متوسط الأهمية
٣٢	مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة ومقدار أتعاب أية خدمات أخرى تلقاها المدقق.	٣,١٧	١,١٢٤	٠,٣٤٢	متوسط الأهمية
٣٣	مساهمة الشركة في خدمة البيئة والمجتمع المحلي.	٣,٠٢	١,٠٠٠	٠,٨٧٨	متوسط الأهمية

				مجالات إفصاح أخرى:	
مهم	٠,٠٠٠	٠,٧٩٦	٤,٠٠	نشر أية معلومات وأخبار جديدة عن الشركة على الموقع الإلكتروني أول بأول.	٣٤
مهم	٠,٠٠٠	٠,٧٣٩	٣,٨٨	الإفصاح عن القيمة العادلة أو المدى الذي تقع به القيم العادلة للموجودات الثابتة لدى الشركة.	٣٥
مهم	٠,٠٠٠	١,٠٦٦	٣,٧١	وجود موقع إلكتروني على الإنترنت للشركة لنشر بياناتها السنوية ونصف السنوية على ذلك الموقع.	٣٦

الفرضية الخامسة عشر (Ho): لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية مهمة بين متوسط إجابات فئتي المستثمرين الأفراد والمستثمرين من المؤسسات عند تحديد أهمية الإفصاح عن البنود في التقارير السنوية للشركات المساهمة وفق معايير المحاسبة الدولية.

وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليل الإجابات على الأسئلة الواردة في الجزء الثاني من الاستبانة، وتطبيق اختبار (t-test for equality of means) للحكم على درجة المعنوية (P) لكل بند من بنود الإفصاح ثم التحقق من ثبات التباين بين أفراد فئتي العينة من خلال اختبار (Levene's Test for equality of variances) واعتمدت قيمة (t) بمستوى معنوية ٥% لكل سؤال والملائمة لاختبار (Levene's) وفيما يلي نتائج اختبار الفرق بين متوسط إجابات فئتي العينة:

جدول رقم (٥-٣٥)

نتائج اختبار (t) لاختبار الفرق بين إجابات المستثمرين من الأفراد والمستثمرين من المؤسسات لتحديد

متوسط أهمية متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية بمستوى معنوية ($\alpha = 0,05$).

الرقم	البند	قيمة (t)	درجة المعنوية (Sig. P)
١	الإفصاح عن المكونات الأساسية للميزانية.	٣,٠١٦	٠,٠٠٣
٢	الإفصاح عن المكونات الأساسية لقائمة الدخل.	٤,٢٦٠	٠,٠٠٠
٣	الإفصاح عن المكونات الأساسية لقائمة التدفق النقدي.	٣,٥٩٥	٠,٠٠١
٤	الإفصاح عن المكونات الأساسية لقائمة التغير في حقوق الملكية.	٢,٠٦٠	٠,٠٤٢
٥	تصنيف الموجودات والالتزامات في الميزانية إلى متداول وغير متداول.	٢,٥١٣	٠,٠١٤
٦	تصنيف الموجودات والالتزامات في الميزانية حسب سيولتها دون تفصيلها إلى متداول وغير متداول.	٠,٦٧٢	٠,٥٠٤
٧	الإفصاح عن الموجودات المتداولة في صلب الميزانية بشكل منفصل.	٠,٧٧٤	٠,٤٤٢
٨	الإفصاح عن المطلوبات المتداولة في صلب الميزانية بشكل منفصل.	١,٤٩٠	٠,١٤١

٩	عرض تحليل للمصاريف حسب طبيعتها أو وظيفتها.	١,٨٩٦	٠,٠٦١
١٠	الإفصاح عن حصة السهم من الأرباح ومكوناتها الأساسية.	١,٤١٨	٠,١٥٩
١١	الإفصاح فيما إذا كانت الشركة تتمثل بمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد بياناتها المالية.	٠,٩٦٨	٠,٣٣٥
١٢	بيان مقدرة الشركة على الاستمرارية.	٠,٦٥٩	٠,٥١١
١٣	الثبات في عرض وتصنيف البنود للعمليات المالية من فترة لأخرى.	٤,١٥٥	٠,٠٠٠
١٤	مقارنة المعلومات الرقمية في البيانات المالية مع الفترة السابقة.	٢,٦٣٠	٠,٠١٠
١٥	عرض معلومات وصفية (سردية) مقارنة مع السنة السابقة.	٢,٤٦٥	٠,٠١٥
١٦	عرض المعلومات الأساسية عن المشروع (اسم المشروع، تاريخ الميزانية، عملة التقرير، الدقة المستخدمة في عرض الأرقام)	١,٦٤٠	٠,١٠٥
١٧	الإفصاح عن البنود غير العادية في قائمة التدفقات النقدية.	٥,٢٣٨	٠,٠٠٠
١٨	الإفصاح عن التدفقات النقدية من الفوائد وأرباح الأسهم.	١,٤٣٠	٠,١٥٦
١٩	الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية الناتجة عن ضرائب الدخل.	٢,٩٩٦	٠,٠٠٣
٢٠	الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة عن شراء وبيع الشركات التابعة والمنشآت التجارية الأخرى.	٢,٣٠٦	٠,٠٢٣

٠,٠٠٢	٣,٢٣٢	الإفصاح عن العمليات التي لا تتطلب استخدام نقدية أو ما يعادلها.	٢١
٠,٠٠٨	٢,٧٣٦	الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها.	٢٢
٠,٠٥٦	١,٩٣٤	المعالجة المحاسبية المستخدمة في تصحيح الأخطاء الأساسية.	٢٣
٠,٠٠٤	٢,٩٣٣	الإفصاح عن التغيير في التقديرات المحاسبية.	٢٤
٠,٠٣٣	٢,١٦٨	الإفصاح والتقرير عن القطاعات وتشمل قطاع العمل والقطاع الجغرافي.	٢٥
٠,٠٠٢	٣,١٤٩	الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة للاعتراف بالإيراد.	٢٦
٠,٠٠٠	٣,٦٦١	الإفصاح عن العمليات غير المستمرة (المتوقفة).	٢٧
٠,٤٢٥	٠,٨٠٠	دخل ومصرف الاستثمارات العقارية.	٢٨
٠,٠١٢	٢,٥٤٥	تكاليف البحث والتطوير	٢٩
٠,٠٣١	٢,١٩٤	فروقات أسعار الصرف	٣٠
٠,٠٤٦	٢,٠١٩	تكاليف المخزون	٣١
٠,٠٠٢	٣,١٧٧	تكاليف الاقتراض وكيفية معالجتها	٣٢
٠,٠٣٢	٢,١٧٧	مصرف ضريبة الدخل وشرح العلاقة بين مصرف الضريبة والربح المحاسبي.	٣٣

٠,٠٠٢	٣,١٨٦	الإفصاح عن طبيعة ومبالغ البنود غير العادية الواردة في قائمة الدخل.	٣٤
٠,٠٦٣	١,٨٨٣	الإفصاح ضمن الإيضاحات عن تفاصيل تتعلق بالامتلاكات والمصانع والمعدات من حيث الإضافات والاستبعادات والاهتلاك المتراكم.	٣٥
٠,٠٠٩	٢,٦٤٨	القيمة العادلة للاستثمارات في العقارات.	٣٦
٠,٠٤٨	٢,٠٠٢	إيضاحات حول الأصول غير الملموسة من حيث الاستبعادات والإضافات والاهتلاك المتراكم والتغيرات عليها.	٣٧
٠,٠١١	٢,٦١١	إيضاحات حول الاستثمارات طويلة الأجل في المنشآت التابعة من حيث طبيعة العلاقة مع الشركة التابعة.	٣٨
٠,٨٤٢	٠,٢٠٠	إيضاحات تتضمن قائمة بالاستثمارات في الشركات الزميلة.	٣٩
٠,٠٣٨	٢,١١٠	إيضاحات حول عقود الإيجار التمويلي والتشغيلي متضمنة الشروط المتعلقة بها والإيرادات والمصاريف المترتبة عليها.	٤٠
٠,٢٦١	١,١٣١	الإفصاح عن إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار والقيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار المستحقة القبض في تاريخ الميزانية لمختلف الفترات.	٤١
٠,٢٧٣	١,١٠٥	الإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المعترف بها في بيان الدخل خلال الفترة.	٤٢
٠,٦٨٦	٠,٤٠٦	خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية.	٤٣

٠,٥٤٦	٠,٦٠٦	بيان الأحداث والظروف التي أدت للاعتراف بخسائر الانخفاض في قيمة الموجودات.	٤٤
٠,٢٣٣	١,٢٠٢	الإفصاح عن القيم المسجلة به المخزون بصورة منفصلة (مواد خام، إنتاج تحت التشغيل، البضاعة الجاهزة).	٤٥
٠,٢٤٧	١,١٦٧	قيمة المخزون المرهونة كضمان للالتزامات.	٤٦
٠,٠٣٧	٢,١٢٠	الإفصاح عن عدد الأسهم المصرح بها لكل فئة من رأس المال المساهم.	٤٧
٠,٠٢٤	٢,٢٩٢	الإفصاح عن عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل وغير المدفوعة بالكامل ولكل فئة من رأس المال المساهم.	٤٨
٠,٠٠٩	٢,٦٤٨	بيان الحقوق والامتيازات والقيود الخاصة لكل فئة من رأس المال المساهم بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم.	٤٩
٠,٠٥٣	١,٩٥٧	وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين.	٥٠
٠,٠٠٣	٣,٠٧٥	وصف أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية، متضمنة سياسة التحوط لكل نوع رئيسي من العمليات المتحوط لها.	٥١
٠,٠٠٤	٢,٩٥٠	الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بمعدل الفائدة والائتمان والعملية والسوق والتدفق النقدي والسيولة.	٥٢
٠,٠٠١	٣,٣٩٧	الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، وإذا تعذر ذلك الإفصاح عن هذه الحقيقة.	٥٣

٠,٠٠٢	٣,٢٤٩	وصف التحوط المتعلق بالقيمة العادلة والتدفق النقدي وطبيعة المخاطر المتحوط لها.	٥٤
٠,٠٠٩	٢,٦٧٦	الإفصاح عن المبالغ المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية عند إعادة قياس الأدوات المالية المتوفرة للبيع بمقدار القيمة العادلة.	٥٥
٠,١٣٦	١,٥٠٧	الإفصاح عن مصروف منافع نهاية الخدمة للموظفين.	٥٦
٠,٤١١	٠,٨٢٧	إيضاحات تتعلق بمخصصات نهاية الخدمة للموظفين وأية إضافات تمت عليها والمبالغ المستعملة منها.	٥٧
٠,٠٢١	٢,٣٥٩	إيضاحات تتعلق بالمطلوبات المحتملة في تاريخ الميزانية، مع تقدير الأثر المالي لها.	٥٨
٠,٣٣٣	٠,٩٧٤	الإفصاح عن طبيعة وقيمة المنح الحكومية المعترف بها في القوائم المالية وبيان المساعدات الحكومية التي استفاد منها المشروع.	٥٩
٠,٠٤٠	٢,٠٨٤	الإفصاح عن العلاقات بين (الأطراف ذات العلاقة)، أي عند وجود قدرة لأحد الأطراف على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه في صنع القرارات المالية أو التشغيلية.	٦٠
٠,٩٥٤	٠,٠٥٨	الإفصاح عن المبالغ الدائنة والمدينة للمنشأة الأم والشركات التابعة والزميلة.	٦١
٠,٠٠١	٣,٥٣٩	الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، وبيان طبيعة تلك الأحداث وتقدير الآثار المالية لها.	٦٢

بناء على نتائج اختبار (t) الواردة في الجدول رقم (٥-٣٥)، فقد تبين وجود تفاوت في تحديد الأهمية النسبية لبنود الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية وفق معايير المحاسبة الدولية بين فئتي عينة الدراسة وهما

المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي في (٣٨) بنداً من أصل (٦٢) بنداً من تلك المتطلبات وهي تلك البنود التي كانت لها قيمة (Sig.P) أقل من ٠,٠٥ والتي تقودنا إلى رفض الفرضية العدمية لهذه البنود وقبول الفرضية البديلة أما البنود الأخرى والبالغة (٢٤) بنداً، فقد بلغت قيمة (Sig. P) لها أكبر من ٠,٠٥، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية لها والتي تنص على عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية مهمة بين متوسط إجابات فئتي المستثمرين الأفراد والمستثمرين من المؤسسات عند تحديد أهمية متطلبات الإفصاح عن المعلومات وفق المعايير الدولية.

وعليه، فإن هذا التفاوت يقود إلى الاستنتاج بأن هناك اختلافات بين المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد في النظر إلى أهمية متطلبات الإفصاح ويفسر الباحث هذا التفاوت إلى أن المستثمر المؤسسي يعمل وفق آلية مؤسسية قائمة على استخدام وسائل أكثر كفاءة في تحليل مخاطر وعوائد الاستثمارات مقارنة بالمستثمر الفرد وهذا يعود لوجود إمكانات أكبر لدى المستثمر المؤسسي من حيث وجود أقسام تحليل مالي متخصصة وأقسام مساندة لدوائر الاستثمار.

الفرضية السادسة عشر (Ho): لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية مهمة بين متوسط إجابات فئتي المستثمرين الأفراد والمستثمرين من المؤسسات عند تحديد أهمية الإفصاح عن البنود في التقارير السنوية للشركات الصناعية وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية.

وقد استخدمت الوسائل الإحصائية المتبعة في اختبار الفرضية الخامسة عشر وهي (t-test) لإيجاد الفرق بين متوسطين، ويبين الجدول رقم (٥-٣٦) نتائج الاختبار الإحصائي بمستوى معنوية ٥%.

جدول رقم (٥-٣٦)

نتائج اختبار (t) لاختبار الفرق بين إجابات المستثمرين من الأفراد والمستثمرين من المؤسسات لتحديد متوسط أهمية متطلبات الإفصاح وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية.

الرقم	البند	قيمة (t)	درجة المعنوية (P)
١	كلمة رئيس مجلس الإدارة.	٠,٦٣٧	٠,٥٢٦
٢	وصف لأية حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة ووصف لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية ولها أثر مادي على عمل الشركة.	٢,٤٤٨	٠,٠١٦
٣	الإنجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام، ووصف للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية.	٢,٥٨٠	٠,٠١١
٤	الوضع التنافسي للشركة وحصتها في السوق المحلي والخارجي.	٢,٣٥٥	٠,٠٢١
٥	درجة الاعتماد على موردين محددين و/أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً في حال كون ذلك يشكل ١٠% فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات على التوالي.	٣,٤٢٠	٠,٠٠١
٦	الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة.	٣,٩٦٨	٠,٠٠٠
٧	السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسارة المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية.	٢,٣٥٧	٠,٠٢٠

٠,٠٧١	١,٨٢٨	التطورات المستقبلية الهامة متضمنة أي توسعات أو مشروعات جديدة والخطة المستقبلية للشركة لسنة قادمة.	٨
٠,١٧٠	١,٣٨٥	مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة ومقدار أتعاب أية خدمات أخرى تلقاها المدقق.	٩
٠,٠٢٠	٢,٣٧٢	وصف لأنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافية وحجم الاستثمار الرأسمالي وعدد الموظفين في كل منها.	١٠
٠,٦٨٣	٠,٤١٠	بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا.	١١
٠,٥٥٩	٠,٥٨٦	بيان بعدد الأوراق المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي من أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا وأقاربهم.	١٢
٠,٩٨٠	٠,٠٢٥	مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.	١٣
٠,٩٢٤	٠,٠٩٥	بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة مفصلة حسب الجهات التي دفعت لها.	١٤
٠,٢٧٦	١,٠٩٦	بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم.	١٥
٠,٢١٤	١,٢٥٢	الهيكل التنظيمي للشركة وسياسة التعيين فيها.	١٦
٠,٣٤٧	٠,٩٤٧	العقود والمشاريع والارتباطات المعقودة مع رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في الشركة.	١٧

١٨	٠,٣٦٨	٠,٧١٤	مساهمة الشركة في خدمة البيئة والمجتمع المحلي.
١٩	٢,٧١٧	٠,٠٠٨	البيانات المالية السنوية للشركة مدققة من مدقق حساباتها.
٢٠	١,٩٢٧	٠,٠٥٧	إقرار من مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.
٢١	٣,٦٩٢	٠,٠٠٠	الإفصاح عن الأمور الجوهرية والأحداث الهامة والتي تؤثر على موجودات الشركة والالتزامات المترتبة عليها.
٢٢	٣,٢٤٦	٠,٠٠٢	الإفصاح عن هيكل رأس المال.
٢٣	١,٢٤٨	٠,٢١٦	وصف منتجات الشركة.
٢٤	١,١٠٠	٠,٢٧٤	الصفقات الكبيرة التي تعقدتها الشركة وإلغاء مثل هذه الصفقات.
٢٥	١,٣٩٣	٠,١٦٧	التغيرات في ملكية أسهم الشركة التي تحدث تغييراً في السيطرة عليها.
٢٦	٢,٨٥٦	٠,٠٠٥	قرارات مجلس الإدارة المؤثرة في إصدار أوراق مالية جديدة.
٢٧	٣,٧٠٥	٠,٠٠٠	قرار مجلس الإدارة المؤثرة في التغيرات في الاستثمارات الرأسمالية.
٢٨	١,٦٩٥	٠,٠٩٣	قرارات مجلس الإدارة المؤثرة في الشروع في الاندماج.
٢٩	١,٦٨٦	٠,٠٩٥	قرارات مجلس الإدارة المؤثرة في توزيع الأرباح.
٣٠	٢,٠٥٩	٠,٠٤٢	قرارات مجلس الإدارة المؤثرة في التصفية الاختيارية.
٣١	١,٥٩٤	٠,١١٤	قرارات الهيئة العامة للشركة.
٣٢	٠,١٩١	٠,٨٤٩	توقف الشركة أو أحد فروعها أو مصانعها أو الشركات التابعة لها عن العمل.

٠,٦٨٤	٠,٤٠٩	أية دعاوى أقامتها الشركة أو أقيمت عليها وذات أثر مادي.	٣٣
		مجالات إفصاح أخرى:	
٠,٩٣٠	٠,٠٨٨	وجود موقع إلكتروني على الإنترنت للشركة لنشر بياناتها السنوية ونصف السنوية على ذلك الموقع.	٣٤
٠,٤٥٩	٠,٧٤٣	الإفصاح عن القيمة العادلة أو المدى الذي تقع به القيم العادلة للموجودات الثابتة لدى الشركة.	٣٥
٠,٣٣٢	٠,٩٧٤	نشر أية معلومات وأخبار جديدة عن الشركة على الموقع الإلكتروني أول بأول.	٣٦

أظهرت نتائج اختبار (t) الواردة في الجدول رقم (٥-٣٦)، بأن هناك تفاوتاً في تحديد الأهمية النسبية لبند الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية للشركات الصناعية وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية بين فئتي عينة الدراسة في (١٣) بنداً من أصل (٣٣) بنداً تمثل متطلبات الإفصاح الواردة في التعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية في حين بلغت قيمة (P) درجة المعنوية لهذه البنود أقل من (٠,٠٥) مما يعني رفض الفرضية العدمية لهذه البنود وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية مهمة من وجهة نظر المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي لأهمية متطلبات الإفصاح المذكورة.

أما البنود الأخرى البالغة (٢٠) بنداً من أصل (٣٣) بنداً فقد بلغت قيمة (P) درجة المعنوية لها أكبر من (٠,٠٥) وبالتالي نقبل الفرضية العدمية (Ho) القائلة بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية مهمة من وجهة نظر المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي في تقييم أهمية متطلبات الإفصاح وفق التعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، وبالتالي نستطيع القول أن المستثمر المؤسسي يقيم أهمية متطلبات الإفصاح بصورة مختلفة عن المستثمر الفرد لما نسبته ٣٩,٤% من متطلبات الإفصاح والتي تمثل (١٣) بند من ٣٣ بنداً) ويفسر الباحث هذا التفاوت كما سبق وتم الإشارة في تقييم أهمية متطلبات الإفصاح عن المعلومات بموجب معايير المناسبة الدولية بين فئتي عينة الدراسة.

كما اتفقت فئتي عينة الدراسة على أهمية مجالات الإفصاح الأخرى المتضمنة وجود موقع إلكتروني للشركة لنشر بياناتها المالية وأخبارها أولاً بأول وأهمية الإفصاح عن القيم العادلة للموجودات الثابتة أو المدى الذي تقع به القيم العادلة لها الأمر الذي يشير إلى وعي فئتي عينة الدراسة وحرصهم على مواكبة التطورات التكنولوجية عند سعيهم للحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات وأهمية القيمة العادلة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

١-٦ النتائج

٣-٦ التوصيات

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

١-٦ النتائج

لقد سعت هذه الدراسة إلى التعرف على المكان الذي تقف فيه الشركات الصناعية المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان والتي تمثل عصب الاقتصاد الأردني وأحد الأدوات الرئيسة للتنمية من حيث مدى التزامها بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية الصادرة عنها وفق معايير المحاسبة الدولية والتعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية. والتعرف إلى خصائص الشركة المؤثرة في تحديد درجة الالتزام بتلك المتطلبات وتقييم المستثمر الفرد والمؤسسي للأهمية النسبية للمعلومات المطلوب الإفصاح عنها بموجب معايير المحاسبة الدولية والتعليمات هيئة الأوراق المالية.

وتساعد النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة إلى بيان مقدرة الشركات الصناعية المساهمة الأردنية على التكيف مع الالتزامات الناتجة عن انخراط المملكة في المؤسسات والاتفاقيات الدولية، كما أنها تقدم وبشكل علمي مؤشرات للجهات الخارجية الراغبة بالاستثمار والدخول في السوق الأردني حول مدى التزام تلك الشركات بالمتطلبات الواردة في معايير المحاسبة الدولية والتعليمات هيئة الأوراق المالية. وبما أن عملية الإفصاح والإبلاغ المالي تعتبر إحدى محاور الحاكمة المؤسسية لدى الشركات فإن هذه الدراسة تؤثر على الاتجاه الذي تسير به الشركات الصناعية الأردنية في موضوع الحاكمة المؤسسية.

وفيما يلي أهم النتائج التي توصل إليها الباحث وبعون الله في هذه الدراسة.

المحور الأول: فيما يتعلق بمدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية والتعليمات هيئة الأوراق المالية.

وجد أن تلك الشركات تلتزم بتوفير الإفصاح المطلوب عن المعلومات في تقاريرها المالية السنوية لعام ٢٠٠٢م بموجب معايير المحاسبة الدولية وبما نسبته ٧٩% بشكل عام، حيث تم قبول هذه النسبة إحصائياً من خلال تطبيق اختبار (Chi-square) بالنسبة للالتزام بالإفصاح بموجب معايير المحاسبة الدولية، مما يؤكد بأن الشركات الصناعية الأردنية توفر نظام فعال للتقارير يتسم بالشفافية والإفصاح عن المعلومات

المناسبة مما يشير إلى رغبة تلك الشركات في تعزيز الحاكمية المؤسسية لديها. كما وبلغت نسبة الالتزام بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ما نسبته ٧٩,٤% وهي نسبة معقولة بالرغم من عدم قبولها إحصائياً.

وبالرغم من التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية كوحدة واحدة إلا أنه قد تبين عدم التزامها بالإفصاح عن المعلومات في الإيضاحات التفسيرية للبيانات المالية حيث لم يثبت إحصائياً قيامها بتلبية المتطلبات الواردة في معايير المحاسبة الدولية بهذا الخصوص وقد بلغت نسبة الإفصاح الموفر فعلياً في تلك الإيضاحات ٦٨% فقط، والتي لم تقبل إحصائياً.

تفاوتت درجة الالتزام بالإفصاح عن المعلومات وفق معايير المحاسبة الدولية في مكونات التقارير المالية، حيث كانت درجة الالتزام مرتبة على النحو التالي:

٩٨%	: قائمة التغير في حقوق الملكية	المركز الأول
٩٥%	: الميزانية	المركز الثاني
٨٩%	: قائمة الدخل	المركز الثالث
٨٦%	: المبادئ العامة لعرض البيانات المالية	المركز الرابع
٨٥%	: قائمة التدفق النقدي	المركز الخامس
٦٨%	: الإيضاحات التفسيرية للبيانات المالية	المركز السادس

وجود تفاوت في درجة الإفصاح الذي يتم توفيره بين هذه الشركات، فقد بلغت أعلى درجة التزام بمتطلبات الإفصاح بموجب معايير المحاسبة الدولية لشركة مصانع الإسمنت الأردنية، وبنسبة (٩٤,٣٣%)، في حين كانت أقل درجة التزام للشركة العربية لتصنيع وتجارة الورق وبنسبة (٦١,٨٤%)، حيث بلغ مدى الفرق في درجة الالتزام بين أعلى وأدنى درجة التزام (٣٢,٤٩%).

كما أظهرت نتائج الدراسة وجود تفاوت كبير في درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية ، حيث كانت أعلى نسبة التزام موفرة من قبل شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار، حيث بلغت (٩٧,١٣%) في حين كانت أقل نسبة التزام للشركة العربية لتصنيع وتجارة الورق، وبلغت (٣٣,٣٣%) حيث بلغ مدى الفرق بين أعلى وأقل درجة التزام (٦٣,٩٧%).

المحور الثاني: العلاقة بين درجة الالتزام في الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان وبعض خصائص الشركة.

هناك علاقة طردية بين حجم الشركة ودرجة التزامها بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات بموجب معايير المحاسبة الدولية بينما لا يوجد علاقة أو تأثير لخصائص الشركة الأخرى وهي عدد المساهمين، ومعدل المديونية، وعمر الشركة في الصناعة، والعائد على حقوق المساهمين على درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح. هناك علاقة طردية بين نسبة العائد على حقوق المساهمين (ROE) ودرجة التزام الشركات الصناعية بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، بينما لا توجد علاقة بين خصائص الشركة الأخرى المذكورة آنفاً ودرجة الالتزام بتلك المتطلبات.

المحور الثالث: تقييم أهمية بنود متطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية من وجهة نظر المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.

تعتبر جميع متطلبات الإفصاح عن المعلومات بموجب معايير المحاسبة الدولية في التقارير المالية السنوية مهمة وملائمة إحصائياً من وجهة نظر المستثمر الفرد عند اتخاذ القرار الاستثماري في بورصة عمان باستثناء البند المتعلق بالإفصاح عن العمليات التي لا تتطلب نقدية في قائمة التدفق النقدي، حيث تراوحت أهمية البنود بين مهم جداً لـ (١٢) بنوداً و(٤٨) بنوداً ومتوسط الأهمية لـ (١٢) بنوداً.

تعتبر جميع متطلبات الإفصاح عن المعلومات بموجب معايير المحاسبة الدولية في التقارير السنوية مهمة وملائمة إحصائياً من وجهة نظر المستثمر المؤسسي عند اتخاذ القرار الاستثماري حيث حصل (٥٤) بنوداً من بنود متطلبات الإفصاح على درجة مهم و(٨) بنود على درجة مهم جداً.

تعتبر جميع بنود متطلبات الإفصاح الواردة في تعليمات هيئة الأوراق المالية مهمة وملائمة إحصائياً من وجهة نظر المستثمر الفرد عند اتخاذه القرار الاستثماري باستثناء البنود الثلاثة التالية:

كلمة رئيس مجلس الإدارة.

مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة، ومقدار أتعاب أية خدمات أخرى تلقاها المدقق.

مساهمة الشركة في خدمة البيئة والمجتمع المحلي.

حيث حصل (٢٧) بنداً على درجة مهم بينما حصلت البنود الستة الأخرى على درجة متوسط الأهمية.

أما المستثمر المؤسسي فقد كانت جميع بنود متطلبات الإفصاح بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية مهمة

وملائمة إحصائياً لقراره الاستثماري باستثناء البنود الثلاثة التالية:

مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة.

بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة مفصلة حسب الجهات التي دفعت لها.

مساهمة الشركة في خدمة البيئة والمجتمع المحلي.

وقد حصل (٢٣) بنداً من بنود متطلبات الإفصاح على درجة مهم في حين حصل ستة بنود على درجة مهم

جداً وأربعة بنود على درجة متوسط الأهمية.

هناك تفاوت في تحديد الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية وفق معايير

المحاسبة الدولية بين فئتي عينة الدراسة، وهما المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي في (٣٨) بنداً من أصل

(٦٢) بنداً من تلك المتطلبات، ويعود هذا التفاوت من وجهة نظر الباحث إلى أن المستثمر المؤسسي الممثل

في البنوك التجارية يعمل وفق ضوابط مؤسسية ويعتمد على المحللين الماليين لديه بخلاف المستثمر الفرد

لذلك هناك تفاوت في تقييم أهمية متطلبات الإفصاح بينهم.

هناك تشابه في تقييم متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية من وجهة نظر المستثمر الفرد

والمستثمر المؤسسي.

اهتمام المستثمرين الأفراد والمستثمرين من المؤسسات بوجود موقع إلكتروني للشركات الصناعية على

الإنترنت لنشر بياناتها السنوية ونصف السنوية عليه ونشر أية معلومات وأخبار جديدة عن الشركة على

ذلك الموقع أولاً بأول؛ كما كان الإفصاح عن القيمة العادلة أو المدى الذي تقع به تلك القيمة للموجودات

الثابتة مهماً من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة.

٢-٦ التوصيات

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها نتائج الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

ضرورة إيلاء هيئة الأوراق المالية الاهتمام اللازم لمتابعة وحث الشركات المساهمة الصناعية المدرجة في بورصة عمان على زيادة نسبة الالتزام بمتطلبات الإفصاح بموجب معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية وخاصة فيما يتعلق بتوفير الإيضاحات المطلوبة للبيانات المالية.

أن تعطي الشركات الصناعية ومدققو حساباتها اهتماماً أكبر لمتطلبات الإفصاح في إيضاحات البيانات المالية، للوصول بها إلى مستوى الإفصاح الموفر في مكونات التقارير المالية الأخرى.

اطلاع المستثمرين والجهات الراغبة بالاستثمار من خلال مؤسسة تشجيع الاستثمار وهيئة الأوراق المالية على نتائج هذه الدراسة والتي تثبت التزام الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان بالمعايير الدولية وتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية النافذة بشكل عام، الأمر الذي يعزز ثقة هؤلاء المستثمرين في شفافية المعلومات الصادرة عن تلك الشركات ويشجعهم على الاستثمار في بورصة عمان وفي المملكة بشكل عام.

ضرورة حث الحكومة من خلال المؤسسات المعنية كوزارة الصناعة والتجارة وجمعية المستثمرين في قطاع الإسكان على العمل لإنشاء بورصة عقارات على غرار بورصة عمان للأوراق المالية، الأمر الذي يساهم في إمكانية تسعير الموجودات الثابتة من خلال إيجاد سوق نشط لها (Active market) وتبني مفهوم القيمة العادلة عند قياس قيمة تلك الموجودات بالسعر السوقي العادل مما يساهم في تحسين نوعية الإبلاغ المالي ويعزز دلالة وقدرة البيانات المالية على التعبير عن الواقع الفعلي للشركات الأردنية.

إعادة هيئة الأوراق المالية النظر ببعض متطلبات الإفصاح والتي تعتمد أساساً على توقعات إدارة الشركة والتي لا يمكن الحكم على موضوعيتها، ويصعب التحقق منها وتشمل هذه البنود ما يلي:
الوضع التنافسي للشركة.

التطورات المستقبلية الهامة والتي تتضمن توقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال الشركة.

مساهمة الشركة في خدمة البيئة والمجتمع المحلي.

وبالتالي يوصي الباحث بأن تقوم هيئة الأوراق المالية بإضافة البنود التالية في تعليمات الإفصاح عن البيانات المالية الدورية:

ضرورة تقييم إدارة الشركة لتوقعاتها المعلن عنها في التقرير السنوي السابق وبيان أسباب الانحرافات.

الوضع التنافسي للشركة وبيان الأسس التي تم اعتمادها لتحديد ذلك.

إلزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بوجود موقع إلكتروني لها على شبكة الإنترنت للتعريف بالشركة وأنشطتها والإفصاح عن أية معلومات أو أخبار جديدة.

مراعاة هيئة الأوراق المالية للسرعة والتوقيت المناسب عند إعدادها دليل الشركات المساهمة العامة والذي يتم إصداره من قبلها من خلال الأقراص الممغنطة (CD) حيث إن البيانات المالية لسنة ٢٠٠٢م للشركات المساهمة توفرت للباحث في الأسبوع الأخير من عام ٢٠٠٣م مما يجعل الاستفادة من دليل الشركات المساهمة الصادر عن الهيئة أقل فائدة للباحثين ومستخدمي البيانات المالية بشكل عام.

اعتماد هيئة الأوراق المالية لمؤشر الإفصاح المرفق في الدراسة باعتباره وسيلة لقياس مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن المعلومات في تقاريرها السنوية وفق معايير المحاسبة الدولية، على أن يتم تحديثه وفقاً للتغيرات التي تطرأ على تلك المعايير.

تعديل التشريعات الخاصة بمسؤولية مدقق الحسابات عن كفاية حجم الإفصاح عن المعلومات المقدم من الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم توضيح مسؤولية مدقق الحسابات بشكل واضح ودقيق.

حث الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان والشركات في القطاعات الأخرى على التركيز على المفهوم النوعي للأهمية النسبية عند الإفصاح عن بنود تعتبر هامة من ناحية عقائدية أو قومية من وجهة نظر المستثمر في بورصة عمان مثل مبالغ الفوائد الدائنة أو المدينة وكذلك التعامل مع موردين أو عملاء من دول معينة.

عقد الدورات والندوات المتعلقة بتحسين جودة الإبلاغ المالي للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان؛ للحد من التفاوت في درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. الكتب:

أبو المكارم، وصفي، "دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٢م.

الاتحاد الدولي للمحاسبين، "المعايير الدولية للمراجعة"، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، ١٩٩٨م.

تركي، محمود إبراهيم، "تحليل التقارير المالية"، الطبعة الثانية، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، السعودية، ١٩٩٥م.

حماد، طارق عبد العال، "التقارير المالية - أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقاً لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية"، الدار الجامعية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٢م.

دهمش، نعيم، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، منشورات معهد الدراسات المصرفية، عمان، ١٩٩٥م.

العقيلي، صالح والشايب، سامر، "التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج SPSS"، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٨م.

القاضي، حسين وحمدان، مأمون، "مدخل معاصر في بناء نظرية المحاسبة"، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠١م.

مجلس معايير المحاسبة الدولية، "معايير المحاسبة الدولية"، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، ٢٠٠٠م.

مطر، محمد وآخرون، "نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات -الإطار الفكري وتطبيقاته العملية"، الطبعة الأولى، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٦م.

النشرات والوثائق الرسمية:

دائرة البحوث، "هيئة الأوراق المالية"، عملها، أهدافها، تنظيمها، وأهم تشريعاتها، السلسلة التثقيفية (١)، عمان، الأردن.

دليل الشركات المساهمة العامة، بورصة عمان، لعام ٢٠٠٢م.

مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية، تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق والشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية رقم (١) لسنة ١٩٩٨م، بالاستناد لأحكام المادتين (٩)، و(٥٣) من قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧م.

المملكة الأردنية الهاشمية، "قانون الأوراق المالية"، قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧م.

المملكة الأردنية الهاشمية، "قانون الشركات الأردني"، رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م وتعديلاته.

المملكة الأردنية الهاشمية، "قانون رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٢م معدل لقانون الشركات".

هيئة الأوراق المالية، تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان، صادرة بالاستناد لأحكام المادة (٢٦/أ) من قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧م، عمان، الأردن، الصادرة عام ٢٠٠٠م.

٣. الرسائل الجامعية:

جرن، بسام، "أهمية التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية الأردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، ٢٠٠٣م.

الجيوسي، محمود، "دراسة تطبيقية على التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي". رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٨م.

سعادة، علي، "الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (٥)". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

قصاص، خليل، "أثر الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية على قرارات المستثمر في بورصة عمان في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩)". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، ٢٠٠٣م.

مسودة، سناء، "مدى اعتماد الشركات المالية (البنوك والمؤسسات المالية) على القوائم المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية في اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الائتمان". رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٢م.

الهنيني، إيمان، المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات المستثمرين. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٤م.

٤. الدوريات والمؤتمرات

خوري، نعيم سابا، "انهيار أنزون وتدعياته على البيئة المحاسبية"، مجلة البنوك في الأردن، المجلد (٢١)، العدد الخامس، عمان، الأردن، حزيران ٢٠٠٢م، ص (٣٦-٤٠).

دهمش، نعيم، "تجانس معايير المحاسبة مقارنة مع معايير الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة"، المؤتمر العلمي المهني الرابع، المحاسبة وتحديات العولمة، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، أيلول ٢٠٠٢م.

طوقان، أمية، واقع الإفصاح في البورصات العربية: تجربة سوق عمان المالي، ندوة الإفصاح وتطوير أسواق المال العربية، بيروت، لبنان، آذار، ١٩٩٥م.

عبد الله، خالد أمين، "الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية"، المحاسب القانوني العربي، العدد ٩٢، تشرين أول ١٩٩٥م، ص (٣٨-٤٤).

العراقي، عراقي، "الإفصاح المحاسبي عن معلومات الإنتاجية في التقارير الخارجية للشركة: دراسة اختبارية"، المجلة العربية للإدارة، المجلد الخامس عشر - العدد الأول، جمهورية مصر العربية، ١٩٩١م، ص (٧٩-٣٥).

غرايبة، فوزي والنبر، رنده، "مدى توفر الإيضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن"، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد الرابع عشر، العدد الثامن، ١٩٨٧م.

الفضل، مؤيد محمد، "العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها: دراسة ميدانية في العراق"، مجلة الإداري مسقط، السنة ٢٣، العدد ٨٤، آذار ٢٠٠١م، ص ص (٩١-٥٧).

مطر، محمد عطية، "الإفصاح في ميزانيات البنوك"، مجلة البنوك في الأردن، العدد الثامن، عمان، الأردن، أيلول ١٩٩١م، ص ص (٣٢٨٥-٣٣٩٩).

مطر، محمد عطية، "الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية في الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية بين المزايا ومشاكل التطبيق"، المؤتمر العلمي المهني الرابع، المحاسبة وتحديات العولمة، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، أيلول ٢٠٠٢م.

مطر، محمد، "الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض"، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ١٩٨٨م، ص ص (٦٥-٢٣).

مطر، محمد، "تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية"، مجلة دراسات، العدد ٢٠، نيسان ١٩٩٣م، ص ص (١٧٠-١١٦).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

١. الكتب:

Belkaoui, Ahmed Riahi, **Accounting Theory**, ٤th Edition, Thomson Learning, ٢٠٠٠.

Berenson, Mark L., and David M. Levine, "**Basic Business Statistics**", Prentice Hall, Inc., ٧th Edition, New Jersey, ١٩٩٩.

Choi, D.S., Carol Ann Frost, and Gary K. Meek., "**International Accounting**", prentice – Hall, Inc., ٤th Edition, ٢٠٠٢.

Epstein, Barry. J and Abbas Ali Mirza, "**IAS Interpretation and Application**", John Wily & Sons, Inc., ٢٠٠١.

Hendriksen, Eldon S, and Michael F. van Breda, "**Accounting Theory**", ٥th Edition, Irwin, McGraw- Hill, ١٩٩٢.

IASB, "**International Financial Reporting Standards**", IASCF, London, UK, ٢٠٠٣.

Kieso, Donald E, Jerry J. Weygandt, and Terry D. Warfield, "**Intermediate Accounting**", ١٠th Edition, John Wiley & Sons, Inc., ٢٠٠١.

Nobes, Christopher and Robert Parker, "**Comparative International Accounting**", ٧th Edition, Prentice Hall, ٢٠٠٢.

Schroeder, Richard G., Myrtle W. Clark, and Jack M. Cathey, "**Accounting Theory and Analysis**", ٧th Edition, John Wiley & Sons. Inc., ٢٠٠١.

Sekaran, Uma, "**Research Methods for Business: A skill building approach**", John Wiley, ٣^{ed} Edition, N.A., ٢٠٠٠.

٢. الدوريات والمؤتمرات الأجنبية:

Al- Shayeb, Abdulrahman M., "**Corporate Financial Reporting in the United Arab Emirates**", Arab Journal of Administrative Sciences, Vol. ١٠, No.١, ٢٠٠٣, PP. (١٠٩-١٢٥).

Botosan, Christine A., "**Disclosure Level and the Cost of Equity Capital**", The Accounting Review, Vol. ٧٢, No٣, July, ١٩٩٧, PP (٣٢٣-٣٤٩).

Brief, Richard P., "**The Accountant's Responsibility in Historical Perspective**", The Accounting Review, April ١٩٧٥, PP (٢٨٥-٢٩٧).

Buzby, Stephen L., "**Company Listed Versus Unlisted Stock and the Extent of Financial Disclosure**", Journal of Accounting Research, Spring, ١٩٧٥, PP.(١٦-٣٧).

Chow, Chee W. and Adrian Wong –Boren, "**Voluntary Financial Disclosure by Mexican Corporations**", The Accounting Review, July, ١٩٨٧, PP. ٥٣٣-٥٤١.

Cooke, T. E. "**Disclosure in the Corporate Annual Reports of Swedish Companies**", Accounting and Business Research ١٩ (١٩٨٩),. PP. (١١٣-١٢٤)

Dahmash, Naim, "**External Financial Reporting in the Arab Countries and It's Role in the Investment Decision – Making Process**", University of Illinois, ١٩٨٨.

Firth, Michael, "**The impact of size, stock market listing and auditors, on Voluntary Disclosure in Corporate Annual Reports**". Accounting and Bussiness Research, Vol.٩(٣٦), (Autumn ١٩٧٩), pp.٢٧٣-٢٨٠.

Frost, Carola and Paunall, Grace, "**Accounting Disclosure Practice in the United States and United Kingdom**", Journal of Accounting Research Vol. ٣٢. No ١, spring ١٩٩٤, PP. (٧٥-١٠٢)

Gyan, Chandra, "**A study of the consensus on Disclosure among public Accountants and Security Analysts Accounting Review**", Vol ٤٩(٤) (١٩٧٤), Pp. ٧٣٣-٧٤٢.

Healy, Paul M. and Krishna G. Palepu, "**Information Asymmetry, Corporate Disclosure, and the Capital Markets: A review of the empirical disclosure literature**", Journal of Accounting and Economics, ٣١ (٢٠٠١), PP (٤٠٥-٤٤٠).

Hendrikson, Eldon. "**Disclosure Insights into Requirements in U.S.A. and UK**". The International Journal of Accounting, Vol.٤, ١٩٦٩, P. P. (٢١-٣٢).

Isbell, David, "**The Continental Vending Case**", Journal of Accountancy, August, ١٩٧٠, P.P (٣٣-٤٠).

Joshi, Premal and Jawaher Al-Mudhahki, "**Empirical Study of Compliance with International Accounting Standards (IAS-١), By Stock Exchange Listed Companies in Bahrain**", Journal of Financial Management and Analysis, Vol. ١٤, No. ٢, ٢٠٠١, PP (٤٣-٥٤).

Moore, Micheal L. and Stephen L. Buzby, "**The Quality of Corporate Financial Disclosure: A comment**", The Accounting Review, July, ١٩٧٢, PP. (٨٥١-٨٥٤).

Richardson, Alan J. and Michael Welker, "**Social Disclosure, Financial Disclosure and the cost of Equity Capital**", Accounting Organization and Society ٢٦ (٢٠٠١), PP. (٥٩٧-٦١٦).

Sengupta, Partha, "**Corporate Disclosure Quality and the Cost of Debt**", The Accounting Review, Vol. ٧٣. No٤, October ١٩٩٨, PP (٤٥٩-٤٧٤).

Singhvi, Surendra S. and Harsha B. Desai, "**An Empirical Analysis of the Quality of Corporate Financial Disclosure**", The Accounting Review, January, ١٩٧١, PP.(١٢٩-١٣٨).

Sowlash, Segdam, "**Investors Dimentions in the Arab Financial Markets of Jordan, Kuwait and Egypt, Financial Accounting Conference**", Yarmouk University, Irbid, Jordan, December, ١٩٨٩.

Suwaidan, Michiel and Ritab El-Khoury, "**An Empirical Examination of the Relationship Between Increased Disclosure in Jordanian Industrial Corporate Annual Reports and Risk**", Dirasat, The Deanship of Academic Research, University of Jordan, Vol. ٢٧, No.٢, July ٢٠٠٠, PP. (٤٦٧-٤٧٦).

٣. مواقع هيئات علمية ومهنية وتنظيمية عبر شبكة الإنترنت:

http://www.ammanstockex.com/arabic/hist_arabic.htm.

http://www.jsc.gov.jo/arabic/about_a.htm.

http://www.mit.gov.jo/ccel_low/comp.htm.

<http://www.cainindia.org/schemes/ias.htm>.

<http://www.IASB.org.uk>

<http://www.IASplus.com/fs/laschkol.pdf>.

[http://www.jsc.gov.jo/arabic/disc_a.htm.P\(٣\)](http://www.jsc.gov.jo/arabic/disc_a.htm.P(٣)).

٤. محركات بحث:

[http://search.epnet.com/web\٢.epnet.com/select.dbasP.\(EBSCO\)](http://search.epnet.com/web\٢.epnet.com/select.dbasP.(EBSCO)).

<http://wwwlib.umi.com/Dissertation>

<http://www.turbo١٠.com>

<http://www.webbrain.com>

<http://www.eric.ed.gov>.

<http://www.queryserver.com>

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

كلية العلوم المالية والإدارية

استبانة

لدراسة مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية وتأثير بعض خصائص تلك الشركات على مستوى الإفصاح لديها وتتضمن الدراسة أيضاً التعرف على أهمية متطلبات الإفصاح الواردة في تلك المعايير وتعليمات الهيئة من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي. وتتم هذه الدراسة بإشراف الأستاذ الدكتور نعيم دهمش، وقد تم تصميم الاستبانة المرفقة كجزء من متطلبات الدراسة.

إن تقديمكم للمعلومات بموضوعية وحيادية واهتمام سيؤدي إلى مساعدة الباحث في تحقيق أهداف الدراسة والخروج بنتائج ذات مصداقية مرتفعة.

هذا، ونؤكد لكم بأن المعلومات التي سوف يتم جمعها ستعامل بسرية تامة، وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.....

الباحث

جمعة حميدات

* ملاحظات:

يقصد بالتقارير المالية السنوية (تقرير مجلس الإدارة، البيانات المالية المدققة، والإيضاحات والملاحظات المرفقة بها، وتقرير مدقق الحسابات).

يتضمن الجزء الأول من الاستبانة معلومات عامة تتضمن معلومات سيتم استخدامها لتحديد إطار الدراسة. يتضمن الجزء الثاني مؤشر الإفصاح عن المعلومات المطلوبة بموجب معايير المحاسبة الدولية لتحديد الأهمية النسبية لبنود هذا المؤشر.

يتضمن الجزء الثالث مؤشر الإفصاح عن المعلومات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية لتحديد الأهمية النسبية لبنود هذا المؤشر.

يرجى إضافة أية معلومات ومتطلبات إفصاح تراها ضرورية ولم ترد ضمن القائمة المشار إليها في البنود السابقة، أو أية اقتراحات مناسبة لها علاقة بهذه الاستبانة على الجزء المخصص لذلك في الصفحة الأخيرة من هذه الاستبانة.

الجزء الأول: البيانات الشخصية.

يرجى وضع دائرة حول الاختيار الذي ينطبق في البنود التالية:

١. المؤهل العلمي:

أ. دون البكالوريوس ب. بكالوريوس ج. دبلوم عالي د. ماجستير هـ. دكتوراه.

٢. عدد سنوات الخبرة في مجال الاستثمار/ التحليل المالي:

أ. أقل من ٥ سنوات. ب. ٥-١٠ سنوات. ج. ١٠-١٥ سنوات. د. أكثر من ١٥ سنة.

د. ١٥ - إلى أقل من ٢٠ سنة. س. هـ. ٢٠ سنة فأكثر.

٣. التخصص العلمي:

أ. محاسبة. ب. إدارة. ج. اقتصاد. د. تمويل. هـ. أخرى حددها...

٤. متوسط إعداد القرارات الاستثمارية التي تتخذها خلال الشهر:

أ. أقل من ٢٥ قرار. ب. من ٢٥ - أقل من ٥٠ قرار. ج. من ٥٠ - أقل من ٧٥ قرار.

د. من ٧٥ - إلى أقل من ١٠٠ قرار. هـ. ١٠٠ قرار فأكثر.

الجزء الثاني: الإفصاح عن المعلومات بموجب معايير المحاسبة الدولية

يرجى تحديد أهمية نشر كل بند من البنود التالية بالنسبة لقرار الاستثمار وذلك بوضع إشارة (x) في

العمود الذي يحدد أهمية البند:

رقم السؤال	البند	غير مهم	قليل الأهم ية	متوس ط الأهم ية	مهم مهم جداً
	الإفصاح عن المكونات الأساسية لكل من القوائم التالية:				
١	أ. الميزانية.				
٢	ب. قائمة الدخل.				
٣	ج. قائمة التدفق النقدي.				
٤	د. قائمة التغير في حقوق الملكية.				
٥	تصنيف الموجودات والالتزامات في الميزانية إلى (متداول / غير متداول)				

					٦	تصنيف الموجودات والالتزامات في الميزانية حسب سيولتها دون تفصيلها إلى متداول وغير متداول.
					٧	الإفصاح عن الموجودات المتداولة في صلب الميزانية بشكل منفصل.
					٨	الإفصاح عن المطلوبات المتداولة في صلب الميزانية بشكل منفصل.
					٩	عرض تحليل للمصاريف حسب طبيعتها أو وظيفتها.
					١٠	الإفصاح عن حصة السهم من الأرباح ومكوناتها الأساسية.
					١١	الإفصاح فيما إذا كانت الشركة تتمثل بمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد بياناتها المالية.
					١٢	بيان مقدرة الشركة على الاستمرارية.
					١٣	الثبات في عرض وتصنيف البنود للعمليات المالية من فترة لأخرى.
					١٤	مقارنة المعلومات الرقمية في البيانات المالية مع الفترة السابقة.
					١٥	عرض معلومات وصفية (سردية) مقارنة عن السنة السابقة.

				عرض المعلومات الأساسية عن المشروع (اسم المشروع، تاريخ الميزانية، عملة التقرير، الدقة المستخدمة في عرض الأرقام).	١٦
				الإفصاح عن البنود غير العادية في قائمة التدفقات النقدية.	١٧
				الإفصاح عن التدفقات النقدية من الفوائد وأرباح الأسهم.	١٨
				الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية الناتجة عن ضرائب الدخل.	١٩
				الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة عن شراء وبيع الشركات التابعة والمنشآت التجارية الأخرى.	٢٠
				الإفصاح عن العمليات التي لا تتطلب استخدام نقدية أو ما يعادلها.	٢١
				الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها.	٢٢
				المعالجة المحاسبية المستخدمة في تصحيح الأخطاء الأساسية.	٢٣
				الإفصاح عن التغيير في التقديرات المحاسبية.	٢٤

					الإفصاح والتقرير عن القطاعات على أساس: - قطاعات العمل (جزء قابل للتمييز من مشروع يعمل في توفير منتج أو مجموعة من المنتجات ذات الصلة والتي تخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن مخاطر وعوائد القطاعات الأخرى. - القطاع الجغرافي (مكون قابل للتمييز لمشروع يعمل في تزويد المنتجات ضمن بيئة اقتصادية معينة خاضعة لمخاطر وعوائد مختلفة عن البيئات الاقتصادية الأخرى للمنشأة.	٢٥
					الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة للاعتراف بالإيراد.	٢٦
					الإفصاح عن العمليات غير المستمرة (المتوقفة).	٢٧
					دخل ومصروف الاستثمارات العقارية.	٢٨
					تكاليف البحث والتطوير.	٢٩
					فروقات أسعار الصرف.	٣٠
					تكاليف المخزون.	٣١
					تكاليف الاقتراض وكيفية معالجتها.	٣٢
					مصروف ضريبة الدخل وشرح العلاقة بين مصروف الضريبة والربح المحاسبي.	٣٣

					الإفصاح عن طبيعة ومبالغ البنود غير العادية الواردة في قائمة الدخل.	٣٤
					الإفصاح ضمن الإيضاحات عن تفاصيل تتعلق بالامتلاكات والمصانع والمعدات من حيث الإضافات والاستبعادات والاهتلاك المتراكم.	٣٥
					القيمة العادلة للاستثمارات في العقارات.	٣٦
					إيضاحات حول الأصول غير الملموسة من حيث الاستبعادات والإضافات والاهتلاك المتراكم والتغيرات عليها.	٣٧
					إيضاحات حول الاستثمارات طويلة الأجل في المنشآت التابعة من حيث طبيعة العلاقة مع الشركة التابعة.	٣٨
					إيضاحات تتضمن قائمة بالاستثمارات في الشركات الزميلة.	٣٩
					إيضاحات حول عقود الإيجار التمويلي والتشغيلي متضمنة الشروط المتعلقة بها والإيرادات والمصاريف المترتبة عليها.	٤٠
					الإفصاح عن إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار والقيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار المستحقة القبض في تاريخ الميزانية لمختلف الفترات.	٤١

				الإفصاح ولكل فئة من الموجودات عما يلي:	
				خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المعترف بها في بيان الدخل خلال الفترة.	٤٢
				خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية.	٤٣
				الإحداث والظروف التي أدت للاعتراف بخسائر الانخفاض في قيمة الموجودات.	٤٤
				الإفصاح عن القيم المسجلة به المخزون (بصورة مفصلة) مواد خام، إنتاج تحت التشغيل، البضاعة الجاهزة).	٤٥
				قيمة المخزون المرهونة كضمان للالتزامات.	٤٦
				* حقوق الملكية: الإفصاح عن البنود التالية لكل فئة من رأس المال المساهم:	
				عدد الأسهم المصرح بها.	٤٧
				عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل وغير المدفوعة بالكامل.	٤٨
				الحقوق والامتيازات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم.	٤٩
				وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين.	٥٠

		* الأدوات المالية	
		وصف أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية، متضمنة سياسة التحوط لكل نوع رئيسي من العمليات المتحوط لها.	٥١

		الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بمعدل الفائدة والائتمان والعملية والسوق والتدفق النقدي والسيولة.	٥٢

		الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، وإذا تعذر ذلك الإفصاح عن هذه الحقيقة.	٥٣

		وصف التحوط المتعلق بالقيمة العادلة والتدفق النقدي وطبيعة المخاطر المتحوط لها.	٥٤

		الإفصاح عن المبالغ المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية عند إعادة قياس الأدوات المالية المتوفرة للبيع بمقدار القيمة العادلة.	٥٥

					الإفصاح عن مصروف منافع نهاية الخدمة للموظفين.	٥٦
					إيضاحات تتعلق بمخصصات نهاية الخدمة للموظفين وأية إضافات تمت عليها والمبالغ المستعملة منها.	٥٧
					إيضاحات تتعلق بالمطلوبات المحتملة في تاريخ الميزانية، مع تقدير الأثر المالي لها.	٥٨
					الإفصاح عن طبيعة وقيمة المنح الحكومية المعترف بها في القوائم المالية وبيان المساعدات الحكومية التي استفاد منها المشروع.	٥٩
					الإفصاح عن العلاقات بين (الأطراف ذات العلاقة)، أي عند وجود قدرة لأحد الأطراف على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه في صنع القرارات المالية أو التشغيلية.	٦٠
					الإفصاح عن المبالغ الدائنة والمدينة للمنشأة الأم والشركات التابعة والزميلة.	٦١
					الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، وبيان طبيعة تلك الأحداث وتقدير للآثار المالية لها.	٦٢

الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية في التقارير المالية السنوية.

					كلمة رئيس مجلس الإدارة.	١
					وصف لأية حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة، ووصف لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية ولها أثر مادي على عمل الشركة.	٢
					الإنجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام، ووصف للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية.	٣
					الوضع التنافسي للشركة وحصتها في السوق المحلي والخارجي.	٤
					درجة الاعتماد على موردين محددين و/أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً، في حال كون ذلك يشكل ١٠% فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات على التوالي.	٥
					الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة.	٦
					السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية.	٧
					التطورات المستقبلية الهامة، متضمنة أي توسعات أو مشروعات جديدة والخطة المستقبلية للشركة لسنة قادمة.	٨

				٩	مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة، ومقدار أتعاب أية خدمات أخرى تلقاها المدقق.
				١٠	وصف لأنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافية وحجم الاستثمار الرأسمالي وعدد الموظفين في كل منها.
				١١	بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا.
				١٢	بيان بعدد الأوراق المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي من أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا وأقاربهم.
				١٣	مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
				١٤	بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة مفصلة حسب الجهات التي دفعت لها.
				١٥	بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم.
				١٦	الهيكل التنظيمي للشركة وسياسة التعيين فيها.
				١٧	العقود والمشاريع والارتباطات المعقودة مع رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظفاً في الشركة.
				١٨	مساهمة الشركة في خدمة البيئة والمجتمع المحلي.

				البيانات المالية السنوية للشركة مدققة من مدققي حساباتها.	١٩
				إقرار من مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.	٢٠
				الإفصاح عن الأمور الجوهرية والأحداث الهامة والتي تؤثر على موجودات الشركة والالتزامات المترتبة عليها.	٢١
				الإفصاح عن هيكل رأس المال	٢٢
				وصف منتجات الشركة	٢٣
				الصفقات الكبيرة التي تعقدها الشركة وإلغاء مثل هذه الصفقات.	٢٤
				التغيرات في ملكية أسهم الشركة التي تحدث تغييراً في السيطرة عليها.	٢٥
				* قرارات مجلس الإدارة المؤثرة فيما يلي:	
				إصدار أوراق مالية جديدة.	٢٦
				التغيرات في الاستثمارات الرأسمالية.	٢٧
				الشروع في الاندماج.	٢٨
				توزيع الأرباح.	٢٩
				التصفية الاختيارية.	٣٠
				قرارات الهيئة العامة للشركة.	٣١

				توقف الشركة أو أحد فروعها أو مصانعها أو الشركات التابعة لها عن العمل.	٣٢
				أية دعاوى أقامت الشركة أو أقيمت عليها وذات أثر مادي.	٣٣
				* مجالات إفصاح أخرى: وجود موقع إلكتروني على الإنترنت للشركة لنشر بياناتها السنوية والنصف سنوية على ذلك الموقع.	٣٤
				الإفصاح عن القيم العادلة أو المدى الذي تقع به القيم العادلة للموجودات طويلة الأجل لدى الشركة.	٣٥
				نشر أية معلومات وأخبار جديدة عن الشركة على الموقع الإلكتروني أولاً بأول.	٣٦

* يرجى إضافة أية معلومات أو إفصاحات أخرى تراها ضرورية ويجب إدراجها في التقارير المالية:

الجزء الأول: متطلبات الإفصاح عن المعلومات في الميزانية

بموجب معايير المحاسبة الدولية

المحور	محاو الإفصاح	نص متطلبات الإفصاح	رقم المعي ار	رقم الفقر ة	مدى الالتزام الفعلي		
					م	ف %	
١.	المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية (المحتويات)	* يجب أن تحتوي الميزانية في صلبها كحد أدنى البنود التي تعرض المبالغ التالية: أ. الممتلكات والمصانع والمعدات. ب. الموجودات غير الملموسة. ج. الموجودات المالية (باستثناء المبالغ المبينة تحت البنود د، و، ز) د. الاستثمارات التي تم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية. هـ. المخزون. و. الذمم التجارية المدينة والأخرى. ز. النقد والنقد المكافئ. ح. الذمم التجارية الدائنة والأخرى. ط. المطلوبات والموجودات الضريبية (حسب معيار ضرائب الدخل -١٢-). ي. المخصصات. ك. المطلوبات غير المتداولة المنتجة للفائدة. ل. حصة الأقلية. م. رأس المال المصدر والاحتياطيات.	١	٦٦	٦٦	١٠	
					١٢	١٠	٠
					٤١	٤١	٨٣
					١١	١٠	٠
					٦٦	٦٥	٩١
					٦٦	٦٦	٩٨
					٦٦	٦٦	١٠
					١٧	١٣	٠
					٥٥	٣٠	١٠
					٢٤	٢٤	٠
					٨	٨	٧٦
					٦٦	٦٦	٥٥
							١٠
							٠
							١٠
							٠

١٠٠							
١٠٠	٦	٦	٧٢	١	* يجب الإفصاح إما في صلب الميزانية أو في إيضاحات الميزانية عن تصنيفات جزئية أخرى للبنود المعروضة مصنفة بشكل مناسب لعمليات المشروع، ويجب الإفصاح بشكل منفصل عن المبالغ الدائنة والمدينة للمنشأة الأم والشركات التابعة والزميلة والأطراف الأخرى ذات العلاقة.		
٨٩	٨	٩	٢٨	٢٨	* يجب تصنيف الاستثمارات في المنشآت الزميلة والتي تم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية كأصول طويلة الأجل وفي بند مستقل في الميزانية.		
١٠٠	٦	٦	٢٦	٢٧	* يجب عرض حقوق الأقلية في الميزانية الموحدة بشكل منفصل عن التزامات وحقوق المالكين في المنشأة الأم.		
٩٤	٥٥ ١	٥٨ ٥	المجموع				
١٠٠	٦٦	٦٦	٥٣	١	* يجب تحديد ما إذا كان سيتم عرض الموجودات المتداولة وغير المتداولة والمطلوبات المتداولة وغير المتداولة كفاتر منفصلة في صلب الميزانية أم لا (وذلك بناء على طبيعة عمليات المنشأة) وإذا لم يتم اختيار هذا التصنيف يجب تقديم الموجودات والمطلوبات بشكل عام حسب سيولتها.	٢. التمييز بين المتداول / غير المتداول	
١٠٠	٦٦	٦٦	المجموع				٣

الجزء الثاني: متطلبات الإفصاح عن المعلومات في قائمة الدخل

وفق معايير المحاسبة الدولية

المحور	محاو ر الإفصاح	نص متطلبات الإفصاح	رقم المعي ار	رقم الفقر ة	مدى الالتزام الفعلي		
					م	ف	%
١.	المعلومات التي تقدم في صلب بيان الدخل. (المحتويات)	يجب أن تتضمن قائمة الدخل في صلبها كحد أدنى البنود التي تعرض المبالغ التالية: أ. الإيراد. ب. نتائج الأنشطة التشغيلية. ج. تكاليف التمويل. د. حصة الأرباح أو الخسائر من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية. هـ. المصروف الضريبي / ضريبة الدخل المتعلقة بربح أو خسارة الأنشطة العادية و. الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية. ز. البنود غير العادية. ح. حصة الأقلية. ط. صافي الربح أو الخسارة للفترة.	١،٨٠١ ٢	٧٥،١			
			٢٨ ٣٥	٧٧،٢ ٣٩،٦	٦٦ ٦٦	٦٦ ٤٩	١٠ ٠
					٥٦	٤١	٧٤
					٧	٦	٧٣
							٨٦
					٣٥	٣١	٨٩
					٦٦	٦٢	٩٤
					٤	٣	٩٤
					٩	٩	٧٥
					٦٦	٦٦	١٠ ٠
							١٠ ٠

١٠٠	٢	٢	٣٩	٣٥	بالنسبة للعمليات غير المستمرة، يجب الإفصاح في صلب قائمة الدخل عن مبلغ الربح أو الخسارة قبل الضريبة والمعترف بها عند التخلص من الموجودات أو تسوية الالتزامات.		
٨٠	٤	٥	٢٨	٢٨	يجب إظهار حصة المستثمر من صافي أرباح أو خسارة المنشأة الزميلة (المحاسب عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية) كبنء مستقل في قائمة الدخل مع إظهار نصيب المستثمر من البنوء غير العادية أو بنوء الفترات السابقة بشكل منفصل.		
٨٩	٣٣ ٩	٣٨ ٢	المجموع				
٩٨	٦٣	٦٤	٧٧	١	يجب عرض تحليلاً للمصروفات إما في صلب قائمة الدخل أو إيضاحات قائمة الدخل باستخدام تصنيف يعتمد على طبيعة المصروفات أو وظيفتها ضمن المشروع (مثل تكلفة المبيعات، تكاليف التوزيع، مصاريف إدارية...).	٢. تحليل المصاريف	
٩٥	٦١	٦٤	٨٣	١	عند تصنيف المصاريف حسب وظيفتها يجب الإفصاح عن معلومات إضافية حول طبيعة المصروف بما في ذلك مصروف الاهتلاك والإطفاء وتكاليف الموظفين.		
٩٧	١٢ ٤	١٢ ٨	المجموع				
٩١	٦٠	٦٦	٤٧ ٤٨	٣٣	أ. يجب عرض حصة السهم من الأرباح/ الخسائر الأساسية أو المخفضة في صلب قائمة الدخل لكل فئة من الأسهم العادية التي لها حق مختلف في المشاركة في صافي أرباح الفترة ولكل الفترات المعروضة.	٣. حصة السهم من الأرباح (EPS)	

٨٢	٥٤	٦٦	٤٩	٣٣	ب. يجب الإفصاح عن المبالغ المستخدمة كبسط في حساب حصة السهم من الأرباح الأساسية والمخفضة، ومطابقة تلك المبالغ مع صافي الربح أو الخسارة للفترة.		
٨٨	٥٨	٦٦	٤٩	٣٣	ج. الإفصاح عن المعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المستخدمة كمقام في حساب حصة السهم من الأرباح الأساسية والمخفضة ومطابقة هذه المقامات مع بعضها.		
٨٧	١٧ ٢	١٩ ٨	المجموع				

الجزء الثالث: المبادئ العامة لعرض البيانات المالية

وفق معايير المحاسبة الدولية

المحور	محاو الإفصاح	نص متطلبات الإفصاح	رقم المعي ار	رقم الفقر ة	مدى الالتزام الفعلي		
					م	ف	%
١.	العرض العادل والامتثال لمعايير المحاسبة الدولية	* يجب على المنشأة التي تمثل بياناتها المالية لمعايير المحاسبة الدولية الإفصاح عن هذه الحقيقة (ملاحظة: يجب عدم وصف البيانات أنها تمثل لمعايير المحاسبة الدولية إلا إذا كانت تمثل متطلبات كل معيار ملائم وكل تفسير ملائم للجنة التفسيرات الدائمة).	١	١١	٦٦	٣٣	٥٠
		في حالة توصل الإدارة إلى أن الامتثال لمطلب في أحد المعايير سيكون مضللاً ويكون من الضرورة تبعاً لذلك مخالفة المتطلب لتحقيق عرض عادل فإن على المشروع الإفصاح عن أن البيانات المالية تعرض بشكل عادل المركز المالي وأداؤها المالي تدفقاتها النقدية والمعيار الذي لم تمثل له ومبررات ذلك.	١	١٣	N A	N A	N A
		المجموع			٦٦	٣٣	٥٠
٢.	فرضية استمرارية المنشأة	أ. بيان مقدرة الشركة على الاستمرارية في ظل ظروف عدم التأكد والإفصاح عن وجود حالات عدم التأكد في الاستمرارية. ب. عند إعداد البيانات المالية على أساس عدم الاستمرارية يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة، والإفصاح عن أساس إعداد تلك البيانات وسبب عدم اعتبار المنشأة مؤسسة مستمرة.	١	٢٣	٦٤	٥١	٨٠
			١	٢٣	٢	٢	١٠٠

٨٠	٥٣	٦٦	المجموع				
١٠٠	٦٦	٦٦	٢٧	١	يجب الإبقاء على عرض وتصنيف البنود في العمليات المالية من فترة إلى الفترة التالية لها إلا إذا تبين تغير هام في طبيعة عمليات المنشأة أو ان التغير سيؤدي إلى عرض مناسب أكثر أو إذا تطلب معيار محاسبة دولي إجراء تغيير في العرض.	ثبات العرض	٣.
١٠٠	٦٦	٦٦	المجموع				
٩٨	٦٤	٦٥	٣٨	١	أ. مقارنة المعلومات الرقمية في البيانات المالية مع الفترة السابقة، ويجب إدراج المعلومات المقارنة الوصفية أو السردية عندما تكون ملائمة لفهم البيانات المالية للفترة الحالية.	المعلومات المقارنة	٤.
٩٨	٤٩	٥٠	٤٠	١	ب. عند تعديل عرض أو تصنيف بنود في البيانات المالية يجب إعادة تصنيف المبالغ المقارنة.		
٢	١	٥٠	٤٠	١	ج. يجب الإفصاح عن طبيعة ومبلغ وسبب أي إعادة تصنيف		
N A	N A	N A	٤٠	١	د. عندما تكون عملية إعادة التصنيف غير عملية يجب الإفصاح عن سبب عدم إعادة التصنيف		
٦٩	١١ ٤	١٦ ٥	المجموع				

			٤٦	١	يجب عرض المعلومات بشكل بارز:	٥. الهيكل والمحتوى
١٠	٦٦	٦٦			أ. اسم المشروع.	
٠	٦٢	٦٢			ب. تحديد ما إذا كانت البيانات المالية تغطي المشروع منفرداً أو مجموعة من المشاريع.	
١٠					ج. تاريخ الميزانية (الفترة التي تغطيها البيانات المالية).	
٠	٦٦	٦٦			د. عملة التقرير.	
١٠					هـ. مستوى الدقة المستخدمة في عرض الأرقام.	
٠	٦٦	٦٦				
١٠						
٠						
١٠						
٠						
١٠	٣٢	٣٢		المجموع		
٠	٦	٦				

الجزء الرابع: قائمة التغيرات في حقوق الملكية

المحور	محاوِر الإفصاح	نص متطلبات الإفصاح	رقم المعيار	رقم الفقرة	مدى الالتزام الفعلي		
					م	ف	%
	قائمة التغيرات في حقوق المساهمين	يجب أن يتم عرض قائمة كجزء منفصل في البيانات المالية تتضمن: أ. صافي الربح أو الخسارة للفترة. ب. بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين. ج. الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء.	١	٨٦	٦٦	٦٤	٩٧
					١٤	١٤	١٠
					٥	٥	١٠
	يجب على المنشأة عرض ضمن هذا البيان أو في الإيضاحات ما يلي: د. المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين. هـ. رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية والحركات خلال الفترة. و. مطابقة بين القيمة المرحلة لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة مبينة كل حركة بشكل منفصل.	١	٨٦	٣٨	٣٨	١٠	
				٦٥	٦٤	٩٨	
				٦٤	٦٣	٩٨	

١٠٠	٢	٢	أ/٨١		الإفصاح بشكل منفصل عن المبالغ التي حملت أو أضيفت إلى حقوق المساهمين مباشرة، وتشمل ما يلي: أ. إجمالي الضريبة الجارية أو المؤجلة التي تعود لبنود حملت أو أضيفت لحساب حقوق المالكين.		
١٠٠	١	١	و/٦٤	١٦	ب. فائض إعادة التقييم (عند إدراج بنود الممتلكات والمصانع والمعدات بمبالغ إعادة التقييم) مبنياً حركة الفترة وأية قيود على توزيعات الرصيد على المساهمين.		
N A	N A	N A	١١٣	٣٨	ج. مبلغ فائض إعادة التقييم المتعلق بالموجودات غير الملموسة في بداية ونهاية الفترة (إذا رحلت تلك الموجودات بمقدار مبالغ إعادة التقييم).		
١٠٠	٢١	٢١	أ/١٧٠	٣٩	د. المبالغ المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية والناجمة عن مكاسب أو خسائر إعادة قياس الأدوات المالية المتوفرة للبيع بمقدار القيمة العادلة، والمبلغ الذي استبعد من حقوق الملكية وتم الإبلاغ عنه في صافي ربح أو خسارة الفترة.		
٥٠	١	٢	ب/٤٢	٢١	هـ. صافي فروقات الصرف المصنفة ضمن حقوق الملكية.		
١٠٠	١	١	٦	Sic ١٦	و. مبالغ تخفيض حقوق المالكين الناتجة عن أسهم الخزانة المحتفظ بها من قبل الشركة. ملاحظة: (يمكن عرض قائمة باسم (الأرباح والخسائر المعترف بها) كبديل عن قائمة التغير في حقوق المالكين شريطة عرض البنود (أ-و) أعلاه.		
٩٨	٢٧ ٤	٢٧ ٩	المجموع				

الجزء الخامس: قائمة التدفق النقدي

وفق معايير المحاسبة الدولية

المحور	محاو الإفصاح	نص متطلبات الإفصاح	رقم المعيار	رقم الفقرة	مدى الالتزام الفعلي		
					م	ف	%
١.	عرض قائمة التدفق النقدي	أ. يجب أن يظهر بيان التدفق النقدي مدفقات النقدية خلال الفترة مصنفة حسب نشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. ب. يجب عرض التدفقات النقدية من نشاطات التشغيلية باستخدام: ١. الطريقة المباشرة، ويتم الإفصاح عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات والمدفوعات النقدية. ٢. الطريقة غير المباشرة من خلال تعديل صافي الربح أو الخسارة بآثار العمليات غير النقدية. ج. يجب أن يتم عرض وبشكل منفصل بيانات الرئيسية لإجمالي المقبوضات والمدفوعات النقدية الناشئة عن النشاطات الاستثمارية والتمويلية.	٧	١٠	٦٦	٦٦	١٠٠
				٢١	N	N	N
				المجموع	١٩	١٩	٩٨
					٧	٨	
٢.	البنود غير العادية	يجب تصنيف التدفقات النقدية المرتبطة بالبنود غير العادية كأنها ناشئة عن النشاطات التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية كما هو مناسب والإفصاح عنها بشكل منفصل.	٧	٢٩	٤	٣	٧٥

٣٦	٢٢	٦١	٣١	٧	أ. يجب الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد وأرباح الأسهم.	٣. الفائدة وأرباح الأسهم
٩٥	٢٠	٢١	٣١	٧	ب. يجب تصنيف التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد وأرباح الأسهم بأسلوب ثابت من فترة لأخرى (تشغيلي، استثماري، تمويلي).	
٥١	٤٢	٨٢	المجموع			
٦٠	٢١	٣٥	٣٥	٧	أ. الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية الناشئة عن ضرائب الدخل المدفوعة.	٤. الضرائب على الدخل
٩٣	٢٦	٢٨			ب. يجب تصنيفها كتدفقات من النشاطات التشغيلية (ما لم يتم تعريفها بغير ذلك).	
٧٥	٤٧	٦٣	المجموع			
٩٠	٩	١٠	٣٩	٧	أ. الإفصاح عنها كأنشطة استثمارية.	٥. شراء وبيع الشركات التابعة والمنشآت التجارية الأخرى.
٨٠	٨	١٠	٤٠		ب. الإفصاح عن القيمة الإجمالية للشراء أو الاستبعاد.	
N	N	N			ج. الجزء المدفوع بالنقد أو ما يعادله من قيمة الشراء أو الاستبعاد.	
A	A	A			د. مبلغ الأصول والالتزامات غير النقدية في الشركة التابعة أو وحدة الأعمال.	
١٠	١	١				
٨٦	١٨	٢١	المجموع			
N	N	N			يجب استبعاد العمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخدام نقدية أو ما يعادلها من قائمة التدفق النقدي والإفصاح عنها في مكان آخر من القوائم المالية.	٦. العمليات غير النقدية
A	A	A				

٥٥	٣٦	٦٦	٤٥	٧	١. الإفصاح عن مكونات النقدية وما يعادلها.	إفصاحات أخرى	.٧
١٠	٦٦	٦٦	٤٥	٧	٢. عرض تسوية من المبالغ في قائمة التدفقات النقدية مع البنود المقابلة لها في الميزانية.		
٦٧	٢	٣	٤٨	٧	٣. الإفصاح عن مبلغ النقدية وما يعادلها الهامة التي تحتفظ بها المنشأة وغير متوفرة للاستعمال من قبل المجموعة.		
٧٧	١٠ ٤	١٣ ٥	المجموع				

الجزء السادس: الإفصاحات التفسيرية للبيانات المالية

وفق معايير المحاسبة الدولية

المحور	محاو الإفصاح	نص متطلبات الإفصاح	رقم المعيار	رقم الفقرة	مدى الالتزام الفعلي		
					م	ف	%
١.	المتطلبات العامة	يجب أن تتضمن إفصاحات البيانات المالية معلومات حول أسس إعداد البيانات المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة.	١	٩١/أ	٦٦	٣٩	٥٩
		يجب أن يتضمن قسم السياسات المحاسبية من إفصاحات البيانات المالية ما يلي: أ. أسس القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية.	١	٩٧	٦٦	٣٢	٤٨
				المجموع	١٣ ٢	٧١	٥٤
٢.	إفصاحات أخرى	يجب الإفصاح عما يلي: أ. موطن المشروع الرئيسي- وشكلها القانوني وبلد تأسيسها. ب. بيان لطبيعة عمليات المنشأة وأنشطتها الرئيسية. ج. اسم المشروع الأم والمشروع الأم النهائي للمجموعة. د. عدد الموظفين في نهاية الفترة أو معدلهم للفترة.	١	١٠٢	٦٦	٦٦	١٠٠
					٦٥	٦٥	١٠٠
					٢٩	٢٩	١٠٠
					٦٦	٦٦	١٠٠
				المجموع	٢٢ ٦	٢٢ ١	٩٨

٥٠	٨	١٦	ج/٣٢	٢٧	يجب الإفصاح عن السياسات المحاسبية التالية: وصف للطريقة المستخدمة في المحاسبة عن المنشأة التابعة في البيانات المالية المنفصلة للمنشأة الأم.	السياسات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها والتغيرات فيها.	٣.
٨٦	١٢	١٤	ب/٢٧	٢٨	ب. الطرق المستخدمة للمحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة.		
١٠ ٠ N A N A	٣ N A N A	٣ N A N A	٨٨	٢٢	ج. الشهرة؛ يجب الإفصاح عما يلي: فترة الإطفاء التي تم اعتمادها. إذا تم إطفاء الشهرة لمدة تزيد عن ٢٠ سنة يتم بيان أسباب ذلك. بيان سبب عدم إطفاء الشهرة باستخدام أساس القسط الثابت مع تحديد الأسلوب. بنود بيان الدخل التي يدخل ضمنها إطفاء الشهرة. الإفصاح عن الشهرة السالبة من حيث الدخل المتحقق فيها ومطابقة المبالغ المرحلة.		
١٠ ٠	ص فر ١	١ ١					
٧٩	٥٢	٦٦	٣٥	١٨	د. سياسات الاعتراف بالإيراد.		
٢٥	١٤	٥٥	٢٩	٢٣	هـ. السياسات المحاسبية المتبعة لمعالجة تكاليف الاقتراض.		
١٠ ٠	٣	٣	٣٩	٢٠	و. السياسة المحاسبية بخصوص المنح الحكومية، وطرق العرض في القوائم المالية		

١٠ ٠ ١٠ ٠ ١٠ ٠ ٥٠	٦٦ ٦٦ ٦٦ ٢ ٤	٦٦ ٦٦ ٦٦ ٤	٦٠	١٦	<p>ز. الإفصاح لكل صنف من الممتلكات والمصانع والمعدات عما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • أسس القياس المستخدمة لتحديد التكلفة. • طرق الاهتلاك المستخدمة. • العمر الإنتاجي أو معدلات الاهتلاك المستخدمة. • السياسة المحاسبية المتعلقة بالتكاليف المقدره لموقع الممتلكات والمصانع والمعدلات. 		
N A N A	N A N A	N A N A	٦٩	٤٠	<p>ح. الاستثمارات العقارية المسجلة بالتكلفة ناقصاً الاهتلاك المتراكم:</p> <ul style="list-style-type: none"> • طرق الاهتلاك المستخدمة • الأعمار الإنتاجية أو معدلات الاهتلاك المستخدمة. 		

			١٠٧	٣٨	<p>ط. الموجودات غير الملموسة؛ لكل فئة منها مع التمييز بين الموجودات المولدة داخلياً والموجودات غير الملموسة الأخرى ما يلي:</p> <p>- الأعمار النافعة أو معدلات الإطفاء المستخدمة</p> <p>- طرق الإطفاء المستخدمة.</p> <p>- بنود بيان الدخل الذي يدخل ضمن إطفاء الأصل غير الملموس.</p> <p>- بيان أسباب إطفاء الأصل غير الملموس لمدة تزيد عن ٢٠ عاماً.</p>		
٤٠	٤	٩					
٧١	٥	٧					
٥٠	٢	٤					
		N A					
N A	N A						
١٠ ٠	٦٣	٦٣	٣٤	٢	<p>ي. السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم المخزون وصيغة التكلفة المستخدمة.</p>		

					ك. الأدوات المالية:		
٩٦	٤٨	٥٠	٤٧	٣٢	- السياسات والأساليب المحاسبية المستخدمة بما في ذلك معيار الاعتراف وأساس القياس.		
٦٧	٢	٣	١٦٧	٣٩	- الأساليب والافتراضات المستخدمة عند تقدير القيمة العادلة.		
٨٦	٢٤	٢٨	١٦٧	٣٩	- مكاسب أو خسائر التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع داخلية في صافي ربح أو خسارة الفترة أو معترف بها مباشرة في حقوق الملكية.		
			٥٣	٨	* التغيرات في السياسات المحاسبية: إذا حدث أي تغيير في سياسة محاسبية وكان له أثر مادي على الفترة الحالية أو أي فترة سابقة وتم عرض بياناتها، أو يمكن أن يكون له تأثير مادي على فترات لاحقة، فيجب الإفصاح عن: أ. أسباب التغيير. ب. مبلغ التعديل للفترة الحالية ولكل فترة يتم عرض بياناتها. ج. مبلغ التعديل للفترات السابقة المشمولة بالمعلومات المقارنة د. حقيقة أن البيانات المقارنة أعيد بيانها أو أنه من غير العملي ذلك.		
٠	-	١					
١٠	١	١					
٠							
		١					
N	N	N					
A	A	A					
٨٤	٤٤	٥٢	المجموع				
	٢	٨					

			٣٧	٨	يجب الإفصاح عما يلي إذا تم اتباع المعالجة المرجعية (Benchmark): أ. طبيعة الخطأ الأساسي. ب. مبلغ التصحيح للفترة الحالية ولكل فترة سابقة في التقرير. ج. مبلغ التصحيح العائد لفترات سابقة لتلك المشمولة في المعلومات المقارنة. د. حقيقة أن المعلومات المقارنة قد تم إعادة عرضها أو من غير العملي ذلك. هـ. إذا أتبع المعالجة البديلة المسموح بها يجب الإفصاح عن مبلغ التصحيح المعترف به في صافي ربح أو خسارة الفترة الحالية.	الأخطاء الأساسية	٤.
N	N	N					
A	A	A					
N	N	N					
A	A	A					
N	N	N					
A	A	A					
N	N	N					
A	A	A					

١٠٠	١	١	٥٨	١٤	و. مبلغ مصروف اهتلاك وإطفاء موجودات القطاع وأية مصاريف غير نقدية.		
١٠٠	١	١	٦٦	١٤	ز. الإفصاح عن إجمالي الاستثمارات في هذه الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة حسب القطاع.		
N A	N A	N A	١١٦	٣٦	ح. خسائر الانخفاض المعترف بها في بيان الدخل ومباشرة في حقوق الملكية خلال الفترة ومبالغ عكوسات تلك الخسائر.		
٧٣	٨	١١	المجموع				
٨٥	٤٥	٥٣	٣٥	١٨	مبلغ كل صنف رئيسي- من الإيراد المعترف به خلال الفترة بما في ذلك الإيراد الناشئ عن: بيع البضائع، تقديم الخدمات، الفائدة، أرباح الأسهم.	الإيراد	٧.
٨٥	٤٥	٥٣	المجموع				

			٢٧	٣٥	يجب الإفصاح عما يلي في البيانات المالية عن العمليات المتوقفة ابتداءً من البيانات المالية للفترة التي تتم فيها عملية الإفصاح الأولي: أ. وصف للعملية المتوقفة. ب. قطاعات العمل أو القطاعات الجغرافية التي يبلغ في التقارير أن العملية المتوقفة تنتمي لها. ج. تاريخ وطبيعة عملية الإفصاح الأولي. د. التاريخ أو الفترة التي يتوقع خلالها أن يتم التوقف إذا كان ذلك معروفاً أو قابلاً للتحديد. هـ. المبالغ المسجلة بتاريخ الميزانية لإجمالي الموجودات والمطلوبات التي يتم التصرف بها. و. مبالغ صافي التدفقات النقدية العائدة للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للعملية المتوقفة خلال فترة تقديم التقارير الحالية. ز. مبالغ الإيراد والمصروفات من الربح والخسارة قبل الضريبة من الأنشطة العادية العائدة للعملية المتوقفة.	العمليات غير المستمرة (المتوقفة)	٨.
١٠	٢	٢					
٠	١	١					
١٠							
٠	١	١					
١٠	N	N					
٠	A	A					
N							
A							
	N	N					
	A	A					
N							
A							
	N	N					
	A	A					
N							
A							

N A	N A	N A	٣١	٣٥	الإفصاح عن أي مكسب أو خسارة يعترف بها عند التصرف بالموجودات أو تسديد المطلوبات العائدة لعملية متوقفة ومصروف الضريبة المتعلق بالربح أو الخسارة وكذلك الإفصاح عن:		
N A	N A	N A	٣١	٣٥	صافي سعر البيع أو نطاق الأسعار لصافي هذه الموجودات التي دخل المشروع لأجلها في اتفاقية بيع واحد ملزمة.		
N A	N A	N A	٣٨	٣٥	يجب عرض أية إفصاحات يتطلبها معيار (٣٥) بشكل منفصل لكل عملية متوقفة.		
N A	N A	N A	٣٣	٣٥	يجب تحديث الإفصاحات حول العمليات المتوقفة ووصف أية تغيرات هامة في مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات التي سيتم التصرف بها أو تسديدها.		
N A	N A	N A	٤١	٣٥	ملاحظة: (يجب أن لا تعرض العملية المتوقفة على أنها بند غير عادي).		
N A	N A	N A	٤٥	٣٥	يجب إعادة عرض المعلومات المقارنة للفترات السابقة التي عرضت في البيانات المالية المعدة بعد الإفصاح الأولي.		

١٠٠	٤	٤	المجموع			
N A	N A	N A	٦٦	٤٠	يجب الإفصاح عن المبلغ الوارد في قائمة الدخل لكل مما يلي: أ. دخل الإيجارات من الاستثمارات العقارية. ب. مصاريف التشغيل المباشرة (متضمنة الصيانة والترميم) المتعلقة بها. ت. مصاريف التشغيل المباشرة (الناشئة عن الاستثمارات العقارية غير المولدة للدخل).	٩. دخل ومصروفات الاستثمارات العقارية.
N A	N A	N A				
N A	N A	N A				
٧٥	٦	٨	١١٥	٣٨	تكاليف البحث والتطوير: أ. يجب أن تفصح البيانات المالية عن المبلغ الإجمالي لمصاريف البحث والتطوير والمُعترف بها كمصروف خلال الفترة.	١٠. بنود الدخل والمصاريف الأخرى
٥٧	١٧	٣٠	٤٢	٢١	فروقات أسعار الصرف: يجب الإفصاح عما يلي: أ. مبلغ فروقات الصرف المتضمنة في صافي ربح أو خسارة الفترة. ب. فروقات الصرف الواردة في القيمة المسجلة للأصول (حسب ما تسمح به المعالجة البديلة في المعيار (٢١/فقرة ٢١).	
٥٠ ٥٠	١ ١	٢ ٢	٢٩	٢٣	تكاليف الاقتراض: يجب الإفصاح عما يلي: أ. مبلغ تكاليف الاقتراض المرسمة خلال الفترة. ب. معدل الرسملة المستخدم لتحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.	

٦٠	٢٥	٤٢	المجموع				
١٦	٦	٣٨	٧٩	١٢	يجب الإفصاح بشكل منفصل عن مكونات مصروف (دخل) الضريبة.	ضرائب الدخل	١١.
٣	١	٣٦	ج/٨١	١٢	ب. شرح للعلاقة بين مصروف (دخل) الضريبة والربح المحاسبي.		
N A	N A	N A	د/٨١	١٢	ج. شرح للتغيرات في معدل الضريبة المطبقة مقارنة مع الفترة السابقة.		
N A	N A	N A	ح/٨١	١٢	د. مصروف الضريبة الذي يعود إلى مكسب أو خسارة عدم الاستمرار للعمليات المتوقفة.		
٠	-	١	ح/٨١	١٢	هـ. مصروف الضريبة المتعلقة بربح أو خسارة النشاطات العادية للعمليات المتوقفة.		
٥٠	٢	٤	ز/٨١	١٢	و. الأصول أو الالتزامات الضريبية المؤجلة المعترف بها في الميزانية.		
٣٣	١	٣	ز/٨١	١٢	ز. مبلغ الدخل أو المصروف الضريبي المؤجل المعترف به في قائمة الدخل.		
١٢	١٠	٨٢	المجموع				
١٠ ٠	٢	٢	١١	٨	يجب الإفصاح عما يلي بشكل منفصل للبنود غير العادية: أ. طبيعة ومبلغ كل بند غير عادي.	البنود غير العادية	١٢.
٠	-	١	ب/٨١	١٢	ب. مصروف (دخل) الضريبة الذي يعود للبنود غير العادية المعترف بها خلال الفترة.		
٦٧	٢	٣	المجموع				
٥٥	١٧	٣١	٨٥	١	الإفصاح عن ربح السهم المعلن أو المقترح إما في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات.	التوزيعات للسهم الواحد	١٣.
٩٦	٢٦	٢٧	ج/٧٤	١	مبلغ التوزيعات المقترحة أو المعلنة بعد تاريخ الميزانية العمومية ولكن قبل إصدار البيانات المالية.		

N A	N A	N A	د/٧٤	١	مبلغ أية أرباح أسهم تفضيلية متراكمة لم يتم الاعتراف بها.		
٧٤	٤٣	٥٨	المجموع				
٩٧	٦٤	٦٦	د/٦٠	١٦	أ. إجمالي المبلغ المسجل به والهلاك المتراكم مجمعة مع خسائر انخفاض القيمة المجمعة في بداية الفترة ونهايتها.	الممتلكات والمصانع والمعدات (PPE)	١٤
			هـ/٦٠	١٦	ب. التسوية بين المبلغ المسجل في أول الفترة ونهايتها مظهراً ما يلي:		
٩٢	٦١	٦٦			– الإضافات.		
					– الاستبعادات.		
					– التملك من خلال ضم الأعمال.		
٩٢	٥٨	٦٣			– الزيادات أو الانخفاضات الناجمة من إعادة التقييم والمعترف بها في حقوق الملكية.		
N A	N A	N A			– خسائر انخفاض القيمة المعترف بها في بيان الدخل خلال الفترة وخسائر القيمة المعكوسة في بيان الدخل.		
١٠	١	١			– الاهتلاك.		
					– صافي فروق الصرف الناشئة عن ترجمة القوائم المالية لمنشأة أجنبية.		
N A	N A	N A					
٧٧	٥١	٦٦					
N A	N A	N A					

٩٤	٣٣	٣٥	أ/٦١	١٦	ج. يجب الإفصاح عن وجود قيود على الملكية ومبالغها وكذلك الممتلكات والمصانع والمعدات المقدمة كضمان للالتزامات.		
١٠	١٦	١٦			د. مبلغ النفقات على حساب الممتلكات والمصانع والمعدات أثناء الإنشاء.		
			٦٤	١٦	هـ. عندما يتم إدراج بنود الممتلكات والمصانع والمعدات بمبالغ إعادة التقييم فإنه يجب الإفصاح عما يلي: - الأساس المستخدم لإعادة تقييم الأصول. - تاريخ تنفيذ إعادة التقييم. - ما إذا تم التقييم عن طريق مقيم مستقل. - طبيعة أي جداول أسعار مستخدمة في تحديد كلفة الاستبدال.		
٩٠	٢٨	٣١	المجموع				
	٤	٧					
			٦٦	٤٠	أ. يجب الإفصاح عن الطرق والفرضيات الرئيسية المطبقة عند تحديد القيمة العادلة للعقارات المستثمرة وتحديد ما إذا كانت القيمة العادلة مدعومة بإثباتات سوقية للقيمة أم مستندة لعوامل أخرى لصعوبة وجود قيمة سوقية.	١٥. الاستثمارات في العقارات	
N	N	N	ج/٦٦	٤٠	ب. الإفصاح عما إذا تم تحديد القيمة العادلة من خلال مقيم مستقل مؤهل وفي حالة عدم وجود مقيم مستقل الإفصاح عن ذلك.		
A	A	A					
N	N	N	٦٧	٤٠	ج. للمنشآت التي تستخدم نموذج القيمة العادلة لتقييم استثماراتها العقارية يجب عليها الإفصاح عن تسويات لقيم تلك الاستثمارات من بداية المدة ونهايتها، وتشمل الإضافات من خلال الشراء والاستبعادات وأرباح أو خسائر تعديلات القيمة العادلة.		
A	A	A					

N	N	N	٦٩	٤٠	د. للمنشآت التي تستخدم طريقة التكلفة في تقييم استثماراتها العقارية يجب الإفصاح عما يلي:
A	A	A			- القيمة المسجلة للاستثمارات العقارية ومجمع الاهتلاك في بداية ونهاية الفترة.
N	N	N			- تسوية لقيمة الاستثمارات من بداية ونهاية الفترة تظهر الإضافات، الاستبعادات، خسارة تدني القيمة، خسائر الصرف الناجمة عن ترجمة القوائم المالية للوحدة الأجنبية، الاهتلاك.
A	A	A			
N	N	N			- للمنشآت التي تستخدم طريقة التكلفة، يجب الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات العقارية، وفي حالة عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة يجب الإفصاح عن وصف الاستثمارات العقارية وتحديد أسباب عدم القدرة على تحديد قيمة عادلة لها.
A	A	A			- طبيعة أي قيود ومبالغها والمحمتمل أن تؤثر على تحقق الاستثمارات العقارية.
N	N	N			
A	A	A			

١٠٠	١	١	٨٨/هـ	٢٢	يجب إعداد مطابقة للمبالغ المسجلة بها الشهرة بين بداية الفترة ونهايتها مبينة: المبلغ الإجمالي للشهرة، الإطفاء المتراكم، أية شهرة إضافية معترف بها، الإطفاء المعترف به خلال الفترة، خسائر انخفاض القيمة المعترف بها خلال الفترة.	الشهرة	١٦.
١٠٠	١	١	المجموع				
٧٥	٣	٤	١٠٧/هـ	٣٨	يجب أن تفصح البيانات المالية عما يلي لكل فئة من الموجودات غير الملموسة وتميز بين الموجودات غير الملموسة المولدة داخلياً والأخرى: إجمالي المبلغ المسجل والإطفاء المتراكم (مجمع مع خسائر تدني القيمة المتراكم) في بداية ونهاية الفترة. التسوية من المبلغ المسجل في بداية الفترة ونهايتها مبينة ما يلي: - الإضافات. - الاستبعادات والإحالة عن الخدمة. - الزيادات أو الانخفاضات الناجمة عن إعادة التقييم. - خسائر انخفاض القيمة خلال الفترة (إن وجدت). - الإطفاء المعترف به خلال الفترة. - صافي فروقات الصرف الناجمة عن ترجمة البيانات المالية لمنشأة أجنبية.	الأصول غير الملموسة	١٧.
٣٣	١	٣					
٣٣	١	٣					
N	N	N					
A	A	A					
N	N	N					
A	A	A					
N	N	N					
A	A	A					
N	N	N					
A	A	A					

N A	N A	N A	١١١	٣٨	يجب الإفصاح عن القيمة العادلة المعترف بها للموجودات غير الملموسة التي تم امتلاكها عن طريق منحة حكومية.		
N A	N A	N A	١١١	٣٨	الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة المقيدة ملكيتها ومبالغ الموجودات غير الملموسة المرهونة كضمان للمطلوبات.		
N A	N A	N A			الإفصاح عن معلومات تتعلق بإعادة تقييم الموجودات غير الملموسة.		
٥٠	٥	١٠	المجموع				

١٨.	الاستثمارات طويلة الأجل (في المنشآت التابعة)	٢٧	٢١، ٣٢	١٥	١٣	٨٧
				٣	٢	٦٧
				N	N	N
				A	A	A
				N	N	N
				A	A	A
				١	١	١٠
				٠	٠	٠
				٦	٦	١٠
				٠	٠	٠

N A	N A	N A	٤٤	٢١	ز. عند حدوث تغيير جوهري في تصنيف العمليات الأجنبية، فإنه يجب الإفصاح عن الأمور التالية: طبيعة التغير في التصنيف. سبب التغير في التصنيف. أثر التغير في التصنيف على حقوق المساهمين. الأثر على صافي الربح أو الخسارة لكل فترة معروضة.		
N A	N A	N A					
N A	N A	N A					
N A	N A	N A					
N A	N A	N A					
٨٨	٢٢	٢٥	المجموع				

N A							
٥٠	٢	٤	المجموع				
٧٥	٩	١٢	٢٧	٢٨	يجب على المستثمر الإفصاح عما يلي: أ. قائمة بالمنشآت الزميلة الهامة ووصف مناسب لها شاملاً نسبة حصة الملكية، ونسبة حقوق التصويت المحتفظ بها (إن كان مختلف). ب. يجب إظهار نصيب المستثمرين من البنود غير العادية أو بنود الفترات السابقة بشكل منفصل.	الاستثمار في الشركات الزميلة	٢٠.
N A	N A	N A					
٧٥	٩	١٢	المجموع				

			٣٩	١٧	يجب على المؤجر إجراء الإفصاحات التالية لعقد الإيجار التمويلي:	عقود الإيجار	٢١.
N	N	N			أ. تسوية تبين إجمالي الاستثمار في عقد الإيجار في تاريخ الميزانية والقيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات عقد الإيجار المستحقة القبض في تاريخ الميزانية.		
A	A	A			ب. الإفصاح عن إجمالي الاستثمار في عقد الإيجار والقيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار المستحقة القبض في تاريخ الميزانية لكل فترة لا تزيد عن سنة و(١-٥) سنوات وأكثر من (٥) سنوات.		
N	N	N			ج. الإيراد التمويلي غير المتكسب.		
A	A	A			د. القيمة المتبقية غير المضمونة المستحقة لمنفعة المؤجر.		
					هـ. المخصص التراكمي لدفعات عقد الإيجار المستحقة القبض وغير القابلة للتحويل.		
					و. الإيجارات المحتملة المعترف بها في الدخل.		
					ز. وصف عام لترتيبات الإيجار الهامة للمؤجر.		
N	N	N					
A	A	A					
N	N	N					
A	A	A					
N	N	N					
A	A	A					
N	N	N					
A	A	A					

			٤٨	١٧	إفصاحات المؤجر عن عقد الإيجار التشغيلي:		
N	N	N			أ. الحد الأدنى من دفعات الإيجار المستقبلية		
A	A	A			بموجب عقد الإيجار التشغيلي غير القابلة		
					للإلغاء لكل فترة من الفترات لا تزيد عن		
					سنة ومن (١-٥) سنوات وأكثر من ٥		
					سنوات.		
					ب. إجمالي بدلات الإيجار المحتملة المعترف		
					بها في الدخل.		
					ج. وصف عام لترتيبات الإيجار الهامة		
					للمؤجر.		
N	N	N					
A	A	A					
N	N	N					
A	A	A					

			٢٣	١٧	إفصاحات المستأجر لعقود الإيجار التمويلي: أ. صافي القيمة المسجلة في تاريخ الميزانية لكل فئة من الموجودات. ب. مطابقة بين إجمالي الحد الأدنى من دفعات الإيجار في تاريخ الميزانية وقيمتها الحالية، والإفصاح عن إجمالي الحد الأدنى من دفعات الإيجار في تاريخ الميزانية، وقيمتها الحالية للفترات لا تزيد عن سنة واحدة، (١-٥) سنوات، أكثر من ٥ سنوات. ج. الإيجارات المحتملة المعترف بها في دخل الفترة. د. وصف عام لترتيبات الإيجار الهامة للمستأجر (مثل خيارات التجديد والقيود المفروضة... إلخ).	
N A	N A	N A				
N A	N A	N A				
N A	N A	N A				

N A	N A	N A	٢٧	١٧	إفصاحات المستأجر لعقد الإيجار التشغيلي: إجمالي الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود إيجار غير قابلة للإلغاء لكل فترة لا تزيد عن سنة واحدة، و(١-٥) سنوات وما يزيد عن (٥) سنوات. ودفعات الإيجار والإيجار من الباطن المعترف بها في الدخل للفترة. وصف عام لترتيبات (شروط) الإيجار الهامة للمستأجر.		
١٠ ٠ ٠	١ ٠ ١	١ ١ ١					
٥٠	١	٢	المجموع				

			١١٣	٣٦	يجب أن تفصح البيانات المالية لكل فئة من الموجودات عما يلي:	انخفاض قيمة الموجودات	٢٢.
N A	N A	N A			أ. مبلغ خسائر الانخفاض المعترف بها في بيان الدخل خلال الفترة وبنود بيان الدخل التي عكست بها خسائر الانخفاض وعكوساتها.		
N A	N A	N A			ب. مبلغ خسائر الانخفاض المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية وعكوساتها.		
N A	N A	N A			ج. الأحداث والظروف التي أدت إلى الاعتراف بخسائر الانخفاض أو عكسها.		
N A	N A	N A			د. إذا تم الاعتراف بخسارة في انخفاض وحدة توليد نقد أو عكست خلال الفترة وكانت مادية، يجب الإفصاح عن وصف لوحدة توليد النقد (خط إنتاج، مصنع، عملية تجارية، قطاع) ومبلغ خسارة الانخفاض المعترف بها أو المعكوسة.		
N A	N A	N A			هـ. تحديد ماهية المبلغ القابل للاسترداد فيما إذا كان صافي سعر البيع يجب الإفصاح عن الأساس المستخدم لتحديد صافي سعر البيع.		
N A	N A	N A					

٢٢.	المخزون	يجب أن تفصح البيانات المالية عن المعلومات التالية:	٢	٣٤	٦٤	٦٢	٩٧
		أ. القيمة الإجمالية المسجلة به المخزون والقيمة المسجلة حسب التصنيفات الملائمة للمشروع (البضاعة، إنتاج تحت التشغيل، مواد خام).			٢	٢	١٠
		ب. قيمة المخزون المسجل بصافي القيمة القابلة للتحقق.			N	N	N
		ج. أي مبلغ معكوس من أي تنزيلات سابقة والمعترف بها كدخل للفترة والظروف والأحداث المؤدية إلى عكس تنزيل المخزون.			A	A	A
		د. القيمة المرحلة للمخزون المرهون كضمان للالتزامات.			N	N	N
		هـ. عند تحديد قيمة المخزون بطريقة (LIFO) يجب أن تظهر البيانات المالية الفرق بين قيمة المخزون الظاهرة في القوائم وأياً من:			A	A	A
		قيمة المخزون الذي تم التوصل إليها بموجب المعالجة الأساسية (FIFO) و (WA) وصافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل / أو التكلفة الجارية بتاريخ الميزانية أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.			N	N	N
					.	.	.
					١		
					N	N	N
					A	A	A
					N	N	N
					A	A	A

٩٦	٦٤	٦٧	المجموع			
			٧٤	١	يجب الإفصاح إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات بالنسبة لكل فئة من رأس المال المساهم:	٢٤. حقوق الملكية
٨٢	٥٤	٦٦			أ. عدد الأسهم المصرح بها.	
٨٤	٥٤	٦٤			ب. عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم الصادرة وغير المدفوعة بالكامل.	
					ج. القيمة الاسمية لكل سهم أو أن الأسهم ليس لها قيمة اسمية.	
٥٨	٣٨	٦٦			د. مطابقة لعدد الأسهم غير المسددة في بداية ونهاية السنة.	
٢٥	٢	٨			هـ. الحقوق والامتيازات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وإعادة دفع رأس المال.	
N	N	N			و. أسهم المشروع التي يملكها المشروع نفسه أو شركاته الفرعية أو الزميلة.	
A	A	A			ز. الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات وعقود المبيعات متضمناً الشروط والمبالغ.	
١٠	٢	٢			ح. وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين.	
٠						
N	N	N				
A	A	A				
	١٣	٥٧				
٢٣						

٦٢	١٦ ٣	٢٦ ٣	المجموع				
١٠ ٠	١ N A A	١ N A A	٤ NA	Sic١٦ NA	يجب أن يتم عرض أسهم الخزينة في الميزانية مطروحاً من حقوق الملكية. يتم عرض أسهم الخزينة التي يتم امتلاكها كتغير في حقوق الملكية.	أسهم الخزينة Treasury Shares.	٢٥.
١٠ ٠	١	١	المجموع				
٢٠	٢	١٠	٦٩	١٢	يجب عرض الأصول والالتزامات الضريبية بشكل منفصل عن الأصول والالتزامات الأخرى في الميزانية.	الأصول والالتزامات الضريبية	٢٦.
١٠ ٠	٢	٢			يجب تمييز الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة من الأصول والالتزامات الضريبية الجارية.		
١٠ ٠	١	١	٧٠	١٢	يجب عدم تصنيف الأصول أو الالتزامات الضريبية المؤجلة كأصول والتزامات جارية (عندما يقوم المشروع بالتمييز بين الأصول والالتزامات الجارية وغير الجارية)		
N A	N A A	N A A	٨٢	١٢	يجب الإفصاح عن المبلغ الضريبي المؤجل وعن طبيعة الأدلة الداعمة للاعتراف به. إذا كان معتمداً على الأرباح المستقبلية الزائدة عن الأرباح الناشئة من انعكاس فروق ضريبية مؤقتة موجودة أو عندما يكون المشروع قد عانى من خسائر إما في الفترة الجارية أو الفترة السابقة لدى دائرة الضريبة.		
٣٨	٥	١٣	المجموع				

٧٦	٤٣	٦٤	٥٦	٣٢	أ. مخاطرة معدل الفائدة: يجب الإفصاح عن معلومات حول تعرض المشروع لمخاطرة معدل الفائدة بحيث تشمل تواريخ إعادة التسعير التعاقدية أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب.	٢٧. الأدوات المالية
٦٨	٤٤	٦٥	٤٣، ٦٦	٣٢	ب. مخاطرة الائتمان: يجب (الإفصاح عن معلومات حول تعرض المشروع لمخاطرة الائتمان بما فيها التركزات الهامة لتلك المخاطر.	
٦٢	٤٠	٦٥			ج. مخاطر العملة.	
١٣	٨	٦٤			د. مخاطر السوق.	
٢٠	١٣	٦٤			هـ. مخاطر السيولة.	
١٩	١٢	٦٣			و. مخاطر التدفق النقدي.	
					ز. القيمة العادلة:	
					يجب على المشروع أن يفصح عن معلومات حول القيمة العادلة وإذا تعذر ذلك يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة.	
٧١	٤١	٥٨	٧٧	٣٢	الإفصاح عن أية أدوات مالية مسجلة بأعلى من قيمتها العادلة وأسباب عدم تخفيض قيمتها.	
N	N	N			(هذا المتطلب لا ينطبق على الأدوات المالية المسجلة بقيمتها العادلة).	
A	A	A			ح. الإفصاح عن أهداف وسياسات إدارة المخاطرة المالية للمشروع المتعلقة بالتحوط.	
					ط. يجب الإفصاح عما يلي بشكل منفصل لتحوطات القيمة العادلة المحددة وتحوطات التدفق النقدي وتحوطات صافي الاستثمار في وحدة أجنبية:	
٢٠	٨	٤١			- وصف للتحوط.	
					- وصف للأدوات المالية المحددة على أنها أدوات تحوط وقيمتها العادلة.	
					- طبيعة المخاطر المحوطة.	
					- المبلغ المعترف به في حقوق الملكية كمكسب أو خسارة في موجودات ومطلوبات مالية مشتقة وغير مشتقة	

N A	N A	N A		ومحددة على أنها أدوات تحوط في تدفق نقدي. - وأية مبالغ تم استبعادها من حقوق الملكية وتم الإبلاغ عنها في صافي الربح والخسارة. ي. الإفصاح عن المبالغ التي تم الاعتراف بها في حقوق الملكية مباشرة عند إعادة قياس الأدوات المالية المتوفرة للبيع بمقدار القيمة العادلة (عدا عن الموجودات المتعلقة بالتحوط). وكذلك المبلغ الذي استبعد من حقوق الملكية وتم الإبلاغ عنه في صافي ربح أو خسارة الفترة.		
N A	N A	N A		ك. يجب الإفصاح عن البنود الهامة للدخل والمصروف والمكاسب والخسائر الناجمة من الموجودات والمطلوبات المالية من حيث الإفصاح بشكل منفصل عن إجمالي دخل الفائدة وإجمالي مصروف الفائدة.		
N A	N A	N A		ل. الإفصاح في حالة إعادة تصنيف أصل مالي على أنه أصل مطلوب الإبلاغ عنه بمقدار التكلفة المطفأة وليس بمقدار القيمة العادلة. أ. الإفصاح عن طبيعة ومبلغ أي خسارة في انخفاض القيمة أو عكس خسارة انخفاض معترف بها لأصل مالي لكل فئة من الموجودات المالية.		
١٠ ٠	١٩	١٩				

٨٩	١٧	١٩				
N A	N A	N A				
١٠ ٠	١	١				
٤٦	٢٣ ٨	٥٢ ٣	المجموع			
٧١	٥	٧	١٩	منافع نهاية الخدمة:	منافع الموظفين	٢٨.
٤٠				أ. الإفصاح عن نشوء التزام طارئ نتيجة عدم تأكد بشأن عدد الموظفين الذين سيقبلون عرضاً لمكافأة نهاية الخدمة.		
٦٠	١٧	٤٣		ب. الإفصاح عن مصروف منافع نهاية الخدمة.		
	٣	٥		ج. الإفصاح عن منافع نهاية الخدمة لكبار موظفي الإدارة.		

٤٥	٢٥	٥٥	المجموع				
			٨٤,٨٥	٣٧	١. لكل فئة من المخصصات يجب على المشروع أن يفصح عما يلي: أ. قيمة المخصص في بداية الفترة ونهايتها. ب. المخصصات المضافة خلال الفترة والزيادات في المخصصات الحالية. ج. المبالغ المستعملة. د. المبالغ غير المستعملة المعكوسة خلال الفترة. هـ. وصف موجز لطبيعة الالتزام والتوقيت المتوقع لأي تدفقات صادرة. و. مبلغ أي تعويض متوقع وبيان مبلغ أصل تم الاعتراف به لذلك التعويض.	المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة.	٢٩.
٨٩	٤٩	٥٥					
١٠	٥	٥٢					
٩	٤	٤٦					
٣٣	٢	٦					
٣٦	٤	١١					
N	N	N					
A	A	A					
٩٤	٥٠	٥٣	٨٦	٣٧	٢. لكل فئة من المطلوبات المحتملة في تاريخ الميزانية تقدير الأثر المالي لها، والإشارة لأية شكوك تتعلق بمبلغ أو توقيت أي تدفق صادر، وإمكانية أي تعويض.		
N	N	N	٨٩	٣٧	٣. وصف موجز لطبيعة الموجودات المحتملة في تاريخ الميزانية (إذا كان التدفق الوارد للمنافع الاقتصادية وارداً) وتقدير أثره المالي إن أمكن.		
N	N	N			٤. إذا كان من غير العملي الإفصاح عن أي معلومات في (٢) و(٣) يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة.		
A	A	A					
٥١	١١	٢٢	المجموع				
	٤	٣					

٨٠	٤	٥			يجب الإفصاح عن طبيعة وقيمة المنح الحكومية المعترف بها في القوائم المالية وتوضيح للأشكال الأخرى من المساعدات الحكومية التي استفاد منها المشروع. الإفصاح عن الشروط غير المحققة وأية أمور طارئة أخرى متعلقة بالمساعدات الحكومية التي تم الاعتراف بها.	المنح الحكومية	٣٠.
N A	N A	N A					
٨٠	٤	٥	المجموع				
٨٠	١٢	١٥	٢٠	٢٤	أ. يجب الإفصاح عن العلاقات بين الأطراف ذات العلاقة عند وجود التحكم بغض النظر عما إذا كان هناك عمليات بين هذه الأطراف أم لا.	الأطراف ذات العلاقة	٣١.
٥٩	١٠	١٧	٢٢	٢٤	ب. إذا كان هناك عمليات بين الأطراف ذات العلاقة فإن على المشروع معد التقرير الإفصاح عن طبيعة علاقات الأطراف ذات العلاقة وأنواع العمليات وعناصر العمليات الضرورية لفهم البيانات المالية (عناصر فهم البيانات المالية تشمل مؤشراً عن حجم العمليات، مبالغ أو نسب الأرصدة القائمة، وسياسات التسعير).		
			٧٢	١	ج. يجب الإفصاح بشكل منفصل عن المبالغ الدائنة والمدينة لكل مما يلي: - المنشأة الأم. - الشركات التابعة والزميلة. - الأطراف الأخرى ذات العلاقة.		
١٠ ٠ ٨٢ ٨٣	١ ٩ ١٠	١ ١١ ١٢					

٨٣	٢٠	٢٤	المجموع			
٥٨	٢٨	٤٨	١٦	١٠	أ. يجب الإفصاح عن تاريخ إقرار البيانات المالية لإصدارها ومن هو الذي أعطى هذا الإقرار.	٣٢. الأحداث اللاحقة (بعد تاريخ الميزانية
٥٠	١	٢	١٦	١٠	ب. إذا كان لملاك المشروع أو آخرين الحق بتعديل تعديل البيانات المالية بعد الإصدار يجب الإفصاح عن تلك الحقيقة.	
١٠	٤	٤	١٨	١٠	ج. إذا استلم المشروع معلومات بعد تاريخ الميزانية حول ظروف كانت قائمة بتاريخ الميزانية يتوجب على المشروع أن يحدث الإفصاحات التي لها علاقة بهذه الظروف في ضوء المعلومات الجديدة.	
١٠	٣	٣	٢٠	١٠	د. عندما تكون الأحداث غير المعدلة (الناشئة بعد تاريخ الميزانية) على درجة من الأهمية بحيث أن عدم الإفصاح سوف يؤثر في قدرة مستخدمي البيانات المالية لاتخاذ القرارات المناسبة، يجب على المشروع أن يفصح عن المعلومات التالية لكل فئة مهمة من الحدث غير المعدل: طبيعة الحدث. تقدير لأثره المالي أو نصاً يفيد أن ذلك التقدير لا يمكن إجراؤه.	
١٠	٣	٣				
١٠	٣	٣				
٦٥	٣٩	٦٠	المجموع			

متطلبات الإفصاح عن البيانات المالية الدورية

بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية رقم (١) لسنة ١٩٩٨م.

الرقم	البند	م*	ف**	النسبة المئوية %
١	التقرير السنوي للشركة خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من انتهاء سنتها المالية.	٦٦	٦٣	٩٥
٢	كلمة رئيس مجلس الإدارة.	٦٦	٥٨	٨٨
٣	وصف لأي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة ووصف لأي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصلت عليها الشركة.	٦٢	٤٠	٦٥
٤	وصف لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية ولها أثر مادي على عمل الشركة.	٥٧	٢٠	٣٥
٥	الإفصاح عن مدى التزام الشركة بمعايير الجودة الدولية.	٦٥	٣٠	٤٦
٦	الإنجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام، ووصف للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية.	٦٥	٦٢	٩٥
٧	الوضع التنافسي للشركة وحصتها في السوق المحلي والخارجي.	٦٥	٣٧	٥٧
٨	درجة الاعتماد على موردين محددين و/أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً (في حال كون ذلك يشكل ١٠% فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات أو الإيرادات على التوالي).	٦٤	٣٦	٥٦
٩	الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن نشاط الشركة الرئيسي.	٥٣	١٥	٢٨
١٠	السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة لمدة لا تقل عن خمس سنوات. (أو منذ تأسيسها إذا كانت حديثة).	٦٥	٤٧	٧٢
١١	تحليل للمركز المالي للشركة ونتائج أعمالها خلال السنة المالية.	٦٥	٥٢	٨٠
١٢	التطورات المستقبلية الهامة، أي توسعات أو مشروعات جديدة والخطة المستقبلية للشركة لسنة قادمة وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال الشركة.	٦٥	٦٤	٩٨

٧٩	٥٢	٦٦	١٣	مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة، ومقدار أية أتعاب عن خدمات أخرى تلقاها المدقق أو مستحقة له.
٦٥	٤١	٦٣	١٤	وصف لأنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافية وحجم الاستثمار الرأسمالي وعدد الموظفين في كل منها.
٩٠	١٨	٢٠	١٥	وصف للشركات التابعة وطبيعة عملها ومجالات نشاطها.
١٠٠	٦٦	٦٦	١٦	بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا في السلطة التنفيذية.
٩٢	٦١	٦٦	١٧	بيان بعدد الأوراق المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي من أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا في السلطة التنفيذية وأقاربهم.
٩٢	٦١	٦٦	١٨	مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا في السلطة التنفيذية.
٦٠	٣٦	٦٠	١٩	بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة مفصلة حسب الجهات التي دفعت لها.
٨٩	٥٩	٦٦	٢٠	بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم إذا كانت هذه الملكية تشكل ما نسبته ٥% فأكثر مقارنة مع السنة السابقة.
٥٨	٢٨	٦٦	٢١	الهيكل التنظيمي للشركة وسياسة التعيين فيها.
٧٧	٥١	٦٦	٢٢	عدد موظفي الشركة وفئات مؤهلاتهم ومعدل دوران الموظفين.
٦٠	٣٥	٥٨	٢٣	العقود والمشاريح والارتباطات المعقودة مع رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في الشركة.
٤٥	٣٠	٦٦	٢٤	مساهمة الشركة في خدمة البيئة والمجتمع المحلي.
١٠٠	٦٦	٦٦	٢٥	البيانات المالية السنوية للشركة مدققة من مدققي حساباتها وتشمل: الميزانية العامة
١٠٠	٦٦	٦٦	٢٦	حساب الأرباح والخسائر
١٠٠	٦٦	٦٦	٢٧	قائمة التدفق النقدي.
٩٧	٦٤	٦٦	٢٨	بيان التغيرات في حقوق المساهمين.
١٠٠	٦٦	٦٦	٢٩	الإيضاحات حول البيانات المالية.

١٠٠	٦٦	٦٦	تقرير مدقق الحسابات حول البيانات المالية.	٣٠
٧٧	٥٠	٦٥	إقرار م مجلس الإدارة حسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة التالية.	٣١
٧٢	٤٧	٦٥	إقرار من مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.	٣٢
٩٨	٦٤	٦٥	مقارنة البيانات المالية الحالية مع السنة السابقة.	٣٣
			الإفصاح عن الأمور الجوهرية والأحداث الهامة: وخاصة التغيرات الهامة التي تطرأ على ما يلي: موجودات الشركة	٣٤
٨٠	٤	٥		
١٠٠	١٥	١٥	الالتزامات المترتبة على الشركة سواء أكانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل وأي حجوزات على موجوداتها.	٣٥
١٠٠	١٤	١٤	هيكل رأس المال.	٣٦
١٠٠	١٨	١٨	منتجات الشركة.	٣٧
١٠٠	٢	٢	التغيرات في ملكية أسهم الشركة التي تحدث تغييراً في السيطرة عليها.	٣٨
١٠٠	٥	٥	الصفقات الكبيرة التي تعقدها الشركة وإلغاء مثل هذه الصفقات وتقييم مجلس الإدارة للأثر المتوقع لها على ربحية الشركة ومركزها المالي.	٣٩
NA	NA	NA	الكوارث والحرائق وأثرها المتوقع على المركز المالي للشركة وأية خسائر مادية مفاجئة أثرت على المركز المالي للشركة مع بيان الأسباب.	٤٠
			قرارات مجلس الإدارة الهامة على أسعار الأوراق المالية بما في ذلك القرارات المتعلقة بما يلي: إصدار أوراق مالية جديدة أو إطفاء أي أوراق مالية قائمة.	
١٠٠	٥	٥		٤١
NA	NA	NA	التغيرات في الاستثمارات الرأسمالية أو في غايات الشركة وأسواقها.	٤٢
١٠٠	٥	٥	الشروع في الاندماج.	٤٣

١٠٠	٣٠	٣٠	توزيع الأرباح	٤٤
١٠٠	٢	٢	التصفية الاختيارية	٤٥
٢٠	١	٥	قرارات الهيئة العامة للشركة.	٤٦
٩٦	٢٢	٢٣	تشكيل مجلس إدارة جديد للشركة واستقالة أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو مديرها العام وأية تغيرات تطراً على ذلك.	٤٧
١٠٠	٥	٥	توقف الشركة أو أحد فروعها أو مصانعها أو الشركات التابعة لها عن العمل.	٤٨
٨٨	٢١	٢٤	أية دعاوي أقامتها الشركة أو أقيمت عليها ويكون لها أثر مادي.	٤٩
٧٩,٤	١٧٧٦	٢٢٣٦	المجموع	

